



معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا
التخطيط والتنمية
رقم (٢٧)

سياسات وامكانات تنشيط الصادرات
من السلع الزراعية

نوفمبر ١٩٨٥

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

سياسات وامكانيات تنشيط الصادرات
من السلع الزراعيّة

نوفمبر
١٩٨٥

"بسم الله الرحمن الرحيم"

مقدمة :-

تعمل الدول النامية جاهدة على تنمية وتحسين كفاءة تجارتها الخارجية بصفه عامه والزراعية منها بصفة خاصة ، ويتوقف ذلك على الجهود المبذولة على المستوى الداخلى والخارجى للدوله . والسياسات الاقتصادية لكثير من السبذول النامية فى حاجة الى دفع الانتاج الزراعى وتنمية الصناعات الزراعية وزيادة الموارد المخصصة لتلك الانشطة .

وحيث اصبح الموقف الاقتصادى الراهن فى تلك الدول يتطلب نظرة جديدة الى كافة الموارد وكذا مصادر العملات الاجنبية . وتمثل الصادرات بشكل عام والصادرات الزراعية بشكل خاص احد المصادر الاساسية والتى كانت الى عهد قريب المصدر الرئيسى للعملات الاجنبية . الا انه نتيجة لمعامل عديدة تفهقرت هسذله الاهمية كثيرا ، بل وصل الامر بكثير من المحاصيل الزراعية التقليدية الى النقطة الحرجة فى تصديرها حيث التحول من التصدير الى الاستيراد لتغطية الاحتياجات المحلية .

هذا وقد وصل حجم الاستيراد من المنتجات والحاملات الزراعية فى مصر الى نحو ثلثى الاحتياجات المحلية الامر الذى يضاعف من الابعاء المتزايدة على الزراعة والمتشله فى ضرورة المساعدة فى حل مشكلة عجز الميزان التجارى الزراعى ، وتدير الكميات المناسبة من محاصيل التصدير وادخال محاصيل جديدة غير تقليدية وذلك لتدير المزيد من العملات اللازمة لتمويل الواردات .

ومن خلال النظرة الشاملة الى قضيه تصدير المحاصيل الزراعية واهميتها يصبح تحقيق هذا الهدف ليس مسئولية قطاع واحد بقدر ما يصبح مسئولية قومه عامه يجب ان تتكاتف كل الجهود لنجاحها سواء على مستوى القطاع الانتاجى او التسويقي او الاستهلاك او التمويل والقطاعات المشاركة الاخرى بل وعلى مستوى المؤسسات

• الجماهيرية والشعبية والاجهزة الاعلامية ايضا •

ولا يخفى ما للتصدير تلك المحاصيل الزراعية - تقليدية وغير تقليدية - من تأثير مساعد على النمو الداخلى والترابط الهيكلى بين القطاعات الاقتصادية ، وفى الاتجاه العكسى لا يخفى الآثار السلبية لقطاع من القطاعات على عملية التصدير ككل نظرا لهذا الترابط •

ومنذ بداية عقد السبعينات اتسمت كمية الصادرات الزراعية المصرية بعدد سمات لعل اهمها هو اتجاه كمية الصادرات من هذه المحاصيل الى الانخفاض عاما بعد عام آخر وعدم الاستقرار فى الاسواق الخارجيه حيث وصلت صادرات بعض المحاصيل الى حدها الأدنى كما هو الحال فى الارز والبنجل •

كما ان تصدير هذه المحاصيل اعتمد على مبدأ تصدير الفائض بعد تغطية حاجة الاستهلاك المحلى والسوق الداخلى خاصة مع الثبات النسبى فى حجم الانتاج منها ، ومع التزايد السنوى فى حجم الاستهلاك ، مما ترتب عليه تضائل الكميات المتاحة للتصدير عاما بعد آخر ايضا ، مع انخفاض الكميات الصالحة للتصدير من مجمل الانتاج وذلك لانخفاض وتد هور نوعية المحاصيل المنتجة نتيجة للاصابة بالآفات او عدم مناسبة مواعيد وعمليات جمع وتجهيز المحصول •

واتجاه التكاليف والاسعار الداخلية الى الارتفاع عاما بعد آخر بمعسولات لا تتناسب مع اتجاهات الاسعار العالمية ، هذا مع انخفاض انتاجية كثير من المحاصيل التصديرية ساهم فى تضائل الفائض المتاح للتصدير كذلك تضائل الميزه النسبية للحاصل التصديرية المصرية حيث لم يتجاوز فى احسن الاحوال ١٠ ٪ من الانتاج وهى نسبة ضئيلة اذا قيست بما كان سائدا فيما قبل او ببلاد اخرى مشابهة •

كل هذه العوامل وغيرها أدت الى ان فقدت صادراتنا الزراعية أسواقا عديدة كما انها فقدت تأثيرها الفعال على قوى السوق الخارجى والذي كان يأتي من ثقلها الكمي والنوعي •

واستراتيجية الصادرات تتأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية المحلية والدولية وقد ظلت استراتيجية الصادرات المصرية في الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٣ متأثرة بالاتجاه السياسي والاقتصادي الذي كان يهدف الى زيادة وتدعيم التعاون مع الدول الاشتراكية . وفي عام ١٩٧٤ ظهر تحول جوهري في السياسة الاقتصادية للبلاد اتسم بتدعيم اسس التعاون الاقتصادي مع الدول الغربية . كذلك العمل على تطوير النظام الاقتصادي والمصرفي ليتلائم مع الاتساع في الانتاج وسياسة الانفتاح والتعامل مع الدول الغربية وتشجيع القطاع الخاص .

لكن ما زالت بعض التشريعات القديمة تسيطر على تسويق وتصدير اهم السلع الزراعية . فلم تعد هذه التشريعات تتواءم مع التغير الذي حدث في السياسة الاقتصادية مما أدى الى انخفاض الكميات المصدرة من اهم الحاصلات الزراعية ، وزيادة المعجز في الميزان التجاري الذي يعزى ايضا الى الزيادة في قيمة الواردات نتيجة لارتفاع الاسعار العالمية ، مع جمود استراتيجية الصادرات الزراعية وعدم الاتجاه الى اسواق جديدة اكثر ملائمة ، هذا بالإضافة الى تناقص مساحات بعض المحاصيل واهمها القطن والارز نتيجة للسياسة السعرية والتسويقية لهذه المحاصيل مع تزايد الاستهلاك المحلي منها . كما ان عدم الاهتمام الكافي بالصادرات غير التقليدية رغم ارتفاع اسعارها في السوق العالمي وزيادة الطلب عليها حرم الدولة من مصدر هام من مصادر العملات الاجنبية .

وتتضح اهم مظاهر خصائص الصادرات المصرية حاليا فيما يلي :-

- السلع الزراعية اهم الصادرات المصرية ، ومعظمها يصدر على صورة مواد خام . وتشكل الصادرات الى الدول الاشتراكية اكثر من ٥٠ % من اجمالي قيمة الصادرات ، كما ان معظم الصادرات تصدر بواسطة القطاع العام . وقد بدأ الاتجاه الى زيادة التبادل التجاري مع الدول الغربية منذ عام ١٩٧٥ .
- لازالت معظم الصادرات المصرية سلعا زراعية تصدر في صورتها الخام أو

نصف مصنعه ، فبثنتنا* الوقود من قائمة الصادرات تمثل الصادرات من السلع الزراعية نحو ٨٠% من اجمالي قيمة الصادرات ، ونحو ٩٠% من قيمة الصادرات الزراعية في صورة مواد خام او نصف مصنعه بينما تبقى اقل من ١٠% من الارز* .

والقطن ومنتجاته لا زال اهم الصادرات الزراعية المصرية . ويمثل القطن الخام نحو ٥٠% من قيمة الصادرات الزراعية ، فاذا اضيف اليه السلع القطنية من غزل وقمشة وملابس جاهزة لازدادت القيمة عن ذلك كثيرا . ومن اهم الصادرات الزراعية الاخرى الارز والبصل والبطاطس والثوم والموايح والفول السوداني وسكر القصب وبعض الاغذية المحفوظة .

اما الصادرات غير التقليدية كالنباتات الطبية والعطرية والزهور ونوعيات اخرى من الخضر والفاكهة فلم تحظى بالاهتمام الكافي ، رغم ما ينتظرها من مستقبل تصديري وطلب خارجي وما قد تغله من دخول ، لو احسن تخطيطها ربما تناهز عوائد الصادرات من الحاصلات التقليدية او تفوقها .

وتواجه الصادرات الزراعية بعدد من المعوقات لعل في مقدمتها تزايد الاستهلاك المحلي مما أدى الى تناقص المتاح للتصدير من السلع ، كما ان قصور السياسة السعرية والتسويقية الداخلية لها فيها من فروقات بين سعر المنتج وسعر التصدير وسعر السوق المحلي وشغرات نظام التسويق الداخلي كل ذلك أدى الى تناقص كمية الصادرات الزراعية ، يضاف الى ذلك عدم كفاءة شركات التصدير اضافة الى اللوائح والقوانين المعوقة لنشاط القطاع الخاص . كما يجابه الصادرات المصرية في الاسواق الخارجية المنافسة العالمية من حيث الكمية والنوعية والسعر ، كذلك الاتجاه الى الاكتفاء الذاتي من معظم المنتجات الزراعية لدى دول السوق الاوربية وتحقيق سوق فائض في دول السوق

ونظرا لتلك الاهمية للصادرات الزراعية والدور الذي يمكن ان تحققه في تنمية القطاع الزراعي والقطاعات الاخرى ، كذلك نظرا لما يعترضها من معوقات ومشاكل

تتطلب الحل جاءت هذه الدراسة والتي تقع في سبعة فصول عدا المقدمة والخاتمة والتوصيات ١٠

وقد اتخذت الدراسة على بيانات وزارة التخطيط والزراعة والجمارك ومركز تنمية الصادرات وجهاز التعبئة والإحصاء ودراسات معهد التخطيط بالإضافة الى بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابع للأمم المتحدة . وتجدر الإشارة الى ما جاء به الدراسة من قصور وتضارب في بعض البيانات وخاصة المتعلقة بالصادرات غير التقليدية ، لذا جاء التعرض لها اقل تعمقا من الصادرات التقليدية .

وقد تناولت الدراسة في الفصل الاول الطاقة الانتاجية الحالية للقطاع الزراعي المصري من المحاصيل الزراعية والاعتبارات التي تحكم التركيب المحصولي . كما يتضمن استعراض لتوقعات كل من الانتاج والاستهلاك في السنوات القادمة — وذلك بهدف تقدير الفائض المتاح للتصدير للأسواق الخارجة — والتعرف على المقترحات الخاصة بزيادة الطاقة التصديرية من الحاصلات الزراعية لتقليدية وغير تقليدية .

وتناول الفصل الثاني التوزيع الجغرافي للصادرات الزراعية المصرية ، وذلك من خلال دراسة تطور كمية وقيمة وأسعار الصادرات الزراعية المصرية من مختلف السلع موضع الدراسة للفترة ١٩٨٣-٧١ وتوقعاتها المستقبلية . كذلك تطور التوزيع الجغرافي للصادرات على مستوى الدول المستوردة وعلى مستوى المحصول ومحاولة تفسير اسباب تغير اتجاهات الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة .

والفصل الثالث يهدف الى دراسة تطور الصادرات من المحاصيل غير التقليدية وهي الصادرات من المحاصيل التي لم تطبق الاسواق العالمية الا حديثا وبكميات متذبذبة من سنة الى اخرى وليس لمصر بعد سمعة عالمية في تصديرها ، والتي يراد فتح اسواق جديدة لها . وتعتبر جميع الحاصلات الزراعية والفواكه والخضروات والنباتات الطبية والعطرية صادرات غير تقليدية ماعدا القطن والارز والبصل والثوم

والبطاطس والبرتقال . لذا فقد جاء الاهتمام بدراسة تطورها الكمي والقيمي وأسعار تصديرها حتى يمكن التعرف على اتجاهاتها واستخلاص بعض المؤشرات والنشائج التي يهتدى بها في رسم سياستها التصديرية .

والفصل الرابع يهدف الى دراسة السمات السوقية العالمية لاهم المحاصيل التصديرية لتحديد نسبه مساهمة الصادرات المصريه فيها ، ولمعرفة امكانية تنمية الصادرات في المستقبل ، بالإضافة الى دراسة الطاقات التصديرية العالمية — مع التركيز على اهم الدول المصدره والمنافسه لمصر في السوق العالميه والتنبؤ باتجاهات الكمية المصدره لهذه الدول في المستقبل .

ولعله من المعلوم ان من اهم مقومات النجاح في تنمية الصادرات الزراعية هو قيام الاطار التنظيمي السليم القادر على تلبية الاحتياجات الاساسية اللازمه لعملية التصدير بدءاً من التخطيط ورسم السياسات والتنفيذ والرقابه والتمويل والمتابعه والتقييم ، فضلاً عن توفير الحوافز والمعلومات والبيانات اللازمة لهذا القطاع . لذا فقد جاء الفصل الخامس لدراسة تلك الجوانب حيث يتناول كذلك اهم القرارات والاجراءات المنظمه للاجهزة العامله في مجال تصدير السلع الزراعيه خلال الفترة ١٩٧١-١٩٨٥ كذ لك التعرف على اهم ثغرات ومشكلات الهيكل القائم والتي تعوقه عن القيام بدوره ، كذ لك وضع تصور مقترح لهيكل تنظيمي للاجهزة العامله في مجال تصدير السلع الزراعيه يتلافى جوانب القصور في الهيكل القائم .

وحيث تؤثر سياسات واساليب تسويق السلع التصديرية الزراعيه — الداخليه والخارجيه — على كفاءة التصدير ومدى تحقيق النتائج الكمية والنقدية المستهدفه . ومن ثم فقد جاء الفصل السادس لمناقشة تلك الاساليب والجهات القائمة على التنفيذ كذ لك عقبات ومعوقات التسويق الداخلي والخارجي للصادرات الزراعيه ، ومتطلبات تطوره وتنمية عمليات تسويق السلع التصديرية ، هذا مع التركيز في هذا الفصل على الصادرات غير التقليديه .

- ز -

والفصل السابع يناقش الجوانب المختلفة لاثـر بعض اهم السياسات على الصادرات الزراعية . ومن تلك السياسات ، السياسة الاستثمارية وسياسة الانتاج الزراعى والسياسة الائتمانية والسياسة الضريبية ، وكيفية بـوائة تلك السياسات لتؤدى الدور المنشود لتشجيع وتنمية الصادرات الزراعية .

ولايفوتنا فى هذا المجال ان نقدم الشكر والتقدير للقائمين بهذه الدراسة وهم الدكتور/ سعد طه علام مستشار ومدير مركز التخطيط الزراعى والمشرف على الدراسة ، والدكاتره / عبد القادر دياب ، ومحمد سمير مصطفى الخبراء الاول بالمركزه والدكاتره / هدى محمد صالح النمر ، حسين محمد صالح ، عبد الفتاح محمد حسين الخبراء بالمركز . والسيد / محمد نصر فريد ، والسيد / محمد خفاجى ، والسيد / على عصمت الباحثين والمساعدين بالمركز .

ونرجو ان تساهم هذه الدراسة مع مجموعة الدراسات السابقة لمركز التخطيط الزراعى فى خدمة الاقتصاد القومى .

والله ولى التوفيق

مدير المعهد

القاهرة فى أغسطس ١٩٨٥

أستاذ دكتور/ رجاء عبد الرسول

المحتويات

رقم الصفحة

١	الفصل الأول	: الطاقة الانتاجية للقطاع الزراعى والاستهلاك المحلى من السلع الزراعية وفائض التصدير منها .
٢	تصهيد	
٢	١-١	الطاقة الانتاجية الحالية من السلع الزراعية .
٣	١-١-١	المساحة المحصولية
١٨	٢-١-١	الغلة الغذائية
٢١	٣-١-١	اجمالى الانتاج الزراعى للمحاصيل الزراعية الرئيسية فى الفترة ٦٩ - ١٩٨٢ .
٢٥	٢-١	الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والفنية التى تحكم الهيكلة الزراعى المصرى .
٢٧	١-٢-١	الاعتبارات الاقتصادية .
٢٨	٢-٢-١	الاعتبارات السياسية .
٢٩	٣-٢-١	الاعتبارات الطبية .
٣١	٣-١	الانتاج المستقبلى من الحاصلات الزراعية الاساسية والبيستانية فى ظل البدائل الانتاجية المختلفة .
٣٣	٤-١	الاستهلاك المستقبلى من الحاصلات الزراعية الاساسية .
٣٤	٥-١	الفائض الاحتمالى للتصدير من الحاصلات الزراعية المختلفة فى ضوء الطلب والاحتياجات .
٣٤	١-٥-١	الانتاج والاستهلاك .
٣٦	٢-٥-١	فجوة الانتاج والاحتياجات الغذائية القومية .

٣٩	المقترحات الخاصة بزيادة الفائض التصديري الاحتمالي من الحاصلات الزراعية •	٦-١-
٤٣	<u>تطور الصادرات الزراعية التقليدية وتوزيعها</u> <u>الجغرافي •</u>	<u>الفصل الثاني</u>
٤٣	مقدمه :	
٤٤	الاهمية النسبية للصادرات الزراعية المصرية •	١-٢-
٤٧	تطور الصادرات الزراعية المصرية •	٢-٢-
٤٩	تطور هيكل الصادرات الزراعية المصرية •	٣-٢-
٥٧	تطور صادرات القطن الخام •	٤-٢-
٦٤	العلاقة بين الطاقة التصديرية وسعر تصدير القطن •	١-٤-٢
٦٧	التوزيع الجغرافي لصادرات القطن •	٢-٤-٢
٧٤	تطور صادرات الارز المبيض •	٥-٢-
٨٠	العلاقة بين الطاقة التصديرية وسعر تصدير الارز •	١-٥-٢
٨٣	تطور صادرات البصل الطازج •	٦-٢-
٨٩	العلاقة بين الطاقة التصديرية وسعر تصدير البصل •	١-٦-٢
٩٠	التوزيع الجغرافي لصادرات البصل •	٢-٦-٢
٩٧	تطور صادرات الفول السوداني •	٧-٢-
١٠٣	العلاقة بين الطاقة التصديرية وسعر تصدير الفول السوداني •	١-٧-٢
١٠٣	التوزيع الجغرافي لصادرات الفول السوداني •	٢-٧-٢
١٠٨	تطور صادرات الكتان الخام •	٨-٢-

رقم الصفحة

١١٤	العلاقة بين الطاقة التصديرية وسعر تصدير الكتان الخام .	١-٨-٢
١١٥	التوزيع الجغرافي لصادرات الكتان الخام .	٢-٨-٢
١١٨	تطور صادرات البطاطس .	٩-٢
١٢٣	العلاقة بين الطاقة التصديرية وسعر تصدير البطاطس .	١-٩-٢
١٢٤	التوزيع الجغرافي لصادرات البطاطس .	٢-٩-٢
١٢٧	تطور صادرات البرتقال .	١٠-٢
١٣١	العلاقة بين الطاقة التصديرية وسعر تصدير البرتقال .	١-١٠-٢
١٣١	التوزيع الجغرافي لصادرات البرتقال .	٢-١٠-٢

الفصل الثالث : تطور الصادرات من المحاصيل غير التقليدية

١٣٧	الصادرات من الفاكهة .	١-٣
١٤٠	الصادرات من اليوسفي .	١-١-٣
١٤١	الصادرات من الليمون الحامض .	٢-١-٣
١٤١	الصادرات من البلح .	٣-١-٣
١٤٢	الصادرات من الجوافه .	٤-١-٣
١٤٣	الصادرات من المانجو .	٥-١-٣
١٤٤	الصادرات من الرمان .	٦-١-٣
١٤٥	الصادرات من العنب .	٧-١-٣
١٤٥	الصادرات من الكمثرى .	٨-١-٣
١٤٦	الصادرات من البطيخ .	٩-١-٣
١٤٦	الصادرات من الشمام .	١٠-١-٣

رقم الصفحة

١٤٧	١١-١-٣	الصادرات من الفواكه •
١٤٨	٢-٣	الصادرات من الخضار •
١٤٨	١-٢-٣	الصادرات من البطاطس •
١٤٩	٢-٢-٣	الصادرات من الطماطم •
١٥٠	٣-٢-٣	الصادرات من الخيار •
١٥٠	٤-٢-٣	الصادرات من الكوسه •
١٥٠	٥-٢-٣	الصادرات من الخرشوف •
١٥١	٦-٢-٣	الصادرات من الفلفل الأخضر •
١٥٢	٧-٢-٣	الصادرات من الفاصوليا الخضراء •
١٥٢	٨-٢-٣	الصادرات من البصلة الخضراء •
١٥٣	٩-٢-٣	الصادرات من الفلفل •
١٥٣	١٠-٢-٣	الصادرات من البطاطا •
١٥٤	١١-٢-٣	الصادرات من الجزر الأصفر •
١٥٥	١٢-٢-٣	الصادرات من البامية الخضراء •
١٥٥	٣-٣	الصادرات من الزهور
١٥٦	١-٣-٣	الصادرات من الجلود •
١٥٧	٢-٣-٣	الصادرات من القرنفل وعصفور الجنة •
١٥٨	٤-٣	الصادرات من النباتات الطبية •
١٦٠	٥-٣	التوزيع الجغرافي للصادرات غير التقليدية •
١٦٤	الفصل الرابع	السعة السوقية العالمية والطاقة التصديرية
		العالمية للدول المنافسة للصادرات الزراعية
		المصرية •

رقم الصفحة

١٦٤

مقدمة :

١٦٥	السعر السوقي العالمية للقطن •	١-٤
١٦٧	الطاقة التصديرية العالمية للقطن •	٢-٤
١٧٦	السعر السوقي العالمية للارز •	٣-٤
١٧٧	الطاقة التصديرية العالمية للارز •	٤-٤
١٨٤	السعر السوقي العالمية للبصل •	٥-٤
١٨٥	الطاقة التصديرية العالمية للبصل •	٦-٤
١٩٢	السعر السوقي العالمية للفلو السوداني •	٧-٤
١٩٢	الطاقة التصديرية العالمية للفلو السوداني •	٨-٤
١٩٧	السعر السوقي العالمية للكتان •	٩-٤
١٩٧	الطاقة التصديرية العالمية للكتان •	١٠-٤
٢٠١	السعر السوقي العالمية للبطاطس •	١١-٤
٢٠٢	الطاقة التصديرية العالمية للبطاطس •	١٢-٤
٢٠٨	السعر السوقي العالمية للبرتقال •	١٣-٤
٢٠٨	الطاقة التصديرية العالمية للبرتقال •	١٤-٤

٢١٤ : الاطار التنظيمي للمؤسسات العاملة في مجال الفصل الخامس

تصدير السلع الزراعية •

٢١٥	اهم القرارات والاجراءات المنظمة للاجهزة العاملة في مجال تصدير السلع الزراعية خلال الفترة ١٩٨٣/٧١	١-٥
٢١٨	المرحلة الاولى من ١٩٧١-١٩٧٤ •	١-١-٥
٢٢٣	المرحلة الثانية من ١٩٧٥ - ١٩٧٩ •	٢-١-٥

رقم الصفحة

٢٢٧	المرحلة الثالثة من ١٩٨٥ حتى الآن •	٢-١-٥
٢٣٢	الهيكل التنظيمي الحالي للأجهزة العاملة في مجال تصدير السلع الزراعية وتخصصاتها •	٢-٥
٢٥١	أهم ثغرات الهيكل التنظيمي الحالي للأجهزة العاملة في تصدير السلع الزراعية والمشاكل المترتبة عليها •	٣-٥
٢٥٦	تصور مقترح لهيكل تنظيمي متكامل للأجهزة القائمة على تصدير السلع الزراعية •	٤-٥
٢٦٢	<u>الفصل السادس : النظم والسياسات التسويقية للسلع الزراعية</u>	
	<u>التصديرية •</u>	
٢٦٢	الأساليب المتبعة في تسويق السلع الزراعية التصديرية •	١-٦
٢٦٣	١-١-٦ الأجهزة المنفذة لعمليات التصدير •	
٢٦٥	٢-١-٦ التسويق التعاوني •	
٢٦٦	٢-٦ المراحل التسويقية لبعض أهم المحاصيل الزراعية التصديرية •	
٢٦٧	١-٢-٦ المراحل التسويقية للبطاطس •	
٢٦٨	٢-٢-٦ المراحل التسويقية للثوم •	
٢٧٠	٣-٢-٦ المراحل التسويقية للبصل •	
٢٧٢	٤-٢-٦ المراحل التسويقية للبرتقال •	
٢٧٢	٥-٢-٦ المراحل التسويقية للطماطم •	
٢٧٤	٦-٢-٦ المراحل التسويقية للزهور •	

رقم الصفحة

٢٧٦	المراحل التسويقية للنباتات الطبية •	٦-٢-٧
٢٧٧	اهم المشاكل التسويقية للسلع الانزاعية التصديرية •	٦-٣
٢٧٧	تزايد الاستهلاك المحلى من السلع الزراعية •	٦-٣-١
٢٧٨	السياسات السعرية والتسويقية للسلع الزراعية •	٦-٣-٢
٢٧٨	الاكتفاء الذاتى لدول السوق الاوربية المشتركة •	٦-٣-٣
٢٧٩	انخفاض نوعية الانتاج المتاح للتصدير وقدرته على المنافسة •	٦-٣-٤
٢٨٠	النقص فى الخدمات التسويقية •	٦-٣-٥
٢٨٠	مشاكل تصدير الخضر •	٦-٣-٦
٢٨١	مشاكل تصدير النباتات الطبية •	٦-٣-٧
٢٨٢	مشاكل تصدير الزهور •	٦-٣-٨
٢٨٣	امكانيات تطوير اساليب واجراءات تسويق	٦-٤
٢٨٣	تنمية الانتاج كما ونوعا •	٦-٤-١
٢٨٤	التنسيق بين مختلف الجهات والجهزة المشاركة فى عملية التصدير •	٦-٤-٢
٢٨٥	تطوير وتنظيم التسويق الداخلى لسلع التصدير •	٦-٤-٣
٢٨٦	رفع كفاءة التسويق الخارجى للصدرات المصرية •	٦-٤-٤
٢٨٧	تشجيع وتنمية دور القطاع الخاص فى التصدير الزراعى •	٦-٤-٥

رقم الصفحة

٢٨٨

الفصل السابع : بعض اهم السياسات الاقتصادية

وتنمية الصادرات الزراعية

٢٨٩

السياسة الاستثمارية الزراعية •

١-٧

٢٩٩

سياسة الانتاج الزراعى •

٢-٧

٣٠٦

السياسة الائتمانية •

٣-٧

٣١٧

السياسة الضريبية •

٤-٧

٣١٧

١-٤-٧ العبء الضريبى للضريبة الزراعية واثرها على

السياسة الانتاجية فى قطاع الزراعة •

٣١٧

١-٤-٧ العبء الضريبى للضريبة الزراعية المباشرة •

٣٢٢

٢-٤-٧ العبء الضريبى للضريبة الزراعية غير المباشرة •

٣٢٨

٢-٤-٧ العبء الضريبى لضريبة الارباح التجارية

والصناعية المفروضه على الصادرات الزراعية •

٣٣١

— الملخص والتوصيات •

٣٦٧

— الملاحق •

٤١٤

— المراجع •

فهرس الجسد اول

رقم الجدول	الصفحة
١ - ١	المساحة المنزرعة من المحاصيل المختلفة واهميتها النسبية خلال السنوات ١٩٦٩ - ١٩٨٢ .
٢ - ١	العلاقة بين نمو سكان المدن ونمو مساحة المحاصيل البستانية السنية بحسب سنوات التعداد السابقه .
٣ - ١	المساحة المنزرعه باهم محاصيل الخضضر .
٤ - ١	المساحات المنزرعة باهم محاصيل الفاكهة .
٥ - ١	الرقعه المنزرعة بالنباتات الطبية والعطرية واهميتها النسبية فى السنوات ٦٩ - ١٩٨٢ .
٦ - ١	متوسط محصول الفدان من المحاصيل الزراعية الرئيسية فى الفترة ٦٩ - ١٩٨٢ .
٧ - ١	الانتاج الزراعى للمحاصيل الزراعية الرئيسية فى الفترة ٦٩ - ٨٢ .
٨ - ١	اجمالى الطلب الكلى على اهم السلع الزراعية فى عام ١٩٩٠
٩ - ١	اجمالى الاحتياجات الغذائية القومية من المحاصيل الغذائية الرئيسية فى عام ١٩٩٠ .
١٠ - ١	الفجوة الغذائية المتوقعة فى عام ١٩٩٠ .
١ - ٢	الاهمية النسبية للصادرات الزراعية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ / ٨٢) .

تابع فهرس الجداول

رقم الجدول	الصفحة
٢ - ٢	القيم الاجمالية للصادرات الزراعية وارقامها القياسية خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣/٨٢) .
٣ - ٢	الاهمية النسبية لقيمة اهم المحاصيل التصديرية الزراعية للفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) .
٤ - ٢	ترتيب الصادرات الزراعية المصرية تنازليها حسب الاهمية النسبية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) .
٥ - ٢	الاهمية النسبية لقيمة اهم الخضر المصدرة مقارنة باجمالى صادرات الخضر للفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) .
٦ - ٢	صادرات حاصلات الفاكهة من ميناء القاهرة الجوى عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ .
٧ - ٢	الصادرات المصرية من القطن الخام حسب طول التيلة للفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) .
٨ - ٢	الارقام القياسية لصادرات مصر من القطن الخام حسب طول التيلة للفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) .
٩ - ٢	المركز الاحصائى للقطن المصرى للفترة (١٩٧٠/٦٩ - ٨٢ ١٩٨٣) .
١٠ - ٢	التوزيع الجغرافى للكميات المصدرة من القطن المصرى الى اهم المناطق المستوردة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) .
١١ - ٢	التوزيع الجغرافى لقيم الصادرات المصرية من القطن الى اهم المناطق المستوردة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) .
١٢ - ٢	متوسط اسعار تصدير القطن المصرى الى اهم المناطق المستوردة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) .

تابع فهرس الجداول

رقم الجدول	الصفحة
٢ - ١٣	الصادرات المصرية من الارز المبيض خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)
٢ - ١٤	التوزيع الجغرافى للكميات المصدرة من الارز المصرى الى اهم المناطق المستوردة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)
٢ - ١٥	متوسط اسعار تصدير الارز المصرى الى اهم المناطق المستوردة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)
٢ - ١٦	الصادرات المصرية من البصل الطازج خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٣
٢ - ١٧	التوزيع الجغرافى للكميات المصدرة من البصل الطازج الى اهم المناطق المستوردة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)
٢ - ١٨	التوزيع الجغرافى لقيمة الصادرات المصرية من البصل الطازج الى اهم المناطق المستوردة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)
٢ - ١٩	متوسط اسعار تصدير البصل المصرى الطازج حسب المناطق بالجنيه للطن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)
٢ - ٢٠	الصادرات المصرية من الفول السودانى خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٣
٢ - ٢١	التوزيع الجغرافى لقيمة صادرات مصر من الفول السودانى الى اهم المناطق المستوردة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)
٢ - ٢٢	متوسط اسعار تصدير الفول السودانى من مصر الى اهم المناطق المستوردة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)

تابع فهرس الجداول

رقم الجدول	الصفحة
٢ — ٢٣	الصادرات المصرية من الكتان الخام خلال الفترة (١٩٧٠ — ١٩٨٣) •
٢ — ٢٤	التوزيع الجغرافى لصادرات صر من الكتان الى اهم المناطق المستوردة خلال الفترة (١٩٧٠ — ١٩٨٣) •
٢ — ٢٥	متوسط اسعار تصدير الكتان الخام الى اهم المناطق المستوردة خلال الفترة (١٩٧٠ — ١٩٨٣) •
٢ — ٢٦	الصادرات المصرية من البطاطس خلال الفترة (١٩٧٠ — ١٩٨٣) •
٢ — ٢٧	التوزيع الجغرافى لقيمة صادرات صر من البطاطس الى اهم المناطق المستوردة خلال الفترة (١٩٧٠ — ١٩٨٣) •
٢ — ٢٨	الصادرات المصرية من البرتقال خلال الفترة (٧٠ — ١٩٨٣) •
٢ — ٢٩	التوزيع الجغرافى لقيمة الصادرات من البرتقال الى اهم المناطق المستوردة خلال الفترة (١٩٧٠ — ١٩٨٣) •
٢ — ٣٠	متوسط اسعار تصدير البرتقال المصرى الى اهم المناطق المستوردة خلال الفترة (١٩٧٠ — ١٩٨٣) •
٣ — ١	التوزيع الجغرافى لصادرات الطماطم (١٩٨١ — ١٩٨٢)
٤ — ١	السعر السوقية العالمية لاهم الصادرات الزراعية المصرية للفترة (١٩٨٠ — ١٩٨٤) •
٤ — ٢	الاهمية النسبية لكمية صادرات القطن لاهم الدول المصدرة خلال الفترة (١٩٧٠ — ١٩٨٢) •
٤ — ٣	متوسط اسعار التصدير لاهم الدول المصدرة للقطن فسى العالم متوسط الفترة (١٩٨٠ — ١٩٨٢) •

تابع فهرس الجسـد أول

الصفحة	رقم الجدول
١٧٩	٤ — ٤
١٨٣	٥ — ٤
١٨٧	٦ — ٤
١٩١	٧ — ٤
١٩٤	٨ — ٤
١٩٦	٩ — ٤
٢٠٠	١٠ — ٤
٢٠٣	١١ — ٤
٢٠٧	١٢ — ٤
٢١٠	١٣ — ٤
٢١٢	١٤ — ٤

تابع فهرس الجداول

رقم الجدول	الصفحة
١ - ٦	نسبة الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الزراعية داخل دول السوق الأوروبية المشتركة .
١ - ٧	الاستثمارات في قطاعي الزراعة والري والصرف وأهميتها النسبية في توزيعات الاستثمارات الكلية خلال السنوات ١٩٨٢/٨١ - ٦١/٦٠ .
٢ - ٧	استثمارات القطاع العام في النشاط الزراعي موزعة حسب الأنشطة المختلفة خلال السنوات ١٩٦١/٦٠ - ١٩٨٢/٨١ .
٣ - ٧	الاستثمارات في النشاط الزراعي وتوزيعاتها ما بين - القطاع العام والخاص خلال السنوات ١٩٦١/٦٠ - ١٩٨٢/٨١ .
٤ - ٧	المساحات المنزرعة من المحاصيل الزراعية المختلفة وأهميتها النسبية خلال السنوات ١٩٦٩ - ١٩٨٢ .
٥ - ٧	التوزيع النسبي للقروض الممنوحة من البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي لبعض أوجه النشاط الزراعي في الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٣/٨٢ .
٦ - ٧	الأرقام القياسية للقروض الممنوحة من البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي لبعض أوجه النشاط الزراعي في الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٣/٨٢ .
٧ - ٧	التوزيع النسبي للقروض الممنوحة من البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي للمحاصيل الحقلية الرئيسية في الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٣/٨٢ .

تابع فهرس الجداول

رقم الجدول	الصفحة
٧ - ٨	الارقام القياسية للقروض المقدمة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى للمحاصيل الحقلية الرئيسية فى الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٣/٨٢ .
٧ - ٩	العلاقة بين متوسط تكاليف فقدان ومتوسط نصيب الفدان من القروض المقدمة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى لبعض المحاصيل الحقلية الرئيسية فى الفترة ١٩٧١ - ١٩٨١/٨٠ .
٧ - ١٠	التوزيع النسبى للقروض المقدمة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى للخضر فى الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٣/٨٢ .
٧ - ١١	الارقام القياسية للقروض المقدمة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى للحفر فى الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٣/٨٢ .
٧ - ١٢	الارقام القياسية للقروض المتوسطة الاجل المقدمة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى المقدمة لبعض اوجه النشاط الزراعى فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣/٨٢ .
٧ - ١٣	العلاقة بين حصيلة الضريبة الزراعية والدخل الزراعى فى الفترة ٧٠/٧١ - ٨٠/١٩٨١ .
٧ - ١٤	تطور السرونة الضريبية فى الفترة ٧٠/٧١ - ٨٠/١٩٨١ .
٧ - ١٥	العبء الضريبى للضرائب المباشرة فى قطاع الزراعة فى القطاعات الغير زراعية فى الفترة ٧٠/٧١ - ٨٠/١٩٨١ .
٧ - ١٦	الارقام القياسية لاسعار المكونات الرئيسية للانتاج الزراعى فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ .
٧ - ١٧	الارقام القياسية للمساحة المزروعة فى الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٣ .

— ث —

تابع فهرس الجسد اول

الصفحة	رقم الجدول
٣٢٧	١٨ - ٧
	التوزيع النسبي للمصادرات من اهم المحاصيل الزراعية في الفترة ٧٥ / — ١٩٨٢ .
٣٢٩	١٩ - ٧
	المب الضريبي المقدر لبعض المستويات من اندخول الخاضعة لضريبي الارباح التجارية والايراد المعام .

الفصل الأول

١- الطاقة الانتاجية للقطاع الزراعى والاستهلاك المحلى من السلع

الزراعية وفائض التصدير منها

تمهيد :-

ان محاولة البحث عن تنمية الصادرات الزراعية لابد وأن تبدأ بالبحث عن الطاقة الانتاجية المحلية من السلع الزراعية وامكانيات تحقيق فائض من عدمه وذلك فى ضوء الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفنية التى تحكم هيكل التركيب المحصولى المصرى .

وفى ضوء ما سبق سيتناول هذا الفصل من الدراسة التعرف على الطاقة الانتاجية الحالية للقطاع الزراعى المصرى من المحاصيل الزراعية المختلفة والاعتبارات التى تحكم التركيب المحصولى للزراعة المصرية . ثم ننتقل الى استعراض توقعات كل من الانتاج والاستهلاك فى السنوات القادمة من الحاصلات الزراعية الحقلية والبستانية وذلك بهدف تقدير الفائض المتاح للتصدير للاسواق الخارجية ، وكذا المقترحات الخاصة بزيادة الفائض التصديرى الاحتمالى من الحاصلات الزراعية .

١ - ١ - الطاقة الانتاجية الحالية من المحاصيل الزراعية المختلفة :-

ينحصر الانتاج الزراعى المصرى بصفة عامة فى كل من الانتاج النباتى والحيوانى وان عد ناتجا نباتيا فى جزئه الاكبر حيث بلغت قيمة الانتاج الزراعى الاجمالى ٣٢٥٠ مليون جنيه منها ٢٤٠٣ مليون جنيه او حوالى ٧٤% للانتاج النباتى • ٨٤٧ مليون جنيه او حوالى ٢٦% للانتاج الحيوانى •

ويتمثل الانتاج النباتى فيما يلى :-

- المحاصيل الحقلية وتضم مجموعة الحبوب والبقول والالياف والاعلاف •
- محاصيل الخضر والزيتيات والسكريات •
- محاصيل الفاكهة •
- المحاصيل الطبية والعطرية •

هذا وتتحدد الطاقة الانتاجية من المحاصيل الزراعية المختلفة والمكونة لبنود الانتاج النباتى بحجم المساحات المنزرعة والغلة المحصولية من مختلف الزروع النباتية وكذ لك توزيعها بين مختلف المحاصيل •

ولقد حدثت فى خلال السنوات الماضية تراجعات لبعض المحاصيل على حساب التوسعات فى محاصيل اخرى وذ لك تبعا لمدى التنافس والصراع بين المحاصيل التجارية فى جانب والمحاصيل الغذائية فى الجانب الآخر وتبعاً للتوجه الصناعى او التوجه الغذائى او التوجه التصديرى او التوجه السياسى •

وفى مناقشة الطاقة الانتاجية من المحاصيل الزراعية المختلفة سنعرض للمركب المحصولى والتغيرات التى طرأت عليه دون الدخول فى تفاصيل تاريخية او جغرافية التركيز على الاسس التقليدية فى التصنيف من حبوب والياف وبقول وخضر وفاكهة واعلاف ونباتات طبية وزيتيات وسكريات وليس على اساس

الاستعمالات لكونها محاصيل تجارية او غذائية وليس على اساس التصنيف الموسمي
كالمحاصيل الصيفية والشتوية والنيلية ولا على اساس ثقلها ووزنها النوعي في هيكل
التركيب المحصولي .

١ - ١ - ١ المساحة المحصولية

قدرت المساحة المحصولية في الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١ بحوالى

١٠٧٤٢ مليون فدان شكلت الهيكل المحصولي التالي :-

- ١ - الحبوب وهى القمح - الارز - الذرة - الشعير وبلغت ٤٢٢٣ %
من اجمالى المساحة المحصولية .
- ٢ - الالياف واهمها القطن والكتان وتمثل ١٥٠٦ % من اجمالى
المساحة المحصولية .
- ٣ - الخضر واهمها البطاطس والطماطم والبطيخ والشمام وتمثل
٦٦٢ % من اجمالى المساحة المحصولية .
- ٤ - البقول واهمها الفول والمعدس والحبلة والترمس والحمص وتمثل
٤٠٠ % اجمالى المساحة المحصولية .
- ٥ - الفواكه وقصب السكر والبذور الزيتية وتمثل ٤٧٢ % من اجمالى
المساحة المحصولية .
- ٦ - محاصيل الاعلاف وتمثل في البرسيم وتمثل ٢٤ % من اجمالى
المساحة المحصولية .

هذا وفي الفترة ٨١ - ١٩٨٢ قدرت المساحة المحصولية بحوالى ١١٧٧ مليون

فدان شكلت الهيكل المحصولي التالي :-

- ١ - النجيليات وهى القمح - الارز - الذرة - الشعير وبلغت ٤٣ %
من اجمالى المساحة المحصولية .
- ٢ - الالياف واهمها القطن والكتان وبلغت ١٠٤٤ % من اجمالى

المساحة المحصولية •

- ٣ - الخضر واهمها البطاطس والطماطم والبطيخ والشمام وبلغت ٩٢٣% من اجمالي المساحة المحصولية •
- ٤ - البقول واهمها الفول والعدس والترمس والحمص والحلبق وبلغت ٣% من اجمالي المساحة المنزرعة •
- ٥ - الفواكه وقصب السكر والزيتيات مثل السمسم والفول السوداني وبلغت ٦٣% من اجمالي المساحة المحصولية •
- ٦ - محاصيل الاعلاف وتتمثل في البرسيم وبلغت ٢٤٥٣% من اجمالي المساحة المحصولية •

هذا ومراجعة كلا الهيكلين للمركب المحصولي في الفترة ٦٩ - ١٩٧١ بمثابة
في الفترة ٨١ - ١٩٨٢ يتضح لنا جملة الحقائق التالية :-

- ١ - ان المساحة المحصولية بلغت ١٠٧٤٢ مليون فدان في الفترة ٦٩ - ١٩٧١ زادت الى ١١١٧٧ مليون فدان في الفترة ٨١ - ١٩٨٢ بزيادة قدرها حوالي ٤% وذلك بفعل زيادة درجة التكتيف والتوسع الكبير في زراعة الخضر والفواكه •
- ٢ - زادت المساحة المنزرعة بالحبوب من ٤٥٣٦ ألف فدان خلال الفترة ٦٩ - ١٩٧١ الى ٤٨٠٥ ألف فدان خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٢ بمعدل زيادة قدرها ٦% وعادت الزيادة الرئيسية داخل مجموعة الحبوب الى الذرة الشامية التي زادت بحوالي ٤٢٠ ألف فدان في الفترة ٨١ - ١٩٨٢ بالمقارنة بالفترة ٦٩ - ١٩٧١ • كما يلاحظ ايضا ان المساحة المنزرعة بالقمح لم تزد الا بصورة طفيفة لانتساب طرديا مع الزيادة السكانية مما ادى الى تناقص الكفاية الذاتية في القمح وابتعادنا عنها سنة بعد اخرى • هذا ويمكن القول بصفة عامة ان القمح يدور حول متوسط قدره ١٣٣ مليون فدان او حوالي ١٢% من

جدول (١ - ١)
المساحة المزروعة من المحاصيل المختلفة وأهميتها النسبية خلال السنوات
١٩٨٢ - ١٩٦٩

١٩٨٢ - ٨١		١٩٨٠ - ٧٨		١٩٧٧ - ٧٥		١٩٧٤ - ٧٢		١٩٧١ - ٦٩		المحاصيل
%	الف فدان	%	الف فدان	%	الف فدان	%	الف فدان	%	الف فدان	
١٢,٤٠٩	١٣٨٧	١٢,٢٢٩	١٣٦٦	١١,٩٣٤	١٣٣٢	١١,٧٦٩	١٢٨٦	١٢,١٠٢	١٣٠٠	القمح
٢,٦٦٦	٢٩٨	٢,٤٩٧	٢٧٩	٢,٦٦٦	٣٠١	٢,٨٨٢	٣١٥	٣,٠٤٤	٣٢٧	فول
٨٩٤	١٠٠	٠,٩٤٨	١٠٦	٨٩٥	١٠٠	٧٧٨	٨٤	٧٩١	٨٥	شعير
٠,٢٠٥	٢٣	٢٤١	٢٧	٢٦٨	٣٠	٢٩٦	٣٢	٣٥٣	٣٨	حلبة
١,٠٧	١٢	٢,١٤	٢٤	٥١٠	٥٧	٦٣٩	٦٩	٠,٤٨٤	٥٢	عدس
٤,٠٢	٤٥	٥٩٠	٦٦	٤,٧٤	٥٣	٣,٧٠	٤٠	٢,٥٧	٢٧	كناز
١,٩٦	٢٢	٢,٢٣	٢٥	٢,٥٩	٢٩	٢,٨٧	٣١	٣,٩٠	٤٢	بصل
٠,٨٠	٩	٠,٧١	٨	٠,٨٠	٩	٠,٧٤	٨	٠,٩٣	١٠	تربس
١,٩٦	٢٢	١,٣٤	١٥	٨٠٦	٩	٠,٧٤	٨	٠,٧٤	٨	حصي
٢,٤٥٣٢	٢٧٤٢	٢,٤٦٨٢	٢٧٥٧	٢,٥١٥٩	٢٨٠٨	٢,٦٢٢٣	٢٨٣٠	٢,٥٨٨١	٢٧٤٨	برسيم
٠,١٠٧	١٢	١,٢٥	١٤	١,١٦	١٣	١,١١	١٢	٠,٧٤	٨	ثوم
١,٤	١٥٦	١,٣	١٤٥	١,٣	١٢٦	٨٧	٩٥	١,٦٦	١٨٣	بطاطس
٢,٩	٣٢٣	٢,٩	٣٢٤	٢,٨	٣٠٨,٧	٢,٥٠	٢٧,٧٠	٢,٢٥	٢٤١	طماطم
										باقسى
٤,٩	٥٥٣	٣,١	٣٤٥	٣,١٦	٣٧٥,٣	٣,٨٨	٤١٦,٣	٣,٧١	٣٩٨,٧	الخضروات
١٠,٠٣٨	١١٢٢	١٠,٨٤١	١٢١١	١١,٩٩٧	١٣٣٩	١٤,٢٢٣	١٥٣٥	١٤,٨١١	١٥٩١	قطن
٨,٨٦٦	٩٩١	٩,٠٨٦	١٠١٥	١٠,١٦	١٠٥٧	٩,٨٦٨	١٠٦٥	١٠,٧٧٠	١١٥٧	ارز
										فسول
٠,٢٥١	٢٩	٠,٢٦٨	٣٠	٣,٣١	٣٧	٠,٢٨٧	٣١	٤,٠٠	٤٣	سودانى
٣,٥٦٠	٣٩٨	٣,٦٩٧	٤١٣	٤,٠٩٤	٤٥٧	٤,٥٤٠	٤٩٠	٤,٥٦١	٤٩٠	ذرة رقيقة
١٧,٢٥٨	١٩٢٩	١٦,٩٧٤	١٨٩٦	١٦,٣٨٧	١٨٢٩	١٥,٢٨٩	١٦٥٠	١٤,٠٠١	١٥٠٤	ذرة شامى
٢,٢٦٣	٢٥٣	٢,٢٣٨	٢٥٠	٢,١٢٣	٢٣٧	١,٨٨١	٢٠٣	١,٧٠٣	١٨٣	قصب السكر
٠,٣٩٣	٤٤	٠,٢٩٥	٣٣	٠,٣١٣	٣٥	٠,٣٢٤	٣٥	٣٦٣	٣٩	سمسم
١,٨٠	٢٠٤	١,٧	١٩٢	١,٦٠	١٧٤,٣	١,٤٠	١٤٨,٧	١,٣٠	١٤٠	موالح
										باقسى
١,٥٩	١٧٥	١,٣٩	١٥٣	١,١٤	١٣٣,٧	٢,٠٠٠	١١٢,٣	١,٩٥	١٠٢	الفاكهة
٢,٩٣٤	٣٢٨	٢,٥٩٦	٢٩٠	١,٩٥٣	٢١٨	١,٥١٠	١٦٣	١,٢٨٤	١٣٨	اخرى
١٠٠	١١١٧	١٠٠	١١١٧٠	١٠٠	١١١٦١	١٠٠	١٩٢٧	١٠٠	١٠٧٤٢	الاجمالى

المصدر: - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية - اعداد مختلفة.

المساحة المحصولية في مصر ٠ اما فيما يتصل بالذرة الرفيعة فالبرغم من تذبذبها الا ان مساحتها بدأت هي الاخرى فسي التناقص حيث بلغت حوالى ٣٥% من المساحة المحصولية فسي الفترة ٨١ - ١٩٨٢ بالمقارنة بحوالى ٤٥% في الفترة ٦٩ - ١٩٧١ ٠

وبالاشارة الى الارز فيلاحظ ان المساحة المنزوعة منه في تناقص مستمر على الرغم من الطفرة الكبيرة في المساحة المنزوعة منه بعد اتمام الري الدائم بالسد العالي الا ان مساحته بدأت تنحدر بشكل مستمر حتى وصلت الى ٩٩١ الف فدان او حوالى ٩% من المساحة المحصولية في الفترة ٨١ - ١٩٨٢ بالمقارنة بحوالى ١٠٧% في الفترة ٦٩ - ١٩٧١ ٠ ويهود السبب في تناقص المساحة المنزوعة بالارز في السنوات الاخيرة الى تناقص الايراد المائى الذى يعد العنصر الحاكم في تحديد المساحة المنزوعة منه ، فضلا عن النطاق الايكولوجى الحاكم في شمال الدلتا والفيوم وتضائل الميزة النسبية له مقارنة بالمحاصيل الاخرى من وجهة نظر المزارع ٠

- ٣ -

مجموعة الالياف وتتمثل بصفة رئيسية في القطن والكتان ويلاحظ تناقص المساحة المنزوعة بالقطن من ١٥٩١ مليون فدان فسي الفترة ٦٩ - ١٩٧١ الى ١٢٢١ مليون فدان في الفترة ٨١ - ١٩٨٢ ، ومن ثم تناقص الاهمية النسبية للمساحة المنزوعة بالقطن الى اجمالي المساحة المحصولية من ١٤٨% في الفترة الاولى الى نحو ١٠% في الفترة ٨١ - ١٩٨٢ ٠ وبالرغم من ان الدولة تتدخل دائما لتحديد المساحة المنزوعة بالقطن باعتباره محصولا تصديرى رئيسيا وايضا في ضوء احتياجات الصناعات القطنية والنسجية وبالرغم من ان المساحة المنزوعة بالقطن داخل المساحة المحصولية كانت دائما تخضع

للتذبذب إلا أن المساحة المنزرعة بالقطن تنحدر باستمرار ففى
الخمسة عشرة سنة الأخيرة حيث بلغت المساحة المنزرعة بالقطن
فى الفترة ٦٩- ٧١ حوالى ١٥٩١ مليون فدان واصلت تناقصها
لتصل الى ١٢٢ مليون فدان فى الفترة ٨١- ١٩٨٢ أى
بنسبة قدرها ٢٩,٥ % .

ويتضح أن التنافس بين محاصيل الألياف والمحاصيل الغذائية
(الحبوب والخضر والفاكهة) أو بين الألياف والأقواء قد بدأ
يميل للمجموعة الأخيرة حيث زادت المساحة المنزرعة بالسذرة
الشامية والخضر داخل مجموعة المحاصيل الصيفية .

٤ - بالنسبة للمساحة المنزرعة بالأعلاف (البرسيم الشتوى) بصفة
رئيسية فيتضح من البيانات زيادة الأهمية النسبية للمساحة
المنزرعة بالعلف الحيوانى إلى اجمالى المساحات المحصولية
حيث بلغت نسبتها حوالى ٢٤,٥ % فى الفترة ٨١- ١٩٨٢ ففى
مقابل ٢٤ % فى الفترة ٦٩- ١٩٧١ .

هذا ويمكن القول بصفة عامة أن البرسيم يعد من حيث المساحة
أكبر المحاصيل الزراعية مساحة وأكثرها ثباتاً وأقلها فى التذبذب
تراجعا أو تمدا حيث ناهزت فى الفترة ٧٥- ١٩٧٧ ٢٨ مليون
فدان .

وتأسيساً على طبيعة البرسيم كعلف لحيوانات اللحم والألبان
المرتبطة باقتصاديات إنتاج الألبان واللحم فإن زيادة المساحة
المنزرعة بالأعلاف الخضراء تدل على مدى حرص المزارع على توفير
الغذاء لماشيتسه حيث يدور نصيب الوحدة الحيوانية من
اجمالى المساحة المنزرعة بالأعلاف عند متوسط يبلغ ٣٠ مسن
الفدان ، إلا أنه فى ضوء الزيادة الأخيرة فى أعداد الماشية
والحيوانات استجابة لزيادة الطلب المحلى على اللحم الحمراء
فإن نصيب الوحدة الحيوانية من اجمالى مساحة البرسيم قد بدأ

فى التناقض ما يشير الى محدودية الزراعة المصرية على الوفاء
باحياجات اى زيادة احتمالية فى اعداد الماشية .
على ان التناقض الرئيسى الذى يشير اليه ارتفاع الاهمية
النسبية للمساحة المنزرعة بالعلف الحيوانى الى اجمالى المساحة
المحصولية هو ان حوالى ٢٥% من اجمالى التركيب المحصولى
من المساحة المحصولية تستغل لاطعام متوسط يدور عند ثمانية
مليون رأس من الماشية والحيوانات الزراعية بينما تشغل المساحة
المنزرعة بمحاصيل الغذاء بما فيها الخضر والفاكهة حوالى ٥٥%
من المساحة المحصولية لاطعام البشر فى مصر الذين وصلوا الى
٤٧ مليون .

٥ - بالنسبة لمجموعة الخضر تشير البيانات الى زيادة المساحة المنزرعة
منها باضطراد ومن ثم زيادة الاهمية النسبية لها فى التركيب
المحصولى . ففى عام ١٩٥٢ بلغت مساحة الخضروات ٢٦١ مليون
فدان اى حوالى ٢٨% من المساحة المحصولية ثم واصلت مساحة
الخضروات صعودها لتبلغ ٢١١ الف فدان فى الفترة ٦٩-١٩٧١
اى حوالى ٦٢% من المساحة المحصولية ثم واصلت نموها
المتسارع لتصل الى ١٢٢ مليون فدان فى الفترة ٨١-١٩٨٢
اى حوالى ٩٢% من اجمالى المساحة المحصولية . وبذلك
يتضح الاتجاه التصاعدي لاهميتها النسبية فى التركيب المحصولى .
ولقد كان للنمو المتسارع فى المساحة المنزرعة بالخضر وزيادة
اهميتها النسبية فى التركيب المحصولى ارتباطا شديدا بالنمو
فى عدد سكان المدن الرئيسية كانعكاس لمعدلات التحضر
الزائدة وما استنتج ذلك من تغيرات النمط الاستهلاكى لسكان
المدن وزيادة نصيب الفرد من الخضر ، وهو ما يشير اليه الجدول
رقم ١ - ٢ .

جدول (١ - ٢)

العلاقة بين نمو سكان المدن ونمو مساحة المحاصيل البستانية السنوية
بحسب سنوات التعداد السابقة

الفترة	الخضروات والفاكهة					سكان المدن
	المساحة بالالف فدان	الزيادة الف فدان	الزيادة %	المعدل السنوى %	جملة الزيادة %	المعدل السنوى %
١٩٤٧-٣٧	٢٩٩-٢٣٦	٦٣	٢٦,٧	٢,٧	٥,٠	٥,٠
١٩٦٠-٤٧	٤٩٩-٢٩٩	٢٠٠	٦٧,٠	٥,١	٥,٠	٣,٠
١٩٦٦-٦٠	٦٧٦-٤٩٩	١٧٧	٣٥,٥	٥,١	٣,١	٤,٠
١٩٧٠-٦٦	٨١٧-٦٧٦	١٤١	٢٠,٨	٤,١	٢,٠	٣,٠
٧٦/٥-٧٠	٩٨٤-٨١٧	١٦٧	٢٠,٥	٣,٠	٣,٤	٣,٠

المصدر :-

جمال حمدان ، من خريطة الزراعة المصرية - دار الشروق - القاهرة ١٩٨٤ -
ص ١٤٦ .

ولعل تركيز نطاق الخضار حول المراكز الحضرية الكبرى يؤكد استجابة المزارع للتوسع في زراعتها بسبب ارتفاع ما تغله من عائد كبير بالمقارنة بالمحاصيل الحقلية المتعارف عليها ومن ثم يقتضئ الاتجاه التصاعدي لزراعتها على حساب تناقص المساحة المنزوعة لكل من الحبوب والقطن . غير انه من الواضح ان التوسع في زيادة مساحة الخضار والفاكهة على حساب الحبوب والقطن لم يمكن الدولة من زيادة حصيلتها التصديرية من هذه المجموعة بمعدلات تتناسب وزيادة الواردات من الحبوب ودقيق القمح .

هذا وتتفاوت مساحة اصناف الخضار المختلفة داخل المجموعة تفاوتاً شديداً فالحد الأعلى تتمتع به الطماطم حيث وصلت المساحة المنزوعة بالطماطم في الفترة ٨١ - ١٩٨٢

حوالى ٣٢٣ ألف طن او حوالى ٢٩% من اجمالى المساحة المحصولية بينما الحد الأدنى للمساحة داخل مجموعة الخضروات هو للخبيزة الذى بلغ حوالى الف فدان .
هذ لوباستثناء الحد الاعلى والحد الأدنى لانواع الخضر المختلفة داخل المجموعة نجد المتتالية التنازلية الاتية التى تعد الاكثر تكرارا فيها فئة ١٠ - ٥ آلاف فدان
(انظر الجدول رقم ١ - ٣) .

٥٠ - ٤٠	الف فدان :	الكوسة
٤٠ - ٣٠	الف فدان :	كرنب - خيار - باذنجان - بصل .
٣٠ - ٢٠	الف فدان :	فاصوليا خضراء - فلفل .
٢٠ - ١٠	الف فدان :	فاصوليا جافة - بسلة خضراء - بامية - ملوخية ثوم . خس - جزر - شمام .
١٠ - ٥	الف فدان :	لوبيا جافة - بسلة جافة - قرنبيط - سبانخ بطاطا - قلقاس - لفت - بطيخ بلدى - فجل
٥ - ١	الف فدان :	لوبيا خضراء - فول رومى - خبيزة - خرشوف - بقدرنس - جرجير - كرات مصرى .

هذا وباعتبار ان البطاطس تجنب على حدة فى تصنيف الخضروات فانها تأتى فى المكانة الثانية بعد الطماطم اذا عدت من الخضروات حيث بلغت مساحتها ١٥٧٠٠٠ فدان مثلة ١٤% من جملة مساحة مصر المحصولية فى الفترة ٨١ - ١٩٨٢ بالمقارنة بـ ٢١٣٣٣ الف فدان او ٦٦% من جملة مساحة مصر المحصولية فى الفترة ٦٩ - ١٩٧١ .

٦ - تعتبر الفواكه الشق الثانى المكمل للحاصلات البستانية ، هذا وتضم الفواكه تلك المجموعة التى تقتصر على انواع البحر المتوسط اساسا مثل العنب والتين والزيتون والرمان والشمش والخوخ والبرقوق والتين الشوكى ثم الفواكه المدارية مثل المانجو - الجوافة الموز وبعدها الفواكه المعتدلة الباردة مثل الكشمى والتفاح .

المساحات المنزوعة بأهم محاصيل الخضر

بالآلاف فدان

المحصول	٧٢	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	المتوسط
طماطم	٢٧٦	٢٨٠	٣٢٥	٣٠٨	٢٩٣	٣١١	٣٢٩	٣٣٢	٣٢٤	٣٢٢	٣٠٩
كوسة	٤١	٤٣	٤٦	٤٩	٥١	٥٦	٥٧	٥٦	٥٨	٥٨	٥٢
فاصوليا خضراء	١٣	١٣	١٥	١٩	٢٣	٢٥	٣٠	٣٠	٢٩	٣٢	٢٣
فاصوليا جافة	١٤	١٧	٢٠	٢٠	١٦	١٥	١٣	١٢	١٠	١٥	١٥
لوبيا خضراء	٥	٤	٦	٤	٤	٣	٤	٤	٣	٥	٤
لوبيا جافة	٧	٩	٩	٩	٧	٦	٨	٦	٦	١١	٨
بصلة خضراء	١٢	١٠	١٢	١٤	١٤	١١	١٣	١٤	١٣	١٦	١٣
بصلة جافة	٥	٥	٦	٨	٧	٧	٧	٨	٥	٥	٦
فول رومى	٢	(١)	٢	١	١	١	(١)	(١)	(١)	(١)	(١)
كرنب	٣١	٣٣	٣٤	٣٤	٣٤	٣٥	٣٨	٣٦	٣٧	٣٨	٣٥
قزوينى	٨	٧	٨	٩	٩	٩	١٠	١٠	١٠	١٠	٩
بادنجان	٢٢	٢٤	٢٥	٢٥	٢٨	٣٢	٣٥	٣٢	٣٣	٣٤	٣٢
فلفل	١٦	١٧	١٩	٢٠	٢٠	٢٤	٢٥	٢٤	٢٤	٢٥	٢١
يامية	١٣	١١	١١	١٠	١١	١١	١١	١١	١٠	١١	١١
ملوخية	—	—	—	—	—	٩	١٠	١٣	١٣	١٥	١٢
سبانخ	٥	٤	٥	٥	٥	٥	٦	٧	٧	٦	٦
خبيزة	—	—	—	—	—	١	١	١	١	١	١
بطاطا	٨	٧	٩	٨	٨	٧	١٠	٩	٩	١٣	٩
خرشوف	٢	١	١	٢	١	٣	٤	٥	٥	٥	٣
قلناس	٤	٦	٦	٧	٦	٦	٧	٧	٧	٦	٦
فجل	٦	٥	٥	٥	٤	٥	٦	٦	٥	٤	٥
لفت	٥	٦	٦	٦	٦	٧	٨	٨	٧	٩	٧
خس	٧	٩	٨	١٠	١١	١٢	١٥	١٥	١٤	١٢	١١
جزر	٨	١٠	١١	١١	١١	١١	١٤	١٤	١٤	١٢	١٢
يقطين	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٣	٣	٣	٣	٢
جرجير	٣	٣	٣	٣	٣	٤	٥	٥	٤	٤	٤
كرات مصرى	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٣	٣	٣	٣	٢
اصناف خضر اخرى	١١	١١	١٢	١٢	١٢	١٢	١٤	١٧	١٧	١٩	١٤
بطيخ امريكى	١٠٣	١٠٩	١١١	١٢٢	١١٤	١١٦	١١٧	١١٥	١١٦	١٠٠	١١٢
بطيخ بلدى	—	—	—	—	—	٥	٨	٤	٤	١٦	٧
شمام	١٦	١٥	١٦	١٤	١٤	١٥	١٨	١٩	٢٤	٢٩	١٨
خيار	٣٣	٣٢	٣٧	٣٥	٣٥	٣٦	٤٠	٤٥	٤٦	٤٤	٣٨
اصناف اخرى	١٢	١٦	١٦	١٧	١٣	١٦	٢٠	٢٣	٢١	١٥	١٧
بطاطس	١٠٦	٩٥	٩٨	١٢٨	١٥٢	١٢٨	١٤٢	١٦٢	١٥٩	١٥٤	١٣٤
شوم	١٤	١٣	١٢	١٢	١٥	١٣	١٣	١٦	١٢	١١	١٣
الجبلة المصدر	٨١٢	٨١٩	٨٩٨	٩٣١	٩٣٢	٩٥١	١٠٣٣	١٠٦٣	١٠٣٩	١٠٤٧	٩٥٤

المصدر:-

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - اعداد مختلفة .

هذا وقد حققت الفواكه قفزة حقيقية فمن ٩٤٠٠٠ فدان فى عام ١٩٥٢ او ١% من جملة المساحة المحصولية واصلت زيادتها لتصل الى ٢٤٢ ألف فدان فى الفترة ٦٨ — ١٩٧١ او ٢٢٥% من جملة المساحة المحصولية الى ان وصلت الى ٣٧٩ ألف فدان فى الفترة ٨١ — ١٩٨٢ او حوالى ٣٣٩% وهى بهذا الشكل تكون قد ضاعفت نفسها اربع مرات فى غضون الثلاثين سنة الاخيرة.

وعلى نفس المنوال الخاص بالتوسع فى مساحات الخضر حذت الفواكه حذوها استجابة للنمو المتسارع فى المدن ومعدلات التحضر والزيادة فى الدخول بالاضافة الى ارتفاع عائد الفدان من الحداث.

وكما هو الحال فى الخضروات فان مساحة اصناف الفواكه المختلفة تتفاوت تفاوتاً شديداً حيث تسود فئة ٥ — ١ ألف فدان بحسب الترتيب التنازلى التالى :-

١٥٠	الف فدان :	الموالح .
٦٠ — ٥٠	الف فدان :	العنب .
٣٠ — ٢٠	الف فدان :	المانجو .
٢٠ — ١٥	الف فدان :	يوسفى .
١٥ — ١٠	الف فدان :	ليمون مالح — جوافة — موز .
١٠ — ١	الف فدان :	تين — مشمش — تفاح — كمثرى .
٥ — ١	الف فدان :	زيتون — رمان — برقوق — خوخ — ليمون حلو

هذا وتشغل المساحة المنزرعة بالموالح وهى الاكبر داخل مجموعة الفواكه حوالى ١٥% من المساحة المحصولية ويأتى بعدها العنب مثلاً حوالى ٥% من المساحة المحصولية ثم تأتى المانجو فى المكانة الثالثة بعد البرتقال والعنب ثم الجوافة وبعدها الموز .

٧ — تضم مجموعة البقول عدداً من المحاصيل التى تستخدم لاغراض

- ١٣ -

جدول (١ - ٤)

المساحات المنزرعة بأهم محاصيل الفاكهة

بالآلاف فدان

المحصول	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	المتوسط
برتقال	١٢٢	١٣٠	١٣٦	١٥٢	١٥٥	١٥٩	١٦٠	١٦٢	١٦٢	١٦٨	١٥١
يوسفي	١٤	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٧	١٧	١٨	١٦
ليمون مالح	٩	١٠	١٠	١١	١١	١٣	١٤	١٧	١٨	٢٣	١٤
ليمون حلو	(١)	(١)	(١)	(١)	(١)	(١)	(١)	(١)	(١)	(١)	(١)
غضب	٣٧	٣٩	٤٢	٤٦	٤٨	٥٠	٥٢	٥٧	٦٠	٦٤	٥٠
تين	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٦	٥	٥	٧
جوافة	١٢	١٤	١٢	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	٢٠	١٤
زيتون	٣	٤	٤	٤	٤	٣	٤	٥	٥	٥	٤
مانجو	٢٤	٢٣	٢٣	٢٥	٢٥	٢٧	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٢٦
رمان	٢	٣	٣	٣	٣	٣	٤	٤	٤	٤	٤
شمش	٤	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
برقوق	١	١	١	٢	٢	٣	٣	٥	٥	٥	٣
موز	١١	١١	١٢	١٢	١٣	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٣
خوخ	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٣	٣	٣	٢
كمثرى	٤	٥	٦	٧	٨	٨	٩	١٠	١١	٢١	٩
تفاح	٣	٣	٤	٤	٥	٥	٥	٦	٦	٦	٥
اصناف اخرى	٣	٣	٣	٦	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
الجملة	٢٥٨	٢٧٣	٢٨٥	٣١٤	٣٢١	٣٢٢	٣٤٢	٣٦١	٣٦٨	٣٩٠	٣٢٩

المصدر:-

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب السنوي الاحصائي - اعداد مختلفة .

الاستهلاك الأدمى كمصدر مهم من مصادر البروتين النباتى • وتضم مجموعة البقول الفول ، العدس ، الخلبة ، الحمص • هذا ويعد الفول المدس وحساء العدس والكشرى مصادر هامة لغذاء هذه الفئات من السكان التى لاتتمكها دخولها من تناول البروتين المشتق من مصادر حيوانية •

ولقد تعرضت مساحات البقول لتناقص واضح بسبب انخفاض عائد الفدان منها • ففي الفترة ٦٩ - ١٩٧١ بلغت المساحة المنزرعة بالبقول ٤٢٥ ألف فدان مثله ٤% من جملة المساحة المحصولية وواصلت المساحات المنزرعة بالبقول تناقصها المتسارع حتى وصلت إلى ٣٥٥ ألف فدان فى الفترة ٨١ - ١٩٨٢ او حوالى ٣,٢% من جملة المساحة المحصولية فى هذه الفترة •

هذا وبالإضافة الى انخفاض العائد من الفول والخلبة والحمص والتمرص فان السبب يعود فى تناقص هذه الرباعية الشهيرة فى نمط الغذاء المصرى الى تغير الانماط الاستهلاكية والعادات الغذائية ففى السنوات الاخيرة بسبب التحضر وارتفاع الدخل مما ادى الى انخفاض الطلب عليها^(١) وايضا بسبب انخفاض العائد منها مقارنة بغيرها •

٨ - تضم مجموعة المحاصيل الزيتية كلا من السمسم والفول السودانى وعباد الشمس التى تمثل مصدرا هاما من مصادر البروتين فى الغذاء الأدمى •

وتتماثل مساحة السمسم والفول السودانى باستثناء تفاوتات طفيفة وان بدأ الميزان يميل فى السنوات الاخيرة لصالح السمسم •

U.S. Dept. of Agriculture & U.S. AID, Egypt: Major Constraints to (1)
Increasing Agricultural Productivity, Foreign Agric. Econ-
omic Report No. 120, Washington D.C., June 1976 PP. 107-108.

ففى الفترة ٦٩ - ١٩٢١ كانت مساحة كل من الفول السودانى والسقم ٨٢ ألف فدان او ٨٪ من جملة المساحة المحصولية وفى الفترة ٨١ - ١٩٨٢ بلغت جملة المساحة المنزرعة بهما نحو ٢٣ ألف فدان مثله ٧٪ من جملة المساحة المحصولية . ورغم ماتشير اليه البيانات من ثبات المساحة المحصولية لكلا المحصولين الا ان الفول السودانى اكثر ثباتا فى المساحة المنزرعة من السقم . هذا وترتبط المساحات المنزرعة بالسقم بالطلب على هذا المحصول لصناعة الحلاوة الطحينية والمخابز التى تستخدم بذور السقم فى صناعة العجائن المختلفة .

٩ - تتمثل مجموعة السكريات فى محصول قصب السكر بصفة رئيسية . ورغم ان السكر من المحاصيل المدارية شديدة الشراهة للماء فانه يقف بقوة كمحصول استهلاكى وصناعى بالغ الاهمية فى التركيب المحصولى المصرى .

وقد واصلت المساحة المنزرعة بقصب السكر زيادتها باستمرار وخصوصا بعد طفرة الايراد المائى فى اعقاب اتمام السد العالى . ففى ١٩٥٢ بلغت المساحة المنزرعة بالقصب ٩٢ ألف فدان مثله ١٪ من جملة المساحة محصولية واصلت زيادتها لتصل الى ١٨٣ ألف فدان فى الفترة ٦٩ - ١٩٢١ اى ضعف مساحة ١٩٥٢ او ١٧٪ من جملة المساحة المحصولية فى الفترة واستمرت الزيادة لتصل الى ٢٥٣ ألف فدان فى الفترة ٨١ - ١٩٨٢ او ٢٦٪ من جملة المساحة المحصولية وذلك لمواكبة الطلب على محصول السكر لاجراض التصنيع والاستهلاك الادنى المتزايد باستمرار بفعل الزيادة السكانية ويزادة الدخل .

١٠ - بالنسبة لمجموعة النباتات الطبية والعطرية ، فانه بالرغم من اهمية هذه المجموعة من المحاصيل الا ان اكثرها من المحاصيل الضئيلة

المساحة • وقد بدأت هذه المجموعة تبدى ميلا متزايدا نحو
الزيادة فى المساحة •

ففى عام ١٩٦٦ كان اجمالى المساحة المنزرعة بالنباتات الطبية
والعطرية فى مصر حوالى ١١٦٢٠ فدان ممثلة ١٠ ٪ من اجمالى
المحصول فى هذه السنة وواصلت المساحة المنزرعة بالنباتات الطبية
والعطرية زيادتها لتصل الى ١٢٢٩ فدان او حوالى ١٦ ٪ من
جملة المساحة المحصولية وبلغت المساحة ذروتها فى الفترة
٢٨ - ١٩٨٠ بما قيمته ٥٧١٥٠ فدان او ٥١ ٪ من جملة
المساحة المحصولية الا ان السنوات الاخيرة قد سجلت انحدارا فى
جملة المساحات المنزرعة بالنباتات الطبية والعطرية حيث بلغت
المساحة المنزرعة بهذه المحاصيل ٤١٧٢٢ فدان او حوالى ٣٧ ٪
من جملة المساحة المحصولية وذلك بسبب تدبى اسعار بيع هذه
النباتات فى الاسواق المحلية والاسواق الخارجية •

وهذا ويشير التوسع المستمر فى زراعة النباتات الطبية والعطرية الى
استمرار الطلب على تلك النباتات ومستخلصاتها فى الصناعات
الدوائية ومستحضرات التجميل والعطور وغيرها ومن ثم ارتفاع
العائد من زراعة النباتات الطبية والعطرية بمقارنته بالمحاصيل
النافسة لها فى الدورة الزراعية المصرية •

هذا وبالرغم من ضآلة المساحات المنزرعة بالنباتات الطبية والعطرية
فى التركيب المحصولى الا ان هذه المجموعة تضم عددا كبيرا من
النباتات وهى الكمون - الكزبرة - البابونج - الكراوية - الخناء
الينسون - النعناع - الكرديه - الشمر - الخنة السوداء
(البركة) - البردقوش - الريحان - العطر - الياسيمين -

- ١٧ -

جدول (١ - ٥)

الرقعة المنزرعة بالنباتات الطبية والعطرية واهميتها

النسبة في السنوات ٦٩ - ١٩٨٢

الاهمية النسبية %	جملة مساحات النباتات الطبية والعطرية فدان	جملة المساحات المحصولية بالالف فدان	الفترة
١٦ر	١٧,٢٢٩	١٠,٧٤٢	٦٩ - ١٩٧١
٢٨ر	٣٠,٨٠٣	١٠,٩٢٧	٧٢ - ١٩٧٤
٥٠ر	٥٥,٧٩٩	١١,١٦١	٧٥ - ١٩٧٧
٥١ر	٥٧,١٥٠	١١,١٧٠	٧٨ - ١٩٨٠
٣٧ر	٤١,٧٧٢	١١,١٧٧	٨١ - ١٩٨٢

(١) بيانات السنوات من ٦٩ - ٨٠ مستقاة من

سامي خليل عيسى - انتاج وتسويق النباتات الطبية والعطرية - بحث مقدم لنيل

دبلوم معهد التخطيط القومي - معهد التخطيط القومي - القاهرة - ١٩٨٠ -

ص ١٢٠

(٢) بيانات السنوات ٨١ - ١٩٨٢ جمعت من :-

وزارة الزراعة - مصلحة الاقتصاد الزراعي والاحصاء - سجلات قسم الاحصاء -

(١)
الورد .

١ - ١ - ٢ الغلة الفدانية :-

تعتبر الغلة الفدانية ذلك العامل المؤثر في حجم الانتاج المحصولي بعد المساحة المنزرعة منه .

هذا ويمكن القول ان الغلة الفدانية لكثير من المحاصيل قد حققت تقدما ملحوظا في العشرة سنوات الاخيرة ١٩٧٢ - ١٩٨٢ الا انها مازال منخفضة عن المستوى العالمي . كما ان بعض المحاصيل تتسم انتاجيتها بالجمود والبعض الآخر بدأ ينحدر في السنوات الاخيرة وبمقارنة الغلة الفدانية خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٢ بمستواها في الفترة ٦٩ - ١٩٧١ يتضح لنا مايلي :-

١ - بالنسبة لمحصول القطن فان نسبة الزيادة في غلته الفدانية كانت كبيرة حيث بلغت نسبة الزيادة ٢٥٥ % . ويعود السبب في زيادة غلة القطن من هذا المحصول التصديري الهام الى جهود الدولة المكثفة لزيادة الغلة الفدانية مثله في بحوث

(١) لمزيد من التفاصيل عن اقتصاديات النباتات الطبية والعطرية انظر :

- شيخون عز الدين محمد - دراسة اقتصادية تحليلية لامكانات التوسع في انتاج وتسويق منتجات الزروع العطرية في ج . م . ع - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الزراعة - جامعة الازهر - ١٩٨٠ وايضا -
- حمدى عبد الصوالحي - دراسة اقتصادية تحليلية في انتاج وتسويق بعض النباتات الطبية والعطرية في مصر - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الزراعة - جامعة الازهر - ١٩٧٧ .

- فريد عبد العزيز سعيد ، سلوى محمد خليل - دراسة اقتصادية لمشاكل تصدير النباتات الطبية في مركز البحوث الزراعية - مؤتمر تنمية الصادرات الزراعية المصرية - الدقى - ٢٨ - ٣ مارس ١٩٨١ - ص ٣٩٤ - ٤١٨ .

جدول (١ - ٦)

متوسط محصول الفدان من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الفترة

بالطن

٦٩ - ١٩٨٢

الانتاج	٦٩ - ١٩٧١	٧٢ - ١٩٧٤	٧٥ - ١٩٧٧	٧٨ - ١٩٨٠	٨١ - ١٩٨٢
قطن	٩٠ر	٨٧ر	٩٢ر	١٠٧ر	١١٣ر
ارز	٢٢٢ر	٢٢٠ر	٢٢١ر	٢٣٨ر	٢٣٦ر
ذرة رفيعة	١٧٨ر	١٧١ر	١٥٩ر	١٥٧ر	١٥٧ر
ذرة شامية	١٥٧ر	١٥٣ر	١٥٦ر	١٦٣ر	١٧٢ر
قصب السكر	٣٩	٣٦ر٢	٣٤ر٧	٣٤ر٢	٣٤ر٤٠
فول سوداني	٨٨ر	٨٧ر	٧٨ر	٨٦ر	٨٦ر
سمسم	٤٩ر	٥٢ر	٤٦ر	٤٢ر	٤٣ر
قمح	١١٦ر	١٣٨ر	١٤٢ر	١٣٦ر	١٤٣ر
فول	٨٥ر	٩٢ر	٨٤ر	٨١ر	٧٩ر
شعير	١٠٣ر	١١٥ر	١١٧ر	١١٣ر	١١٢ر
حلبة	٥٥ر	٦٢ر	٦٧ر	٧٠ر	٥٧ر
عدس	٦٩ر	٨١ر	٦٠ر	٤٥ر	٥٠ر
كتان	٢٤٤ر	٢٤٧ر	٢٦٤ر	٢٦٤ر	٢٨٠ر
بصل	٨٢ر	٨٣٧ر	٨٣٠ر	٨٢٠ر	٨١٣ر
ترمس	٦٠ر	٦٢ر	٦٧ر	٧٥ر	٧٧ر
حصى	٧٥ر	٧٥ر	٧٧ر	٦٧ر	٤٥ر
ثوم	٦٢ر	٦٢ر	٦٥٥ر	٦٥٠ر	٨٧٠ر
طماطم	٥٥ر	٥٩ر	٦٧ر	٧٩ر	٨٣ر
خضر	٨٦٧ر	٧١٤ر	٨١٣ر	٧٦٣ر	٦٦٩ر
بطاطس	٦٩٧ر	٧٣٧ر	٦٩٤ر	٦٩١ر	٧٦٣ر
موالح	٦٣ر	٦٢٩ر	٥٩ر	٦٥ر	٦٥ر
بجليخ	١٠٠ر	١٠٨٠ر	١٠٨ر	١٠٠ر	٩٢٨ر

القطن والاستخدام الكثيف لمسلزمات الانتاج ويتضح هذا فى الترتيب المرتفع لجدارة مصر الانتاجية حيث بلغت المكانة الثامنة فى مواسم ٢٤ - ١٩٧٧^(١)

٢ - بالنسبة للارز فان الزيادة كانت طفيفة للغاية حيث لم تتعد نسبة الزيادة ٦% . هذا وبالرغم من تلك الزيادة الطفيفة فان مقارنة غلة الفدان من الارز بمستواه فى الدول المتقدمة توضح ان مصر تشغل المكانة الثالثة فى الرتبة الانتاجية بعد اليابان (٢٥طن) وكوريا الجنوبية (٢٣طن) وذلك فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٧ .

٣ - بالنسبة للقمح يتضح ان متوسط غلة الفدان منه قد زاد بنسبة ٢٣% بالمقارنة بالفترة ٦٩ - ١٩٧١ ، الا ان ترتيب مصر بين دول العالم الرئيسية يأتى فى المكانة الرابعة عشرة فى الفترة ٧٥ - ١٩٧٧ مما يؤكد امكانية رفع انتاجية الفدان من هذا المحصول الهام .

٤ - بالنسبة للذرة الشامية فقد حقق متوسط غلة الفدان زيادة طفيفة بلغت ١٠% فى الفترة ٨١ - ١٩٨٢ بمستواه فى الفترة ٦٩ - ١٩٧١ وذلك على النقيض من الذرة الرفيعة التى اتخذت اتجاهها متناقصا بلغ ١٣٣% بمقارنته بنفس الفترة ايضا . هذا ومقارنة متوسط غلة الفدان من الذرة الشامية فى مصر بمستواه فى الدول المتقدمة يتضح ان مصر تشغل المكانة الثانية عشرة حيث بلغت ٦٦% من مستوى النمسا الدولة الاولى فى الترتيب عن الفترة ٧٥ - ١٩٧٧ .

(١) وزارة الزراعة - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والاحصاء - نشرة الاقتصاد الزراعى القاهرة - ١٩٧٩ .

- ٥ — بالنسبة لمحاصيل البقول وهي الفول والعدس والحمص يتضح الاتجاه المتناقص لغلة الفدان من هذه المحاصيل بالتلازم مع التناقص الواضح في المساحات المنزرعة كما اشرنا من قبل . ولعل محصول العدس هو اكثر المحاصيل البقولية التي تعرضت لانخفاض واضح بلغ ٣٨% بالمقارنة بالفترة ٦٩ — ١٩٧١ على الرغم من البيانات التي تشير الى ان مصر كانت تشغل المكانة الاولى بالنسبة للجدارية الانتاجية في خلال الفترة ٧٥ — ١٩٧٧ .
- ٦ — بالنسبة لقصب السكر فان غلة الفدان حققت تدهورا واضحا بلغ ١٣% في الفترة ٨١ — ١٩٨٢ بالمقارنة بمستوى الغلة الفدانية في الفترة ٦٩ — ١٩٧١ . هذا وتشير البيانات المتاحة عن الاعوام ٧٥ — ١٩٧٧ الى ان مصر تشغل المكانة الثانية بعد بيرو بنسبة ٥٣% من انتاج القصب في السنوات الاخيرة .
- ٧ — بالنسبة لمحصول السمسم يتضح الاتجاه المتناقص لانتاجية الفدان التي بلغت ١٤% في الفترة ٨١ — ١٩٨٢ بمقارنتها بمستوى الفترة ٦٩ — ١٩٧١ هذا وتشغل مصر المكانة الثانية بالنسبة للجدارية الانتاجية بعد افغانستان بفارق ضئيل للغاية وذلك بالنسبة للفترة ٧٥ — ١٩٧٧ .
- ٨ — بالنسبة لانتاج البطاطس يتضح الاتجاه المتذبذب للغلة الفدانية الا ان بيانات الفترة ٨١ — ١٩٨٢ توضح زيادة الغلة الفدانية بنسبة ١٠% بالمقارنة بالفترة ٦٩ — ١٩٧١ ، على ان مصر تشغل ١٦,٥% من انتاجية البلد الاولى في العالم وهي هولندا وتأتي في المكانة الرابعة عشرة في الجدارية الانتاجية خلال الفترة ٧٥ — ١٩٧٧ .
- ١ — ١ — ٣ اجمالي الانتاج الزراعي للمحاصيل الزراعية الرئيسية في الفترة ٦٩ — ١٩٨٢ : —

بدراسة تطور الطاقة الانتاجية الحالية من الزرع النباتية المختلفة
كانعكاس لكل من التغيرات فى المساحة المحصولية المنزرعة وكذلك
الغلة الفدانى منها تتضح جملة الحقائق التالية :-

- ١ - بالنسبة للقطن يلاحظ انه بالرغم من تناقص المساحة المحصولية
وانحداؤها من ١,٥٩١ الف فدان فى الفترة ٦٩ - ١٩٧١ الى
١,١٢٢ الف فدان فى الفترة ٨١ - ١٩٨٢ اى بنسبة ٣٠% فان
الانتاج قد تراجع من ١٤٣٤ الف طن فى الفترة الى ١٢٩٦ فى
الفترة الثانية اى بنسبة ١١% وذلك بفضل جهود الدولة فى مجال
زيادة الغلة الانتاجية لهذا المحصول التصديرى .
- ٢ - زاد انتاج الذرة الشامية من ٢٣٦٢ الف طن فى الفترة ٦٩ - ١٩٧١
الى ٣,٠٩٥ الف طن فى الفترة ٨١ - ١٩٨٢ اى بنسبة ٣١% فى
مقابل ٢٨% زيادة فى المساحة المنزرعة بالذرة الشامية ، وذلك بفعل
الزيادة فى الغلة الفدانى . وقد أدى تراجع الزيادة فى الانتاج
عن الزيادة السكانية الى توسع الدولة فى استيراد الذرة الصفراء
لتغطية العجز الحادث .
- ٣ - تراجع انتاج الارز من ٢,٥٦٥ الف طن فى الفترة ٦٩ - ١٩٧١ الى
٢,٣٣٩ الف طن فى الفترة ٨١ - ١٩٨٢ اى بنسبة ١٠% فى مقابل
تراجع المساحة المحصولية بنسبة ١٧% وذلك بسبب زيادة متوسط
محصول الفدان فى الفترة ٦٩ - ١٩٨٢ . هذا وقد انعكس النقص
فى انتاج الارز فى السنوات الاخيرة الى تناقص الكميات المصدرة
منه بالمقارنة بالتغيرات الماضية بسبب زيادة الاستهلاك بفعل زيادة
السكان وتغير انماط الاستهلاك .
- ٤ - زاد الانتاج من قصب السكر من ٧١,٠٢ الف طن فى الفترة
٦٩ - ١٩٧١ الى ٨٧,٠٤ الف طن فى الفترة ٨١ - ١٩٨٢ اى بنسبة
٢٢,٥% فى مقابل ٣٨% زيادة فى المساحة المنزرعة خلال نفس الفترة

وذلك بسبب تراجع متوسط محصول القديان من قصب السكر خلال الفترة ٦٩ - ١٩٨٢ • وحيث ان الزيادة في انتاج قصب السكر كانت اقل من الزيادة في عدد السكان فقد أدى هذا الى استمرار الدولة في استيراد السكر من الخارج •

٥ - يلاحظ انخفاض الانتاج من البقول الرئيسية وهي (الفول - العدس الحلبة) خلال السنوات الاخيرة من ٩٥ الف طن في الفترة ٦٩ - ١٩٧١ الى ٤٤ الف طن في الفترة ٨١ - ١٩٨٢ أي بنسبة ١١٦% وذلك بسبب التراجع الخطير في المساحات المنزرعة بالبقول وقد أدى هذا النقص الخطير في الانتاج الى زيادة الاستيراد من الخارج لمواجهة الاحتياجات المحلية من مجموعة البقول بعد تدهور نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه المجموعة •

٦ - حقق القمح زيادة ملموسة في الانتاج من ١٥٠٤ الف طن في الفترة ٦٩ - ١٩٧١ الى ١٩٧٨ الف طن في الفترة ٨١ - ١٩٨٢ أي بنسبة ٣١٥% في مقابل ٧% زيادة في المساحة المنزرعة - على انه بالرغم من هذه الزيادة الملموسة فقد عجز الانتاج عن مواكبة الطلب الناشئ عن الزيادة السكانية وقد انعكس هذا في تدهور نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة الاستراتيجية ونهاية الاعتماد على العالم الخارجي •

٧ - حدثت زيادة كبيرة في انتاج الخضر من ٦١٦٤ الف طن في الفترة ٦٩ - ١٩٧١ الى ٦٩٠٩ الف طن في الفترة ٨١ - ١٩٨٢ أي بنسبة ١٢% وذلك في مقابل ٤٥% زيادة في المساحة المنزرعة خلال الفترة المذكورة مما يشير الى تدهور الغلة القديا لكثر من محاصيل الخضر • فقد زاد انتاج البطاطس من ٤٩٥ الف طن في الفترة ٦٩ - ١٩٧١ الى ١٠٠٢ الف طن في الفترة ٨١ - ١٩٨٢ أي بنسبة ١٠٢ في مقابل ١١٩% زيادة في المساحة المنزرعة •

جدول (١ - ٧)

الانتاج الزراعى للمحاصيل الزراعية الرئيسية

فى الفترة ٦٩ - ١٩٨٢

بالالف طن

الانتاج	٦٩ - ١٩٧١	٧٢ - ١٩٧٤	٧٥ - ١٩٧٧	٧٨ - ١٩٨٠	٨١ - ١٩٨٢
قطن	١٤٣٤	١٣٣١	١٢٣٠	١٢٩٥	١٢٦٩
ارز	٢٥٦٥	٢٣٤١	٢٣٣٢	٢٤١٥	٢٣٣٩
ذرة رفيعة	٨٧٤	٨٣٦	٧٢٧	٦٥٠	٦٢٥
ذرة شامية	٢٣٦٧	٢٥٢١	٢٨٥١	٣٠٩٥	٣٣٢٨
قصب السكر	٧١٠٢	٧٣٥٦	٨٢٤٢	٨٥٦٨	٨٧٠٤
فول سودانى	٣٨	٢٧	٢٩	٠٢٦	٢٥
سمسم	١٩	٢٠	١٦	١٤	١٩
قمح	١٥٠٤	١٧٧٩	١٨٩٧	١٨٦٢	١٩٧٨
فول	٢٧٧	٢٨٩	٢٥٣	٢٢٧	٢٣٤
الطماطم	١٥٧٩	١٦٥٦	٢٠٤٦	٢٣٦١	٢٥٥٥
شعير	٨٨	٩٧	١١٧	١٢٠	١١٢
حلبة	٢١	٢٠	١٩	١٨	١٣
عدين	٣٦	٥٦	٣٤	١١	٦
كتان	٦٦	٩٩	١٤٠	١٧٤	١٢٦
بصل	٥٢٥	٥٨٢	٦٤٩	٥٩٠	٦٥٣
ترمس	٦	٥	٦	٦	٧
حمص	٦	٦	٧	١٠	١٠
ثوم	١٢٢	١٦٩	١٥٩	١٧٢	١٥٧
خضار	٦١٦٤	٥٥٨٣	٦٥٨٨	٦٢١٢	٦٩٠٦
بطاطس	٤٩٥	٧٠٠	٨٧٤	١٠٠٢	١١٩٠
الفاكهة	١٥٣٠	١٨٤٥	١٩٩٤	٢٥٨٠	٢٥١٨
الموالح	٧٨٩	٩٠١	٨٩٧	١٠٨٨	١٢٥٧

المصدر:-

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر
العربية - القاهرة - اعداد مختلفة .

وزاد انتاج البطاطم من ١٥٧٩ ألف طن في الفترة ٦٩ - ١٩٧١ الى ٢٥٥٥ ألف طن في الفترة ٨١ - ١٩٨٢ اى بنسبة ٦٢% فى مقابل ٣٣٦% زيادة فى المساحة المنزرعة وذلك بسبب زيادة متوسط انتاجية المحصول . والنسبة للبصل فقد زاد انتاجه بنسبة ١٢٤% فى مقابل تراجع المساحة المنزرعة منه بنسبة ٩١% خلال فترة الدراسة بسبب زيادة متوسط الغلة الفدانية . واما الثوم فقد زاد الانتاج منه بنسبة ٤١% خلال نفس الفترة مقابل ٥٠% زيادة فى المساحة المنزرعة بسبب تدهور متوسط الغلة الفدانية . هذا وتعد البطاطم والبصل والثوم والبطاطس من اهم حاصلات التصدير داخل مجموعة الخضر التى ينبغى التركيز عليها وذلك لارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتى منها حاليا .

٨ - زاد انتاج الفاكهة من ١٥٣٠ ألف طن فى الفترة ٦٩ - ١٩٧١ الى ٢٥١٨ ألف طن فى الفترة ٨١ - ١٩٨٢ اى بنسبة ٦٥% فى مقابل ٥٦٦% زيادة فى المساحة المنزرعة بسبب تدهور بعض اصناف الفاكهة . وبخصوص الموالح (الفاكهة التصديرية الاولى) فقد زاد الانتاج من ٧٨٩ ألف طن فى الفترة ٦٩ - ١٩٧١ الى ١٢٥٧ ألف طن فى الفترة ٨١ - ١٩٨٢ اى بنسبة ٨٩% فى مقابل ٤٦% زيادة فى المساحة المنزرعة بسبب زيادة متوسط الغلة الفدانية من الموالح . (انظر الجداول ١ - ١٤ - ٨) .

١ - ٢ - الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفنية التى تحكم التركيب

المحصولى المصرى :-

يعبر التركيب المحصولى عن هيكل المساحات المنزرعة بالمحاصيل المختلفة على مدار السنة الزراعية . هذا وقد حدثت تغيرات هائلة فى هيكل التركيب المحصولى على مدار السنوات الثلاثين الماضية حيث حدثت تراجعات فى

المساحات المنزرعة ببعض المحاصيل على حساب التوسعات فى محاصيل اخرى
ما انعكس على هيكل التركيب المحصولى وذلك بسبب ما يلى :-

١ - الآثار المباشرة للسد الحالى من حيث توفير كميات اضافية من المياه
ادت الى زيادة المساحة المزروعة بالارز من ٥١٢,٠٠٠ فدان فى
عام ١٩٥٢ الى ٢,٤١١,٠٠٠ فدان فى عام ١٩٨٢ .

٢ - الضغوط السكانية التى تمثلت فى الزحف الحضرى على الاراضى الزراعية
ومن بناء المصانع والمساكن والطرق وكذا تجريف التربة الزراعية
واستنزافها مما سبب اقتطاعا كبيرا من المساحة المنزرعة .

٣ - استصلاح الاراضى الذى حقم ادخال محاصيل جديدة تتفق من طبيعة
الانتاج فى هذه الاراضى من حيث القدر المتاح من المياه وطبيعة
الارض فى هذه المناطق .

٤ - السياسات الزراعية الماضية وتوجهاتها المختلفة من حيث توجيه الانتاج
للموافاة باحتياجات الاستهلاك المحلى او الانتاج للتصدير .

هذا ويخضع النمط المحصولى فى مصر للتدخل والتقييد الحكومى وبخاصة
محاصيل القطن والارز وقصب السكر التى تتمتع بميزة نسبية لكل من
الدولة والمزارع على السواء .

ويعبر النمط المحصولى المصرى، نموذجاً للتدخلات والتشابكات المختلفة
بين الانشطة الانتاجية المتعددة فهناك محاصيل يتم زراعتها من اجل
الاستهلاك المحلى من الغذاء ، محاصيل يتم زراعتها من اجل التصدير
ومجموعة ثالثة لاغراض التصنيع ورابعة لعلف الحيوان .

وقد انعكس ذلك كله فى وجود تناقضات بين المحاصيل التى تتمتع
بميزة نسبية عالية من وجهة نظر الدولة وتلك التى تتمتع بميزة نسبية
عالية من وجهة نظر المزارع .

هذا ويمكن استعراض الاعتبارات التى تحكم النمط المحصولى فى مصر
فيما يلى :-

١ - ٢ - ١ الاعتبارات الاقتصادية :

ولعل اهم هذه الاعتبارات هو :

- ١ - السلع الزراعية التى تتمتع بميزة نسبية فى انتاجها وتصديرها -
وذلك وفقا للحصر التصفى للأراضى والظروف المناخية السائدة
وذلك بهدف توفير حصيله من النقد الاجنبى اللازم لمبادله لسلعة
السلع والخدمات الأخرى من الدول التى تنتجها عند تكلفة اقل
وذلك لتعظيم الناتج القومى الاجمالى^(١)
- ٢ - انخفاض عرض قوة العمل الزراعية عما كان عليه من قبل مع تزايد
حاجة المحاصيل غير التقليدية للأيدي العاملة ، مما أدى الى
الارتفاع الكبير فى اجور القوى العاملة الزراعية وارتفاع تكاليف
الانتاج . مما كان له اكبر الأثر على الانتاجية وحجم الانتاج
الكلى ، حيث يهمل المزارع فى كثير من الأحيان فى اجراء بعض
العمليات الزراعية ، كما يترك جانبا من المحصول فى الأرض لارتفاع
تكلفه جمعه . وبالإضافة الى هذا فان تخصص العمالة الزراعية
ودرجة مهارتها تؤثر الى حد كبير على النمط الزراعى حيث يفتقر
القطاع الزراعى الى العمالة المدربة على زراعة الحاصلات البستانية
وزهور التصدير أكثر من العمالة الزراعية التى تتفنن زراعة المحاصيل
التقليدية الحقلية التى تخصصت فيها منذ آلاف السنين .

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :

عبد المولى بشير ، دراسة تحليلية لتطور الصادرات والواردات الزراعية المصرية
وعلاقتها بالانتاج والاستهلاك المحلى فى الفترة ٧٣ - ١٩٨٣ - مركز البحوث
الزراعية - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى "مؤتمر تنمية الصادرات الزراعية المصرية"
٢٨ فبراير - ٣ مارس ١٩٨١ .

- ٣ — توفير احتياجات الصناعات المحلية من المواد الخام الزراعية كما هو الحال فى الصناعات القطنية التى تستلزم تدخل الدولة لتحديد المساحات المنزرعة بالقطن وكذلك الحال بالنسبة للمساحات المنزرعة بقصب السكر لأغراض صناعة السكر المحلية^(١)
- ٤ — الوفاء بالاحتياجات الاستهلاكية الغذائية المحلية من بعض المحاصيل الغذائية التى تمثل بنودا أساسية فى نمط الاستهلاك الغذائى للمواطن المصرى .

١ — ٢ — ٢ — الاعتبارات السياسية :

حيث تحولت مصر من بلد مصدر صاف للمواد الغذائية الى بلد مستورد صاف خلال السنوات الاخيرة وذلك فى ضوء الزيادة السكانية المضطربة وارتفاع الدخول وهجرة العملة المصرية وتحسن النمط الاستهلاكى وزيادة الهجرة من الريف الى المدن ومن ثم فان بعض المحاصيل التى كانت تزرع للتصدير تحول الآن الجزء الأكبر منها الى الاستهلاك المحلى . ولما كان الاستقلال السياسى يرتبط الى حد بعيد بمفهوم الامن الغذائى فان الحكومة تعمل الى حد كبير على توفير عدد من السلع الاستراتيجية والقمح من خلال توفير مخزون استراتيجى يكفى الاستهلاك المحلى لعدة شهور بالرغم من كون مصر لا تتمتع بميزة نسبية فى انتاج القمح فى ضوء نمط الزراعة المكثفة السائد بها على عكس الدول المصدرة للقمح مثل الولايات المتحدة وكندا ، استراليا والارجنتين التى تتبع نمط الزراعة الموسعة . كما ان الحكومة تغلب فى كثير من الاحيان

(١) انظر : عبد القادر دياب — منوال الاستغلال الزراعى — مذكرة خارجية رقم ١٢٤٩ — معهد التخطيط القومى — القاهرة — اغسطس ١٩٧٩ .

الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية البحث في تحديد المساحة المنزرعة بالمحاصيل الغذائية تحسبا لاي ضغوط سياسية يمكن ان تفرضها على البلاد الدول الكبرى المصدرة للغذاء من خلال تقييد صادرات الغذاء كسلاح على ساحة التعامل الدولي^(١).

١ - ٢ - ٣ الاعتبارات الفنية :-

- هناك عدد من الاعتبارات الفنية مثل نوعية التربة ومدى توفر المياه وظروف المناخ مثلا في العروات الثلاث (صيفي - نيلي - شتوي) التي تتحكم في النمط المحصولي في مصر .
- ١ - نوعية التربة حيث تدخل نوعية التربة في تحديد نوع المحصول الذي يمكن زراعته من حيث كونها تربة طينية ثقيلة او طينية خفيفة او رملية ثقيلة او رملية خفيفة .
 - ٢ - مدى توفر المياه ، حيث ان محدودية الايراد المائي الذي يصل الى اسوان سنويا تؤثر على صناعة القرار الخاص بتحديد المساحة المنزرعة بالمحاصيل المختلفة في ضوء الاحتياجات المائية المقررة لكل محصول بالتناغم مع الاعتبارات الاخرى .
 - ٣ - ظروف المناخ على مدار العام مما أدى الى وجود العروات المختلفة من المحاصيل الصيفية والشتوية والنيلية .
 - ٤ - تغذية الحيوان حيث يتحتم زراعة جزء كبير من المساحة المنزرعة بالبرسيم من اجل تغذية الحيوان الذي يتمثل في الابقار

(١) انظر في هذا الصدد :

حامد ربيع ، " سلاح الغذاء " مستقبل التعامل الدولي " في شئون عربية - وحدة
المجلات بجامعة الدول العربية العدد ٣٩ سبتمبر ١٩٨٤ الصفحات ٤٠ -
٦٨

(١٨ مليون رأس) ، الجاموس (٢٤ مليون رأس) والاغنام
(١٤ مليون رأس) والماعز (١٥ مليون رأس) بحسب ارقام ١٩٨٢ .
وبالاضافة الى كونه مخصب طبيعى آزوتى متنازيعل على تشيبت
التروجين فى التربة ويفعل فعل السماد الآزوتى الكيماوى حيث
يضيف البرسيم حوالى ٣ - ٦ قنطار من الاسمدة الآزوتية بتركيز
١٥ % تعمل كمصحح ميكانيكى لقوام التربة بما تضيفه من مادة
الدبال العضوية التى تمسك الارض الرملية المفككة وتخلخل التربة
الطينية الثقيلة^(١)

٥ - التفتت الزراعى ونمط الحيازات الصغيرة الذى يدفع الفلاح الى
زراعة ارضه بنسب مغايرة تماما لما تحدده الدولة عن طريق تدخلها
فى تحديد مساحات بعض المحاصيل وذلك تحقيقا لربحية اعلى
او تحقيق الاكتفاء الذاتى العائلى من بعض المحاصيل الزراعيية
ومن ثم تتناقض اعتبارات المزارع الصغير مع صلابة وفعالية اجراءات
الدولة عند تدخلها فى تحديد المساحات المنزرعة من المحاصيل
المختلفة تحقيقا للاهداف القومية الواجب تحقيقها وتتوقف المحصلة
النهائية لتوزيع المساحات المنزرعة بين المحاصيل المختلفة على
صلابة اجراءات الدولة فى مواجهة اعتبارات المزارع او تغلب الاخير
فى ضوء تراخى اجراءات الدولة .

(١) لمزيد من التفصيل انظر :-

جمال حمدان - من خريطة الزراعة المصرية - دار الشروق - القاهرة ١٩٨٤ -
الصفحات ٦٢ - ٦٧ .

١ - ٣ - الانتاج المستقبلي من الحاصلات الزراعية الحقلية والبستانية في عام ١٩٩٠ :-

أعدت دراسة لمعهد التخطيط القومي عن مستقبل التنمية الزراعية في مصر (١) مجموعة من التصورات عن أجمالي الانتاج المتوقع من الحاصلات الزراعية المختلفة في عام ١٩٩٠ وذلك في ضوء البديلين التاليين :-

البديل الأول : بقاء درجة التكتيف المحصولي بالمساحات المنزوعة بالمحاصيل الحقلية بالأراضي القديمة والجديدة المستزرعة حالياً ، والمستهدف استصلاحها في المستقبل وحتى عام ١٩٩٠ بمعدل ٥٠٠٠ ر. فدان سنوياً على ما هي عليه خلال الموسمين الصيفي والشتوي والوصول بدرجة التكتيف المحصولي في هذا الجانب من المساحة إلى الواحد الصحيح خلال الموسم الشتوي مع زراعة الحاصلات الزراعية السائد زراعتها حالياً .

البديل الثاني : التوسع في زراعة نوعيات وأصناف الحاصلات الزراعية التي تساعد على زيادة درجة التكتيف المحصولي .

هذا ويوضح الجدول رقم ١ - ٨ أجمالي الانتاج المتوقع من كل من القديمة والجديدة المستزرعة حالياً والمستهدف استصلاحها حتى عام ١٩٩٠ وذلك في ظل كل من البديلين الأول والثاني .

(١) معهد التخطيط القومي - التنمية الزراعية في مصر (نظرة مستقبلية) - الجزء الأول سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (٢١) القاهرة - سبتمبر ١٩٨٢ - ص ١٠٤ - ١٠٧ .

جدول رقم (١ - ٨)

اجمالى الانتاج المتوقع فى كل من الاراضى القديمة
والجديدة حتى عام ١٩٩٠ فى كل البديلين
الاول والثانى

المحصول ١٩٩٠	البديل الاول	البديل الثانى
القمح	٣٢١٠ر٤	٣٣٤٤ر٤
الذرة الشامية	٤٣٧٩ر٤	٤٤٤٩ر٢
الارز	٢٧٩٨ر٤	٢٨٧٠
الفول	٣٤٨ر١	٤١٤ر٢
العدس	٤١ر٩	٥٩ر٤
السكر	٩٨٢	٩٨٢
الخضر (اجمالى)	١٠٠٨٠ر٧	١٠٤٣٤
بصل	٦٦٧ر٧	٧٥٠ر١
ثوم	١٢٢ر٨	١٣٠ر٥
بطاطس	٨٨٠ر١	٩١٤ر٠
الفاكهة (اجمالى)	١٩٥٩ر٤	١٩٥٩ر٤
بطيخ وشمصام	١٦٥٥ر٠	١٧١٦ر٠

المصدر :-

المرجع السابق مباشرة - الصفحات ١٣٩ - ١٤٠ .

١ - ٤ الاستهلاك المستقبلي من الحاصلات الزراعية المختلفة حتى عام ١٩٩٠ :-

قامت الدراسة السابق الاشارة اليها والتي قام بها معهد التخطيط القومى تحت عنوان " التنمية الزراعية فى مصر - نظرة مستقبلية " بتقدير الطلب الكلى على المواد الغذائية فى عام ١٩٩٠ وذلك فى ضوء معدلات التغير فى الدخل القومى ومعدلات التغير فى اعداد السكان . هذا وقد اشتملت هذه السلع على القمح والذرة الشامية والارز والبقول والعدس والخضر والفاكهة والسكر . ويوضح الجدول رقم (٩) تقديرات اجمالى الطلب على اهم السلع الزراعية فى عام ١٩٩٠ .

جدول (٩ - ١)

اجمالى الطلب الكلى على اهم السلع الزراعية

فى عام ١٩٩٠

بالآلف طن

السلعة	اجمالى الطلب فى عام ١٩٩٠
القمح	١٠٠٨٥
الذرة الشامية	٥٥٨٦
الارز	٢٢٠٧
البقول	٥٢٦
العدس	١١٧
السكر	١٨٠٤
الخضر	٩٨٨٣
البصل	٧٨٤
الثوم	١٥٧
البطاطس	١٤١٢
الفاكهة	٣٣٣٥
البطيخ والشمام	١٥١٦

المصدر : معهد التخطيط القومى - مستقبل التنمية الزراعية ج ٢ - مرجع
س.ا.ص. ١٢٠٥

هنا موضح الجدول رقم (١٠) اجمالى الاحتياجات الغذائية القومية من المحاصيل الغذائية الرئيسية فى عام ١٩٩٠ وذلك فى ضوء نمطين غذائيين يتفق تصميمهما مع السلع الغذائية الشائعة الاستهلاك فى مصر بالاعتماد والاتساق مع السلع الغذائية الواردة بجدول ميزانية الغذاء الذى تقوم وزارة الزراعة باعدادها والذى يوفر الاحتياجات الاساسية من السعرات الحرارية للفرد المصرى وتقدر بحوالى ٢٧٠٠ سعر حرارى يوميا مع الاخذ فى الاعتبار زيادة الانتاج الزراعى وزيادة معدلات التحضر وبالتالى زيادة الدخول وتغيير تفضيلات المستهلك والتي سوف ينعكس اثرها على تعديل نمط الاستهلاك الغذائى وانتقال المستهلك الى الاغذية الغنية بالبروتين الحيوانى وزيادة استهلاك الخضروات والفاكهة .

هذا ويلاحظ من الجدول رقم (١٠) ان اجمالى الاحتياجات الغذائية القومية من المحاصيل الغذائية الرئيسية المذكورة فى عام ١٩٩٠ يقل عن اجمالى الطلب على هذه السلع فى السنة المذكورة وذلك فى ضوء ترشيد الاستهلاك مسرع الوفاء بالاحتياجات الغذائية الاساسية .

١ - ٥ - الفائض الاحتمالى للتصدير من الحاصلات الزراعية المختلفة فى ضوء

الطلب والاحتياجات :-

١ - ٥ - ١ الانتاج والاستهلاك :-

١ - تشير نتائج البيانات السابقة عن الفجوة الغذائية بين اجمالى الانتاج المتوقع واجمالى الاستهلاك المتوقع فى عام ١٩٩٠ الى وجود عجز غذائى بالنسبة لمجموعة الحبوب باستثناء الارز الذى يتوقع فائض تصديرى منه مع نهاية عام ١٩٩٠ يقدر بحوالى ١ مليون طن .

٢ - بالنسبة لمجموعة البقوليات تشير النتائج المتحصل عليها من البيانات

جدول (١ - ١٠)

اجمالى الاحتياجات الغذائية القومية من المحاصيل

الغذائية الرئيسية فى عام ١٩٩٠*

السلعة الغذائية	متوسط احتياج الفرد بالكجم طبقا للنمط الاول	اجمالى الاحتياجات الغذائية القومية	متوسط احتياج الفرد بالكجم طبقا للنمط الثانى	اجمالى الاحتياجات الغذائية القومية بالالف طن
القمح	٧٩,٥	٤٢١٤	٨٢,٢	٤٣٥٧
الذرة الشامية	٢٨,٦	١٥١٦	٢٨,٦	١٥١٦
الارز	٣١,٢	١٦٥٤	٢٨,٥	١٥١١
الفول	٦	٣١٨	٧	٣٧١
العدس	٢,٧	١٤٣	٢,٧	١٤٣
السكر	١٩,٩	١٠٥٥	١٩,٩	١٠٥٥
الخضر (اجمالى)	١٠١,٥	٥٣٨٠	١٠١,٥	٥٣٨٠
بصل	١١,٢	٥٩٤	١١,٢	٥٩٤
ثوم	٢,٠	١٠٦	٢,٠	١٠٦
بطاطس	١١,٨	٦٢٥	١١,٨	٦٢٥
الفاكهة (اجمالى)	٥٩,٣	٣١٤٣	٦٣,٤	٣٣٦٠
بطيخ وشمام	١٨,٢	٩٦٥	١٨,٢	٩٦٥

* يقدر تعداد السكان فى عام ١٩٩٠ بحوالى ٥٣ مليون عند معدلات النمو المتوسطة .

المصدر :-

المرجع السابق مباشرة ص ٨٠

السابقة الى وجود عجز متوقع مع نهاية عام ١٩٩٠ واعتماد جزئى على الخارج للوفاء بالاستهلاك المحلى من هذه السلع الغذائية المرغوبة وهى (الفول والعدس) التى تعتمد عليها الاغلبية الساحقة من السكان كمصدر اساسى للبروتين النباتى .

٣ — تشير البيانات الخاصة بالفجوة الغذائية للسكر الى ان مصر سوف تعتمد اعتمادا كبيرا على الخارج للوفاء بالاستهلاك المحلى من السكر نظرا لتناقص نسبة الاكتفاء الذاتى بدرجة كبيرة مع نهاية عام ١٩٩٠ .

٤ — بالنسبة لمجموعة الخضر يتضح وجود فائض احتمالى للتصدير حتى مع زيادة نصيب الفرد من هذه المجموعة الذى يعد اعلى مستوى فى المجموعة العربية واعلى منه فى كثير من الدول المتقدمة . ومن ثم فانه مع ترشيد الاستهلاك وبخاصة على مائدة المستهلك وتقليل الفاقد التسويقي الذى يقدر بحوالى ٢٠% فى الخضر وتحسين وتطوير النظام التسويقي سوف ينشأ عنه زيادة فى الفائض التصديرى ترفع من طاقة التصدير .

٥ — تشير نتائج البيانات السابقة الى عجز متوقع فى استهلاك الفاكهة كنتيجة لارتفاع نصيب الفرد فى مصر من الفاكهة وهو ما يميز به غذاء الفرد فى مصر وايضا بسبب الزيادة السكانية وارتفاع الفاقد التسويقي والاحتمالات كبيرة فى تحقيق فائض تصديرى من هذه المجموعة اذا تحسن النظام التسويقي بشكل يقلل الفاقد المرتفع .

١ - ٥ - ٢ فجوة الانتاج والاحتياجات الغذائية القومية :-

١ — تشير البيانات الخاصة بالاحتياجات الغذائية الكلية فى ضوء الانماط الغذائية المقترحة طبقا لكشوف انتاج واستهلاك المواد الغذائية فى ج.م.ع الى وجود عجز متوقع فى الاحتياجات الغذائية القومية

وجود فائض متوقع فى كل من الذرة الشامية والارز ، اذا ماتم ترشيد استهلاك الحبوب والنشويات فى ضوء هذه الانماط . وذلك بالاشارة الى زيادة نصيب الفرد من الحبوب خلال السنوات الاخيرة فسوق مستوى كثير من الدول النامية والدول الصناعية ايضا . بالاضافة الى زيادة السكان وتراجع الانتاج وارتفاع الفاقد . ومن ثم فان ترشيد الاستهلاك النهائى على المائدة وزيادة الانتاج وتقليل الفاقد عن طريق بناء صوامع الغلال وتحسين التخزين والنقل سوف يقلل من الاعتماد الكبير على الخارج لسد العجز فى الاحتياجات الغذائية القومية من الحبوب وتقليل الواردات المتزايدة منها .

٢ — توضح البيانات ايضا امكانية زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح وتحقيق فائض محتمل من القمح من خلال الانماط السابقة .

٣ — توضح البيانات امكانية زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من السكر من خلال الانماط الغذائية السابقة التى تهدف الى ترشيد الاستهلاك وبخاصة استهلاك المياه الغازية والحلوى التى زاد استهلاكها فى السنوات الاخيرة زيادة كبيرة وايضا التوسع فى المساحة المنزرعة بينجر السكر .

٤ — بالنسبة للخضروات تشير بيانات هذه المجموعة الى امكانية زيادة الفائض التصديرى الاحتمالى عن طريق ترشيد استهلاك الفرد من هذه المجموعة التى يزداد مستوى استهلاك الفرد منها عنه فى المجموعة العربية كلها وكثير من الدول المتقدمة . هذا بالاضافة الى ان تحسين وتطوير اساليب التسويق سوف يقلل من فاقد الخضروات ويزيد من الفائض المتاح للتصدير . وبخاصة البصل — الثوم — البطاطس — البطيخ — الشمام .

٥ — تشير البيانات الى وجود عجز متوقع بين الانتاج الكلى من الفاكهة والاحتياجات الغذائية القومية . هذا وبالرغم من ارتفاع نصيب الفرد

جدول (١١-١)

الفجوة الغذائية المتوقعة في عام ١٩٩٠

بالآلاف طن

السلعة	اجمالي الانتاج في ١٩٩٠ طبقا للبيدائل الانتاجي الاول	اجمالي الاستهلاك في ١٩٩٠	الفجوة المتوقعة في عام ١٩٩٠ طبقا للنمط الثاني	اجمالي الانتاج في عام ١٩٩٠ طبقا للبيدائل الانتاجي الثاني	اجمالي الاستهلاك في ١٩٩٠	الفجوة المتوقعة في عام ١٩٩٠ طبقا للنمط الثاني	الفجوة المتوقعة في عام ١٩٩٠ طبقا للنمط الثاني
القصب	٣٢١٠٠٤	١٠٠٨٥	٦٧٤٠٠٦ (-)	٣٣٤٤٠٤	١٠٠٨٥	٤٣٥٧	١٠١٢٠٦ (-)
الذرة الشامية	٤٣٧٩٠٤	٥٥٨٦	١١٣٦٠٨ (-)	٤٤٤٩٠٢	٥٥٨٦	١٥١٦	٢٩٣٣٠٢ (+)
الارز	٢٧٩٨٠٤	٢٢٠٧	٥٩١٠٤ (+)	٢٨٧٠	٢٢٠٧	١٥١١	١٣٥٩ (+)
الفول	٣٤٨٠١	٥٢٦	١١١٠٨ (-)	٤١٤٠٢	٥٢٦	٣٧١	٤٣٠٢ (+)
العدس	٤١٩	١١٧	٥٧٠٦ (-)	٥٩٠٤	١١٧	١٤٣	٨٣٠٦ (-)
السكر	٩٨٢٠	١٨٠٤	٨٢٢٠٠ (-)	٩٨٢	١٨٠٤	١٠٥٥	٧٣٠٠ (-)
الخضر	١٠٠٨٠٧	٩٨٨٣	١٩٧٠٢ (-)	١٠٤٣٤	٩٨٨٣	٥٣٨	٥٠٥٤ (+)
بصل	٦٦٧٠٢	٧٨٤	١١٦٠٣ (-)	٧٥٠٠١	٧٨٤	٥٩٤	١٥٦٠١ (+)
شوم	١٢٢٠٨	١٥٧	٣٤٠٢ (+)	١٣٠٠٥	١٥٧	١٠٦	٢٤٠٥ (+)
بطاطس	٨٨٠٠١	١٤١٢	٥٣١٠١ (-)	٩١٤٠	١٤١٢	٦٢٥	٢٨٩٠٠ (+)
الفاكهة	١٩٥٩٠٤	٣٣٣٥	١٣٧٥٠٦ (-)	١٩٥٩٠٤	٣٣٣٥	٣٣٦٠	١٦٨٩٠٦ (-)
بطيخ وشمام	١٦٥٥٠	١٥١٦	١٣٩٠٠ (-)	١٧١٦٠	١٥١٦	٩٦٥	٧٥١٠٠ (+)

المصدر: - حسب من البيانات السابقة .

من الفاكهة الذى يدور عند متوسط يقدر بحوالى ٤٥ كجم الا انسه
ما زال دون مستوى نظيره على مستوى المجموعة العربية . فغير ان تحسين
وتطوير النظام التسويقي لهذه المجموعة سوف يقلل الفاقد ويزيد من
نسبة الاكتفاء الذاتى ويتيح فائضا فى بعض مشتعلات المجموعة مثل
الموالح . وما سبق يتضح فى جدول (١ - ١١) .

١ - ٦ - المقترحات الخاصة بزيادة الفائض التصديرى الاحتمالى من الحاصلات الزراعية :-

- ١ - تشير نتائج البيانات السابقة الى وجود عجز احتمالى فى مجموعات
الحبوب باستثناء الارز وعجز احتمالى فى مجموعة البقوليات وكذا السكر
والخضر باستثناء بعض الاصناف والفاكهة مع نهاية عام ١٩٩٠ فى ظل
البدائل الانتاجية المقترحة فى دراسات سابقة وهى بقاء درجة
التكثيف المحصولى دون تغيير او زراعة نوعيات جديدة من الحاصلات
الزراعية التى تساعد على زيادة درجة التكثيف المحصولى .
- ٢ - ان محاصيل الاعلاف تمثل حوالى ٢٥% من اجمالى المساحة المحصولية
لتغذية حوالى ٨ ملايين رأس من الماشية فى الوقت الذى تشغل فيه
المحاصيل المنزرعة بمحاصيل الغذاء للانسان حوالى ٥٥% لتغذية
٤٥ مليون من البشر وهذا التناقض فى التركيب المحصولى يدعونا الى
عدم التوسع فى المساحات المنزرعة بالبرسيم بالاراضى القديمة مستقبلا
لكونه العامل المسئول الاول عن عدم زيادة المساحات المنزرعة
بالمحاصيل الزراعية الاخرى بل وانتقاصها الكبير من المساحة المنزرعة
الحالية وتعويض ذلك بالتوسع فى زراعته مع محاصيل الاعلاف الاخرى
فى الاراضى الجديدة .

- ٣ - يقدر الفاقد فى الانتاج من الحاصلات الزراعية بحوالى ١٠% من جملة الانتاج السنوى وان اختلفت كمية الفاقد واهميتها النسبية باختلاف المجموعات حيث قدر الفاقد فى الانتاج منها سنويا خلال الثلاث سنوات ١٩٧٦ - ١٩٧٨ بما يعادل انتاج ما يقرب من ٣٥٩ ألف فدان او اكثر سنويا .
- ومن ثم فان اجراءات الحد من الفاقد فى الانتاج بتنفيذ المشروعات التى تحقق ذلك سواء كانت تسويقية او تصنيعية سوف تقلل من الفاقد فى السلع الزراعية وتزيد من نسبة الفائض المتاح للتصدير فى سلع الخضر والفاكهة^(١) وبخاصة فى الموالح .
- ٤ - الحد من التوسع فى المساحات المنزوعة بالمحاصيل المستديمة (الفاكهة والخضر) فى الاراضى القديمة مستقبلا نظرا لكونها من الحاصلات الزراعية الاكثر ملائمة للزراعة بالاراضى الجديدة التى لاتصلح الا لمجموعة محدودة من الحاصلات الزراعية ومن ثم يمكن التوسع فى محاصيل لاتجود فى الاراضى الجديدة مثل الارز الذى يراود زيادة الفائض التصديرى منه .
- ٥ - ان ترشيد الاستهلاك فى ضوء المعايير الغذائية السليمة وبخاصة فى مجموعة الحبوب حيث يصل متوسط نصيب الفرد الى ٢٥٠ كجم سنويا والخضر حيث يصل متوسط نصيب الفرد الى حوالى ١٢٠ كجم وهى معدلات تزيد عن مستوى المجموعة العربية مجتمعة وتزيد عن

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :-

— مستقبل التنمية الزراعية فى مصر ج ٢ — مرجع سابق ذكره — ص ٩٣ - ٩٦ وايضا
وزارة التموين — مشكلة الغذاء فى مصر والسياسات الخاصة بمواجهتها — القاهرة
فبراير ١٩٨٣ الصفحات من ١٥٥ - ١٥٩ .

كثير من الدول المتقدمة سوف يرفع من نسبة الاكتفاء الذاتى فى الحبوب ويزيد من الفائض التصديرى للارز والخضر • وبخاصة محاصيل البصل والثوم والبطاطس •

٦ — ان المساحة المنزرعة بالطماطم (داخل مجموعة الخضر) وصلت الى ٣٢٣ ألف فدان (متوسط ٨١ — ٨٢) او حوالى ٣% من — جملة المساحة المحصولية وهى نسبة كبيرة يؤكد ها نصيب الفرد المرتفع منها ومن ثم فان ترشيد الاستهلاك منها سوف يزيد من الفائض التصديرى •

٧ — وجود فائض فى البطيخ والشمام (خضر) يزيد من الفائض التصديرى فى مجموعة الخضر ومكانات التصدير فى السنوات القادمة •

٨ — لقد ساهم التجريف والزحف الحضرى فى زيادة الفاقد من اجود الاراضى الزراعية داخل الوادى ومن ثم فان الاجراءات الحاسمة لوقف استنزاف الاراضى الزراعية سوف تزيد من الانتاج الزراعى وزيادة الفائض التصديرى^(١)

٩ — هناك امكانية للتوسع فى زراعة النباتات الطبية والعطرية والزهور وذلك فى الاراضى المستصلحة حديثا والتي لاتجود بها زراعة المحاصيل التقليدية وذلك فى ضوء الطلب العالمى المتزايد عليها للصناعات الدوائية غير ان هذا يستلزم دراسة تفصيلية عن اهم الاسواق وحجم الطلب وظروف المنافسة وتكاليف الانتاج وارحية هذه النباتات • الخ •

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : Moustafa M.S., Environmental Attributes to the Food Needs Map in Egypt, A paper presented at the 10th International Conference on Statistics Scientific Computations and Social Science-Cairo, May, 1985.

١٠ - يتضح انه مع ترشيد الاستهلاك وتحسين اساليب التسويق فانــــه من المتوقع ان يكون هناك فائض تصديرى فى السلع التقليدية مثلــــة فى الارز والذرة الشامية والفول ومجموعة الخضر (البصل - الثوم - البطاطس والبطيخ والشمام) وكذلك الموالح (انظر الجدول ١-١١)

على انه يمكن القول بأن فائض هذه المجموعة من السلع الزراعيةــــة التقليدية محدود للغاية ومتقلب ايضا مما ينعكس على قدرة هذه السلع على غزو الاسواق الاجنبية والتواجد الدائم فيها . ومن ثم فانه كما يبدو للجميع ينحصر مستقبل الصادرات الزراعية عــــلاوة على ما سبق فى المحاصيل الزراعية الغير تقليدية . فبالاضافة الى ارتفاع اسعارها فى الاسواق العالمية وتزايد الطلب عليها عاما بعد عام فانها اكثر ملاءمة للاراضى الجديدة والزراعات المحمية (الصوبات وغيرها) وهذه المجموعة تتمثل فى عدد من السلع الغير تقليدية مثل النباتات الطبية (البابونج - الكراوية - الينسون - الحناء) والعطرية (الياسمين - الورد - البردقوش) .

١١ - ضرورة تغيير نظرية تصدير الفائض والاعتماد على زراعة مساحات من المحاصيل السابق الاشارة اليها يخصص انتاجها للتصدير . وبذلك نضمن انتظام تصدير المنتجات الزراعية التى يفقدنا عدم انتظامها اسواقا كثيرة كانت حكرا على المنتجات المصرية .

الفصل الثانى

٢ - تطور الصادرات الزراعية التقليدية وتوزيعها الجغرافى

مقدمه :-

تعتبر جمهورية مصر العربية من ضمن الدول النامية التى تسعى الى تنمية حصيلة صادرتها بصفة عامة ، والصادرات الزراعية بصفة خاصة ، فعلى الرغم من ان معظم الصادرات الزراعية المصرية تتمتع بمزايا نسبية سواء فى النوعية (مثل القطن المصرى طويل التيلة الممتاز ، البصل المصرى الطازج الحريف ، البرتقال ابو سره .. الخ) ، ومزايا القرب النسبى للأسواق العالمية (كأسواق العربية والافريقية والسوق الاوربية المشتركة) ، بالإضافة الى الاسعار التصديرية المجزية بالمقارنة بتكاليف الانتاج المحلى ، الا ان الكميات المصدرة تأخذ اتجاهها عاما تنازليا حتى تلاشى صادرات مصر من بعض المحاصيل التقليدية ، واستمرار هذه الاتجاهات سوف يهدد حصيلة الصادرات الزراعية فى الوقت الذى يعانى فيه الميزان التجارى المصرى اختلالا هيكليا وعجزا مزمنا .

ويهدف هذا الفصل الى تحليل اتجاهات الصادرات الزراعية من حيث الكمية والقيمة والاسعار لاهم المحاصيل التصديرية خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) والقاء الضوء على اسباب هذا التطور ، والتنبؤ باتجاهاتها فى المستقبل بفرض سيادة الظروف الراهنة ، مع مقارنة القيم الاتجاهية مع اهداف الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) والتى جعلت هدف تنمية الصادرات ركيزة رئيسية لها من خلال تغير ظروف الانتاج والاستهلاك ، كما يهدف هذا الفصل الى تحديد درجة استجابة الصادرات الزراعية للتغيرات فى الاسعار العالمية ، بالإضافة الى دراسة التوزيع الجغرافى للصادرات الزراعية المصرية لاهم الدول والمناطق المستوردة فى العالم ، وقد يفيد مقارنة الاسعار التصديرية بين الدول فى توجيه الصادرات الزراعية فى المستقبل ، مع الاخذ فى الاعتبار المحددات الانتاجية والاستهلاكية والتسويقية للزراعة المصرية .

ومشكلة تضارب البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية للمصادرات الزراعية المصرية واجهت هذا الفصل ، حيث اختلفت بيانات منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة عن بيانات نشرات التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبيث العامة والاحصاء ، ولقد اعتمد على بيانات الجهاز المركزي للتعبيث العامة والاحصاء لانها المصدر الرئيسي للبيانات في مصر ، حيث امكن توفير سلسلة زمنية متكاملة مبنية على ١٩٧٠ حتى ١٩٨٣ لسنوات ميلادية ، ولقد اختيرت الفترة (١٩٨٣ - ١٩٧٥) لدراية الاتجاهات العامة لتطور الكميات والقيم والاسعار للمحاصيل التصديرية لانها تتمتع باستقرار نسبي مع بداية فترة سلام عقب سنوات طويلة من الحروب والاجتياحات الاقتصادية ، كما ان هذه الفترة توفر احداث بيانات عن تجارة مصر الخارجية ، واكثر اتصالا بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد داخليا وخارجيا ، حيث اعادت مصر فتح قناة السويس ، واعادت تعمير مدن القناة ، وطبقت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي ، ويسرت السبل لرؤس الاموال والاستثمارات الاجنبية والمصرية ، وزادت الاستثمارات في مختلف المجالات وارتفعت معدلات الزيادة في الناتج القومي ، وارتفعت معدلات الاستهلاك وهذه العوامل لها آثار مباشرة في تحليل وتفسير تطور تجارة مصر الخارجية . ومن ناحية اخرى تعكس هذه الفترة التحول الكبير في الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية حيث صاحب الارتفاع في اسعار البترول العالمية ارتفاع كبير في اسعار جميع السلع والمنتجات الزراعية والصناعية ، وتأثرت التجارة الدولية لمختلف الدول بهذا التضخم العالمي في الاسعار ، فزادت قيمة كل من الصادرات والواردات ، وواجهت غالبية الدول النامية غير المصدرة للبترول الآثار السلبية لهذا التضخم .

٢ - ١ الاهمية النسبية للمصادرات الزراعية المصرية :-

تقسم الصادرات السلعية في مصر الى اربعة مجموعات رئيسية هي مجموعة

الصادرات الزراعية ومجموعة صادرات البترول ومنتجاته ومجموعة الصادرات المنجمية ومجموعة الصادرات الصناعية ، ويتضح من الجدول رقم (١-٢) ان الصادرات السلعية قد زادت من حوالى ٦١٩٥ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى حوالى ٢٨١٣ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ ، اى ان الصادرات السلعية قد تضاعفت خلال هذه الفترة بحوالى ٤٥ مرة ، ومتوسط معدل نمو سنوى ١٨.٢% .

وفى نفس الوقت اخذت قيمة الصادرات السلعية بدون البترول اتجاهها عاما تصاعديا خلال نفس الفترة ، حيث زادت من حوالى ٥١٩ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى حوالى ٨٤٤ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ ، اى ان الصادرات السلعية بدون البترول قد تضاعفت خلال تسع سنوات ١٦ مرة فقط ، وقد ر متوسط معدل النمو السنوى خلال هذه الفترة بحوالى ٦.٢% فقط . مما سبق تتضح الاهمية النسبية لصادرات البترول ومنتجاته على الصادرات السلعية .

وبد راسة الصادرات الزراعية يمكن القول انها تأخذ اتجاهها عاما تصاعديا خلال فترة الدراسة على الرغم من التقلبات المستمرة ، حيث زادت قيمة الصادرات الزراعية من حوالى ٢٧٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى حوالى ٤٢٨ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ ، اى انها تضاعفت خلال تسع سنوات ١٦ مرة ، وقد ر متوسط معدل النمو السنوى لقيمة الصادرات الزراعية بحوالى ٥.٨% . ومن الجديد بالذكر ان تنمية الصادرات الزراعية بلغت حدها الادنى خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣/٨٢ وهو حوالى ٢٢٠ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ، ويرجع ذلك لانخفاض كل من الكميات المصدرة والاسعار العالمية فى ذلك العام ، بينما بلغت قيمة الصادرات الزراعية حدها الاقصى بحوالى ٤٥٥ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ ويرجع ذلك على الرغم من انخفاض الكميات المصدرة الى الارتفاع الواضح فى الاسعار العالمية للسلع الزراعية المصدرة .

ويتضح من الجدول رقم (١-٢) ان الاهمية النسبية للصادرات الزراعية المصرية مقارنة بالقيمة الاجمالية للصادرات السلعية المصرية تتجه نحو الهبوط التدريجى حيث انخفضت الصادرات الزراعية من حوالى ٣٥% عام ١٩٧٥ الى حوالى ١٥% عام

جدول رقم (١-٢) الأهمية النسبية للصادرات الزراعية خلال الفترة
(١٩٧٥ - ١٩٨٣/٨٢)

(القيمة بالالف جنيه)

السنوات	الصادرات الزراعية	الصادرات السلعية شاملة البترول ومنتجاته	الصادرات السلعية بدون البترول ومنتجاته	القيمة بالالف جنيه
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
١٩٧٥	٢٧.٧٣٢	٦١٩٥١٦	٣٥	٥١٨٩٢٨
١٩٧٦	٢٥٦٥٥٦	٦٨٢٦٣٦	٣٨	٤٧٥٧٢٢
١٩٧٧	٢٨٤٥١٣	٧٥٨٢٣٩	٣٨	٥٣٣٩٨٥
١٩٧٨	٢١٩٩٢٩	٨٣٨٨٢٣	٢٦	٥٣٢٤٦١
١٩٧٩	٣٧٥.٠٧٩	٢٢٨٦٦٧٥	١٦	١٠٦٨٦٩٥
١٩٨٠/٧٩	٣٨.٥٧٧	٢٤٨٢٥٢٧	١٥	٨٠٠٠٠٣
١٩٨١/٨٠	٤٢٨٣١٠	٢٨٩١٢٧٤	١٥	٨٩٠٧٧٥
١٩٨٢/٨١	٤٥٤٩١٥	٣٢٧٨٣٣٧	١٤	٩٤٥٨٠٩
١٩٨٣/٨٢	٤٢٨٢٣٧	٢٨١٢٥٦٢	١٥	٨٤٣٨٤٧

المصدر: وزارة التخطيط - الشعبة المركزية للتجارة الخارجية - الأرقام القياسية لصادرات
ج.م.ع (١٩٧٥ - ٨٢ - ١٩٨٣)

١٩٨٣/٨٢ • ومن الجدير بالذكر ان انخفاض الاهمية النسبية للصادرات الزراعية ولا يرجع الى انخفاض قيمتها بل يعكس تزايد الاهمية النسبية للصادرات الغير زراعية وخاصة البترول ومنتجاته ، ولاتزال الصادرات الزراعية تمثيل جزء كبير من هيكل الصادرات السلعية بدون البترول حيث تتراوح بين ٥٤% كحد اقصى عام ١٩٧٦ وحوالى ٣٥% كحد ادنى عام ١٩٧٩ •

٢ - ٢ تطور الصادرات الزراعية المصرية :-

تشمل الصادرات الزراعية القطن الخام بأنواعه المختلفة (طويل ممتاز وطويل وسط ومتوسط الثيلة) والارز وكسر الارز والفول السودانى والكتان الخام والبطيخ والشمام والبصل الطازج والبطاطس والثوم الطازج (وخضر اخرى مثل الفاصوليا الخضراء ، الخرشوف ، الطماطم الطازجة ، الفلفل الاخضر) والبرتقال واليوسفسى (وفواكه اخرى مثل الليمون الحامض ، العنب الطازج ، الموز ، والمانجو) والزهور والبصيلات والانتاج الحيوانى مثل الضأن والبيض والوبرلناعم والخشن بالإضافة الى النباتات الطبية والعطرية*.

وباستقراء البيانات الواردة فى الجدول رقم (٢-٢) يتضح ان الرقم القياسى لقيمة الصادرات الزراعية يأخذ اتجاها عاما تصاعديا خلال الفترة (١٩٧٥ - ٨٢ / ١٩٨٣) حيث بلغ ١٥٨١ عام ١٩٨٣/٨٢ وترجع تلك الزيادة فى قيمة الصادرات الزراعية (على الرغم من انخفاض الكميات المصدرة خلال نفس الفترة اذ انخفض الرقم القياسى للكميات المصدرة من السلع الزراعية الى ٨٤٤ عام ١٩٨٣/٨٢) الى زيادة الاسعار العالمية للصادرات الزراعية ، حيث سجل الرقم القياسى لاسعار الصادرات الزراعية المصرية اعلى قيمة بحوالى ١٨٧٣ عام ١٩٨٣/٨٢ ، فاذا ما مكن المحافظة على مستوى الكميات المصدرة فى عام ١٩٧٥ لامكن تنمية حصيلة الصادرات الزراعية

* لمزيد من التفاصيل عن مكونات الصادرات الزراعية المصرية انظر دليل التخطيط -

الشعبة المركزية للتجارة الخارجية •

جدول رقم (٢-٢) القيم الاجمالية للصادرات الزراعية وارقامها القياسية خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٣/٨٢)

الارقام القياسية			الصادرات الزراعية	السنوات
للسعر	للكمية	للقيمة	بالالف جنيه	
١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٢٧٠٧٣٢	١٩٧٥
٨٨ر٩	١٠٦ر٦	٩٤ر٧	٢٥٦٥٥٦	١٩٧٦
١٠١ر٢	١٠٣ر٩	١٠٥ر١	٢٨٤٥١٣	١٩٧٧
٩٠ر٨	٨٩ر٤	٨١ر٢	٢١٩٩٢٩	١٩٧٨
١٦٧ر٨	٨٢ر٥	١٣٨ر٥	٣٧٥٠٧٩	١٩٧٩
١٦٩ر٧	٨٢ر٨	١٤٠ر٥	٣٨٥٥٧٧	٨٠/١٩٧٩
١٧٩ر٥	٨٨ر١	١٥٨ر٢	٤٢٨٣١٠	١٩٨١/٨٠
١٨٣ر٤	٩١ر٦	١٦٨ر٠	٤٥٤٩١٥	١٩٨٢/٨١
١٨٧ر٣	٨٤ر٤	١٥٨ر١	٤٢٨٢٣٧	١٩٨٣/٨٢

نفس المصدر السابق

والاستفادة من هذه الزيادة في الاسعار العالمية .

ومن الجدير بالملاحظة ان الصادرات الزراعية بلغت حدها الأدنى عام ١٩٧٨ حيث انخفض الرقم القياسى لقيمة الصادرات الزراعية الى ٨١٢ ويرجع ذلك من جهة الى انخفاض كمية الصادرات وبالتالي انخفاض الرقم القياسى للكمية المصدرة الى ٨٩٤ ، ومن جهة اخرى انخفاض اسعار التصدير وبالتالي انخفاض الرقم القياسى لاسعار الصادرات الزراعية الى حوالى ٩٠٨ فى نفس العام ، بينما بلغ الرقم القياسى لقيم الصادرات الزراعية حده الاقصى بحوالى ١٦٨ عام ١٩٨٢/٨١ ، وتعزى تلك الزيادة الى الزيادة المحققة فى اسعار التصدير فى ذلك العام حيث بلغ الرقم القياسى لاسعار الصادرات الزراعية حوالى ١٨٣٤ .

٢ - ٣ هيكل الصادرات الزراعية المصرية :-

بدراسة بيانات الجدول رقم (٢-٣) والذي يوضح الاهمية النسبية لقيمة اهم المحاصيل التصديرية لاجمالى قيمة الصادرات الزراعية يتضح ان هيكل الصادرات الزراعية يتغير من سنة الى اخرى ، ويلاحظ بصفه عامه انخفاض الاهمية النسبية للصادرات التقليدية كالقطن والارز والبصل والفول السودانى وارتفاع الاهمية النسبية للصادرات المحاصيل غير التقليدية كالخضر والفاكهة والزهور والنباتات الطبية والعطرية ، وبالنسبة الى قيمة صادرات القطن يلاحظ انخفاض اهميته النسبية تدريجيا من حوالى ٧٦% فى النصف الاول من السبعينات الى حوالى ٦٢% فى بداية الثمانينات . ومن الجدير بالذكر ان انخفاض الاهمية النسبية لقيمة لصادرات القطن المصرى لاتعكس انخفاض القيمة المطلقة لها ، بل تزايد الاهمية النسبية لقيمة المحاصيل التصديرية الاخرى غير التقليدية كالخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية والانتاج الحيوانى .

ولقد اتجهت الاهمية النسبية لقيمة لصادرات الارز المصرى ايضا الى الانخفاض تدريجيا من حوالى ١٥٥% عام ١٩٧٠ الى ١١% فقط فى عام ١٩٨٣ ، ويعزى ذلك الى الانخفاض المستمر فى الكميات المصدرة من الارز ، لهذا نراجعت صادرات

جدول رقم (٢-٣) الأهمية النسبية لقيمة أهم المحاصيل التصديرية لاجمالي الصادرات الزراعية للفترة (١٩٧٠-١٩٨٣)

%

السنوات	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
النطن الخام	٧٠٣	٧٧٦	٧٨٠	٧٢٨	٧٦٩	٧٣٣	٦٠٣	٦٤٩	٥٩٨	٧١٣	٦٩٣	٦٩٦	٦٦٩	٦٦٩
الارز المشور	١٥٥	١٠١	٩٨	٩٠	١١١	٨٨	١١٥	٧٣	٨٤	٥٩	٥٤	٦٣	٨٨	١١
البصل الطازج	٢٦	٢٠	٢٢	٣٥	٢١	٢٥	٣١	٢٨	٢٣	٢٠	١٩	١	٢٠	١٨
الفول السوداني	١١	١١	٨	٦	٧	١٠	٨	٣	٨	١١	٧	٧	٦	٧
الكتان الخام	٦	٥	٤	٤	٥	٧	٢٠	١٤	١٦	١٧	١١	٨	٦	٩
الخضر	٨٥	٤٠	٥٥	٥٥	٥٤	٥٤	١١٧	١١٧	١٠٠	٧٩	٩١	٧٣	١١٦	١١٠
الفاكهة	٣٤	٤٠	٤٤	٦٢	٣٢	٧٢	٧٦	٧٧	٩٦	٤٤	٦٥	٧٥	٩٣	١١٨
زهور ومبيلات	٠٦	٠٤	١٩	٢١	١٧	٢٣	٣٣	٣٠	٤٨	٢٣	١	٢٨	٥٢	٤٥
نباتات طبية وعطرية	٣٦	٢١	٢٣	٢٨	١٤	٤٤	٣٣	١٠٨	٤٤	١٥٥	١٠٧	٩٥	٠٠	١٤٧
انتاج حيواني	٣٠	٤٤	٦٨	٧١	٤٦	٤٤	٢١٢	١٧٠	٣٣٩	٣٦٠	٤٠٦	٤١٢	٥٤٦	٢٧٦
اخرى	-	-	-	٨	-	-	٣	٦	١٢	٢٣	-	٥	٢٢	١٩
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :-

جمعت وحسبت من سجلات الشعب المركزي للتجارة الخارجية - وزارة التخطيط .

الارز الى المرتبة الخامسة بعد ان كانت تحتل المرتبة الثانية حتى النصف الاول من السبعينات . ويلاحظ ان الاهمية النسبية لقيمة صادرات الفول السوداني غير مستقرة وتتراوح بين ١٨% كحد اقصى تحقق عام ١٩٧٨ ، ٦% كحد ادنى تحقق عام ١٩٧٣ ، ١٩٨٢ .

ويتضح من الجدول رقم (٢-٣) ايضا تزايد الاهمية النسبية لقيمة لصادرات الخضر من حوالى ٥٢% خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٥) الى حوالى ١٠% خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) اى ان الوزن النسبى لقيمة لصادرات الخضر قد تضاعف تقريبا خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) وهذا احتلت صادرات الخضر المرتبة الثانية بعد القطن مباشرة .

وتأخذ الاهمية النسبية لقيمة صادرات الفاكهة اتجاهها عاما تصاعديا على الرغم من بعض التقلبات ، ان زادت من ٣٢% عام ١٩٧٠ الى ١١٨% فى عام ١٩٨٣ اى انها تضاعفت ٣٦% خلال هذه الفترة وهذا احتلت صادرات الفاكهة المرتبة الثالثة بعد الخضر .

وتشمل الصادرات المصرية من الانتاج الحيوانى الضأن لغير التناسل وانواع معينة من الاسماك الطازجة والمبردة والمجدة والبيض وحشاء الحيوانات واسفنج طبيعى خام او مجهز ويلاحظ ان الاهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من الانتاج الحيوانى اخذت اتجاهها عاما تصاعديا حيث زادت من ٣% عام ١٩٧٠ الى حوالى ٥٥% عام ١٩٨٢ اى انها تضاعفت اكثر من ١٨ مرة فيما بين عامى ١٩٧٠ ، ١٩٨٠ وهذا احتلت صادرات الانتاج الحيوانى المرتبة الرابعة بين الصادرات الزراعية المصرية .

ولقد احتلت الصادرات المصرية من النباتات الطبية والعطرية المرتبة السادسة بين الصادرات الزراعية بصفة عامة وعلى الرغم من بعض التذبذبات فى الاهمية النسبية لصادرات النباتات الطبية والعطرية خلال فترة الدراسة الا انه يمكن القول انها

جدول رقم (٢-٤) ترتيب الصادرات الزراعية المصرية تنازليا
حسب الاهمية النسبية لقيمتها خلال الفترة
(١٩٨٠ - ١٩٨٣)

الترتيب	الاهمية النسبية	
١	٦٨	القطن الخام
٢	٩,٧	الخضار
٣	٨,٨	الفاكهة
٤	٤,١	الانتاج الحيوانى
٥	٣,٧	الارز القشور
٦	١,١	البصل
٧	١,٣	نباتات طبية وعطرية
٨	٠,٩	الفول السودانى
٩	٠,٨	الكثان الخام
١٠	٠,٣	زهود ومصيلات
١١	٢,٤	اخرى
	١٠٠	جملية

المصدر : حسب من جدول رقم (٢-٣)

أخذت اتجاهها عاما تصاعديا من حوالى ٠.٤% عام ١٩٧٠ الى حوالى ١.٥% عام ١٩٨٣ ، لقد بلغت الاهمية النسبية لقيمة صادرات النباتات الطبية والعطرية حدها الأدنى بحوالى ٠.٢١% فقط عام ١٩٧٣ ، فى حين بلغت حدها الاقصى بحوالى ١.٥٥% عام ١٩٧٩ .

ولقد تراجعت الاهمية النسبية لقيمة صادرات الفول السودانى الى المرتبة السابعة ، حيث ساهمت قيمة صادرات الفول السودانى بحوالى ٠.٩% فقط من جملة الصادرات الزراعية المصرية خلال السنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٣) ، يليها صادرات الكتان الخام واخيرا صادرات الزهور والبصيلات وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (٢ - ٤) .

وبداسة الاهمية النسبية لقيمة اهم الخضراوات بالمقارنة باجمالى قيمة الصادرات من الخضراوات هو مبين بالجدول رقم (٢ - ٥) يتضح الآتى :-

- تحتل صادرات البطاطس المرتبة الاولى بين صادرات الخضراوات ، حيث تقدر قيمة صادرات البطاطس بحوالى ٥٣% من اجمالى قيمة صادرات الخضراوات خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) ، وعلى الرغم من تذبذب الاهمية النسبية لقيمة صادرات البطاطس خلال فترة الدراسة الا انه يمكن القول انها تأخذ اتجاهها عاما تصاعديا خلال السبعينات حيث زادت الاهمية النسبية لقيمة صادرات البطاطس من ٣٠% عام ١٩٧٠ الى ٦٤% عام ١٩٧٩ .

- وتساهم صادرات البصل الطازج بحوالى ١٤% من قيمة صادرات الخضراوات خلال النصف الاول من الثمانينات بعد ان كانت تحتل المرتبة الاولى خلال النصف الاول من السبعينات .

- تأخذ الاهمية النسبية لقيمة صادرات الثوم الطازج اتجاهها عاما تنازليا خلال فترة الدراسة حيث انخفضت مساهمة صادرات الثوم الطازج من ١٨% عام ١٩٧٠ الى ٩% عام ١٩٨٣ اى انها انخفضت الى النصف .

جدول رقم (٢-٥) الأهمية النسبية لقيمة أهم الخضار المصدرة مقارنة
بإجمالي قيمة صادرات الخضار للفترة (١٩٢٠ - ١٩٨٣)

١٩٢٠	١٩٢١	١٩٢٢	١٩٢٣	١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٠-١٩٨٣ متوسط الفترة
٣٠	٢٢	٢٨	٢٢	٣٣	٢٢	٥٨	٤٩	٢٦	٦٤	٥٨	٥٣	٥٨	٤٢	٥٣
٤٦	٥٠	٤٠	٤٤	٤٢	٤٨	٢٧	٢٢	٢٣	١١	٢١	١٤	٧	١٦	١٤
١٨	١٨	١٩	١٥	١٨	١٦	٧	١٤	٢٢	٦	١١	١٠	٥	٩	٩
٢	٣	٣	٤	٣	٨	٣	٨	١٤	١٠	٧	٨	٦	١٠	٨
١	٣	٦	٣	١	٢	٢	٢	٦	٤	٢	٣	٦	١٠	٥
-	٢	١	١	٢	٣	٢	٣	٦	٤	-	٧	١٢	٧	٧
٣	٢	٣	١	١	١	١	٢	٣	١	١	٥	٦	٦	٤
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من سجلات الشعبة المركزية للتجارة الخارجية - وزارة التخطيط .

- وتأتى قيمة صادرات البطيخ فى المرتبة الرابعة بين صادرات الخضـر ومتوسط ٨٪ خلال بداية الثمانينات ، ولقد بلغت الاهمية النسبية لصادرات البطيخ اقصاها عام ١٩٧٨ بحوالى ١٤٪ بينما بلغت ادناها عام ١٩٧٠ بحوالى ٢٪ فقط .
- وعلى الرغم من الانخفاض النسبى لمساهمة صادرات الفاصوليا الخضراء فى النصف الاول من السبعينات لكنها زادت فى بداية الثمانينات الى حوالى ٧٪ من جملة قيمة صادرات الخضـر .
- وتتذبذب قيمة صادرات الطماطم الطازجة من عام لآخر وتتراوح الاهمية النسبية لصادرات الطماطم بين حد ادنى بحوالى ١٪ فى عام ١٩٧٠ وحد اقصى بحوالى ١٥٪ فى عام ١٩٨٣ .
- ويلاحظ تزايد الاهمية النسبية لصادرات الخضراوات الاخرى مثل الخرشوف ، والفلفل الاخضر ، الكوسه ، الباذنجان ، الجزر ، الفول الاخضر ، القلقاس ، القرنبيط ، البامية ، الخس ، الخيار ، الطوخية ، ويعكس دخول هذه الاصناف فى مجال التصدير امكانية تنوع وتنمية صادرات الخضـر ، خاصة وان اربعة محاصيل فقط تساهم بحوالى ٨٥٪ من قيمة صادرات الخضـر وهى البطاطس والبصل والثوم الطازج والبطيخ*.

يعتبر البرتقال المحصول التصديرى الاول فى مجموعة الفاكهة ولقد انخفضت الاهمية النسبية لقيمة صادرات البرتقال من ١٧٪ فى النصف الاول من السبعينات الى حوالى ١٣٪ فى النصف الاول من الثمانينات من قيمة صادرات الفاكهة ، ويرجع ذلك لزيادة الصادرات من محاصيل الفاكهة الاخرى مثل الجوافة والرمان والبلج والمانجو والعنب والفراولة والكمثرى ويوضح الجدول رقم (٢ - ٦) صادرات حاصلات الفاكهة

* لمزيد من التفاصيل انظر :-

دكتور / حسين محمد صالح : امكانيات تنمية الصادرات الزراعية المصرية - ورقة عمل رقم (٢٩) - معهد التخطيط القومى - يناير ١٩٨٥ .

جدول رقم (٦-٢) صادرات حاصلات الفاكهة من ميناء القاهرة
الجوى عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٣

	١٩٨٣			١٩٨٢		
	القيمة	الكمية	متوسط السعر	القيمة	الكمية	متوسط السعر
	دولار / طن	طن	دولار / طن	دولار	طن	دولار / طن
البوافة	١١٣٢٤٢٤	٢١٤٨	٧١٧	١١٧٤٦٣٨	١٦٣٨	٥٢٧
البلح	٢٦٧١٥٣	٤٠٨	١١٢١	٢٧٢٤٤٣	٢٤٣	٦٥٥
الرمان	٥٤٨٥٠٣	٨٦٥	٨٥٨	٤٩٤١٩٤	٥٧٧	٦٣٤
المانجو	٢٦٦٥٥٩	٣٢٠	١٦٨٩	٢٩٣٨٢٧	١٧٤	٨٣٣
العنب	١٩٤٠٧٢	٢٨٣	*١٢٠٠	*٨٧٦٠٠	٧٣	٦٨٦
الفروالة	٤١٤٦٤	٢٤	٢٩٥٤	٨٨٦٢	٣	١٧٢٨
الكشوى	٩٢٩١	١٥	١٣٠٠	٦٥٠	٠٥	٦١٩
الليمون	٣١٤٢٠٤	٦٤٩	٩٢٦	٢٤١٦٧٨	٢٦١	٤٨٤
اليوسفى	٤٧٠٦٢	٦٧	* ٦٧٥	*٧٢٩٠٠	١٠٨	٧٠٢
الجملة	٢٨٢٠٧٣٢	٤٧٧٩		٢٦٤٦٧٩٢	٣٠٧٧	

المصدر: جمعت وحسبت من سجلات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات فرع ميناء
القاهرة الجوى

* تقديرى

من ميناء القاهرة الجوى خلال عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ .

٢ - ٤ تطور صادرات القطن :-

يعتبر القطن من اهم المحاصيل الزراعية فى مصر حيث يقدر الانتاج المحلى منه عام ١٩٨٢/٨١ بحوالى ١٠٠١٢ ألف قطار مترى من القطن الشعر ، يستخدم منها للاستهلاك الوسيط فى الصناعة المحلية حوالى ٦٤٠٨ ألف قطار مترى ، حيث يوفر القطن الخام اللازم لصناعة الغزل والنسيج المحلية ، وتساهم صادرات القطن الخام بحوالى ٣٦٠٤ ألف قطار مترى فى نفس العام . وتقدر صادرات مصر من الغزل بحوالى ٥٠ ألف طن ، بالاضافة الى ١٨ ألف طن منسوجات قطنية عام ١٩٨٢/٨١ . وتساهم جملة هذه الصادرات بحصيلة لا بأس بها من النقد الاجنبى اللازم للاستيراد السلع الاستثمارية والوسيطه والاستهلاكية فى البلاد .

ويعطى محصول القطن حوالى ٦٦٠ ألف طن بذرة قطن ، يذهب منه حوالى ٥٦٢ ألف طن للاستهلاك الوسيط حيث يستخرج منه زيت الطعام المصدر الرئيسى لزيت الغذاء فى مصر ، ويقدر الانتاج المحلى من زيت بذرة القطن بحوالى ١٠٢ ألف طن ، كما تعطى بذرة القطن الكسب الذى يمثل المادة الرئيسية للملف المركز للحيوانات لانتاج اللحم والالبان ويقدر حجم الانتاج المحلى من كسب بسذرة القطن عام ١٩٨٢/٨١ بحوالى ٤٦٥ ألف طن ، ويعطى القطن ايضا الحطب الذى يستخدمه المزارعون كوقود ولعيدان حطب القطن استخدامات عديدة محليا وخارجيا للتصدير .

ويوفر القطن عمالا لاعداد كبيرة من العمال الزراعيين فى الزراعة والمقاومة والجنى ، كما يوفر فرص عمالة لاعداد كبيرة من العاملين فى تسويق محليا وللتصدير والعاملين فى صناعات الخلع والغزل والنسيج .

وللقطن ميزة نسبية مرتفعة على المستوى القومى بالاسعار العالمية بالمقارنة بالمحاصيل البديلة له فى الدورة الزراعية حيث يزيد صافى عائد فدان القطن بالنقد

الاجنبى عن صافى الفدان من القمح والذرة • وفى نفس الوقت تقل ارباحية المزارعين من القطن بالاسعار المزروعة التى تحددها الدولة عن ارباحيتهم من القمح والذرة للفدان • الامر الذى ادى الى عزوف الزراع عن زراعة القطن وتحولهم الى زراعة المحاصيل البديلة • ولقد انخفضت مساحة القطن من حوالى ١٩٩ مليون فدان عام ١٩٦٠ الى ١٦٦ مليون فدان عام ١٩٧٠ ثم الى ١٢٢ مليون فدان عام ١٩٨٠ ويتوقع ان تنخفض المساحة المزروعة قطناً الى ١ مليون فدان عام ١٩٨٧/٨٦ وفيما يلى تحليل لاتجاهات صادرات القطن المصرى :-

يبين الجدول رقم (٢ - ٧) تطور الصادرات المصرية من القطن الخام خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) ومنه يتضح ان قيمة الصادرات الاجمالية للقطن تأخذ اتجاهها عاماً تصاعدياً على الرغم من التقلبات المستمرة طول فترة الدراسة • حيث زادت قيمة الصادرات من حوالى ١٤٨ مليون جنيه عام ١٩٧٠ الى ٣٠٩ مليون جنيه عام ١٩٨٣ • اى انها زادت عن الضعف خلال ثلاثة عشر عاماً • وترجع تلك الزيادة فى قيمة صادرات القطن الاجمالية (على الرغم من انخفاض الكمية المصدره من ٥٧٢ مليون قنطار عام ١٩٧٠ الى ٤٢٢ مليون قنطار عام ١٩٨٣) الى زيادة متوسط سعر تصدير القطن من ٢٦ جنيهاً عام ١٩٧٠ الى حوالى ٧٣ جنيهاً عام ١٩٨٣ • اى ان سعر تصدير القنطار قد تضاعف ما يقرب من ثلاثة مرات خلال نفس الفترة • ولقد بلغت قيمة صادرات القطن الخام حدها الأدنى بحوالى ١٣٢ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ويعزى ذلك الى عدة عوامل منها :-

- انخفاض متوسط سعر تصدير قنطار القطن الخام من ٦٣ جنيهاً عام

١٩٧٧ الى ٤٩ جنيهاً عام ١٩٧٨ •

* الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٣/٨٢ -

١٩٨٧/٨٦ •

- الجزء الاول المكونات الرئيسية •

- الجزء الثانى الصورة القطاعية •

جدول رقم (٢-٧) الصادرات المصرية من القطن الخام حسب
طول التيلة للفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)
الكمية بالالف قنطار
القيمة مليون جنيه
السعر جنيه / قنطار

السنوات	طويل التيلة	طويل وسط التيلة	متوسط التيلة	الجلسة *
الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
السعر	السعر	السعر	السعر	السعر
١٩٧٠	٢١٦٣ ٨٧ ٢٦	٥٩ ٢٥ ٥٨	٢٣ ٦١ ١٣	١٩ ١٤٨ ٥٧٠٥
١٩٧١	٤٢٩٣ ١٢٧ ٣٠	٢٠٥٠ ٤٣	٢١ ١٥٠ ٢٧	١٨ ١٧٥ ٦٦٦٨
١٩٧٢	٣٢١٤ ١٠٠ ٣١	٢٣١٩ ٥٤	٢٣ ٢٠٨ ٤٣	٢١ ١٦٢ ٥٨١٩
١٩٧٣	٢٧٦٤ ١٠٩ ٣٩	٢٤٩٦ ٧٠	٢٨ ١٧٣ ٣٥	٢٠ ١٩٢ ٥٦١٥
١٩٧٤	٢٣٧٥ ١٥٤ ٦٥	٢٢١٥ ١٢٣	٥٦ ٢٤٦ ١٣	٥٣ ٢٧٩ ٤٦٤٥
١٩٧٥	٢٠٨١ ١٢٤ ٥٩	١٥٦٢ ٧٥	٤٧ ٢٠١ ٣٧	٣٦ ٢٠١ ٣٧٠٣
١٩٧٦	٢٣٢٩ ١١٩ ٥١	٨٨٥ ٣٣	٣٧ ٢٦ ٣٩	٣٩ ١٥٥ ٣٣٠٣
١٩٧٧	٢٠٣٤ ١٣٦ ٦٧	٧١٨ ٤٤	٥٤ ٠٨ ٠٠	٥٢ ١٨٢ ٢٨٧٨
١٩٧٨	١٩٣٠ ١٩ ٥١	٦٧٢ ٢٩	٤٣ ٢٦ ٤٥	٤٥ ١٣٢ ٢٦٥٩
١٩٧٩	١٨٣٦ ١٧٤ ١٤	٩٣٤ ٨١	٨٦ ١٢ ٨٥	٨٥ ٢٦٧ ٢٩٣٣
١٩٨٠	١٨٣٨ ١٣٠ ٧٠	١٣٨٣ ٨٦	٦٢ ١٤ ٨٩	٨٩ ٢٩٦ ٣٢٨١
١٩٨١	٢٢٤٩ ٢١١ ٩٣	١٢٥٧ ١٠٦	٨٤ ٠٠ ٠٠	٠٠ ٣٢٠ ٣٥٥١
١٩٨٢	١٦٤٠ ١٣٩ ٨٤	٢١٣٠ ١٣١	٦١ ٠٠ ٠٠	٠٠ ٢٨٦٤ ٠٠٣
١٩٨٣	١٥٨٤ ١٣٥ ٨٥	٢٣٨٣ ١٥٧	٦٦ ٠٠ ٠٠	٠٠ ٣٠٩ ٤١٧٨

٠٠ أقل من الف قنطار

٠٠ أقل من ٥٠٠ الف جنيه

* تشمل جملة القطن المصدر أصناف أخرى

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - النشرة السنوية لتجارة مصر الخارجية - اعداد مختلفة

جدول رقم (٢-٨) الأرقام القياسية لصادرات مصر من القطن
الخام حسب طول التيلة للفترة (١٩٧٥-١٩٨٣)

السنوات	طويل التيلة			طويل وسط			متوسط التيلة			الجملة	
	الكمية	القيمة	السعر	الكمية	القيمة	السعر	الكمية	القيمة	السعر	الكمية	القيمة
١٩٧٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٦	١١٢	٩٦	٨٦	٥٧	٤٤	٧٩	١٢٦	١٣٧	١٠٨	٨٩	٧٧
١٩٧٧	٩٨	١١٠	١١٤	٥١	٥٨	١١٥	٣٨	٥٥	١٤٤	٧٨	٩١
١٩٧٨	٩٣	٨٠	٨٦	٤٣	٣٩	٩١	١٠٣	١٣٢	١٢٥	٧٢	٦٥
١٩٧٩	٨٨	١٤٠	١٥٩	٦٠	١٠٨	١٨٣	٥٥	١٣٢	٢٣٦	٧٩	١٣٢
١٩٨٠	٨٨	١٠٤	١١٩	٨٩	١١٥	١٣٢	٦٦	١٦٤	٢٤٧	٨٩	١٤٧
١٩٨١	١٠٨	١٧٠	١٥٨	٨٠	١٤١	١٧٩	٠٠	٠٠	٠٠	٩٦	١٥٩
١٩٨٢	٧٩	١١٢	١٤٢	١٣٦	١٧٤	١٣٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٨	١٤٢
١٩٨٣	٧٦	١٠٩	١٤٤	١٥٣	٢١١	١٤٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٢	١٥٤

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (٢-٧) .

جدول رقم (٢-١) المركز الإحصائي للقطن المصري للفترة
(٨٣/٨٢-٧٠/٦٩)

(الف قنطار مئري)

١٩٨٣/٨٢	١٩٧٦/٧٥	٧٠/٦٩	
٨٤٤	١٣٠١	٨٣٩,٢	المخزون اول الموسم ٣١ أغسطس
١ ١٧٤	٧ ٦٤٢	١٠ ٨٠٨,٧	المحصول
١ ١١٨	٨ ٩٤٤	١١ ٦٦٧,٩	المعروض
٥ ٢٢٥	٤ ٥٢٨	٢ ٦٨٢,٢	الاستهلاك المحلي
٤ ٢٦٧	٢ ٩٣٦	٥ ١٢٣,٢	الصادرات
٤٢٦	غ ٠	٣ ٨٦٢,٥	المخزون في اخر الموسم ١٥ مايو

المصدر / البنك المركزي المصري - المجلة الاقتصادية - اعداد متفرقة -

— اتجاه المساحة المنزرعة من القطن الى الانخفاض من ١٦ مليون فدان

عام ١٩٧٣ الى ١٢ مليون فدان عام ١٩٧٨ .

— الزيادة المستمرة فى احتياجات الصناعة المحلية مما أدى الى خفض فائض

القطن المتاح للتصدير .

ويوضح الجدول رقم (٢ - ١) المركز الاحصائى للقطن المصرى .

ويشاهد من الجدول رقم (٢ - ٧) ان الكمية المصدرة من القطن الخام تأخذ

اتجاهها عاما تصاعديا اعتبارا من عام ١٩٧٩ حيث زادت من حوالى ٢٩ مليون قنطار

فى نفس النسبة الى حوالى ٤٢ مليون قنطار عام ١٩٨٣ ونسبة زيادة تبلغ ٤٢٪ وترجع

تلك الزيادة بصفة اساسية الى الزيادة فى انتاجية الفدان فى السنوات الاخيرة . ولقد

حققت صادرات القطن الخام اعلى قيمة عام ١٩٨١ حيث بلغت حوالى ٣٢٠ مليون جنيه

وترجع تلك الزيادة بصفة رئيسية الى الزيادة فى اسعار تصدير القطن حيث بلغ ٩٠ جنيها

للقنطار فى هذه السنة .

وبداسة الاتجاه العام لقيمة صادرات القطن الخام الاجمالية خلال الفترة

١٩٧٥ - ١٩٨٣ اتضح الآتى :-

$$\text{ص}^{\text{أ}} = ١٣٣٢٤٨ + ٢١٠٨٤ \text{ ر}^{\text{هـ}} = ٣٦٠٤$$

$$\text{ر} = ٠٨ \quad \text{ر}^{\text{أ}} = ٠٦٤$$

حيث ص^أ = القيمة التقديرية لصادرات مصر الاجمالية من القطن الخام بالمليون جنيه .

$$\text{س}^{\text{هـ}} = \text{متغير الزمن} ، \text{حيث هـ} = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢$$

ويتبين من التقديرات المتحصل عليها ان الاتجاه العام لقيمة صادرات القطن

الخام المصرى تصاعدى وبلغ معدل الزيادة السنوى ٢١ مليون جنيه ، ولقد ثبتت

معنوية معامل الانحدار بدرجة ثقة ٩٩%٠ وقد ر معامل التحديد في هذه المعادلة بحوالى ٠٦٤ ، وهذا يعنى ان حوالى ٦٤% من التغير من قيمة صادرات القطن الخام المصرى تعزى الى تأثير العوامل التى يعكس اثرها عامل الزمن٠ وتقدر القيم الاتجاهية للصادرات المصرية من القطن الخام باستخدام هذه المعادلة بحوالى ٣٦٥ ، ٣٨٦ ، ٤٧١ مليون جنيه للاعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٠ على التوالي وتعنى هذه القيم الاتجاهية ان المستقبل هو امتداد الماضى وان المتغيرات التى احدثت الانتاج والاستهلاك ستظل فى تفاعلها فى المستقبل لتوليد نفس النمط المذى ساد فى الماضى ، ويعنى هذا ضمنا النمو التلقائى فى الانتاج والاستهلاك دون تدخل لتغير المسار سواء بالتخطيط لزيادة الانتاج ، او وضع سياسات لتعديل مسار الاستهلاك٠

وتوضح المعادلة التالية الاتجاه العام للكميات المصدرة الاجالية من القطن الخام المصرى خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣

$$ص = ٢٨٩٠ر٤ + ٩٩ر٤ س$$

$$(١,٦٣٥)$$

$$ر = ٠ر٥٢ \quad ر = ٢ = ٠ر٢٧$$

حيث ص = القيمة التقديرية لكمية الصادرات المصرية من القطن الخام بالالف
 ٢هـ قنطار مترى فى السنة هـ٠

$$س = متغير الزمن ، حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٠٠ ، ٩٥$$

تبين المعادلة السابقة ان مقدار الزيادة السنوية للكمية المصدرة من القطن الخام تبلغ ٩٩ر٤ الف طن سنويا ، ولم تثبت معنوية معامل الانحدار ، وقد يعزى ذلك الى تذبذب الكميات المصدر من عام لآخر حيث تعتمد السياسة التصديرية للقطن على سياسة فائض الاستهلاك المحلى٠ لذلك يجب وضع سياسة تصديرية ثابتة ، وذلك

بوضع خطة لانتاج القطن تضمن تغطية الاحتياجات والوفاء بتعاقدات التصدير وبخاصة من الاقطان المصرية طويلة التيلة الممتازة والتي لمصر فيها ميزة نسبية .

وحساب معادلة الاتجاه العام لمتوسط اسعار التصدير للقطن المصرى الخام خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ :

$$\begin{aligned} \text{ص} &= ٤٩١٦٦ + ٤١ \text{ ر} \\ &= ٤٩١٦٦ + ٢١٢٥ \\ &= ٥١٢٩١ \end{aligned}$$

حيث $\text{ص} =$ القيمة التقديرية لمتوسط سعر تصدير قطن القطن المصرى الخام بالجنيه فى السنة هـ .

$$\text{س} = \text{متغير الزمن} ، \text{حيث هـ} = ١٩٧٥ ، ١٩٨٣$$

ويتضح من المعادلة السابقة ان متوسط اسعار تصدير القطن الخام تأخذ اتجاهها عاما تصاعديا وان مقدار الزيادة السنوية يبلغ ٤١ جنيه ، ومعدل ٧٢ ٪ سنويا ، وهذه الزيادة معنوية بدرجة ثقة ٩٥ ٪ ، ودل معامل التحديد على ان ٣٩ ٪ من التغير فى اسعار تصدير القطن يعزى الى مختلف العوامل التى يعكس اثرها عامل الزمن .

ويبين الجدولين رقم (٢-٧) و (٢-٨) تطور صادرات القطن الخام حسب طول التيلة ومنه يتضح الاقطان طويلة التيلة هى اهم الاصناف حيث زاد ثقيمتها من ١٢٤ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى ١٣٥ عام ١٩٨٣ ونسبة زيادة تبلغ ٩ ٪ وترجع تلك الزيادة الى زيادة اسعار تصدير القطن طويل التيلة حيث ارتفع الرقم القياسى للأسعار الى ١٤٤ عام ١٩٨٣ ، وذلك على الرغم من انخفاض الكميات المصدرة حيث انخفض الرقم القياسى للكمية المصدرة الى ٧٦ عام ١٩٨٣ (وذلك باعتبار ١٩٧٥ = ١٠٠) .

لذلك يجب العمل على زيادة الكميات المصدر من الاقطان المصرية طويلة التيلة لانها تتمتع بميزة نسبية عالية في الاسواق العالمية . كذلك زادت قيمة صادرات الاقطان طويل وسط من حوالى ٧٥ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى حوالى ١٥٧ مليون جنيه عام ١٩٨٣ حيث سجل الرقم القياسى اعلى قيمة بحوالى ٢١١ وترجع هذه الزيادة الى الزيادة فى الكمية المصدرة والتي بلغ رقمها القياسى ١٥٣ ، وكذلك الى الزيادة اسعار التصدير والتي بلغ رقمها القياسى ١٤٠ عام ١٩٨٣ ، اما بالنسبة للاقطان متوسطة التيلة فقد توقفت صادراتها اعتبارا من عام ١٩٨٠ وذلك اتجاء رشيد حيث يجب زيادة الصادرات من الاقطان المصرية طويلة التيلة المتازة والتي تفوق اسعارها العالمية اسعار الاقطان الاخرى .

٢ - ٤ - ١ العلاقة بين الطاقة التصديرية وسعر تصدير القطن :-

بدراسة العلاقة بين الكميات المصدرة من القطن المصرى الخام (فى السنتس) وسعر تصدير القطن (فى السنة السابقة لها س-١) خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) اتضح الاتى :-

- يوجد ارتباط موجب بين اجمالى الكميات المصدرة من القطن ومتوسط سعر تصدير القطن قدره بحوالى ٥٠٥٨ ، ودل معامل التحديد على ان ٣٤% فقط من التغير فى الكميات المصدرة من القطن الخام يفسرها التغير فى اسعار تصدير القطن ، وان ٦٦% من التغير فى الكميات المصدرة من القطن تعزى الى عوامل اخرى اهمها التغير فى انتاج واستهلاك القطن .

- قدرت العلاقة بين الكميات المصدرة من القطن طويل وسط التيلة وسعر تصديره بحوالى ٥٠٦٢ ، وهو ارتباط متوسط موجب ، وبلغ معامل التحديد حوالى ٥٠٣٩ ، وهذا يعنى ان التغير فى اسعار القطن الخام طويل وسط يفسر ٣٩% من التغير فى الكميات المصدرة منه .

- اما بالنسبة للاقطان طويلة التيلة فكانت العلاقة الارتباطية بين الكميات

المصدره والاسعار سالبة وقد رت بحوالى - ٥٦ ر . ويمكن تفسير ذلك باستقراء بيانات الجدول رقم (٢ - ٧) . حيث يلاحظ اتجاه الكمية المصدره نحو الانخفاض فى الوقت الذى تأخذ أسعار تصدير القطن المصرى طويل التيلة اتجاهها عاما تصاعديا . وامر هذا شأنه يدعو الى ضرورة العمل لزيادة الصادرات المصرية من القطن بصفة عامة . والقطن طويل التيلة بصفة خاصة ، ومن الجدير بالذكر ان صادرات مصر الزراعية وخاصة من الخضر والفاكهة ستواجه صعوبات ومنافسة شديدة فى دول اوربا الغربية خاصة بعد انضمام اسبانيا والبرتغال للسوق الاوربيسة المشتركة والامل فى زيادة صادرات مصر لهذه السوق ستوقف لحد بعيد بالكمية المصدره من القطن المصرى .

ومن المعلوم ان الطلب العالمى على الاقطان المصرية اكبر من العرض حيث عجزت شركات تصدير الاقطان المصرية عن مواجهة طلبات الشراء بالعملات الحرة السنى وردت اليها من العملاء لذلك بيعت الكميات المتاحة للتصدير فى ايام معدودات فى شهر ديسمبر عام ١٩٨٣ على الرغم من ان الموسم يبدأ عادة فى اول سبتمبر وينتهى فى منتصف مايو من كل عام ، الا ان ضالة الكميات المخصصة للتصدير لم تسمح الا بالتعاقد على ٢١٥٤ مليون قنطار بالعملات الحرة خلال الاسبوع الاول من بداية التعاقد بالاضافة الى حوالى ٢٦٦ ألف قنطار بيعت فى الاسبوع الثانى بالرغم من زيادة الاسعار المعلنة للبيع بحوالى ٢٦ دولارا للقنطار لكافة الاصناف والرتب ، وبذلك تم تصدير ٢٤٢١ قنطار قطن خلال عشرة ايام فقط ، واعتذرت بعدها شركات التصدير عن تلبية طلبات المستوردين ، بل ان مندوب الحكومة لدى اتحاد المصدرين والذي يوافق على عقود البيع قد لجأ ازاا تدفق عروض الشراء الى الموافقة على هذه الطلبات بنظام الحصص وبذلك ضاعت على البلاد عشرات الملايين من الدولارات لو توافرت كميات الاقطان المعدة للتصدير*.

* يوسف حنا - الصراع على القطن بين الصناعة والتصدير - الاهرام الاقتصادى العدد ٨٢٠ عام ١٩٨٤ .

ويمكن زيادة الكميات المصدرة من القطن الخام بزيادة المساحة المزروعة قطناً حيث بلغت المساحة حوالي ١٦٦ مليون فدان عام ١٩٧٠ وكذلك بزيادة انتاجية الفدان من خلال العناية بالجنية الثانية والثالثة حيث لا يهتم الزراع بها لان تكاليف الجنيه الثانية والثالثة يفوق العائد منها ، ويقدر البعض الفاقد من اهمال الجنية الثانية والثالثة من القطن بحوالى نصف مليون قنطار ، كذلك يجب العناية بالعمليات الزراعية المختلفة واجرائها فى مواعيدها المناسبة ، حيث يعتمد الزراع الى تأخير زراعة القطن بهدف الحصول على حشه اخرى من البرسيم التحريش مما يؤدى الى خفض الانتاجية . ويرجع اهمال الزراع لمحصول القطن الى انخفاض صافى عائد الفدان منه بالمقارنة بالمحاصيل الاخرى المنافسة له فى الدورة الزراعية . لذلك يجب علاج الخلل فى السياسة السعرية الزراعية لتشجيع تخصيص الموارد الزراعية نحو المحاصيل التى لمصر فيها ميزة نسبية كالقطن .

ومن ناحية اخرى يمكن تغطية احتياجات السوق الخارجى من الاقطان المصرية طويلة التيلة مرتفعة الاسعار ، واستيراد بعض احتياجات السوق المحلى من الاقطان قصيرة التيلة من السودان منخفضه الاسعار كما حدث فى موسم ١٩٧٨/٧٧ حيث استوردت مصر حوالى ٣٢٥ ألف قنطار من الاقطان السودانية (أكالا) وقد امكن علاج مشكلة اللزوجة باضافة بعض المواد الكيماوية وهذا يمكن تلافى العيوب فى النسيج، كما يمكن زيادة انتاج الاقطان طويلة التيلة عن طريق توفير مساحات باقى الاصناف بأدخال زراعة القطن الأمريكى مبكر النضج وفير المحصول وهو من النوع قشير التيلة ليحل محل الاصناف المصرية متوسطة وقصيرة التيلة ولكن فى مساحات اقل ويضاف الوفرة فى المساحات للاقطان طويلة التيلة .

ومن الجدير بالذكر ان حوالى نصف مليون قنطار من القطن الزهر يتم حلجها سرا وتسرب الى التجار لبيعها كأقطان للتنجيد بسعر يقرب من ١٢٥ جنيها للقنطار ، اى انه يمكن زيادة الكميات المصدرة وكذلك حصيلة صادرات القطن بوضع سياسة سعرية سليمة للقطن الخام وفى المراحل المختلفة للتصنيع .

٢ - ٤ - ٢ التوزيع الجغرافى لصادرات القطن :-

يتأثر التوزيع الجغرافى لصادرات القطن المصرى بعوامل عديدة اقتصادية وسياسية حيث يلاحظ حدوث تغيرات هيكلية فى اتجاهات صادرات القطن المصرى وفى عام ١٩٥٠ استوردت اوربا الغربية وأمريكا ما يقرب من ٧٠% من اجمالى الكميات المصدرة من صادرات القطن المصرى ، اما دول شرق اوربا لم يزد نصيبها عن حوالى ١٣% من تلك الصادرات وابتداءً من منتصف الخمسينات وحتى منتصف السبعينات زادت نصيب اوربا الشرقية حتى بلغ نهايته العظمى بحوالى ٢٢٦% عام ١٩٧٥ ، مقابل انخفاض نصيب اوربا الغربية الى حوالى ٢١% من الكمية المصدرة من القطن المصرى . ومع بداية النصف الثانى من السبعينات وحتى عام ١٩٨٣ اخذت الكميات المصدرة من القطن المصرى لدول اوربا الغربية فى الزيادة التدريجية حتى بلغت ٣٤% عام ١٩٨٣ بينما انخفض نصيب اوربا الشرقية حتى بلغ ادناه بحوالى ٢١% عام ١٩٨١ ، ثم زادت الكميات المصدرة لدول اوربا الشرقية تدريجياً حتى بلغت ٣٣% عام ١٩٨٣ . وذلك كما هو مبين من الجدول رقم (٢ - ١٠) .

ولقد كان الاتحاد السوفيتى المستورد الرئيسى للاقطان المصرية بين دول اوربا الشرقية بل وبين الدول المستوردة بصفة عامة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٧ حيث تراوحت نسبة واردات الاتحاد السوفيتى من ٣٥% ، ٢١% من اجمالى الكمية المصدرة من القطن ، ولم تصدر مصر القطن الى الاتحاد السوفيتى خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨١) لاسباب سياسية وفى عام ١٩٨٢ عادت صادرات القطن المصرى الى الاتحاد السوفيتى وبلغت ١٣% من اجمالى الكميات المصدرة عام ١٩٨٣ وبذلك احتلت واردات الاتحاد السوفيتى المرتبة الاولى بين دول اوربا الشرقية ، وتأتى واردات تشيكوسلوفاكيا فى المرتبة الثانية بحوالى ٧٥% ثم يوغوسلافيا بحوالى ٤١% والمجر بحوالى ٣١% والمانيا الديمقراطية ٢٩% وبولندا ١٦% وجاءت رومانيا فى المرتبة الاخيرة حيث

جدول رقم (١٠-٢) التوزيع الجغرافى للكميات المصدرة من
القطن المصرى الى اهم المناطق المستوردة خلال
الفترة (١٩٧٠-١٩٨٣) (الكمية بالالف قنطار مئرى)

الدول	اوربا الشرقية	اوربا الغربية	دول اسيا	الولايات المتحدة ودول اخرى	جملة الصادرات*	السنوات	
						الكمية %	الكمية %
١٩٧٠	٣١٧٩	٥٥,٧	١٠٣٥	١٨,٢	١١٩٥	٢٠,٩	٢٩٧
١٩٧١	٣٣٥١	٥٠,٣	٩٣١٠	١٩,٧	١٦٧٤	٢٥,١	٣٣٢
١٩٧٢	٢٧٦٠	٤٦,٨	١٢٦٧	٢١,٥	١٥١٥	٢٥,٧	٣٥٨
١٩٧٣	٢٢٦٣	٣٩,٧	١٥٤٤	٢٧,١	١٤٥٥	٢٥,٦	٤٣٣
١٩٧٤	٢٠٤٦	٤٤,٩	٩٠٠	١٩,٤	١٣٧٧	٢٩,٧	٣٢١
١٩٧٥	٢٦٧٠	٧٢,٦	٤٦٩	١٢,٧	٤٧٠	١٢,٧	٧٤
١٩٧٦	١٤٢٧	٤٣,٢	٧١٨	٢١,٨	٩٧٧	٢٩,٦	١٨١
١٩٧٧	١٤٣٥	٤٩,٩	٧١٥	٢٤,٩	٥٧٠	١٩,٨	١٥٧
١٩٧٨	٧٠٨	٢٦,٦	٨٨٢	٣٣,٢	٩٠١	٣٣,٩	١٦٩
١٩٧٩	٩٥٨	٣٢,٧	١٠٣٢	٣٥,٢	٨٠٣	٢٧,٤	١٣٧,٥
١٩٨٠	٨٨١	٢٦,٩	١١٠٠	٣٣,٥	١٠٧٦	٣٢,٨	٢٢٤
١٩٨١	٨٦٩	٢١,٧	١٢٠٩	٣٤,١	١٢٠٦	٣٤	٣٦٧
١٩٨٢	١٠٨٢	٢٧,٠	١٣٢٠	٣٣,٠	١٠٩٣	٢٧,٣	٥٠٧
١٩٨٣	١٣٨٦	٣٣,٢	١٤١٧	٣٣,٩	٨٩٤	٢١,٤	٤٨٠

* تشمل جملة الصادرات دول اخرى بم التصدير اليها فى سنوات متفرقة
المصدر: جمعت وحسبت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

استوردت ما نسبته ٠.٩% فى عام ١٩٨٣ . الجدول رقم (٢-١) بالملحق الإحصائى يوضح تطور الكميات المصدرة للقطن المصرى الخام خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٧٠)

ولقد انعكست زيادة الأهمية النسبية لصادرات القطن الى دول أوروبا الغربية من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٣ على زيادة نصيب الدول المكونة لهذه المجموعة حيث زادت نصيب واردات إيطاليا من ٥% عام ١٩٧٠ الى حوالى ١٢% عام ١٩٨٣ ، وبهذا احتلت المرتبة الأولى بين هذه الدول ، تليها سويسرا حيث زاد نصيبها من واردات القطن المصرى الخام من ١.١% عام ١٩٧٠ الى ٦.٣% عام ١٩٨٣ ، واحتلت ألمانيا الاتحادية المرتبة الثالثة حيث زاد نصيبها من ٢.٤% عام ١٩٧٠ الى ٥.٨% عام ١٩٨٣ ، وتأتى اليونان فى المرتبة الرابعة وإسبانيا فى المرتبة الخامسة ثم فرنسا فى المرتبة الأخيرة .

وتأتى مجموعة دول آسيا وتشمل الصين واليابان والهند فى المرتبة الثالثة من حيث الكميات المستوردة من القطن المصرى الخام بعد كل من أوروبا الشرقية والغربية حيث بلغ نصيب الدول الآسيوية حوالى ٢٣.٣% خلال النصف الأول من السبعينات ، زاد الى ٢٨.٢% خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٣) ، وبدراسة البيانات الواردة بالجدول رقم (٢-١) بالملحق يتضح ان نصيب الدول الآسيوية من الكمية المصدرة من القطن المصرى الخام تتذبذب من عام لآخر ولقد بلغت نهايتها الدنيا بحوالى ١٢.٧% عام ١٩٧٥ بسبب انخفاض واردات اليابان الى حدها الأدنى بحوالى ٣% فى هذا العام ، بينما بلغت وارداتها نهايتها العظمى بحوالى ٣٤% عام ١٩٨١ بسبب ارتفاع واردات كل من الصين واليابان فى هذا العام . ومن الجدير بالملاحظة ان واردات الهند من القطن المصرى اخذت اتجاهها عاما تنازليا خلال فترة الدراسة حيث كانت ٩.٣% عام ١٩٧٠ وانخفضت الى الصفر عام ١٩٧٩ ، وعلى العكس من ذلك زادت واردات الصين تدريجيا من حوالى ٣.٨% عام ١٩٧٠ حتى بلغت ١٨.٤% عام ١٩٨١ ، ثم انخفضت الى ١.٣% ، ٧.٦% عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ على الترتيب كذلك زادت واردات اليابان (على الرغم من التقلبات المستمرة) من ٧.٩% عام ١٩٧٠ الى

١٧٪ عام ١٩٧٩ ثم تراجعت تدريجيا الى حوالى ١٣٫٨٪ عام ١٩٨٣.

وتشير بيانات التجارة الخارجية ان كميات القطن الخام المصدرة الى الولايات المتحدة الامريكية والدول الاخرى تأخذ اتجاهها عاما تصاعدا بحيث زادت اهميتها النسبية من ٢٪ فقط عام ١٩٧٥ حتى بلغت ١١٫٥٪ عام ١٩٨٣ ، اى انها تضاعفت اكثر من خمس مرات ونصف خلال هذه الفترة ويمكن تفسير ذلك بالتغيرات الاقتصادية والسياسية التى حدثت فى هذه الفترة .

ولقد انعكست الاتجاهات سالفة الذكر للتوزيع الجغرافى للكميات المصدرة من القطن المصرى الخام على اتجاهات قيم الصادرات لهذه الدول خلال فترة الدراسة وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (٢ - ١١) مع ملاحظة أن :
حصيلة الصادرات الى دول اوربا الشرقية (اودول الاتفاقيات) كانت اعلى من تلك المحققة من دول اوربا الغربية (اودول العملات الحرة) لنفس الكمية ، وذلك فسى معظم السنوات خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨١) ، ويرجع ذلك الى ارتفاع متوسط اسعار تصدير القطن الخام لدول الاتفاقيات عن تلك المحققة فسى دول العملات الحرة ، ويوضح الجدول رقم (٢ - ١٢) متوسط اسعار تصدير قطن القطن المصرى الخام الى المناطق المختلفة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) ومنه هذا الجدول يتضح الآتى :-

- ان المتوسط العام لسعر تصدير قطن القطن المصرى الخام خلال فترة الدراسة يأخذ اتجاهها عاما تصاعديا على الرغم من تلك التقلبات المستمرة حيث زاد من ٢٦ جنيها للقطن عام ١٩٧٠ الى ٢٤ جنيها للقطن عام ١٩٨٣ ، ولقد بلغ هذا السعر نهايته العظمى بحوالى ٩١ جنيها عام ١٩٧٩ ونسبة زيادة تبلغ ٢٥٠٪ عن اسعار سنة ١٩٧٠ .

- ولقد شهدت الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٤) ارتفاعا مستمرا فى اسعار التصدير حيث زادت من ٢٦ جنيها فى بدايه هذه الفترة الى ٦٠ جنيها

جدول رقم (٢ - ١١) التوزيع الجغرافي لقيم الصادرات المصرية من القطن الخام
الى اهم المناطق المستورده خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٣)
(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	اروبا الشرقية	اروبا الغربية	دول اسيا	الولايات المتحدة ودول اخرى	جملة الصادرات	
قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة
١٩٧٠	٨٧,٧	٥٩,٣	٢٣,٣	١٥,٨	٣٠,٣	٢٠,٦
١٩٧١	٩٨,٣	٥٦,٢	٢٧,٧	١٥,٨	٤٢,٣	٢٤,٢
١٩٧٢	٨٤,٢	٥٢,٠	٢٩,٣	١٨,١	٤٠,٦	٢٥,٩
١٩٧٣	٩٣,٧	٤٨,٨	٤٥,٧	٢٣,٨	٤٠,٨	٢١,٣
١٩٧٤	١٣٣,٨	٤٧,٩	٥٠,٠	١٧,٩	٧٧,٩	٢٧,٩
١٩٧٥	١٥١,٢	٧٥,٢	٢٢,٨	١١,٤	٢٣,٤	١١,٧
١٩٧٦	٧٤,٧	٤٨,٣	٢٨,٦	١٨,٥	٤٢,٩	٢٧,٨
١٩٧٧	٩٧,٧	٥٣,٦	٤٠,٨	٢٢,٤	٣٤,٦	١٩,٠
١٩٧٨	٣٤,٨	٢٦,٥	٤١,١	٣١,٣	٤٧,٤	٣٦,١
١٩٧٩	٨٨,٦	٣٣,٢	٩٧,٥	٣٦,٥	٦٨,٢	٢٥,٥
١٩٨٠	٩١,٣	٣٠,٨	١٠٠,٤	٣٣,٩	٨٤,٢	٢٨,٤
١٩٨١	٧٤,٢	٢٣,٢	١٢٠,٢	٣٧,٦	٩٦,٢	٣٠,١
١٩٨٢	٨٤,٠	٢٩,٤	١٠٥,٠	٣٦,٧	٦٧,٧	٢٣,٧
١٩٨٣	١٠٠,٢	٣٢,٥	١١١,٧	٣٦,٢	٦٢,٢	٢٠,١

المصدر: جمعت وحسبت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

للنظائر في نهايتها ونسبة زيادة ١٣٠ ٪ وتفسر تلك الزيادة بارتفاع الطلب العالمي على القطن بسبب ارتفاع الاسعار العالمية للالياف الصناعية نتيجة ارتفاع اسعار البترول في هذه الفترة .

يلاحظ ارتفاع اسعار التصدير لدول الاتفاقيات عن اسعار التصدير لدول العملات الحرة في معظم سنوات تنفيذ اتفاقيات التجارة والدفع ، اى حتى عام ١٩٨١ ، ومن الجدير بالذكر ان اختلاف اسعار التصدير يجب الا تكون المعيار الوحيد لقياس افضلية التصدير لمنطقة على اخرى للاسباب التالية (*) :

أولا : يجب ان يؤخذ نوع العملة المحصلة في الحسبان ، واهميتها لبرامج التنمية وحاجات الاستيراد المختلفة .

ثانيا : يجب المقارنة بين القوة الشرائية الحقيقية لمختلف العملات المحصلة . وهذا يقتضى المقارنة بين اسعار الاستيراد من المناطق المختلفة وربطها باسعار التصدير لنفس المناطق .

ثالثا : في حالة التصدير لدول العملات الحرة يجب استخدام سعر صرف حقيقى لتحويل قيمة صادراتنا الى العملة المحلية ، وعادة ما يزيد عن سعر الصرف الرسمى لمعظم عملات هذه الدول . وبطبيعة الحال فسوف يرفع ذلك من سعر التصدير لدول هذه المجموعة .

رابعا : عادة ما تكون اسعار وارداتنا من دول الاتفاقيات اعلى من نظيرتها من دول العملات الحرة ، وقد يفوق هذا الاختلاف زيادة سعر القطن المصدر اليها عن اسعار القطن المصدره لدول العملات الحرة .

ومن الجدير بالملاحظة أن متوسط اسعار التصدير لدول اوربا الغربية كانت أعلى من تلك لدول اوربا الشرقية اعتبارا من عام ١٩٨١ حيث اصبح التعامل مع دول

(*) جهاز تخطيط الاسعار - القطن - مايو ١٩٧٢ ص ١٠٦ .

جدول رقم (٢ - ١٢) متوسط اسعار تصدير القطن المصري الى اهم المناطق المستوردة .
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) (جنيه / قنطار مترى)

السنة	أوروبا الغربية	أوروبا الشرقية	دول آسيا	الولايات المتحدة ودول أخرى	متوسط التصدير
١٩٧٠	٢٨	٢٣	٢٥	٢٢	٢٦
١٩٧١	٢٩	٢١	٢٥	٢٠	٢٦
١٩٧٢	٣١	٢٣	٢٧	٢٢	٢٧
١٩٧٣	٤١	٣٠	٢٨	٢٧	٣٤
١٩٧٤	٦٥	٥٦	٥٧	٥٤	٦٠
١٩٧٥	٥٦	٤٩	٥٠	٤٩	٥٤
١٩٧٦	٥٢	٤٠	٤٤	٤٧	٤٧
١٩٧٧	٦٨	٥٧	٦١	٥٨	٦٣
١٩٧٨	٤٩	٤٧	٥٣	٤٨	٤٩
١٩٧٩	٩٢	٩٤	٨٥	٩٤	٩١
١٩٨٠	١٠٤	٩١	٧٨	٩١	٩٠
١٩٨١	٩٧	٩٩	٨٠	٨٠	٩٠
١٩٨٢	٧٨	٨٠	٦٢	٥٨	٧١
١٩٨٣	٧٢	٧٩	٧٠	٦٢	٧٤

* متوسط سعر التصدير عبارة عن حاصل قسمة الصادرات الى المناطق والدول المختلفة في الصفقات المختلفة في السنة على اجمالي الكميات المصدرة في نفس السنة .

المصدر : جمعت و حسبت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاقتصاد

الكتلة الاشتراكية بالعملات الحرة ولقد بلغ متوسط سعر تصدير القطن لدول اوربا الغربية ٩٩ ٨٠٥ ٧٩٠ للسنوات ١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣ على الترتيب مقابل ٩٧ ٧٨٠ ٧٢٠ لدول اوربا الشرقية لنفس السنوات * (موضح الجدول رقم (٣-٢) بالملحق الاحصائي تطور متوسط اسعار تصدير القطن المصرى الخام حسب المناطق والبلاد خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) .

٢ - ٥ تطور صادرات الارز المبيض :-

يعتبر الارز من السلع الرئيسية التى تعتمد عليها البلاد فى الوفاء باحتياجات الاستهلاك ، فضلا عن الفائض للتصدير ، ولقد كان الارز من المحاصيل التصديرية الرئيسية حيث احتل الارز المرتبة الثانية بعد القطن ، ولقد تزايدت صادرات الارز خلال الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٧٧ ثم اخذت فى الانكماش وبمعدل متزايد بسبب زيادة الاستهلاك المحلى وجود الانتاج .

ولقد بلغت المساحة المزروعة من الارز عام ١٩٨٤/٨٣ حوالى ١ مليون فدان انتجت نحو ٢٦ مليون طن أرز شعير ، وعلى الرغم من ان للارز ميزة نسبية مرتفعة للاقتصاد القومى بالاسعار العالمية على المحصول البديل وهو الذرة الشامية حيث يزيد عائد الفدان بالاسعار العالمية للاول عن الثانى ، لكن الملاحظ انكماش الكمية المصدرة تدريجيا حتى عام ١٩٨٣ . ومن الملاحظ عزوف الزراع عن محصول الارز ويرجع ذلك لانخفاض صافى عائد الفدان من الارز بالاسعار المزرعية عن صافى عائد فدان الذرة الشامية ، بالإضافة الى العوامل الاخرى التى تحد من زراعة الارز ومنها ظروف الري والصرف واسعار التسليم الاجبارى * ٠٠٠٠ الخ وبالإضافة الى اهمية حبوب الارز للاستهلاك المحلى والتصدير فان لمحصول الارز نواتج ثانوية لها استخدامات اقتصادية مثل قش الارز والذي يعطى الفدان نحو ١٥ طن ، وتبلغ جملة الناتج ١٧ مليون طن ، ويستخدم جزء من القش فى اغراض صناعية ويستخدم الجزء الباقى فى تغذية الحيوان كبديل للتبين او فرشه فى حظائر الماشية .

* لمزيد من التفاصيل انظر : دكتور / حسين محمد صالح - اثر التسويق التعاونى على صادرات بعض المحاصيل الزراعية فى جمهورية مصر العربية - المؤتمر الاول للتصدير - القاهرة ١٩٨٤/٧/٧

وينتج من صناعة ضرب الارز الشعير : الارز الابيض بالاضافة الى المنتجات الثانوية وتشمل كسر الارز بنسبة ٥ % ، ورجيع الكون بنسبة ٨ % ، والجرمه بنسبة ٢ % ، والسرس بنسبة ١٨ % من الارز الشعير وبالنسبة للارز الذى يضرب فى الفراكات فانه يخلط مع رجيع الكون والجرمه والسرس ويبيع كعلف للدواجن والحيوانات بسعر مرتفع .
وبالنسبة لكسر الارز الذى تنتجه مؤسسة المضارب فانه يوجه جزء منه للتصدير ويوجه الجزء الباقي منه لصناعة النشا والجلوكوز وصناعة البيرة والزيوت او صناعة علف الدواجن .

وترتفع نسبة الزيت فى رجيع الكون وتشتريه مصانع الزيوت ويستخدم الزيت المستخلص منه فى صناعة الصابون .

ومن الجدير بالذكر ان التجارة العالمية للارز لها خصائصها ومشاكلها حيث تتعرض الاسعار العالمية للارز لعدم استقرار ملحوظ منذ منتصف الستينات ، فتمر بفترات ارتفاع فى الاسعار ونقص فى المعروض تليها فترات من الانخفاض فى الاسعار ووجود فائض فى المعروض .

وبين الجدول رقم (٢ - ١٣) تطور صادرات الارز المصرى حيث يلاحظ ان قيمة الصادرات قد انخفضت من حوالى ٣٢,٥ مليون جنيه عام ١٩٧٠ حيث احتلت صادرات الارز المرتبة الثانية بين الصادرات الزراعية بعد القطن الى حوالى ٥ مليون جنيه فقط عام ١٩٨٣ ، ولقد حققت قيمة صادرات الارز اعلى مستوياتها بحوالى ٣٩,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٤ بسبب الارتفاع فى اسعار التصدير بالدرجة الاولى ، وعلى الرغم من الارتفاع النسبى فى الاسعار العالمية للارز خلال النصف الاول من الثمانينات الا ان قيمة الصادرات تنخفض باستمرار وذلك بسبب الانخفاض المستمر فى الكميات المصدره . وتبين المعادلة الاتية الاتجاه الزمنى العام لقيمة صادرات الارز المبيض خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) :

جدول رقم (٢-١٣) الصادرات المصرية من الارزالمبيض خلال الفترة
(١٩٧٠ - ١٩٨٣)

السنوات	الكمية الف طن	القيمة الف جنيه	السعر جنيه / طن
١٩٧٠	٦١٢,٥	٣٢٤٨٤	٥٣,٠
١٩٧١	٤٥٩,٢	٢٢٧١٧	٤٩,٠
١٩٧٢	٤٠٥,٥	٢٠٣٩٤	٥٠,٠
١٩٧٣	٢٦٠,٦	٢٣٦٣٩	٩١
١٩٧٤	١٣٦,١	٣٩٦٥٧	٢٩١
١٩٧٥	٩٩,٩	٢٣٨١٢	٢٣٨
١٩٧٦	١٩٠,٧	٢٩٣٦٤	١٥٣
١٩٧٧	١٩١,٣	٢٠٧٠٦	١٠٨
١٩٧٨	١٣٢,٦	١٨٥٣٥	١٣٩
١٩٧٩	٩٤,٩	٢٢٠٧٢	٢٣٢
١٩٨٠	٨٨,٩	٢٢٩٩٥	٢٥٨
١٩٨١	٨٦,٥	٢٨٧٣٨	٣٣٢
١٩٨٢	١٩,٨	٧٥٩٦	٣٨٣
١٩٨٣	١٩,٠	٤٩٥٥	٢٦٠

المصدر: جمعت وحسبت من نشرات التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية - الجهاز المركزي
للتعبئة العامة والاحصاء .

ص ۲۹۸۸۱ - ۲۰۰۳,۴۶ س

$(Y, Y \in Y_-)$

$$\bullet, 82 = 2, \quad \bullet, 75 = 1$$

حیث :-

ص = القيمة التقديرية لصادرات الارز المصرى المبض بالالف جنيه فى السنه هـ .

مس = متغير الزمن حيث $h = 1 \text{ } 26 \text{ } 000 \text{ } 096$

ويتضح من المعادلة السابقة ان قيمة صادرات الارز المبيض تنخفض بمعدل سنوى يبلغ ٢ مليون جنيها تقريبا ، وهذا الانخفاض معنوى احصائية بدرجة ثقة ٩٥%.

وتشير بيانات التجارة الخارجية الى ان الكمية المصدرة من الارز المبيض تأخذ اتجاهها عاما تنازليا ايضا ، حيث انخفضت من حوالى ٦١٣ ألف طن عام ١٩٧٠ الى حوالى ١٩ ألف طن فقط عام ١٩٨٣ ، ويرجع ذلك الانخفاض الى زيادة الاستهلاك المحلى بدرجة كبيرة خلال عقد السبعينات وذلك نتيجة لزيادة عدد السكان ودخول قطاعات جديدة فى الاستهلاك (خاصة الوجه القبلى) وتطور نظام التوزيع وزيادة الدعم فى الوقت الذى ظل الانتاج المحلى جامدا خلال هذه السنوات ، وهذا يعنى انه لا يوجد خطه تصديرية ملزمة ، بل اعتمدت صادرات الارز على سياسة البفاض من الاستهلاك الامر الذى هدد صادرات الارز بالتوقف وتبين المسادلة التالية الاتجاه الزمنى العام للكميات المصدرة من الارز المبيض خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) :

$$18,170 - 193,442 =$$

(r, 02. -)

• ٦٤ = ٢ • ٨٠ = ٢

حیث :-

ص = القيمة التقديرية للكمية المصدره من الارز بالالف طن في السنه هـ .

س = متغير الزمن حيث هـ = ١٦٦ ٠٠٠ ٠٩٦

من المعادلة السابقة يتضح ان الكميات المصدرة من الارز تأخذ اتجاهها عاما تنازليا خلال فترة الدراسة وقد ر معدل الانخفاض السنوى بحوالى ١٨ر٢ ألف طن، ولقد ثبتت معنوية معامل الانحدار بدرجة ثقة ٩٩ %، وفرض استمرار ظروف الانتاج والاستهلاك للارز على ماهى عليه يتوقع ان تنخفض الكمية المصدرة من الارز باستخدام المعادلة السابقة الى حوالى ١١ر٨ ألف طن عام ١٩٨٤ ويتلاشى الصادرات اعتبارا من عام ١٩٨٥.

ومن الجدير بالذكر ان التجارة العالمية للارز مرت بفترات عدم استقرار ملحوظ منذ منتصف الستينات، ولم يقتصر عدم الاستقرار هذا على حجم التجارة بـل كان اكثر وضوحا فى الاسعار فعلى سبيل المثال يلاحظ ان متوسط اسعار تصدير الارز فى مصر قفزت من حوالى ٥٣ جنيها للطن عام ١٩٧٠ الى حوالى ٢٩١ جنيها للطن عام ١٩٧٤ اى ان السعر قد تضاعف خمس مرات ونصف خلال خمس سنوات، ثم اخذت الاسعار فى الانخفاض تدريجيا حتى بلغت ١٠٨ جنيها للطن عام ١٩٧٧، ونسبة انخفاض ٦٣ % عن اسعار ١٩٧٤، ثم ارتفعت اسعار التصدير من حوالى ١٣٩ جنيها للطن عام ١٩٧٨ الى حوالى ٣٨٣ جنيها للطن عام ١٩٨٢ ونسبة زيادة تبلغ ١٧٥ %، وبهذا وصل سعر الارز الى اعلى مستوياته خلال فترة الدراسة. ويعتبر عدم استقرار اسعار تصدير الارز المصرى انعكاس لعدم استقرار التجارة والاسعار العالمية للارز والتي يمكن تفسيرها بالعوامل التالية (*) :-

- ١ - يتركز حوالى ٩٠ % من الانتاج العالمى للارز فى اقليم جغرافى واحد - وهو جنوب وجنوب شرق آسيا - حيث تسود عادة ظروف مناخية موحدة. فاذا كانت الظروف المناخية غير ملائمة مثل عدم كفاية الامطار الموسمية فان ذلك يؤثر فى الدول الرئيسية المصدرة فتتخفض الكمية المصدرة، وفى نفس الوقت تزيد احتياجات الاستيراد فتترفع الاسعار، وفى حالة تحسن الظروف المناخية السائدة يحدث العكس وتنخفض الاسعار.

(*) لمزيد من التفاصيل انظر رأى منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة فى تقريرها الرابع عشر عن الارز.

٢ - يساهم حوالى ٤% فقط من الانتاج العالمى فى التجارة العالمية للارز،
وبالتالى فان التغيرات الجديدة فى الانتاج تؤدى الى نذبات كبيرة
فى الاستيراد والتصدير .

٣ - تزايد الطلب العالمى على الارز باستمرار بسبب زيادة السكان والدخل ،
ولما كان الارز غير موزن بالنسبة للسعر ، لهذا فان التقلبات فى اسعار
الارز تكون اكثر حدة من التقلبات فى الكميات المعروضه منه .
٤ - ينتج الارز اساسا فى الدول النامية حيث استجابة الزراع ببطيئة لظروف
السوق وحافز السعر .

٥ - انخفاض المخزون التجارى من الارز ، لهذا فان اثر التقلبات فى الانتاج
يقع اساسا على موسم انتاجى واحد بدلا من امتداده على مدى سنوات
من خلال اجراء تعديلات فى مخزون آخر المدة .

وبحساب معادلة الاتجاه العام لمتوسط اسعار تصدير الارز فى جمهورية
مصر العربية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ يتضح التالى :-

$$\text{صهر} = ١٢١٥٨٣ + ٢٢٤١٦ \text{ رهر}$$

$$(٢٤٧٧)$$

$$\text{ر} = ٠.٦٨ \quad \text{ر}^٢ = ٠.٤٧$$

حيث :-

ص = القيمة التقديرية لمتوسط اسعار تصدير الارز المصرى بالجنيه للطن فى
هـ فى السنة هـ .

$$\text{س} = \text{متغير الزمن} \quad \text{حيث هـ} = ١٩٦٠ \text{ هـ} = ١٩٦٠$$

من المعادلة السابقة يتضح ان اسعار تصدير الارز تأخذ اتجاها عاما تصاعديا ،
ويقدر متوسط معدل الزيادة السنوى بحوالى ٢٢.٤ جنيها للطن ، وهذه الزيادة
معنوية بدرجة ثقة ٩٧% ، ويتوقع ان يصل متوسط سعر تصدير طن الارز حوالى
٣٦٨ جنيها عام ١٩٨٥ ، تزيد الى حوالى ٤٨٠ جنيها عام ١٩٩٠ ومن الجدير

بالذكر ان سعر الطن بلغ فعلا ٢٨٣ جنيها عام ١٩٨٢.

٢ - ٥ - ١ العلاقة بين الطاقة التصديرية وسعر تصدير الارز :-

بتحليل بيانات التجارة العالمية للارز يتضح ضعف مرونة
او استجابة العرض للزيادة في الاسعار العالمية ويرجع ذلك الى ان معظم
الانتاج العالمى للارز يقع في الدول النامية ، بطيئة الاستجابة لظروف
السوق والاسعار العالمية ، وينطبق نفس القول على جمهورية مصر العربية
حيث يعتبر عرض محصول الارز جامدا . ويدراسة العلاقة بين كمية صادرات
الارز المصرى . في السنة (س) ومتوسط اسعار تصديره في السنة السابقة
لها (س-١) يتضح ان العلاقة عكسية وهذه نتيجة غير منطقية ، وقد يعمل
الارتباط بحوالى - ٠.٦٩ وبلغ مقابل التحديد ٠.٤٨ ، وهذا يعنى ان
حوالى ٤٨% من التغيرات في الكمية المصدرة في جمهورية مصر العربية
تعزى الى التغير في اسعار التصدير وان حوالى ٥٢% من التغير فى
الكميات المصدرة منه تعزى الى عوامل اخرى لعل من اهمها حجم الانتاج
والاستهلاك من الارز .

ومن الجدير بالذكر انه يمكن زيادة انتاج الارز عندما يحصل المزارع على
الاسعار المجزية ، وفي نفس الوقت يمكن ترشيد الاستهلاك بتصويب اسعار
المستهلك لمحاويل الحبوب مثل الارز والقمح والذرة ، ويمكن زيادة موارد البلاد من
العملات الصعبة بالمحافظة على حصة معينة من صادرات الارز واستيراد نفس الكمية
من القمح حيث يقدر متوسط اسعار تصدير طن الارز بحوالى ٣٠٨ جنيها للطن ،
مقابل ١٥٥ جنيها لاستيراد طن من القمح خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) ، وعادة
تتبع معظم الدول النامية والتي تعاني من نقص مواردها من العملات الصعبة سياسة
احلال القمح محل الارز وتوجيه هذه الحصيلة لاستيراد اكبر قدر ممكن من السلع
الرأسمالية .

* لمزيد من التفاصيل انظر : دكتور/ سعد طه علام ، حسين صالح : دوال انتاج وتكاليف
وعرض وطلب الارز ، جهاز تخطيط الاسعار - مذكره رقم (٢٢) ٠ ١٩٧٣ .

ويمكن تنمية الكميات المصدر ومن الارز عن طريق زيادة الانتاج بزيادة المساحة المزروعة الى ١٦ مليون فدان ، وزيادة الانتاجية من خلال زراعة الاصناف المناسبة واستخدام الميكنة الزراعية .

ويمكن تزايد استهلاك الارز من خلال تصحيح العلاقات السعرية بين محاصيل الحبوب للمستهلك ، و اذا امكن تثبيت نصيب الاستهلاك النهائي^(١) خلال سنوات الخطة الخمسية (٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧) عند مستواه في سنة اساس الخطة ٨١/٨٢ ، يمكن زيادة الكمية المصدر الى حوالي ٧٠٩ ألف طن في عام ١٩٨٧/٨٦ وبالتالي يمكن ان تحقق حصة تقدر بحوالي ٢١٨ مليون جنيه بمتوسط اسعار الفترة (١٩٨٠)^(٢) - (١٩٨٣) .

٢ - ٥ - ٢ التوزيع الجغرافي لصادرات الارز :-

تغيرت وجهة صادرات الارز المصري خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) في اتجاهين رئيسيين :

ففى خلال النصف الاول السبعينات كانت نصف صادرات الارز تذهب الى دول اوربا الشرقية بينما يذهب النصف الآخر الى الدول العربية ودول غرب اوربا وآسيا وافريقيا . بينما اخذت التجارة الخارجية للارز خلال النصف الثانى من السبعينات واول الثمانينات وجهة اخرى حيث اخذ نصيب الدول العربية فى التزايد على حساب نصيب دول شرق اوربا^(٣) ، وبين الجسدول

(١) من المعلوم ان نسبة الفاقد من انتاج الارز تبلغ ٢٥ % ، وان نسبة اخرى من الاستهلاك تذهب كعلف للحيوانات بسبب انخفاض الاسعار الاستهلاكية للارز المدعم .

(٢) وزارة التخطيط - الاطار العام التفصيلي للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ - الجزء الاول - ص ١٨٦ .

(٣) باستثناء عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨١ حيث انخفضت الكمية المصدره للدول العربية بسبب قرارات المقاطعة الاقتصادية اثر توقيع اتفاقية السلام مع اسرائيل .

جدول رقم (٢ - ١٤) التوزيع الجغرافي للكميات المصدرة من الارز المصري الى اهم المناطق
المستوردة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) (الكمية بالالف طن)

الدول	الدول العربية	شرق اوروبا	غرب اوروبا	دول اسيا	دول افريقيا	السنوات
الكمية %	الكمية %	الكمية %	الكمية %	الكمية %	الكمية %	
١٩٧٠	٥٩٣ ٩	٣٢٨٠ ٥٠	١٥٧ ٢٤	٨٦١ ١٣	٦٠١ ٩	
١٩٧١	٦٨٠ ١٣	٢٦٦٠ ٥١	— —	٤٦٤ ٩	٤٥٣ ٨	
١٩٧٢	٥٨٠ ١٢	٢٣٤١ ٥١	١١٣ ٢	٧٠٠ ١٥	١٠٠ ٢	
١٩٧٣	٧١٢ ٢٣	١٠٥١ ٣٥	٨٢ ٢	— —	٤٩٤ ١٦	
١٩٧٤	٤٦٦ ٣٤	٣٣٠ ٢٤	٤٠ ٣	— —	— —	
١٩٧٥	٣١٣ ٣٠	٦٦٠ ٦٤	— —	— —	— —	
١٩٧٦	٣١٧ ١٥	١٣٣٠ ٦٣	٢١٩ ١٠	١٠٠ ٤	— —	
١٩٧٧	٧٣٨ ٣٢	٧٠١ ٣١	٣٢٠ ١٤	— —	— —	
١٩٧٨	٦٧١ ٤٦	٤٤٢ ٣٠	١٠٨ ٧	— —	— —	
١٩٧٩	٣٣٤ ٣٥	٥٢٩ ٥٥	٣١ ٣	— —	— —	
١٩٨٠	١٣٠ ١٣	٢٩٩ ٣٠	١٣٠ ١٣	— —	— —	
١٩٨١	١٨٠ ١٩	٢١٠ ٢٢	١٨٢ ١٨	١٩٦ ٣٣	٣٦ ٣	
١٩٨٢	١١٩ ٥١	٧٢ ٣١	— —	— —	— —	
١٩٨٣	٧٤ ٣٩	٧٠ ٣٩	— —	— —	— —	

المصدر : جمعت وحسبت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

رقم (٢-١٤) التوزيع الجغرافى للكميات المصدره من الارز حسب المناطق المستورده .

ويعتبر الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا من اهم الدول المستوردة للارز المصرى بين دول شرق اوربا ، بينما يعتبر الاردن والسعودية والامارات والسودان من اهم الدول المستوردة بين مجموعة الدول العربية ، ولم تستقر الكميات المصدره لدول غرب اوربا وكانت متقلبة طوال فترة الدراسة .
وبين الجدول رقم (٢-٤) بالملحق اهم الدول المستورده للارز المصرى .
ومن المعلوم ان هذه التغيرات فى وجهة الصادرات ترجع بصفة اساسية للعوامل السياسية والاقتصادية .

ولقد اخذت قيمة صادرات الارز المصرى لاهم الدول المستوردة نفس الاتجاهات سالفة الذكر ، اما بالنسبة لمتوسط اسعار تصدير الارز فيمكن ملاحظة الآتى :-

- ١ - ان متوسط اسعار تصدير الطن من الارز تأخذ اتجاهها عاما تصاعديا (على الرغم من وجود بعض التقلبات خلال فترة الدراسة) .
- ٢ - ان اسعار التصدير لدول شرق اوربا ، والدول العربية كانت أعلى من متوسط اسعار التصدير فى معظم سنوات الدراسة .
- ٣ - ان متوسط اسعار التصدير لدول اوربا الغربية والدول الاخرى كانت اقل من المتوسط العام لاسعار تصدير الارز المصرى فى معظم سنوات الدراسة . وبين الجدول رقم (٢-١٥) تطور متوسط اسعار تصدير الارز المصرى الى اهم المناطق المستورده .

٢-٦ تطور صادرات البصل :

لقد انخفضت الاهمية النسبية لصادرات البصل الطازج والسنوات الاخيرة ، فبعد ان كان يحتل المركز الثالث من بين المحاصيل الزراعية التصديرية بعد القطن والارز ، اصبحت صادرات البصل الطازج تمثل ٢٦% فقط من الصادرات الزراعية

جدول رقم (١٥٠٢) متوسط أسعار تصدير الارز المصرى الى اهم المناطق المستورده خلال ١٩٧٠-١٩٨٣

الدول	الدول العربية	دول شرق اوسيا	دول غرب اوسيا	دول افريقيا	(طنه/طن)
السنوات					
١٩٧٠	٥٨	٥٩	٤٠	٣٧	
١٩٧١	٥٠	٥٥	—	٣٤	
١٩٧٢	٤٨	٥٩	٤٢	٣٥	
١٩٧٣	٩٧	١٠٥	٧٦	٥٨	
١٩٧٤	٢١١	٣٥٩	٢٣٨	—	
١٩٧٥	١٩٢	٢٦٥	—	—	
١٩٧٦	١٣٩	١٦٨	٧٣	٨٤	
١٩٧٧	٩٣	١٢٩	٨٨	—	
١٩٧٨	١٣٢	١٤٤	١٣٤	—	
١٩٧٩	٢٧٣	١٨٢	٥٩٦	—	
١٩٨٠	٢٥٩	٢٦٦	٢٣١	—	
١٩٨١	٣٢٤	٣٩٧	٢٦٣	٣٠٢	
١٩٨٢	٣٨٣	٣٩٣	—	—	
١٩٨٣	٢٨٠	٢٤١	—	—	

المصدر : جمعبت وحسبت من نشرات التجاره الخارجيه لجمهوريه مصر العربيه - الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء

عام ١٩٧٥ ، ثم انخفضت الى ١٩٪ عام ١٩٨٣ . ويرجع ذلك الى ان معدل الزيادة في الاستهلاك اكبر من معدل الزيادة في الانتاج الامر الذى ادى الى انخفاض المتاح للتصدير ، على الرغم من ان البصل المصرى يتمتع بخصائص مميزة من حيث ارتفاع درجة الحراقة فيه والتي يفضلها المستهلك ، وقابلية البصل المصرى للتخزين فترة طويلة ، بالإضافة الى ظهوره فى وقت مبكر بالنسبة لمواعيد ظهور البصل فى الدول الاخرى المصدره .

وينقسم البصل المراد تصديره الى :-

أ - محصول رئيسى وهو الناتج من الزراعة الشتوية والذي يبدأ ظهوره من شهر فبراير .

ب - محصول نيلى (مقور) وهو الناتج من الزراعة النيلية والذي يبدأ ظهوره من نوفمبر ويجب ان تكون الابصال المصدره كامله وسليمة وتامه النضج جانف العنق والقشره ، نظيفه غير منزوعة القشرة الخارجية ذات لـسـون طبيعى ، وخالية من العطب والعفن الطرى والجاف والعرقانه والمسلوقه والمصابه بلفحه الشمس والخبوط والتزريع والازدواج المفتوح وعـسـاده ، يصدر البصل من المحصول الرئيسى من الرتب الاولى والثانية والتجارى(*) .

وبين الجدول رقم (٢ - ١٦) تطور صادرات البصل الطازج خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) ومنه يتضح ان قيمة الصادرات تتعرض لتقلبات شديدة طوال فترة الدراسة ، ويرجع ذلك الى التقلبات المستمرة فى الانتاج والذي يتأثر بالتذبذب فى الاسعار فى المراحل التسويقية المختلفة ، وذلك بسبب موسمية عرض البصل واستغلال التجار والوسطاء لظروف العرض .

(*) وزارة التجارة قرار وزارى رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير البصل الطازج .

جدول رقم (٢-١٦) الصادرات المصرية من البصل الضانج خلال الفترة
(١٩٧٠ - ١٩٨٣)

السنوات	الكمية الف طن	القيمة الف جنيه	السعر جنيه / طن
١٩٧٠	٩٠,٨	٥٤٨٠	٦١
١٩٧١	٨٧,٦	٤٥١٧	٥٢
١٩٧٢	١٠٥,١	٤٥٦١	٤٣
١٩٧٣	٨٩,٤	١٢٧٩	١٠٤
١٩٧٤	١٠٣,٩	٧٥٧٩	٧٣
١٩٧٥	٧٠,٠	٦٩٦٨	٩٩
١٩٧٦	٦٦,١	٨٠٢٠	١٢١
١٩٧٧	٨٠,٩	٧٢٥٠	٩٠
١٩٧٨	٥٧,٤	٥٠٧٨	٨٨
١٩٧٩	٢٣,٩	٣٣٠٤	١٣٨
١٩٨٠	٤٢,٠	٨١٥٠	١٩٤
١٩٨١	١٩,٧	٤٧٣٨	٢٤٠
١٩٨٢	١٢,٧	٣٧٠٠	٢٩٠
١٩٨٣	٣٥,٣	٨١٩٨	٢٣٢

المصدر : جمعت وحسبت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

ويقدّر متوسط الكميات المصدره من البصل الطازج خلال النصف الاول من السبعينات بحوالى ٩٥٣ ألف طن انخفض الى حوالى ٥٦٧ ألف طن خلال النصف الثانى من السبعينات ونسبة انخفاض تبلغ ٤٠ % ، وواصلت الكميات المصدره انخفاضها حتى بلغت ٢٢٥ ألف طن كمتوسط للفترة (١٩٨١ - ١٩٨٣) ونسبة انخفاض ٧٥ % عن الكمية المصدره فى بداية السبعينات .

وبد راسة الاتجاه العام للكمية المصدره من البصل الطازج فى الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) أمكن تقدير المعادلة التالية :

$$\begin{aligned} \text{ص هـ} &= ٨١٧٥٩ - ٢٢٨٢ \text{ س هـ} \\ &= ٠.٨٢ \text{ ر} \quad \text{ر} = \frac{(٣٧٨١)}{٢٦٧} \end{aligned}$$

حيث :

ص هـ = القيمة التقديرية للكميات المصدره من البصل الطازج بالطن فى السنه

س هـ = متغير الزمن حيث هـ = ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢

من المعادلة السابقة يتضح ان الكميات المصدره من البصل الطازج

تأخذ اتجاه عام تنازلياً ومعدل انخفاض

سنوى ٢٢٨٢ طن ولقد ثبتت معنوية معامل الانحدار بدرجة ثقة ٩٩ % ، واذا استمرت

ظروف الانتاج والاستهلاك للبصل الطازج فى مصر على ما هى عليه ، يتوقع تلاشى

الكميات المصدره اعتباراً من عام ١٩٨٦ ، (وذلك باستخدام المعادلة السابقة) ،

بينما قدرت الخطأ الخمسية (٨٢ / ٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧) الكميات المصدره فى عام

١٩٨٧ / ٨٦ بحوالى ألف طن . ويرجع الاختلاف بين التقديرين الى ان المعادلة

افترضت استمرار ظروف الانتاج والاستهلاك على ما هى عليه ، بينما استهدفت الخطه

زيادة العرض من خلال زيادة واضحة فى الانتاج من البصل الطازج من ٦٩٦ ألف طن

عام ١٩٨٢ / ٨١ الى ٨٦٠ ألف طن عام ١٩٨٧ / ٨٦ ، ومتوسط معدل زيادة سنوى

يبلغ ٥٤ % ، كذلك استهدفت الخطه زيادة الاستهلاك النهائى والاستهلاك الوسيط

من البصل الطازج من ٦٥٧ ألف طن عام ١٩٨٢ / ٨١ الى ٨٠٨ ألف طن عام

لاتصلح للتنبؤ .

٢ - ٦ - ١ العلاقة بين الطاقة التصديرية وسعر التصدير للبصل الطازج :

ومن الجدير بالذكر ان التغير في اسعار تصدير البصل الطازج يؤثر على التغير في الكميات المصدرة منه ، ويمكن القول ان اسعار تصدير البصل تأخذ اتجاهها عاما متزايدا على الرغم من انها تتقلب يشده من عام لآخر كما هو مبين بالجدول رقم (٢ - ١٦) حيث ارتفع متوسط سعر تصدير الطن من ٦١ جنيها عام ١٩٧٠ الى ٢٣٢ جنيها للطن عام ١٩٨٣ . سعر تصدير البصل تضاعفت ٣٨ مرة ، وعلى سبيل المثال وجد انه عندما انخفضت اسعار تصدير البصل الطازج من ٦١ جنيها للطن عام ١٩٧٠ الى ٥٢ جنيها للطن عام ١٩٧١ ونسبة انخفاض ١٥ % ، انخفضت الكميات المصدرة من ٩٠٨ ألف طن عام ١٩٧٠ الى ٨٧٦ ألف طن عام ١٩٧١ ونسبة انخفاض ١٤ % تقريبا ، ومن ناحية اخرى عندما ارتفعت اسعار التصدير من ١٣٨ جنيها للطن عام ١٩٧١ الى ١٩٤ جنيها للطن عام ١٩٨٠ ، ونسبة زيادة تبلغ ٤٠ % زادت الكمية المصدرة من ٢٣٩ الى ٤٢٠ ألف طن لنفس السنتين ، ونسبة زيادة تبلغ ٧٥ % وهذا يؤكد ان عرض البصل شديد التأثر بالتغيرات في الاسعار بانواعها المختلفة كما سبق ذكره ويدرسه الاتجاه العام لصادرات البصل الطازج خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) وجد ان متوسط سعر التصدير يأخذ اتجاهها عاما متزايدا كما توضحه المعادلة التالية :

$$ص = ٤٥٠٨٣ + ٢٤١١٦ ر$$

$$(٤٨٤٥)$$

$$ر = ٠٨٨ \quad ر^٢ = ٠٧٧$$

ويقدر متوسط معدل الزيادة السنوي لسعر تصدير البصل الطازج بحوالى ٢٤١ جنيها للطن ، أى بنسبة زيادة سنوية تبلغ ١٤٥ % . من متوسط اسعار التصدير خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) ، ولقد ثبتت معنوية

معامل الانحدار بد رجة ثقة ٩٩٪ ويتوقع ان يصل سعر تصدير البصل الطازج حوالى ٣١٠ ٤٣٠ جنيها للطن فى السنوات ١٩٨٥ ١٩٩٠ على التوالى . ويسدل معامل التحديد على ان ٧٧٪ من التغير فى اسعار تصدير البصل الطازج يرجع الى مختلف العوامل التى يعكس اثرها عنصر الزمن .

ولما كان البصل من السلع الهامة فى الاقتصاد القومى لكل من المنتج والمصدر والمستهلك ، ويتميز البصل بأنه سريع التلف وتذبذب اسعاره بشده وخاصة فى الفترة الاخيرة ، فانه يمكن الحد من تلك التقلبات فى الاسعار بطرق متعددة وكلها تنحصر فى القضاء على موسمية عرض البصل وتنظيم تداوله وتسويقه .

ويمكن الحد من موسمية عرض البصل بالوسائل التالية :-

- ١ - تطوير زراعة البصل بحيث ينتج فى عدد من العراوى اكثر من العروات الثلاثة التى تزرع حاليا .
- ٢ - تطوير اصناف البصل بحيث تكون اكثر ملائمة لاغراض التصدير والتجفيف والتخزين لفترة اطول نسبيا .
- ٣ - زيادة انتاجية الفدان من البصل وذلك باستخدام التطور التكنولوجى فى زراعته .

لهذا يجب العمل على استقرار اسعار البصل للمستهلك والقضاء على استغلال تجار الجملة ، وانتهازهم لظروف عرض البصل وحصولهم على هوامش تسويقية مرتفعة تمكنهم من تجميع محصول البصل من المنتجين ، وعدم توفر الكميات اللازمة للتصدير* .

٢ - ٦ - ٢ التوزيع الجغرافى لصادرات البصل :-

يتأثر التوزيع الجغرافى لصادرات البصل بالسياسات التصديرية

* جهاز تخطيط الاسعار - سلسلة التقارير السلبية - البصل - مذكرة رقم ١٩ - فبراير ١٩٧٣ .

ويصدر البصل المصرى الطازج الى دول عديدة ولكن تتركز معظم صادرات مصر فى الدول العربية ودول غرب اوربا ودول شرق اوربا ، واختفت الصادرات المصرية من دول آسيا وافريقيا والامريكتين فى السنوات الاخيرة .

وبين الجدول رقم (٢ - ١٢) التوزيع الجغرافى للكميات المصدره من البصل الطازج حسب مناطق الاستيراد خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) ومنه يتضح الآتى :-

- ان صادرات البصل المصرى تتركز فى مناطق شرق اوربا ، وغرب اوربا ، والدول العربية .
- ولقد تبادلت دول غرب اوربا ودول شرق اوربا المركزين الاول والثانى من حيث الكميات المصدره من البصل - وجاءت الدول العربية فى المركز الثالث .

- تأخذ الكميات المصدره من البصل الطازج لدول اوربا الغربية اتجاهها عاما تنازليا حيث انخفض نصيبهما من جملة الصادرات من ٦٢.٦% عام ١٩٧٠ كحد اقصى ، الى حوالى ٢٢.٤% كحد ادنى عام ١٩٨٣ ، ولهذا احتلت دول اوربا الغربية المركز الاول كمستورد للبصل المصرى حتى نهاية السبعينات . ثم انتقلت الى المركز الثانى مع بداية الثمانينات .
- تعتبر المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة ، وفرنسا ، وهولندا من اهم الدول المستورده للبصل المصرى بين دول اوربا الغربية ، انظر الجدول رقم (٧ - ٢) بالملحق .

- لقد احتلت دول اوربا الشرقية المركز الثانى بين الدول المستورده للبصل المصرى الطازج منذ بداية السبعينات حتى بداية الثمانينات ، حيث اخذت الكميات المستورده فى الزيادة حتى احتل المركز الاول عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ .

- تأخذ الكميات المصدره من البصل الطازج الى دول اوربا الشرقية اتجاهها تصاعديا بصفة عامة حيث زادت من حوالى ٢٦.٦% عام ١٩٧٠ الى

جدول رقم (١٧٥٢) التوزيع الجغرافي للكميات المصدرة من البصل
الطماز الى اهم المناطق المستوردة

الدول	السنوات	الكمية	الدول العربية	دول جنوب أوروبا	دول شرق أوروبا	%
١٩٧٠	٢,١	٢,٤	٥٦,٩	٦٢,٦	٢٤,١	٢٦,٦
١٩٧١	—	—	٤٣,٩	٥٠,١	٤١,٩	٤٧,٩
١٩٧٢	١,٠	١,٠	٥٥,٩	٥٣,٢	٤٥,٢	٤٣,٠
١٩٧٣	٠,٧	٠,٨	٤٨,٥	٥٤,٢	٣٩,٢	٤٣,٨
١٩٧٤	٥٢,١	٥٠,٢	٤٥,٣	٤٣,٧	٣,٥	٣,٤
١٩٧٥	١,٠	١,٥	٣٣,١	٤٧,٣	٣٣,٨	٤٨,٣
١٩٧٦	١,٩	٢,٨	٣٠,٢	٤٥,٦	٣٢,٤	٤٩,٠
١٩٧٧	١,٨	٢٢,٧	٢٩,٨	٣٦,٩	٣١,٩	٣٩,٥
١٩٧٨	٧,١	١٢,٣	٢٦,٢	٤٥,٦	٢٣,٨	٤١,٥
١٩٧٩	٢,٣	٩,٦	٢٠,٨	٨٧,٠	—	—
١٩٨٠	٤,١	٩,٩	٢١,٤	٥١,١	١٠,١	٢٤,٠
١٩٨١	١,٠	٥,٣	٨,٦	٤٣,٧	٧,٧	٣٨,٨
١٩٨٢	٠,٤	٣,١	٤,٨	٣٨,١	٧,٤	٥٨,٣
١٩٨٣	٠,٩	٢,٦	٧,٩	٢٢,٤	٢٤,٤	٦٩,٢

المصدر : جمعت وحسبت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

جدول رقم (٢-١٨) التوزيع الجغرافى لقيمة الصادرات المصرية من البصل
الطازج الى اهم المناطق المستوردة خلال الفترة (١٩٧٠-٨٣)
(الف جنيه)

السنوات	الدول العربية	دول غرب اوربا	دول شرق اوربا
القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %
١٩٧٠	٨٢	٣٧٠٧	١٤٦٠
١٩٧١	—	٢٠٨٨	٢٣٤٥
١٩٧٢	٢٥	١٩٤٧	٢٤٨٧
١٩٧٣	٥٥	٤٨٧١	٤٢٤٣
١٩٧٤	٤٤٤٧	٢٦٣٣	٣٤٦
١٩٧٥	٨٠	٢٦٩٢	٤٠٣٣
١٩٧٦	١٦٩	٣٢٠٧	٤٤٨٢
١٩٧٧	١٠٣٩	٢٢٩٦	٣٨٥٤
١٩٧٨	٤٥٨	١٦٧٠	٢٩٣٠
١٩٧٩	٣٢٨	٢٨٦١	—
١٩٨٠	٨٢٤	٤١٤١	١٩٥٠
١٩٨١	٢٠٠	٢٠٣٤	١٩٩٢
١٩٨٢	٧٠	١٤١١	٢١٩٤
١٩٨٣	١٥٠	١١٣٥	٦٥٢٥

المصدر / جمعت وحسبت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

حوالى ٦٩٢٪ عام ١٩٨٣ (باستثناء عام ١٩٧٤ حيث انخفض نصيب اوربا الشرقية الى ٣٤٪) .

- ويعتبر الاتحاد السوفيتى اهم الدول المستوردة للبصل المصرى الطازج على الاطلاق حيث تراوحت الكميات المصدرة اليه ما بين ٢٣٧٪ عام ١٩٧٠ وحوالى ٦٩٢٪ عام ١٩٨٣ . (وذلك باستثناء عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٩ حيث لم يصدر البصل الى الاتحاد السوفيتى) .

- وتحتل الدول العربية المركز الثالث بين المناطق المستوردة ، ويلاحظ ان وارداتها من البصل المصرى متقلبة من عام لآخر ، ويلاحظ ان الدول العربية استوردت اكثر من نصف صادرات مصر من البصل عام ١٩٧٤ ، هذا ويقدر متوسط كمية واردات الدول العربية من البصل الطازج خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٣) بحوالى ١٤٪ ، زاد الى ١٥٪ خلال النصف الثانى من السبعينات ثم انخفضت الى حوالى ٣٧٪ فى بداية الثمانينات (١٩٨٠ - ١٩٨٣) .

وتتأثر قيمة الصادرات بعاملى الكمية والسعر ، ويبين الجدول رقم (٢ - ١٨) ان التوزيع الجغرافى لقيمة الصادرات المصرية من البصل الطازج الى المناطق الرئيسية وهى دول شرق اوربا ودول غرب اوربا والدول العربية ، حيث اخذت التوزيع الجغرافى لقيمة الصادرات نفس الاتجاهات سابقة الذكر فى الكميات المصدرة .

وتصدر مصر البصل الطازج باسعار تتفاوت وفقا لظروف التعامل والتبادل الاقتصادى مع كل منطقة ودوله ، وحجم الطلب على البصل الطازج ، والمنافسة التى يلقاها البصل المصرى ، وكفاءة التسويق الخارجى ، بل ان الاسعار التصديرية قد تختلف من صفقة الى اخرى ، فضلا عن الحالة التى يتم بها وصول الرسائل ، خاصة وان البصل يتطلب العناية به من حيث فرزها وتدريجها والمحافظة عليه من الرطوبة وغيرها حتى لا يفسد ، ويبين الجدول رقم (٢-١٩) تطور اسعار تصدير البصل الطازج بين مناطق الاستيراد المختلفة ومنه يتضح الآتى :-

جدول رقم (٢-١٩) متوسط أسعار تصدير البصل المصري الطازج حسب المناطق بالجنينة للطن خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٣)

السنوات	الدول العربية	دول شرق أوربا	دول غرب أوربا	المتوسط العام
١٩٧٠	٣٨	٦١	٦٥	٦١
١٩٧١	—	٥٦	٤٨	٥٢
١٩٧٢	٢٥	٥٥	٣٥	٤٣
١٩٧٣	٧٨	١٠٨	١٠١	١٠٤
١٩٧٤	٣٥	٩٨	٥٨	٧٣
١٩٧٥	٧٧	١١٩	٨١	٩٩
١٩٧٦	٩١	١٣٨	١٠٦	١٢١
١٩٧٧	٥٧	١٢١	٧٧	٩٠
١٩٧٨	٦٥	١٢٣	٦٤	٨٨
١٩٧٩	١٤٣	—	١٣٧	١٣٨
١٩٨٠	١٩٩	١٩٤	١٩٣	١٩٤
١٩٨١	١٩٣	٢٦٠	٢٣٦	٢٤٠
١٩٨٢	١٧٨	٢٩٥	٢٩١	٢٩٠
١٩٨٣	١٦٦	٢٦٧	١٤٤	٢٣٢

المصدر: جمعت وحسبت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

- تحققت في منطقة شرق اوربا اعلى اسعار لتصدير البصل الطازج ففى معظم سنوات الدراسة ، ولقد بلغ متوسط سعر الطن حوالى ٢٥٤ جنيها للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) ، بينما بلغ المتوسط العام لسعر الطن ٢٣٩ جنيها خلال نفس الفترة ، اى بزيادة قدرها ١٥ جنيها للطن الواحد ، ويرجع ارتفاع اسعار تصدير البصل الى تلك المنطقة السى ارتفاع اسعار التصدير الى الاتحاد السوفيتى المستورد الرئيسى للبصل المصرى فى السنوات الاخيرة . * انظر جدول رقم (٢-٩) بالملحق * ولقد وجد ان متوسط اسعار تصدير البصل الطازج الى ألمانيا الديمقراطية حوالى ١٢٣٫٢ جنيها للطن خلال الفترة (١٩٧٢ - ١٩٧٧) ، وهى تزيد عن المتوسط العام لاسعار التصدير خلال نفس الفترة والمقدر بحوالى ٨٨٫٣ جنيها للطن ، اى بزيادة ٤٣٫٩ جنيها للطن ، ويرجع ذلك الى طبيعة التعامل والتبادل الاقتصادى بين مصر ودول اوربا الشرقية الذى يقوم اساسا على الاتفاقيات الاقتصادية التى يتم عن طريقها تبادل السلع دون دفع قيمتها نقدا ، وفى تلك الحالة تميل الاسعار نحو الارتفاع سوا* بالنسبة للصادرات او الواردات .
- ويمكن القول بصفه عامه ان اسعار تصدير البصل الطازج الى دول غرب اوربا اقل من المتوسط العام لاسعار التصدير ، فعلى سبيل المثال يبلغ متوسط سعر الطن ٢١٦ جنيها خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) اى بانخفاض قدره ٢٣ جنيها للطن عن المتوسط العام لاسعار التصدير .
- ولقد بلغ متوسط سعر تصدير طن البصل الطازج ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٥ لكل من المملكة المتحدة ، ايطاليا ، ألمانيا الاتحادية وفرنسا على الترتيب فى عام ١٩٨٣ ، بينما بلغ المتوسط العام لاسعار التصدير ٢٣٢ جنيها للطن لنفس العام . * ويبين الجدول رقم (٢-٩) بالملحق متوسط اسعار التصدير للبصل المصرى لاهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) .

- وتستورد الدول العربية البصل من مصر بأسعار منخفضة بالنسبة لأسعار تصديره الى مختلف انحاء العالم ، وتعتبر السعودية ولبنان اهم الدول المستوردة في السنوات الاخيرة . وتلاشت صادرات مصر الى سوريا وليبيا وتونس واليمن الجنوبي حيث كانت تستورد البصل من مصر فيما مضى . ولقد بلغ متوسط سعر تصدير طن البصل الطازج الى السعودية ١٧٤ ١٦٦ ١٦٦ عامي ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، في حين بلغ المتوسط العام لسعر تصدير البصل ٢٩٠ ٢٣٢ جنيهها للطن لنفس السنتين .

ما سبق يتضح ان البصل الطازج تصدده مصر الى بعض الدول بأسعار تفوق اسعار تصديره للدول الاخرى ، فعلا تتميز اسعار تصدير البصل الطازج الى دول اوربا الشرقية كالاتحاد السوفيتي والمانيا الديمقراطية بانها اكبر من اسعار التصدير الى دول اوربا الغربية مثل المملكة المتحدة وفرنسا والمانيا الاتحادية ، حيث يتم التعامل مع دول اوربا الشرقية على اساس الاتفاقيات الاقتصادية حيث تعيل اسعار الصادرات والواردات بالارتفاع اما بالنسبة للدول الاخرى التي تدفع البقية نقدا (بالعملة الحرة) فان السعر في تلك الحالة يكون قريبا من متوسط الاسعار في العالم ، وفي الحالات التي يتميز فيها البصل بخصائص تفوق البصل المنافس في الاسواق الخارجية تكون اسعارها مرتفعة وينطبق ذلك على صادرات البصل المصري الطازج .

٢ - ٢ تطور صادرات الفول السوداني :-

يعتبر الفول السوداني من المحاصيل الزراعية التصديرية التقليدية ، ويأتي بعد القطن والارز والبصل من حيث الاهمية التصديرية ، كما ان الفول السوداني يعتبر من اهم المحاصيل الزيتية المنتجة في مصر ، وتوجد زراعة الفول السوداني في الاراضي الجديدة والاراضي الرملية والصفراء ، كما ان زراعة محصول الفول السوداني تصلح من مكونات التربة ، وهذا عائد غير مشهور ، وتزيد المساحة المزروعة بالفول

السودانى بالاهتمام بالتنمية الافقية واستصلاح الاراضى ،ولذلك يلاحظ اتجاه المساحة المزروعة من الفول السودانى نحو الانخفاض خلال فترة السبعينات .

ولقد كانت قيمة صادرات الفول السودانى تشكل نحو ١١% من اجمالي الصادرات الزراعية فى بداية السبعينات ،وانخفضت الى حوالى ٧% مع بداىة الثمانينات ،ويرجع انخفاض قيمة الصادرات الى عوامل عديدة لعل من اهمها :-

- ١ - انخفاض المساحة المزروعة من الفول السودانى .
- ٢ - جمود انتاجية الفدان .
- ٣ - تدهور جودة الاراضى وسوء الصرف .
- ٤ - عدم توفر المبيدات اللازمة لعلاج العفن فى الوقت المناسب .
- ٥ - عدم توفر التقاوى المنتقاة .
- ٦ - الانخفاض النسبى لعائد فدان الفول السودانى بالمقارنة بالمحاصيل البديلة .

فاذا امكن علاج هذه المشاكل والقضاء على المعوقات الانتاجية وضبط معدلات الاستهلاك المحلى يمكن تنمية حصيلة الصادرات من الفول السودانى ،خاصة وان مصر تنتج الفول السودانى بتكاليف منخفضة نسبيا وتصدره باسعار مرتفعة ،اى انه يتوفر لمصر ميزة نسبية من انتاج هذا المحصول .

وتصدر مصر الفول السودانى اما غير مقشور او مقشور ،ويجب ان يكون الفول السودانى المصدر سليما وخاليا من العفن وآثار الاصابه من بالامراض والحشرات ، نظيفا خاليا من المواد الغريبة ، ناضجا وطبيعى اللون والطعم والرائحة ،ويجب الا يكون الفول السودانى غير المقشور معاملا بمادة كيميائية تؤثر فى المذاق الطبيعى للبذور ، وان يكون محتويا على بذرتين فأكثر ، والا تزيد نسبة الرطوبة عن ١٢% ، اما الفول السودانى المقشور فيجب ان يكون خاليا من التزنج ومن الضمور والا تزيد نسبة الرطوبة على ٨% ، ويصدر الفول السودانى برتب مختلفة ولهذه المواصفات اثر على اسعار التصدير لذلك يجب العناية بفرز وتدريج الفول السودانى المصدر حتى يمكن تعظيم

- 99 -

وبين الجدول رقم (٢ - ٢٠) تطور الصادرات المصرية من الفول السوداني خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) ومنه يتضح ان قيمة صادرات الفول السوداني تتذبذب من عام لآخر بسبب التقلبات في الكميات المصدره اساسا ، ولقد زادت قيمة الصادرات من حوالى ٢٣ مليون جنيه عام ١٩٧٠ الى ٣٤ مليون جنيه عام ١٩٨٣ ، ونسبة زيادة ٤٨ % ، وتعزى تلك الزيادة الى الارتفاع المستمر فى اسعار تصدير الفول السودانى ، حيث ان الكميات المصدره تتناقص باستمرار .

ولقد بلغت قيمة صادرات الفول السوداني نهايتها الدنيا بحوالى ١٥ مليون جنيه فقط عام ١٩٧٣ ويرجع ذلك الى الانخفاض الواضح فى الكميات المصدرة فى هذا العام ، بينما سجلت حصة صادرات الفول السوداني نهايتها العظمى بحوالى ١٧ مليون جنيه عام ١٩٨٠ ويرجع ذلك الى الزيادة فى الكمية المصدرة حيث بلغت ١٢٢ ألف طن ، وكذلك الى الارتفاع النسبى فى اسعار التصدير حيث بلغت ٥٥٥ جنيها للطن فى نفس العام ، وحساب معادلة الانتاج العام لقيمة صادرات الفول السوداني خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) يؤكد التحليل السابق :

$$\text{ص ه} = ۳۱۰۲ + ۱۲۰۵ \text{ م ه}$$

(٠٥٩٨)

$$\cdot_{\cdot} \cdot \cdot = 2, \quad \cdot_{\cdot} \cdot \cdot = ,$$

حیث :

ص = القيمة التقديرية لصادرات الفول السوداني بالالف جنيه في السنة هـ.

س = متغير الزمن حيث $h = 0.0001$

(*) وزارة التجارة - قرار وزاري رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الفول السوداني .

جدول رقم (٢٠-٢) الصادرات المصرية من الفول السوداني
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)

السنوات	الكمية	القيمة	الامعار
	الف طن	الف جنيه	جنيه / طن
١٩٧٠	١٦,٨	٢٢٩٦	١٣٦
١٩٧١	١٧,٦	٢٤٤٤	١٣٩
١٩٧٢	١٠,٨	١٦٥٢	١٥٢
١٩٧٣	٩,١	١٥١٥	١٦٧
١٩٧٤	٩,٤	٢٥٤٢	١٦٩
١٩٧٥	١٠,٠	٢٧٣٥	٢٧٣
١٩٧٦	٨,٩	٢٠٨١	٢٣٣
١٩٧٧	١٤,٣	٣٨٠٩	٢٦٧
١٩٧٨	١٢,٢	٣٨٨٧	٣٢٠
١٩٧٩	٥,٧	٣٨١٥	٦٦٢
١٩٨٠	١٢,٩	٢١٣١	٥٥٥
١٩٨١	٤,٥	٣٣٧٩	٧٥٠
١٩٨٢	٤,٦	٢٧٠٠	٥٨٢
١٩٨٣	٦,١	٣٤٣٩	٥٦٤

المصدر : جمعت وحسبت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة
العامة والاحصاء

ومن المعادلة السابقة يتضح ان قيمة صادرات الفول السوداني تنبـد
سنويا بمقدار ١٢٠ ألف جنيه ولم تثبت معنوية معامل الانحدار ، وذلك راجع الى
التقلبات المستمرة فى قيمة الصادرات .

وبد راسة تطور الكميات المصدره من الفول السودانى خلال فترة الدراسة وجد
انها شديدة التقلب ويرجع ذلك الى التقلب فى الانتاج بصفة رئيسية والناجم عن
التقلب فى المساحة المنزوعة لان انتاجية الفدان تكاد تكون ثابتة . ويمكن القول
بأن الكميات المصدره تنخفض باستمرار حيث بلغ متوسط الكميات المصدره فى بداية
السبعينات ١٩٧٠ - ١٩٧٣ حوالى ١٣ر٤ ألف طن ، مقابل ٧ ألف طن ، بداية
الثمانينات ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، اى ان الكميات المصدره انخفضت الى النصف تقريبا
خلال فترة المقارنة ، ولقد بلغت الكميات المصدره من الفول السودانى اقصاها بحوالى
١٧ر٦ ألف طن عام ١٩٧١ ، وانخفضت الى ادناها بحوالى ٥ر٤ ألف طن عام
١٩٨١ ، وهذا المدى الواسع بين الكميات المصدره يعكس شدة التقلبات التى تخضع
لها صادرات الفول السودانى . وتوضح المعادلة التالية الاتجاه الزمنى العام
للكميات المصدره خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) :

$$ص = ١٣٠٣٨ - ٧٩٢ هـ$$

$$(١٨١٧٠)$$

$$ر = ٠٥٦ \quad ر^٢ = ٠٣٢$$

حيث :

ص = القيمة التقديرية للكمية المصدره من الفول السودانى بالطن فى
السنة هـ .

$$س = \text{متغير الزمن} ، حيث هـ = ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣$$

من المعادلة السابقة يمكن القول ان الكميات التى تصدرها مصر من الفول
السودانى تأخذ اتجاها عاما تنازليا ، وتنخفض الكميات المصدره سنويا بمقدار

٢٩٢ طن سنويا ، أى بمعدل انخفاض يقدر بحوالى — ٨٨٪ سنويا ، ولقد ثبتت معنوية معامل الانحدار بدرجة ثقة ٩٥ ٪ . وبفرض عدم تغير الظروف الانتاجية والاستهلاكية ، والاستمرار فى سياسة تصدير فائض الاستهلاك يتوقع ان تبلغ الكميات المصدرة من الفول السودانى حوالى ٤٣٥ ، ٣٥٠ ألف طن للسنوات ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٠ على الترتيب . وهذه التوقعات تقل عن توقعات الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨١ — ١٩٨٧/٨٦ حيث تستهدف زيادة الكمية المصدرة من ٥ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٥ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، أى ان الخطة تستهدف مضاعفة الصادرات من الفول السودانى ثلاث مرات خلال السنوات الخمس ، وذلك بناءً على زيادة الانتاج الكلى من الفول السودانى من ٣٣ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ٤٩ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ وبمعدل زيادة سنوى ١٠ ٪ وهو هدف طموح ، كذلك تستهدف الخطة زيادة الاستهلاك النهائى والوسيط من ٢٧ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ٣٣ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ وبمتوسط معدل زيادة سنوى ٥ ٪ فقط .

أما بالنسبة لمتوسط اسعار صادرات مصر من الفول السودانى فانها تزيد باستمرار خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨٣ (باستثناء بعض السنوات حيث انخفضت الاسعار قليلا) ولقد ارتفعت اسعار التصدير من ١٣٦ جنيها للطن عام ١٩٧٠ الى ٥٦٤ جنيها للطن عام ١٩٨٣ ، أى ان الاسعار تضاعفت خلال هذه الفترة اكثر من اربع مرات ، ومن الجدير بالذكر ان اسعار التصدير سجلت رقما قياسيا بحوالى ٧٥٠ جنيها للطن عام ١٩٨١ . وتوضح المعادلة التالية حساب معادلة الاتجاه الزمنى العام لمتوسط اسعار تصدير الطن من الفول السودانى خلال الفترة (١٩٧٥) ١ (١٩٨٣)

$$\text{ص} = ١٧٣٥٥٦ + ٥٧١٣ \text{ هـ}$$

$$(٣٦٩٨)$$

$$\text{ر} = ٠.٨١ \quad \text{ر}^٢ = ٠.٦٦$$

حيث :-

ص = القيمة التقديرية لمتوسط اسعار تصدير الطن من الفول السودانى
هـ بالجنيه فى السنه هـ .

س = متغير الزمن حيث هـ = ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢

ومن المعادلة السابقة يتضح ان اسعار تصدير الفول السودانى فى مصر تأخذ اتجاهها عاما تصاعديا بمقدار ١٣ر٥٧ جنيها سنويا ، ومتوسط معدل زيادة سنوى يبلغ ١٢ر٤ % ، ولقد ثبتت معنوية معامل الانحدار بدرجة ثقة ٩٩ % ، ودل معامل التحديد على ان ٦٦ % من التغير فى اسعار تصدير الفول السودانى من مصر يعزى الى مختلف العوامل التى يعكس اثرها عامل الزمن . ويمكن استخدام المعادلة السابقة فى التنبؤ باسعار تصدير الفول السودانى ، حيث تقدر بحوالى ٨٥٩٠٢ ، ١٠٨٧ جنيها للطن للسنوات ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٠ على الترتيب .

٢ - ٧ - ١ العلاقة بين الطاقة التصديرية وسعر تصدير الفول السودانى :

وعلى الرغم من ان الكميات المصدرة من الفول السودانى تتوقف بدرجة كبيرة على فائض الاستهلاك ، لكن يلاحظ ان التغير النسبى نفسى اسعار التصدير ، يقابله تغيرات نسبية فى نفس الاتجاه تقريبا فى الكميات المصدرة فعلى سبيل المثال عندما ارتفع سعر تصدير طن الفول السودانى من ٣٢٠ جنيها عام ١٩٧٨ الى ٦٦٢ جنيها عام ١٩٧٩ ونسبة زيادة ١٠٦ % زادت الكميات المصدرة فى السنة التالية من ٧ر٥ ألف طن عام ١٩٧٩ الى ١٢ر٩ ألف طن عام ١٩٨٠ ونسبة زيادة ١٢٦ % ، وذلك يوضح استجابة عرض الفول السودانى للتغيرات السعرية فى الاسواق العالمية .

٢ - ٧ - ٢ التوزيع الجغرافى لصادرات الفول السودانى :-

تصدر مصر الفول السودانى الى اكثر من عشرة دول ، وتركز

جسـد ول رقم (٢ - ٢١) التوزيع الجغرافي لقيمة صادرات مصر من الفول السوداني
الى اهم المناطق المستوردة خلال الفترة (١٩٢٠-١٩٨٣)

السنوات	غرب اوربا	شرق اوربا	الدول العربية
القيمة الف جنيه	%	القيمة الف جنيه	%
١٩٢٠	٦٤٩	٢٨٣	٩٨
١٩٢١	١٢١٢	٤٩٦	١٤٩
١٩٢٢	٨١٨	٤٩٥	١٥٠
١٩٢٣	٧٥٣	٤٩٧	٣٣
١٩٢٤	١١٥٨	٤٥٦	٦٠٦
١٩٢٥	١٣٤٣	٤٩١	١٣٠
١٩٢٦	١٣٣٩	٦٤٣	١٥٠
١٩٢٧	٢٥٣٠	٦٦٤	٧٤
١٩٢٨	٢٨٣٢	٧٢٩	٢٧٥
١٩٢٩	٧٤٤	١٩٥	١٤٩٠
١٩٨٠	٥٠٠١	٧٠١	٦١٢
١٩٨١	٢٢٦٨	٦٧١	٢٩٨
١٩٨٢	١٣٢٨	٤٦٢	١١٨٧
١٩٨٣	٢٣٠٠	٦٦٩	٣٢٠

المصدر : جمعت وحسبت من نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

اساسا فى منطقة غرب اوربا ومنطقة شرق اوربا والدول العربية ، وتعتبر
منطقة غرب اوربا اهم المناطق المستوردة حيث زادت نسبة وارداتها من حوالى ٤٥٣%
خلال النصف الاول من السبعينات الى حوالى ٦٢٦% منذ بداية الثمانينات (١٩٨٠
١٩٨٣) وتحتل هولندا المرتبة الاولى بين دول اوربا الغربية ، بل وبين اهم الدول
المستوردة للفول السودانى من مصر بصفة عامة حيث يقدر متوسط وارداتها ١٦ مليون
جنيه سنويا اى فانسبته ٣٢٣% من اجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة (١٩٨٠
١٩٨٣) ، تليها ايطاليا حيث تستورد بما قيمته ٢٠ مليون جنيه اى مانسبته ١٢٩%
خلال نفس الفترة وتأتى فرنسا فى المرتبة الثالثة والمملكة المتحدة فى المرتبة الرابعة
ثم بلجيكا التى استوردت كميات ضئيلة نسبيا وفى سنوات متفرقة . " جدول رقم (٢ - ١)
بالملاحق "

اما دول شرق اوربا فتستورد ايضا كميات غير مستقرة من الفول السودانى من
مصر ، وتراوح قيمة واردات هذه المنطقة بين ١٢ مليون جنيه ونسبة ٤٤% من
جملة صادرات مصر فى عام ١٩٨٢ كحد اقصى ، وبين ٧٤ ألف جنيه ونسبة ١٩% فقط
عام ١٩٧٧ كحد أدنى ، وتعتبر المجر من اهم دول اوربا الشرقية المستوردة للفول
السودانى المصرى وتراوح قيمة وارداتها بين ١١ مليون جنيه عام ١٩٧٩ كحد اقصى
وبين ٣٦ ألف جنيه عام ١٩٧٦ كحد أدنى . " جدول رقم (٢ - ٢) .

وتستورد الدول العربية واهمها السعودية ولبنان كميات لا بأس بها من
الفول السودانى ، ويقدر متوسط واردات الدول العربية بحوالى ٣٩٤ ألف جنيه
ونسبة ٩١% من جملة الصادرات المصرية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) .

وبين الجدول رقم (٢ - ٢) تطور متوسط اسعار تصدير الفول السودانى الى
اهم المناطق ومنه يتضح الاتى :-

- ان اسعار تصدير الفول السودانى فى المناطق المختلفة تأخذ اتجاهها
عاما تصاعديا بصفة عامة .
- تعتبر منطقة شرق اوربا المنطقة الاولى التى تحققت بها اعلى اسعار

جدول رقم (٢٢-٢) متوسط أسعار تصدير الفول السوداني من مصر
الى أهم المناطق المستوردة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)
(بالجنية / طن)

السنوات	غرب أوروبا	شرق أوروبا	الدول العربية	المتوسط العام
١٩٧٠	١٣٥	١٨٨	٨٦	١٣٦
١٩٧١	١٣٠	١٨٦	٩٧	١٣٩
١٩٧٢	١٣٩	١٨٨	٩٢	١٥٢
١٩٧٣	١٦٢	٢٢٠	١٧٠	١٦٧
١٩٧٤	٢٢٦	٣٢٣	٢٨٧	٢٦٩
١٩٧٥	٢٤٣	٣٠٠	٢٤٨	٢٧٣
١٩٧٦	٢٢١	٢٩١	٢٠٩	٢٣٣
١٩٧٧	٢٥٦	٢٩٦	٢٧٩	٢٦٧
١٩٧٨	٢٩٦	٣٢٩	٣٢١	٣٢٠
١٩٧٩	٤٨٢	٩٥٥	٥٩٦	٦٦٢
١٩٨٠	٥٤٩	٥٣٧	٥٦١	٥٥٢
١٩٨١	٧١٥	٩٦١	٧٨٢	٧٥٠
١٩٨٢	٥١٠	٦٩٤	٥٦٤	٥٨٢
١٩٨٣	٥٤٧	٦٢١	٦١٠	٥٦٤

المصدر : جمعت وحسبت من نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

لتصدير الفول السودانى ، فقد بلغ متوسط سعر الطن حوالى ٢٠٣ر٣ جنيهها للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، بزيادة قدرها ٩١ر٣ جنيهها عن المتوسط العام والمقدر بحوالى ٦١٢ر٠ جنيهها للفترة المذكورة ، بينما كان متوسط سعر الطن الى تلك المنطقة فى الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٥) حوالى ٢٣٤ر٢ جنيهها ، بزيادة قدرها ٤٤ر٩ جنيهها عن المتوسط العام والمقدر بحوالى ١٨٩ر٣ جنيهها لنفس الفترة ، ويرجع ارتفاع اسعار التصدير الى تلك المنطقة الى ارتفاع اسعار التصدير الى المجر المستورد الرئيسى للفول السودانى فى هذه المنطقة "جدول رقم (٢-١٢) بالملاحق ."

ويلاحظ انخفاض متوسط سعر تصدير الفول السودانى الى منطقة غرب اوربا عن المتوسط العام فى معظم سنوات الدراسة حيث يقدر متوسط اسعار التصدير لمنطقة غرب اوربا بحوالى ٥٨٠ر٣ جنيهها للطن للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) بانخفاض قدر ٣١٧ر٥ جنيهها للطن عن المتوسط العام لنفس الفترة ، ويرجع ذلك الانخفاض الى انخفاض الاسعار التصديرية الى كل دول اوربا الغربية المستوردة للفول السودانى المصرى وفى معظم سنوات الدراسة .

ولقد انخفضت اسعار تصدير الفول السودانى الى ايطاليا عن المتوسط العام خلال معظم سنوات الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٩ (باستثناء عام ١٩٧٧) كذلك الحال بالنسبة لاسعار التصدير الى فرنسا والمملكة المتحدة وهولندا . بينما ارتفعت اسعار تصدير الفول السودانى عن المتوسط العام لدول منطقة غرب اوربا خلال معظم سنوات الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) .

ولقد استورد الدول العربية الفول السودانى من مصر باسعار منخفضة بالنسبة لاسعار تصديره الى مختلف انحاء العالم ، معظم سنوات السبعينات ، ولقد بلغ متوسط سعر تصدير طن الفول السودانى الى

الدول العربية ١٦٣ جنيها خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٥) بانخفاض قدره ٢٦٣ جنيها عن المتوسط العام المقدار بحوالى ١٨٩٣ جنيها للطن خلال نفس الفترة ، ومع بداية الثمانينات ارتفعت اسعار التصدير للدول العربية حيث قدر متوسط سعر تصدير طن الفول السودانى اليها بحوالى ٦٢٩٣ جنيها خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) بزيادة قدرها ١٧٣ جنيها عن المتوسط العام لاسعار التصدير والمقدر بحوالى ٦١٢ جنيها لنفس الفترة .

مخلص مما سبق ان مقارنة اسعار تصدير الفول السودانى (وكذلك المحاصيل التصديرية الاخرى) فى الاسواق الخارجية ، يساعد على تخطيط التوزيع الجغرافى بهدف الحصول على افضل الاسعار التصديرية التى تحقق عائدا كبيرا من العملات الاجنبية او المساعدة فى تخفيف العبء على الميزان التجارى .

٢ - ٨ تطورات الكتان الخام :-

يعتبر الكتان من المحاصيل ثنائية الغرض ، فهو يزرع اما للحصول على الالياف والزيت معا أو يزرع لاحد الغرضين ، والكتان ثانى محاصيل الالياف فى العالم بعد القطن من حيث المساحة المزروعة ، ورابع المحاصيل المنتجة للزيت بعد كل من القطن وفول الصويا والفول السودانى من حيث المساحة وكمية الزيت الناتج من البذرة ، ويعتمد الفلاح المصرى فى زراعته للكتان على كلا من محصولى القش والبذرة ، وتدخل نواتج الكتان من البذرة والقش فى صناعات كثيرة ، فيستخلص من بذر الكتان الزيت الحار الذى يستخدم نسبة قليلة منه فى التغذية الادمية ولكنه يستخدم اساسا فى صناعة البوية والورنيش والصابون الحارى وجبر الطباعة ، اما الكسب المتخلف بعد عصر البذور فيستعمل كغذاء للماشية وللتصدير .

ويبلغت المساحة المزروعة من الكتان فى مصر حوالى ٤٤ ألف فدان عام

١٩٨٣/٨٢ ، انتجت ١٢٥ ألف طن قش كنان ، وتقدر قيمتها بالاسعار الجارية بحوالى ٤٣ مليون جنيه ، وذلك بالاضافة الى ٢٠ ألف طن بذرة كنان قيمتها ٧٠ مليون جنيه^(١) ، وتصدر مصر الكنان الخام بالاضافة الى كميات قليلة من كسب الكنان ولقد زادت مساهمة صادرات الكنان الخام من جملة الصادرات الزراعية من حوالى ٤% فى بداية السبعينات (١٩٧٠ - ١٩٧٣) الى حوالى ٨% فى بدايات الثمانينات (١٩٨٠ - ١٩٨٣) ، اى انها تضاعفت خلال هذه الفترة ، ويرجع ذلك لحد كبير الى زيادة الانتاج من الكنان ، ولقد بلغت مساهمة صادرات الكنان بالنسبة للصادرات الزراعية فيها العظمى بحوالى ١٧% فى عام ١٩٧٩ .

وتشير البيانات الواردة فى الجدول رقم (٢ - ٢٣) الى تطور صادرات مصر من الكنان الخام خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) ومنه يتضح الآتى :-

- ان قيمة صادرات الكنان زادت من حوالى ١٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ الى حوالى ٤١ مليون جنيه عام ١٩٨٣ ، اى انها تضاعفت ٣مره ما بين سنتى المقارنة ، وترجع تلك الزيادة الى حد كبير الى الزيادة الواضحة فى اسعار التصدير ، ولقد سجلت صادرات الكنان رقما قياسيا عام ١٩٧٩ حيث بلغت ٦٢ مليون جنيه ويرجع ذلك الى زيادة اسعار التصدير الى ٥٩٣ جنيهها للطن فى ذلك العام ، بينما بلغت قيمة الصادرات حدها الأدنى عام ١٩٧٢ بحوالى ٨ مليون جنيه ويرجع ذلك الانخفاض الى نقص الكمية المصدره الى ٦١ ألف طن .

ومن دراسة الاتجاه العام لقيمة صادرات مصر من الكنان خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) باستخدام طريقة المربعات الصغرى كانت نتيجة القياس كالتالى :

(١) وزارة التخطيط - التقرير المبدئى عن الأداء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنة الاولى ١٩٨٣/٨٢ من الخطة الخمسية ص ٨٨ .

جدول رقم (٢-٢٣) الصادرات المصرية من الكتان الخام
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)

السنوات	الكمية	القيمة	السعر
	الف طن	الف جنيه	جنيه للطن
١٩٧٠	٩ر١	١٢٢٠	١٣٤
١٩٧١	٨ر٢	١٠٠٧	١٢٣
١٩٧٢	٦ر١	٨٢١	١٣٤
١٩٧٣	٥ر٩	١٠٣٩	١٧٥
١٩٧٤	٥ر٩	١٧٨٨	٣٠٤
١٩٧٥	١٢ر٥	١٩٩٦	١٦٠
١٩٧٦	٢٢ر١	٥١٦٦	٢٣٣
١٩٧٧	١٦ر٣	٣٩٠٩	٢٤٠
١٩٧٨	١١ر٧	٣٥٢٥	٣٠٢
١٩٧٩	١٠ر٥	٦٢٥٦	٥٩٣
١٩٨٠	٨ر٠	٤٧١٦	٥٨٦
١٩٨١	٨ر٩	٣٧١٧	٤١٩
١٩٨٢	١٠ر٠	٢٤٣٨	٢٧٢
١٩٨٣	١٠ر٩	٤١٠٢	٣٧٨

١ المصدر: جمعت وحسبت من نشرات التجارة الخارجية من الجهاز المركزي للتعبئة
العامة والاحصاء

$$\text{ص هـ} = ٣٨٩٣ + ١٧٥٥ \text{ س هـ}$$

$$(٠.٩٦٥)$$

$$\text{ر} = ٠.٠٤ \quad \text{ر} = ٢ = ٠.٠٠١$$

حيث :

ص هـ = القيمة التقديرية لصادرات مصر من الكتان بالالف جنيه في السنة هـ .

$$\text{س هـ} = \text{متغير الزمن} \quad \text{حيث هـ} = ٢٦١ + ٠.٩٦٥٠٠٠٠$$

ومن المعادلة السابقة يتضح ان صادرات مصر من الكتان تأخذ اتجاهها عاما متزايدا ، ويقدر معدل الزيادة السنوى بحوالى ١٧٥ ألف جنيه ، ويرجع ذلك الى الزيادة فى الاسعار الى حد كبير حيث زاد الرقم القياسى لمتوسط اسعار تصدير الكتان بحوالى ١٢٩ نقطة ، بينما انخفض الرقم القياسى للكميات المصدرة من الكتان الخام بحوالى ٢٢ نقطة^(١) من سنة الاساس .

ولم تثبت معنوية معامل الانحدار للمعادلة السابقة وذلك يرجع الى التقلبات فى الكميات المصدرة الى حد كبير .

ولقد مرت الكميات التى صدرتها مصر من الكتان الخام خلال فترة الدراسة بثلاث فترات متميزة ، الفترة الاولى تبدأ من عام ١٩٢٠ حيث بلغت الكمية المصدرة حوالى ٩١ ألف طن ثم اخذت فى الانخفاض تدريجيا حتى بلغت ٩٥ ألف طن عام ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ، ونسبة انخفاض ٤٦ ٪ ، الفترة الثانية تبدأ عام ١٩٢٦ حيث سجلت الكمية المصدرة رقما قياسيا بحوالى ٢٢١ ألف طن واخذت هذه الكمية فى الانخفاض سنويا حتى بلغت ٨ ألف طن عام ١٩٨١ ونسبة انخفاض ٦٤ ٪ ، ويقدر متوسط الكمية المصدرة فى الفترة الثالثة (١٩٨١ - ١٩٨٣) بحوالى ٩٩ ألف طن .

(١) وذلك باعتبار سنة ١٩٢٥ = ١٠٠ .

وبحساب الاتجاه الزمني العام للكميات المصدرة من الكتان الخام خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) وجد انه يأخذ اتجاها عاما تنازليا وذلك كما توضحه المعادلة التالية :-

$$\begin{aligned} \text{ص هـ} &= ١٧٥٦٨ - ١٠٧٣ \text{ هـ} \\ & (٢٣١٨ -) \\ \text{ر} &= ٠.٦٦ \quad \text{ر} = ٠.٤٣ \\ \text{حيث :} \end{aligned}$$

ص هـ = القيمة التقديرية للكميات المصدرة من الكتان بالطن في السنة هـ .

س هـ = متغير الزمن حيث هـ = ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠

ومن المعادلة السابقة يتضح ان الكمية المصدرة من الكتان تنخفض سنويا بحوالى ١٢ ألف قنطار وبمعدل ١% من متوسط الكميات المصدرة والتي تبلغ ١٢٢ ألف طن هـ ولقد ثبتت معنوية معامل الانحدار بدرجة ثقة ٩٧% ، وبفرض سيادة الظروف الانتاجية والاستهلاكية السابقة يتوقع ان تبلغ الكميات المصدرة من الكتان الخام بحوالى ٨ هـ ، ٤٧ ٤٦ ألف طن للسنوات ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٠ على الترتيب .

ويمثل سعر تصدير الطن من الكتان الخام الوارد في الجدول رقم (٢-٢٥) متوسط اسعار التصدير الى مختلف دول العالم مما يؤدي الى تغيير ذلك السعر من عام لآخر ، بالإضافة الى ظروف التعامل في الاسواق الخارجية والمنافسة التي يلقاها الكتان الخام ، ولقد ادت تلك العوامل الى تقلب اتجاهات اسعار تصدير الكتان خلال الفترة (١٩٧٠- ١٩٨٣) حيث ارتفعت اسعار التصدير من ١٣٤ جنيها للطن عام ١٩٧٠ الى ٣٠٤ جنيها للطن عام ١٩٧٤ (باستثناء عام ١٩٧١ حيث انخفض السعر الى ١٢٣ جنيها) .

ولقد اخذ متوسط اسعار التصدير اتجاها صعوديا من حوالى ١٦٠ جنيها للطن عام ١٩٧٥ الى ٥٩٣ جنيها للطن عام ١٩٧٩ وهو يعتبر اعلى اسعار تحققت من تصدير الكتان الخام طول فترة الدراسة . ومع بداية الثمانينات اخذت اسعار

تصدير الكتان الخام اتجاهها هابطا حيث انخفضت من ٥٨٦ جنيها للطن عام ١٩٨٠ الى ٢٧٢ جنيها للطن عام ١٩٨٢ .

وتبين المعادلة التالية نتائج حساب معادلة الاتجاه الزمني العام لمتوسط اسعار تصدير مصر من الكتان الخام خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) :

$$ص = ٢١٧ + ٢٧١ ر$$

$$(١,٤٥٣)$$

$$ر = ٠,٤٨ \quad ر^٢ = ٠,٢٣$$

حيث :

ص = القيمة التقديرية لمتوسط اسعار تصدير الكتان الخام بالجنيه للطن فس
السنة هـ

$$س = \text{متغير الزمن} \quad \text{حيث هـ} = ٢٥١ \quad ٠٩٥٠٠٠٠$$

ومن المعادلة السابقة يتضح ان متوسط اسعار تصدير الكتان الخام تأخذ اتجاهها عاما تصاعديا وبلغت الزيادة السنوية ٢٧١ جنيها للطن ، بمعدل ١٠,٨% من متوسط اسعار التصدير خلال الفترة والمقدر بحوالي ٣٥٣ جنيها للطن ، ولقد ثبتت معنوية معامل الانحدار بدرجة ثقة ٩٥% ، ويتوقع ان تبلغ اسعار تصدير الكتان الخام ٥١٦ ، ٥٤٣ ، ٥٦١ جنيها للطن للسنوات ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٠ على التوالي .

٢-٨-١ العلاقة بين الطاقة التصديرية وسعر تصدير الكتان الخام :-

وبداسة العلاقة بين الكميات المصدرة من الكتان الخام كمتغير تابع ، ومتوسط اسعار تصدير الكتان للسنة السابقة كمتغير مستقل باستخدام طريقة المربعات الصغرى حصلنا على النتائج التالية :

$$ص = ١٩٨٠٤ - ٢١٧ ر$$

$$(٢,٨٠٥)$$

$$ر = ٠,٧٥ \quad ر^٢ = ٠,٥٢$$

حيث :

ص هـ = الكميات المصدره من الكتان الخام بالطن في السنة س هـ .

س هـ = متوسط اسعار تصدير طن الكتان في السنه س هـ ١

هـ = ٢٤١ ، ٠٠٠ ، ٨ وكانت نقطة الاصل ١٩٧٥ .

من المعادلة السابقة يتضح ان العلاقة بين الكمية المصدره من الكتان واسعار التصدير عكسية ، وذلك لا يتفق مع المنطق الاقتصادي ، حيث يتوقع زيادة الكميات المصدره بزيادة اسعار التصدير ، ويمكن تفسير ذلك بأنه لا توجد سياسة تصديرية مستقرة لهذا المحصول ، وان الكمية المصدره تعتمد على فائض الاستهلاك ولا يوجد سياسة تصديرية ملزمة ويؤكد ذلك ان الكميات المصدره تأخذ اتجاها عاما تنازليا خلال فترة الدراسة ، على الرغم من ارتفاع الاسعار العالمية للكتان .

٢ - ٨ - ٢ التوزيع الجغرافي لصادرات الكتان الخام :-

لقد تبادلت منطقة شرق اوربا مع منطقة غرب اوربا المركزين الاول والثاني من حيث استيراد غا للكتان الخام خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) ، ولقد احتلت منطقة غرب اوربا المركز الاول في استيراد الكتان خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٣) ، حيث تقدر وارداتها بحوالى ٣ مليون جنيه ونسبة ٦١ % من جملة صادرات مصر في المتوسط ، ولقد احتلت بلجيكا المرتبة الاولى بين دول هذه المجموعة حيث استوردت وحدها حوالى ٤١ % من جملة الصادرات المصرية من الكتان خلال نفس الفترة تليها ايطاليا في المركز الثانى حيث استوردت حوالى ١٩.٧ % ، وجاءت فرنسا في المركز الثالث وبمتوسط ٢.٨ % ثم اسبانيا والمملكة المتحدة حيث استوردت كميات ضئيلة نسبيا . جداول رقم (١٤-٢) بالملحق .

ولقد احتلت منطقة شرق اوربا المركز الثانى بين دول غرب اوربا خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٣) وبلغ متوسط وارداتها ٢٦٠ ألف جنيه ونسبة ٦.٢ % من جملة الصادرات المصرية من الكتان الخام ، وتعتبر المجر المستورد الرئيسى

بين دول شرق اوربا تليها رومانيا ثم بلغاريا .
ومن الجدير بالملاحظة ان منطقة شرق اوربا احتلت المركز الاول كمستورد للكتان
الخام المصرى خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٦) ثم انخفضت اهميتها النسبية خلال
الفترة الاخيرة الى المركز الثانى ، ومن ناحية اخرى كانت منطقة غرب اوربا فى المركز
الثانى خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٦) ثم زادت وارداتها واحتلت المركز الاول خلال
الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٣) كما سبق ذكره .

واستوردت اليابان من مصر كتان خام بحوالى ٢٢ ألف جنيه عام ١٩٧٧ ، وزادت السى
٣١٩ ألف جنيه عام ١٩٨٢ الى ما نسبته ١٣٠٪ من جملة الصادرات المصرية من الكتان
ثم انخفضت الى ١١٠ ألف جنيه ونسبته ٢٧٪ عام ١٩٨٣ .

ولم تستورد الولايات المتحدة الامريكية من مصر كتان سوى فى عامى ١٩٨١ ،
١٩٨٢ حيث بلغت قيمة الواردات ٢٣٧ ألف جنيه ونسبة ٦٤٪ ، ٥٨١ ألف جنيه
ونسبة ٢٣٨٪ من جملة الصادرات المصرية لهاتين السنتين على الترتيب .

وبد راسة تطور كميات المصدره من الكتان الخام من مصر خلال الفترة (١٩٧٠ -
١٩٨٣) اتضح انها تأخذ نفس الاتجاهات سالفة الذكر كما يوضحه الجدول رقم (٢-٣)
بالملاحق .

وتختلف اسعار تصدير الكتان من منطقة الى اخرى بل ومن دوله
الى اخرى داخل المنطقة الواحد ، وبين الجدول رقم (٢-٥) تطور متوسط اسعار
تصدير الكتان الخام الى اهم المناطق ومنه يتضح الآتى :-
تحققت فى دول منطقة شرق اوربا اعلى اسعار تصدير للكتان المصرى الخام خلال الفترة
(١٩٧٥ - ١٩٨٢) ، وعلى العكس من ذلك كانت اسعار التصدير لهذه المنطقة اقل
من المتوسط العام لاسعار التصدير خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٤) باستثناء السنه
الاولى . ولقد بلغ متوسط سعر التصدير الى المجر اهم دوله مستورده فى هذه المنطقة
٧٥٤ جنيهها للطن خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) وهو يزيد عن المتوسط العام
لاسعار التصدير والمقد ربحوالى ٤٢٦ جنيهها لنفس الفترة ونسبة زيادة ٧٧٪ .

جدول رقم (٢-٢٥) متوسط أسعار تصدير الكتان الخام لاهم المناطق
المسودة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) (جنيه / طن)

السنوات	شرق أوروبا	غرب أوروبا	دول آسيا
١٩٧٠	١٣٨	١٥٥	—
١٩٧١	١١٨	١٩٩	—
١٩٧٢	١٢٠	٢١٢	—
١٩٧٣	١٥٤	٢٢٢	—
١٩٧٤	—	٢١٩	٢٥٧
١٩٧٥	٢٨١	١٠٤	—
١٩٧٦	٢٩٢	١٤٤	—
١٩٧٧	٢٩٦	٢٣٤	٩٤
١٩٧٨	٤٧٤	٢٦٥	١٤٧
١٩٧٩	٦٩٢	٦٠٩	—
١٩٨٠	٧٨٢	٦٢٣	٣٣١
١٩٨١	٦١٢	٥٢٧	٢٤١
١٩٨٢	٦٣٣	٤٧٨	٢٦٣
١٩٨٣	—	٤٨٠	٤٨٢

المصدر : جمعت وحسبت من نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

وعلى الرغم من ان اسعار التصدير لدول اوربا الغربية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) كانت اعلى من المتوسط العام (لكنها كانت اقل من اسعار التصدير الى اوربا الشرقية) حيث قدرت بحوالى ٥٤٣ جنيه للطن . وعلى العكس من ذلك كانت اسعار التصدير الى دول غرب اوربا اعلى من المتوسط العام واعلى ايضا من اسعار دول شرق اوربا خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٤) .

ولقد كانت اسعار تصدير الكتان الخام الى اليابان والولايات المتحدة والامريكية اقل من اسعار كل من اوربا الشرقية والغربية والمتوسط العام خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٣) . " جدول رقم (١٥٢) بالمحلى " .

٢ - ٩ : تناو رات البطاطس :-

تعتبر البطاطس من اهم محاصيل الخضرفى مصر ، حيث بلغت قيمة صادراتها ٣٧ مليون جنيه عام ١٩٧٠ ، اى مانسبته ١٧ ٪ من جملة صادرات مصر الزراعية ، زادت الى ٢٨٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢ اى مانسبته ٦٧ ٪ من جملة الصادرات الزراعية ، وهذا يعنى ان صادرات مصر من البطاطس قد تضاعفت ٧٨ مره خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) وبلغ متوسط المساحة المزروعة بالبطاطس خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) حوالى ٧٦ ألف فدان ، انتجت حوالى ١٢ مليون طن ، تصدر مصر منها حوالى ١٣٠ ألف طن ، اى مانسبته ٠ ٪ من جملة الانتاج كمتوسط لنفس الفترة والباقى يذهب للاستهلاك المحلى النهائى والوسيط والفاقد والتقاوى .

وتصدر مصر البطاطس باحدى الحالتين التاليتين :-

- ١ - تامه النضج : وهى البطاطس كاملة النمو ذات القشرة الملتصقة (مزلماه) .
 - ٢ - غير تامه النضج : وهى البطاطس كاملة النمو ذات القشرة غير الملتصقة تماما (مرشه) يسهل ازالته باليد حيث لم تنفضى على زراعتها اكثر من ١٠ يوما ، ولا تزيد اقطار درناتها عن ٧ سم .
- ويشترط فى البطاطس المصدره ان تكون :-

- ١ - سليمة نظيفة متماسكة القوام غير لينة .
- ٢ - خالية من اثار المبيدات واعراض الاصابة بالافات ومن الجروح وغير المتلثة ومن مظاهر تأثير الحرارة او الصقيع .
- ٣ - خالية من الاخضرار او التثبيت والنموات الثانوية والعطب والروائح الغريبة^(١).

وبين الجدول رقم (٢ - ٢٦) تطور صادرات مصر من البطاطس خلال الفترة (١٩٢٠ - ١٩٨٣) ومنه يتضح ان متوسط قيمة الصادرات فى النصف الاول — من السبعينات بلغت ٤ مليون جنيه ، زادت الى ١٥٨ مليون جنيه خلال النصف الثانى من السبعينات ، ثم ارتفعت الى ٢٢٧ مليون جنيه اثناء بداية الثمانينات (١٩٨١ - ١٩٨٣) ، ويرجع تلك الزيادة فى قيمة الصادرات الى عاملين رئيسيين معا ، العامل الاول وهو اسعار التصدير والذي يرتبط بحالة العرض والطلب فى الاسواق المختلفة ، والدول المنافسة لمصر فى التصدير ولقد ارتفع الرقم القياسى لاسعار التصدير بحوالى ١٤٦ نقطة ، والعامل الثانى وهو الكمية المصدره من البطاطس وهى تتوقف الى حد كبير على حالة المحصول المصرى وخاصة انتاج العروة الصيفية ، ولقد ارتفع الرقم القياسى للكمية المصدره من البطاطس بحوالى ٢١٣ نقطة .

لذلك يجب الاهتمام بانتاج العروة الصيفيه لزيادة الكميات المتاحة للتصدير ، ويبدأ هذا الاهتمام بالتخطيط السليم لانتاج هذه العروة واستيراد التفاوى الجيده ، وبالكميات المناسبة ورعاية المحصول وتوقيت جمعه والاهتمام بتسويقه وتصديره فى المواعيد

(١) وزارة التجارة - قرار وزارى رقم ٦٥١ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير البطاطس .

(٢) وذلك باعتبار سنة ١٩٢٥ سنة اساس = ١٠٠ .

جدول رقم (٢-٢٦) الصادرات المصرية من البطاطس خلال
الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)

السنوات	القيمة	الكمية	السعر
	ألف جنيه	ألف طن	جنيه / طن
١٩٧٠	٣٧١١	١٠,٣	٤١
١٩٧١	٢٠١٥	٦١,٤	٣٣
١٩٧٢	٣٢١١	٧٦,٧	٤٢
١٩٧٣	٦٦٤٤	١٠٧,٢	٦٢
١٩٧٤	٥٨٨٩	٩٩,٨	٥٩
١٩٧٥	٣٢٢٨	٤٧,٩	٦٧
١٩٧٦	١٧١٥٥	١٥٧,٧	١٠٩
١٩٧٧	١٦٤٠٤	١٦٦,١	٩٩
١٩٧٨	٥٧٨٤	٩٨,٣	٥٩
١٩٧٩	١٨٨١٢	١١٣,١	١٦٦
١٩٨٠	٢٠٧٤٤	١٤٣,٩	١٤٤
١٩٨١	١٧٩٢٨	٩٧,٢	١٨٤
١٩٨٢	٢٨٧٦٢	١٥٨,٩	١٨١
١٩٨٣	٢١٤٣٦	١٣٩,٨	١٥٣

المصدر : جمعت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة
والإحصاء

المناسبة ، وتعتبر الفترة من مارس الى يونيو (وهى الفترة التى تسبق ظهور المحصول فى دول السوق الاوربية المستورد الرئيسى للبطا طس المصرية) من افضل اوقات التصدير من حيث الاسعار المناسبة والتسهيلات الجمركية والمنافسة مع الدول الاخرى^(١).

ولقد بلغت قيمة صادرات البطاطس حدها الادنى بحوالى ٢ مليون جنيه عام ١٩٧١ ، ويرجع ذلك لانخفاض كل من السعر والكمية المصدره فى هذه السنة ، وعلى العكس من ذلك بلغت قيمة الصادرات من البطاطس حدها الاقصى بحوالى ٢٨٨ مليون جنيه عام ١٩٨٢ ويرجع ذلك لارتفاع الاسعار والكميات المصدره ايضا فى نفس العام .

وتبين المعادلة التالية الاتجاه الزمنى العام لقيمة صادرات مصر من البطاطس خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) :

$$\begin{aligned} \text{ص} &= ٢٢٧٣ + ٢١٢٨ \text{ هـ س} \\ & (٢٨١٨) \\ \text{ر} &= ٠.٧٣ \quad \text{ر}^٢ = ٠.٥٣ \end{aligned}$$

حيث :

ص = القيمة التقديرية لصادرات مصر من البطاطس بالالف جنيه فى السنه هـ .

س = متغير الزمن حيث هـ = ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠

استمرار الظروف والتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على صادرات البطاطس خلال الفترة السابقة .

وتشير بيانات التجارة الخارجية للبطاطس المصرية ان الكميات المصدره منها تتقلب يشده من عام لآخر ، ويرجع ذلك الى حساسية الكميات المصدره للتغيرات فى الاسعار من ناحية ، وللظروف الانتاجية من ناحية اخرى ولقد بلغت الكمية المصدره نهايتها الصغرى بحوالى ٦١٤ ألف طن عام ١٩٧١ ويرجع ذلك الى حد كبير الى انخفاض اسعار التصدير الى ادنى مستوى منها خلال فترة الدراسة حيث بلغت ٣٣ جنيها للطن ، بينما بلغت الكمية المصدره نهايتها العظمى بحوالى ١٥٨٩ ألف طن عام ١٩٨٢ ويرجع ذلك الى الارتفاع النسبى فى الاسعار فى هذه السنة والسنة السابقة لها الى ارقاما قياسية حيث بلغت ١٨٤ ١٨١٦ جنيها للطن للعامين ١٩٨١ ، ١٩٨٢ على التوالي وبحساب معادلة الاتجاه الزمنى العام للكميات المصدره من البطاطس خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) تبين الآتى :-

$$ص = ١٠٢٣٤٧ + ٤٢٧٩ س$$

$$(٠.٨٥٩)$$

$$٠.٣ = ر \quad ٠.٩ = ر$$

حيث :

ص = القيمة التقديرية للكميات المصدره من البطاطس بالطن فى السنه هـ .

$$س = \text{متغير الزمن حيث هـ} = ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠$$

ويتضح من المعادلة السابقة ان الكمية المصدره من البطاطس تأخذ اتجاهها تصاعديا ، حيث تزيد سنويا بحوالى ٤٣ ألف طن ، ولم تثبت معنوية معامل الانحدار ويرجع ذلك للتقلبات المستمرة فى الكميات المصدره .

وبداسة متوسط اسعار تصدير البطاطس من مصر وجد انها تتقلب بين الارتفاع والانخفاض وان كانت تتجه باستمرار نحو الارتفاع حيث ارتفعت من ٤٤٣ جنيها للطن

كمتوسط للفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٣) الى حوالى ١٤٤ جنيها للطن كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) ، اى ان الاسعار تضاعفت اكثر من ثلاث مرات فيما بين فترتين المقارنة .

وتبين المعادلة التالية الاتجاه الزمنى العام لمتوسط اسعار تصدير البطاطس خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) :

$$\begin{aligned} \text{ص} &= ٥٩٧ + ١٤٤ \text{ ر} \\ &\text{هـ} \quad \text{هـ} \\ &\quad (٣٤٣٧) \\ \text{ر} &= ٠.٧٩ \quad \text{ر}^2 = ٠.٦٢ \end{aligned}$$

حيث :

ص = القيمة التقديرية لمتوسط اسعار تصدير طن البطاطس بالجنيه فى السنه هـ
 ر = متغير الزمن حيث هـ = ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠

من المعادلة السابقة يتضح ان متوسط اسعار تصدير البطاطس من مصر تأخذ اتجاهها عاما تصاعديا وتقدر الزيادة السنوية بحوالى ١٤٤ جنيها للطن ، وبمعدل زيادة سنوى ١٠.٩% من متوسط اسعار التصدير والبالغ ١٣١٦ جنيها خلال فترة التقدير ، ولقد ثبتت معنوية معامل الانحدار بدرجة ثقة ٩٩% ، ودل معامل التحديد على ان ٦٢% من التغيرات فى اسعار تصدير البطاطس تعزى الى مختلف العوامل التى يعكس اثرها عنصر الزمن . وباستخدام المعادلة السابقة يتوقع ان يصل متوسط اسعار تصدير البطاطس حوالى ٢١٧ ٢٣٢ ٢٨٩ جنيها للطن للسنوات ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٠ على الترتيب .

٢ - ٩ - ١ العلاقة بين الطاقة التصديرية من البطاطس ومتوسط اسعار

التصدير :-

بدراسة العلاقة بين الكميات المصدره من البطاطس من مصر ، ومتوسط اسعار تصديرها فى السنة السابقة لها ، وباستخدام طريقة المربعات

جدول رقم (٢-٢٧) التوزيع الجغرافي لقيمة صادرات مصر من
البطاطس الى اهم المناطق المستوردة خلال الفترة
(١٩٨٣ - ١٩٧٠)

السنوات	الدول العربية	شرق اوربا	غرب اوربا	القيمة الف جنيه	%	القيمة الف جنيه	%
١٩٧٠	٧٦٥	٧ر١	١٣١٧	٣٥ر٥	١٩٩٦	٥٣ر٨	
١٩٧١	٤١٥	٢٠ر٦	١٢٣	٦ر١	١٤٣٥	٧١ر٢	
١٩٧٢	١٠٥	٣ر٣	٥٧٦	١٧ر٩	٢٢٠٤	٦٨ر٦	
١٩٧٣	٣٣٥	٥ر٥	١٧٣٧	٢٦ر١	٤٤٤٠	٦٦ر٨	
١٩٧٤	٦٩٩	١١ر٩	١٦٦٣	٢٨ر٢	٣٤٨٣	٥٩ر١	
١٩٧٥	٥١١	١٥ر٨	١٦٨١	٥٢ر١	١٠٣٦	٣٢ر١	
١٩٧٦	١٢٩٨	٧ر٦	٤٨٣٢	٢٨ر٢	١٠٨٧٢	٦٣ر٤	
١٩٧٧	١٥٧٦	٩ر٦	٤٢٧٤	٢٦ر١	١٠٥٠٨	٦٤ر١	
١٩٧٨	١١١٥	١٩ر٣	٢٧٨	٤ر٨	٤٣١٥	٧٤ر٦	
١٩٧٩	٣٣٦٢	١٧ر٩	—	—	١٤٧٦٧	٧٨ر٥	
١٩٨٠	٣٥٩١	١٧ر٣	٩٧	٥ر٥	١٦٩١٤	٨١ر٥	
١٩٨١	٧١٧٢	٤٠ر٥	—	—	١٠٥٨٣	٥٩ر٥	
١٩٨٢	٩٥٥٨	٣٣ر٢	—	—	١٨٨١١	٦٥ر٤	
١٩٨٣	٣٧٧٥	١٧ر٦	—	—	١٢٣٥٤	٥٧ر٦	

المصدر : جمعت وحسبت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة
العامة والاحصاء

ونسبة ٣٢% من جنلة قيمة صادرات مصر من البطاطس كحد أدنى فى عام ١٩٧٥ ، وبين ١٨ مليون جنيه ونسبة ٦٢.٦% كحد أقصى عام ١٩٨٢ ، وتتسم حصيلة الصادرات الى هذه السوق بالتذبذب المستمر طول فترة الدراسة كما هو موضح بالجدول رقم (١٧-٢) بالملحق . وتستورد فرنسا وهولندا ، وإيطاليا بصفة غير منتظمة البطاطس من مصر .

ولقد أخذت واردات دول شرق أوربا فى التناقص باستمرار حتى تلاشت عام ١٩٧٩ ، ولقد انخفضت قيمة صادرات مصر من البطاطس الى هذه المنطقة من ١.٣ مليون جنيه ونسبة ٣٥.٥% عام ١٩٧٠ الى ٢٧٨ ألف جنيه ونسبة ٤.٨% من جملة قيمة صادرات البطاطس المصرية عام ١٩٧٨ . ولقد كانت ألمانيا الديمقراطية أهم مستورد بين دول منطقة شرق أوربا ، حيث حصلت على معظم صادرات مصر من البطاطس خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧ (باستثناء عام ١٩٧٤ حيث استورد رومانيا ١٤% من الصادرات المصرية من البطاطس).

وتشير بيانات التجارة الخارجية الى تزايد نصيب الدول العربية من صادرات البطاطس المصرية ، إذ زادت واردات هذه المنطقة من حوالى ٢٨٠ ألف جنيه ونسبة ٩% كمتوسط للفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٣) الى حوالى ٦.٥ مليون جنيه ونسبة ٢٧% من جملة قيمة الصادرات المصرية كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) . وتحتل لبنان المركز الاول بين الدول العربية كمستورد للبطاطس من مصر تليها المملكة العربية السعودية ثم الأردن والكويت جدول رقم (١٧-٢) بالملحق .

وبين الجدول رقم (١٦-٢) بالملحق تطور الكميات المصدرة من البطاطس الى أهم المناطق والدول المستوردة ، وقد أخذت نفس الاتجاهات سالفة الذكر .

وبمقارنة متوسط أسعار تصدير البطاطس الى المناطق المختلفة والدول المستوردة والواردة فى جدول رقم (١٨-٢) بالملحق يتضح الآتى :-

- انخفاض متوسط أسعار تصدير البطاطس الى الدول العربية عن المتوسط

العام لاسعار التصدير خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) ، ويرجع ذلك لانخفاض اسعار التصدير الى كل من المملكة العربية السعودية ولبنان والاردن .

- تتذبذب متوسط اسعار التصدير للدول العربية ولقد تراوح ما بين ٣٠ جنيها للطن عام ١٩٧١ كحد ادنى وحوالى ١٧٥ جنيها للطن عام ١٩٨١ كحد اقصى .

- ارتفع متوسط اسعار تصدير البطاطس الى منطقة شرق اوربا عن المتوسط العام لاسعار التصدير خلال السبعينات ، ويرجع ذلك لارتفاع اسعار التصدير الى المانيا الديمقراطية اهم مستورد للبطاطس المصرية فى هذه المنطقة .

- اما بالنسبة لاسعار تصدير البطاطس لمنطقة غرب اوربا فيمكن تمييز الفترتين التاليتين :

الفترة الاولى (١٩٧٠ - ١٩٧٧) حيث انخفضت اسعارها عن المتوسط العام لاسعار التصدير ، والفترة الثانية (١٩٧٨ - ١٩٨٣) حيث ارتفعت اسعارها عن المتوسط العام بل وارتفعت عن اسعار المناطق الاخرى على الاطلاق ، ويرجع ذلك الى التغير فى متوسط اسعار التصدير الى المملكة المتحدة السوق الرئيسية للبطاطس المصرية .

٢ - ١٠ تطور صادرات البرتقال :-

يعتبر البرتقال من اهم محاصيل الفاكهة المصدرة من مصر سواء بالنسبة الى الكمية او القيمة ، ولقد بلغت قيمة صادرات البرتقال عام ١٩٨٣ حوالى ٥٠٧ مليون جنيه تمثل ١٠.٩% من جملة الصادرات الزراعية ، وتأخذ المساحة المنزرعة بحدائق البرتقال فى مصر اتجاهها متصاعدا ، وقد رت مساحة حدائق البرتقال عام ١٩٨٣ بحوالى ١٧٠ ألف فدان انتجت حوالى ٢.٩ مليون طن برتقال ، تم تصدير ١٤٧ ألف طن اى ما نسبته ٥% فقط من الكمية المنتجة^(١)

(١) الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ - ١٩٨٣ - الجهاز

وتصدر مصر اصناف عديدة من البرتقال منها البلدى والسكرى وأبو سره والشموتى والفلنشيا ، ويجب ان تكون الثمار المصدره مستوفاه للشروط العامه لثمار الموالح والشروط الخاصة بالبرتقال^(١) ، ويصدر البرتقال فى ثلاث رتب هى الرتبة الممتازة ، والرتبة الاولى والرتبة الثانية .

وبين الجدول رقم (٢ - ٢٨) تطوار صادرات مصر من البرتقال خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) ومنه يتضح الآتى :-

- تتجه قيمة صادرات مصر من البرتقال نحو الزيادة (بالرغم من الانخفاض فى بعض السنوات) حيث زادت من حوالى ٩١ مليون جنيه كمتوسط للفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٣) الى ٣٦٩ مليون جنيه كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) وهذا يعنى ان قيمة الصادرات قد تضاعفت اكثر من اربعة اضعاف فيما بين فترتى المقارنة .
- بلغت قيمة صادرات البرتقال حدا الادنى بحوالى ٤٨ مليون جنيه عام ١٩٧٢ ويرجع ذلك لانخفاض الكمية المصدره والاسعار فى ذلك العام ، بينما بلغت قيمة الصادرات حدا الاقصى بحوالى ٥٠٧ مليون جنيه عام ١٩٨٣ ويرجع ذلك الى زيادة الكمية المصدره والاسعار فى هذه السنة .

- وحساب الاتجاه الزمنى العام لقيمة صادرات مصر من البرتقال خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) باستخدام طريقة المربعات الصغرى نحصل على النتائج التالية :-

$$ص = ١١٦٦ + ٣٥٣٦ س$$

$$(٤١٢١٦)$$

$$ر = ٠٨٤ \quad ر^٢ = ٦٧$$

(١) لمعرفة هذه الشروط العامه والخاصة راجع قرار وزير التجارة رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الموالح .

جدول رقم (٢ - ٢٨) الصادرات المصرية من البرتقال
خلال الفترة (١٩٢٠ - ١٩٨٣)

السنوات	الكمية ألف طن	القيمة مليون جنيه	متوسط السعر جنيه / طن
١٩٢٠	١٠٢,٢	٦,٨	٦٦
١٩٢١	١٣٨,٥	٩,٠	٦٥
١٩٢٢	٨٢,٢	٤,٨	٥٨
١٩٢٣	٢٤٦,١	١٥,٨	٦٤
١٩٢٤	١٦١,٧	١١,١	٦٩
١٩٢٥	٢٠٩,٢	١٨,٥	٨٨
١٩٢٦	١٦٨,٧	١٨,٩	١١٢
١٩٢٧	١٦٩,٧	٢١,٤	١٢٦
١٩٢٨	١٣٢,٨	٢٠,٧	١٥٦
١٩٢٩	٧٤,٦	١٤,٤	١٩٣
١٩٨٠	١٠٩,٥	٢٧,٢	٢٤٩
١٩٨١	١١٣,٧	٣٣,٠	٢٩٠
١٩٨٢	١٠١,٣	٣٦,٨	٣٦٤
١٩٨٣	١٤٧,٨	٥٠,٧	٣٤٣

المصدر : جمعت وحسبت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة
العامة والاحصاء

حيث :-

$$\begin{aligned} \text{ص} &= \text{قيمة صادرات مصر من البترول بالالف جنيه في السنة هـ} \\ \text{س} &= \text{متغير الزمن حيث هـ} = ١٩٦١ \text{ و } ١٩٦٠ \end{aligned}$$

ومن المعادلة السابقة يتضح ان قيمة صادرات مصر من البترول تأخذ اتجاهها عاما صعوديا ، ويقدر معدل الزيادة السنوى بحوالى ٣ر٥ مليون جنيه ، اى مانسبته ١٣% من المتوسط العام لقيمة الصادرات والمقدر بحوالى ٢٦٨ مليون جنيهها . ولقد ثبتت معنوية معامل الانحدار بدرجة ثقة ٩٩% ، ودل معامل التحديد على ان ٦٧% من التغير فى قيمة صادرات البترول ترجع الى مختلف العوامل التى يعكس اثرها متغير الزمن . وتقدر القيم الاتجاهية لصادرات البترول بحوالى (٤٨ ، ٥١٦ ، ٦٢٢ مليون جنيه للسنوات ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٠ على الترتيب .

وعلى الرغم من التقلبات المستمرة فى الكميات المصدره من البترول المصرى يمكن القول بأنها تأخذ اتجاهها تنازليا ، حيث انخفضت الكمية المصدره من حوالى ١٤٢٤ ألف طن كمتوسط للفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٣) الى حوالى ٩٠٧ ألف طن كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) ، ولقد سجلت الكمية المصدره رقما قياسيا بحوالى ٢٤٦١ ألف طن فى عام ١٩٧٣ وقد يرجع ذلك الى حد كبير الى الاستجابة للارتفاع النسبى فى اسعار التصدير بنسبة ١٠٣% عن العام السابق ، بينما بلغت الكميات المصدره حدها الادنى بحوالى ٢٤٦ ألف طن ١٩٧٩ ، ولعل ذلك يرجع الى ارتفاع معدلات الاستهلاك ، حيث تحقق انتاجا قياسيا من البترول فى هذا العام وايضا ارتفعت الاسعار التصديرية عن العام السابق وتبين المعادلة التالية الاتجاه العام للكميات المصدره من البترول خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) :

$$\begin{aligned} \text{ص} &= ١٨٤٩٥١ - ٩٧١٨ \text{ س} \\ &= (٢١٩٧ - ٢٠٤١) \end{aligned}$$

حيث :

$$\begin{aligned} \text{ص} &= \text{القيمة التقديرية للكمية المصدره من البترول بالطن في السنة هـ} \\ \text{س} &= \text{متغير الزمن حيث هـ} = ١٩٦١ \text{ و } ١٩٦٠ \end{aligned}$$

ومن المعادلة السابقة يتضح ان الكمية المصدرة من البرتقال تأخذ اتجاهها عاما هابطا ، ومقدار انخفاض سنوى ٩٧ ألف طن هـ اى بمعدل ٧١٪ من المتوسط العام للكمية المصدرة والمقدرة بحوالى ١٣٦٣ ألف طن •
٢ - ١٠ - ١ العلاقة بين الطاقة التصديرية وسعر تصدير البرتقال :

من المتوقع ان تزيد الكمية المصدرة من البرتقال عندما ترتفع اسعار التصدير فمثلا عندما ارتفعت اسعار التصدير من ٦٤ جنيها للطن عام ١٩٢٣ الى ٦٩ جنيها للطن عام ١٩٢٤ ، ونسبة زيادة ٧٦٪ ، زادت الكميات المصدرة من ١٦١٧ ألف طن عام ١٩٢٤ الى ٢٠٩٢ ألف طن عام ١٩٢٥ ونسبة زيادة ٢٩٣٪ . ويدرس العلاقة الارتباطية بين الكميات المصدرة من البرتقال ومتوسط اسعار التصدير فى سنة سابقة وجد انه ارتباط ضعيف وعكسى بلغ ٠٢٦ . وقد يرجع ذلك الى اتجاه الكمية المصدرة نحو الانخفاض على الرغم من اتجاه اسعار التصدير نحو الارتفاع خلال فترة الدراسة • ومن المعلوم ان انتاج البرتقال يتجه نحو الزيادة بسبب زيادة المساحة المنزرعة به بدائى البرتقال ، ولكن معدل الزيادة فى الاستهلاك عادة تكون اعلى من معدلات الزيادة فى الانتاج مما يؤثر على فائض الاستهلاك المتاح للتصدير •

٢ - ١٠ - ٢ التوزيع الجغرافى لصادرات البرتقال :-

يوضح الجدول رقم (٢ - ٢٩) التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من البرتقال الى اهم المناطق المستوردة ومنه يتضح التالى :

- تعتبر منطقة شرق اوربا المستورد الرئيسى للبرتقال المصرى على الرغم من تذبذب قيمة الصادرات حيث تراوحت بين ٢٤ مليون جنيه عام ١٩٢٤ كحد ادنى ، وحوالى ٣٥٦ مليون جنيه عام ١٩٨٣ كحد اقصى ، ولقد احتل الاتحاد السوفيتى المركز الاول بين دول شرق اوربا المستوردة للبرتقال المصرى حيث زادت وارداته من حوالى ٦١ مليون جنيه ونسبة ٦٥٧٪

جدول رقم (٢-٢٩) التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من البرتقال
الى أهم المناطق المستوردة

(الفجنيه)

السنوات	الدول العربية	شرق اوربا	غرب اوربا
القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %
١٩٧٠	٢٢٥	٣,٣	٥٥١٨
١٩٧١	١١٧	١,٣	٦٩٨٩
١٩٧٢	٢٠١	٤,٢	٢٦١٠
١٩٧٣	٢٣٧	١,٥	١٢٨٦٠
١٩٧٤	١٤٠	١,٣	٢٤٣١
١٩٧٥	٨٨٣	٤,٨	٣٣٧٨
١٩٧٦	١٥٤٥	٨,٢	١٠١٢٦
١٩٧٧	٢٠٦٥	٩,٧	١١٩٦٢
١٩٧٨	٢٧٧٠	١٣,٤	١٥٧٩٤
١٩٧٩	٦١٤٧	٤٢,٧	٧٢٠٠
١٩٨٠	٨٩٣٢	٣٢,٨	١٦٠٠١
١٩٨١	١٤٦٨٧	٤٤,٥	١٦٠١٢
١٩٨٢	١٣٤٦٤	٣٦,٦	٢٢٦١٤
١٩٨٣	١٣٠٦٨	٢٥,٨	٣٥٦١٨

المصدر : جمعت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزى للتعبئة العامة
والاحصاء

كمتوسط للفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٣) الى ٢٠٠٦ مليون جنيه ونسبة ٤٨ ٪ من جملة قيمة صادرات مصر من البرتغال كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) - ويأتى تشيكوسلوفاكيا فى المركز الثانى بين دول اوربا الشرقية المستوردة للبرتغال المصرى ، ثم المجر فى المركز الثالث .

- ولقد انخفضت الاهمية النسبية لدول غرب اوربا كمستورد للبرتغال المصرى من ٤٣ ٪ من جملة قيمة صادرات مصر للفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٣) الى ٣٦ ٪ كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) وقد يرجع ذلك الانخفاض الى شدة المنافسة فى هذه الاسواق . وتذهب معظم صادرات مصر من البرتغال الى المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا "جدول رقم (٢-٢٠) بالملحق .
- لقد تزايدت اهمية المنطقة العربية كمستورد للبرتغال المصرى ، حيث زادت قيمة وارداتها من حوالى ١٩٥ ألف جنيه ونسبة ٢٦ ٪ من جملة قيمة صادرات مصر من البرتغال كمتوسط للفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٣) الى حوالى ٩٢ مليون جنيه ونسبة ٣٥ ٪ كمتوسط للفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) .
- ويجب التركيز على الاسواق العربية واسواق دول اوربا الشرقية خاصة بعد انضمام اسبانيا والبرتغال الى السوق الاوربية وهى من اهم الدول المنافسة لمصر فى هذه الاسواق .

وبد راسة البيانات الواردة فى الجدول رقم (٢-١٩) بالملحق وجد ان الكميات المصدره من البرتغال المصرى تأخذ نفس الاتجاهات السابق توضيحها فى تحليل قيمة الصادرات ، وترجع الاختلاف فى الاهمية النسبية بين كميات وقيم الصادرات الى الدول والمناطق المختلفة الى اختلاف اسعار التصدير بينهما ، حيث يلاحظ ان متوسط اسعار التصدير الى دول اوربا الشرقية اعلى من المتوسط العام للأسعار التصديرية خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) ، وعلى العكس من ذلك كانت اسعار التصدير الى دول غرب اوربا اقل كثيرا من المتوسط العام لأسعار التصدير لفترة الدراسة كلها ، ويرجع ذلك الى انخفاض اسعار التصدير الى المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا عن المتوسط العام للأسعار . انظر الجدول رقم (٢ - ٣٠) .

جدول رقم (٢-٣٠) متوسط أسعار تصدير البرتقال المصري
الى اهم المناطق المستوردة
(جنيهه / طن)

السنوات	الدول العربية	شرق اوربا	غرب اوربا
١٩٢٠	٤٦	٧٦	٢٥
١٩٢١	٤٤	٧٣	٢٩
١٩٢٢	٣٨	٦٨	٣٢
١٩٢٣	٣٨	٧٠	٣٢
١٩٢٤	٤٢	٧٥	٣١
١٩٢٥	٨٦	٩٤	٤٧
١٩٢٦	١٠٨	١٢٠	٧٨
١٩٢٧	١٤١	١٢٩	٧٦
١٩٢٨	١٥٢	١٦٢	٨٦
١٩٢٩	٢٣٤	١٦٨	—
١٩٨٠	٢٨٥	٢٨١	١٩٨
١٩٨١	٣٠٩	٢٧٨	٢٣٦
١٩٨٢	٣٠٢	٤٢١	٢٢٩
١٩٨٣	٣٣٠	٣٥٩	٢١١

المصدر : جمعت وحميت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة
العامة والاحصاء

ولقد كانت اسعار تصدير البرتقال المصرى الى الدول العربية اقل من المتوسط العام لاسعار التصدير خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٦) ، ثم اخذت اسعار صادرات البرتقال المصرى الى الدول العربية اتجاها عاما متصاعدا من ١٤١ جنيها للطن عام ١٩٧٧ الى ٣٣٠ جنيها للطن عام ١٩٨٣ ، ويرجع ذلك لارتفاع اسعار التصدير فى المملكة العربية السعودية المستورد الرئيسى للبرتقال المصرى بين الدول العربية .

الفصل الثالث

٣ - تطور الصادرات من المحاصيل غير التقليدية

تشير توقعات نمو الانتاج الزراعى الى ضعف الاحتمالات امام زيادة حجم الصادرات من المحاصيل التصديرية التقليدية خاصة الارز والقطن على البعد الزمنى القريب على الاقل ، حيث تزايد الاستهلاك المحلى منها - الارز بصفة خاصة - ومحدودية الزيادة فى الانتاج فضلا عن ان انتاج اغلب هذه الحاصلات محليا فى طريقه الى فقدان ميزته النسبية بالنسبة للسوق العالمى لارتفاع تكلفة انتاجه محليا وذلك اذا ما استمر تصديرها على صورتها الخام .

ومن ثم فان المستقبل امام الصادرات الزراعية يتركز ودرجة كبيرة فى الحاصلات التصديرية غير التقليدية ، وهى تلك الصادرات التى لم تطرق الاسواق العالمية الا حديثا وبكميات متذبذبة من سنة الى اخرى ، وليس لمصر بعد سمعة عالمية فى تصديرها ، والتى يراد فتح اسواق جديدة لها .

وتعتبر جميع الحاصلات الزراعية والفواكه والخضر والنباتات الطبية والعطرية صادرات غير تقليدية ، ما عدا القطن والارز والبصل والثوم والبرتقال .

لذلك فقد اصبح الاهتمام واجب بدراسة تلك النوعية من الصادرات وتطورها الكمية والقيمية وكذا اسعارها التصديرية ، حتى يمكن التعرف على اتجاهاتها واستخلاص بعض المؤشرات والنتائج التى يهتدى بها فى رسم سياستها التصديرية . لذا فقد جاء هذا الفصل لدراسة النقاط السابقة كذلك التعرف على التوزيع الجغرافى لتلك النوعية من الصادرات .

وبدراصة تطور كميات وقيم واسعار بعض الصادرات الزراعية غير التقليدية خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٤ ، والتى توضحها الجداول (٣-١) ، (٣-٢) ، (٣-٣) تبين

ان هناك تذبذب فى اجمالى الكميات المصدره من المحاصيل غير التقليدية خلال فترة الدراسة ، فيما عدا عامى ٨٢ ١٩٨٣ حيث تزايدت خلالهما الكمية المصدره ، وقد بلغت ادنى كمية للصادرات نحو ٢٣٩ ألف طن وذلك فى عام ١٩٧٩ وتمثل نحو ٨١ % من الكمية المصدره فى سنة الاساس بينما تحققت اعلى كمية وهى ٤٢٢٩ ألف طن فى عام ١٩٨٣ وتمثل نحو ١٤٤ % من سنة الاساس ورغم ذلك التذبذب فى الكميات من سنة لآخرى ، الا ان قيمة تلك الصادرات قد اخذت اتجاهها عاما متزايدا خلال فترة الدراسة (فيما عدا عام ١٩٨٤ حيث انخفضت خلاله قيمة الصادرات) فقد ارتفعت قيمة الصادرات من ٤١٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ الى نحو ١٢٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٣ اى ما يعادل ٢٨٧ % من سنة الاساس ويرجع ذلك للارتفاع المستمر فى الاسعار والذي يوضحه شكل (٣-١) ، هذا وقد كان لارتفاع الاسعار تأثير اكبر على زيادة القيمة اكثر منه بالنسبة لكمية الصادرات ، حيث ارتفع متوسط سعر تصدير الطمن من ١٤٢ جنيه فى عام ١٩٧٨ الى ٤٧٢ جنيه فى عام ١٩٨٤ ، وهو ما يزيد عن ثلاثة امثال ما كانت عليه الاسعار فى سنة الاساس .

وجد بر بالاشارة ان هذه الاتجاهات العامة لتطور كمية وقيمة واسعار الصادرات ما هى الا محصلة لكميات وقيم واسعار المجاميع السلعية المكونه لهذه الصادرات وهى الفاكهة ، الخضراوات ، الزهور والنباتات الطبية والتي تباينت فيما بينها كما يتضح فيما يلى :-

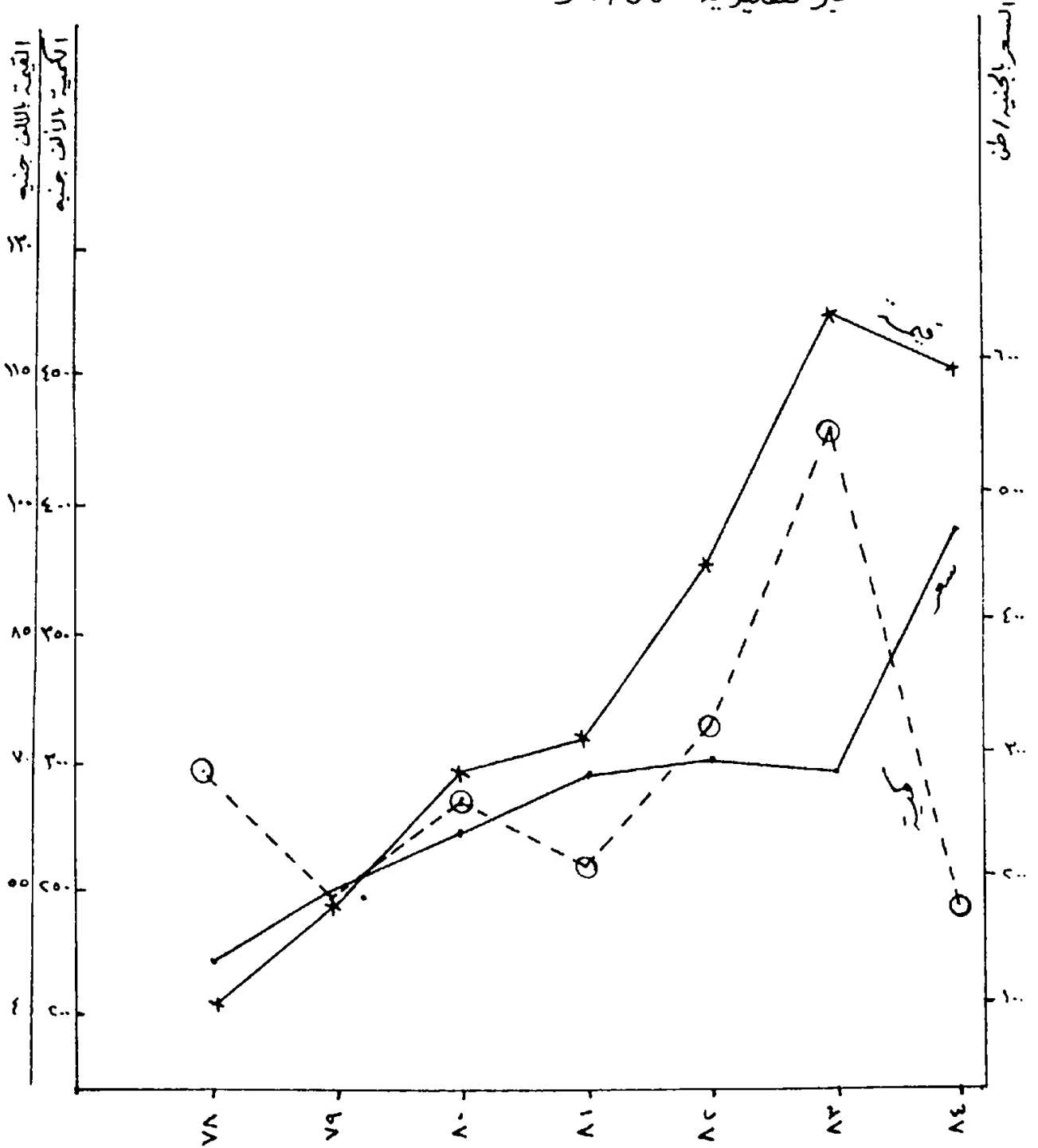
٣ - ١ الصادرات من الفاكهة :-

بدراسة تطور اجمالى الصادرات من الفاكهة خلال الفترة ١٩٨٤-٧٨ والتى يوضحها شكل (٣-٢) وجد انها اخذت اتجاهها عاما تصاعديا بدءا من عام ١٩٧٩ (فيما عدا عام ١٩٨٢ حيث انخفضت خلاله الكمية المصدره وان ظلت كمية الصادرات فى مستوى اقل منه فى سنة الاساس بنسب تتراوح من ٤١ % الى ١٩٦ % خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٢) .

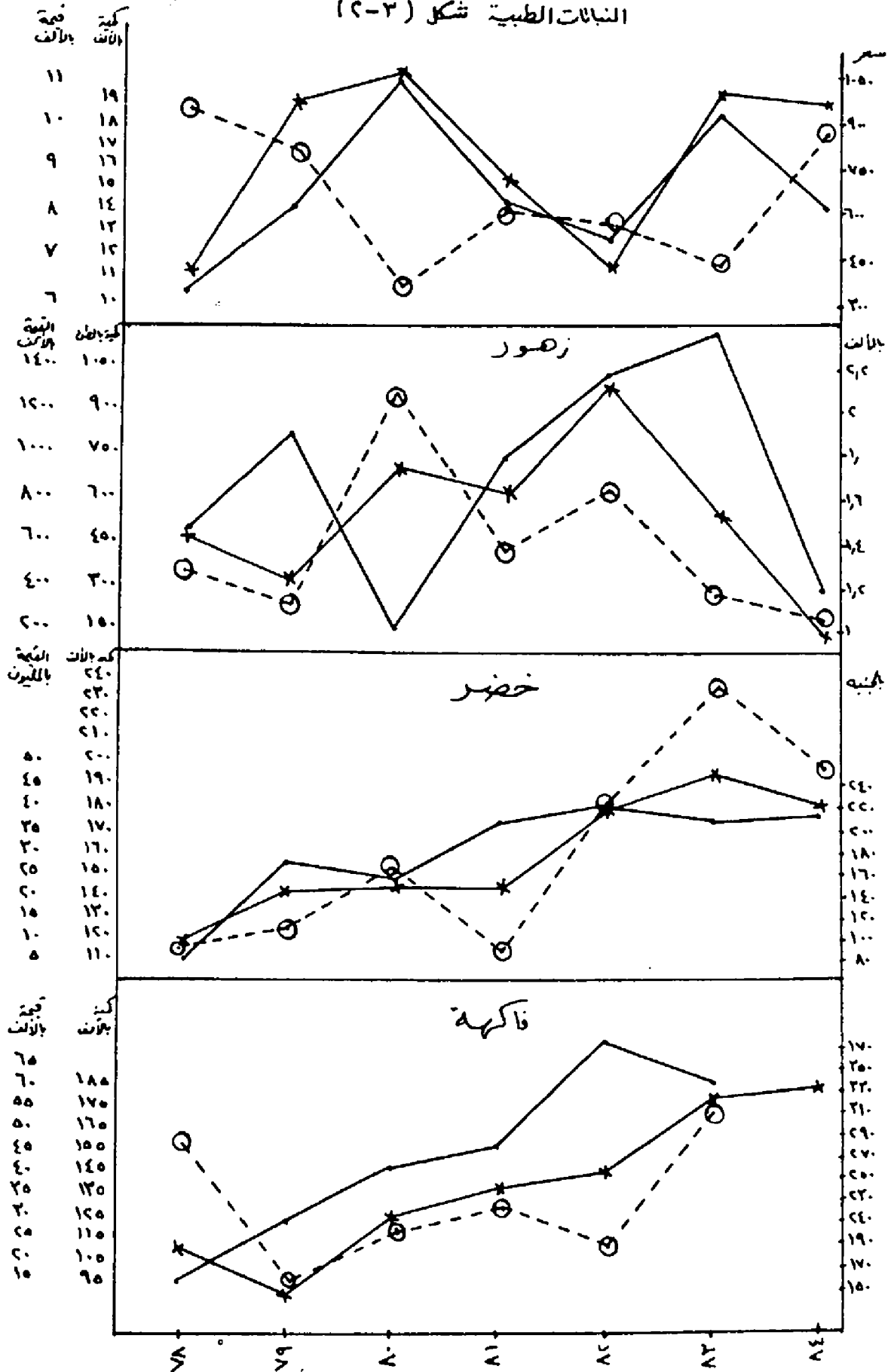
اما قيمة صادرات الفاكهة فقد اخذت اتجاهها عاما متزايدا خلال فترة الدراسة ،

(شكل ٣-١)

تطور كمية وقيمة وسعر الطن للصادرات الزراعية
غير التقليدية خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٤



- ١٣٩ -
النباتات الطبية شكل (٢-٣)



حيث ارتفعت من ٢٤٣ مليون جنيه في عام ١٩٧٨ الى ٦١٨ مليون جنيه في عام ١٩٨٤ تمثل ٢٥٤ ٪ من سنة الاساس ويرجع ذلك الى الارتفاع المستمر في الاسعار (فيما عدا عام ١٩٨٣ حيث انخفضت خلاله الاسعار) كما تبين من الشكل رقم (٢-٣) حيث ارتفع سعر تصدير طن الفاكهة من ١٥٥ جنيه في عام ١٩٧٨ الى ٣٣٨ جنيه في عام ١٩٨٣ وان كان قد بلغ ٣٧٤ جنيه في عام ١٩٨٢ .

وفيما يلي نستعرض كميات وقيم واسعار بعض محاصيل الفاكهة التي صدرت خلال فترة الدراسة .

٣-١-١ الصادرات من اليوسفي :-

يلاحظ من الجدول رقم (١) ان هناك تذبذب كبير في كميات اليوسفي المصدره خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٤ ، وقد مثل عام ١٩٧٩ اكثر السنوات رواجاً بالنسبة لهذا المحصول ، حيث بلغت الكمية المصدره ٨٣١٦ طن والتي تمثل حوالى ٣٥٣٩ ٪ من الكمية المصدره في سنة الاساس ، وقد قدرت قيمه هذه الكمية بنحو ١٢٣٢ ألف جنيه اى ما يعادل ٤١٥٧ ٪ من قيمه صادرات اليوسفي لسنة الاساس والتي قدرت بحوالى ١٥ ألف جنيه .

وقد كانت سنة ١٩٨٣ هى السنة التالية على الترتيب من حيث كمية وقيمة صادرات اليوسفي ، حيث بلغت الكمية في تلك السنه حوالى ١٩٤٩ طن بقيمة اجمالية مقدارها ٩٧٠ ألف جنيه ، بينما بلغت اقل كمية مصدره من اليوسفي نحو ١٩ ألف طن وقد رت قيمتها بحوالى ١٤٩ ألف جنيه وذلك خلال عام ١٩٨٤ ، وهذا يوضح التذبذب الحاد في صادرات اليوسفي سواء بالنسبة للكمية او القيمة .

وبالنسبة لتطور اسعار تصدير اليوسفي خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤ ، فقد بلغ سعر الطن نحو ٢٢ جنيه عام ١٩٧٨ وصل الى نحو ٤٠٠ جنيه عام ١٩٨٤ يمثل نحو ١٨٤٣ ٪ من سعر سنة الاساس ، بينما بلغ سعر الطن اقصاه عام ١٩٨٣ وهو

٤٩٧ جنيهها يمثل قرابه ٢٢٩٠٪ بالنسبة لسنة الاساس . وهذا الاتجاه المتزايد والسريع فى اسعار تصدير اليوسفى يمثل ظاهرة عامه بالنسبة لغالبية الصادرات .

٣-١-٢ الصادرات من الليمون الحامض :-

تشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (٣-١) ان هناك اتجاها عاما تزايديا فى الكميات المصدره من الليمون الحامض خلال فترة الدراسة ، حيث تمثل الكمية المصدره خلال سنه الاساس والبالغة ٢٨٥ طن اقل الكميات المصدره بينما كانت الكمية المصدره خلال عام ١٩٨٤ هى اكبر الكميات حيث بلغت حوالى ١٤٣٩ طن وتمثل نحو ٥٠٥٪ من الكمية المصدره فى سنه الاساس .

وبالنسبة لقيمة الصادرات من الليمون الحامض فقد اخذت ايضا اتجاها عام متزايدا خلال فترة الدراسة ، حيث بلغت قيمة صادرات الليمون خلال عام ١٩٨٤ نحو ٤٥٠ ألف جنيه وهو ما يمثل نحو ٦٥٣٪ من قيمة صادرات الليمون فى سنه الاساس .

وقد ساعد على تحقيق ذلك الاسعار شبه المستقره للصادرات من الليمون وان كانت قد تضاغت فى عام ١٩٨٢ عن سنه الاساس ١٩٧٨ ثم عاودت الانخفاض ففى السنوات التالية .

٣-١-٣ الصادرات من البلح :-

اتضح من الدراسة ان هناك تذبذب واضح فى كميات البلح المصدره خلال فترة الدراسة ، فبينما سجلت صادرات عام ١٩٧٩ حوالى ٢٩٧ طن بزيادة مقدارها ٦٨٪ عن صادرات عام ١٩٧٨ البالغة ١٧٧ طن سجل عام ١٩٨٠ انخفاضا كبيرا حيث بلغت جملة صادرات البلح ادنى مستوى لها وهو ١٣٠ طن بنسبة ٧٤٪ من صادرات سنة الاساس .

وقد عاودت الصادرات الارتفاع فى السنوات التالية حتى عام ١٩٨٣ حيث

بلغت الكمية المصدره نحو ١١٢٠ طن اى ما يعادل ٦٣٣% من الكمية المصدره فى سنة الاساس ، ثم تحقق فى سنة ١٩٨٤ تدهورا كبيرا فى صادرات البلح ، حيث انخفضت الكمية المصدره الى ٦٤٣ طن مثله لحوالى ٥٧% من صادرات السنة السابقه لها .

هذا وقد أدى التذبذب الكمي الى تذبذب قيمي على التوازي يوضحه الجدول رقم (٢-٣) ورغم الارتفاع المستمر فى اسعار تصدير البلح حتى عام ١٩٨٢ ، وهذا يبين التأثير الكبير للتذبذب فى الكمية على قيمة صادرات البلح عن التغير فى الاسعار ، وقد سجلت سنة ١٩٨٣ اعلى قيمة لصادرات البلح ، حيث بلغت نحو ٦٨٣ ألف جنيه اى نحو ١٢٨٨% من قيمة صادرات سنة الاساس ، بينما انخفضت فى السنة التالية لها الى حوالى ٢٤٥ ألف جنيه فقط اى ما يعادل ٣٨% من سنة الاساس ويرجع الانخفاض الكبير فى قيمة صادرات البلح خلال السنة الاخيرة الى الانخفاض الكبير فى سعر التصدير والذي بلغ نحو ٣٨٢ جنيه للطن عام ١٩٨٤ ويمثل نحو ٦٣% من سعر تصدير الطن خلال عام ١٩٨٣ .

٣-١-٤ الصادرات من الجوافه :-

بالنسبة للصادرات من الجوافه فانها اخذت اتجاهها عاما متزايدا خلال فترة الدراسة فيما عدا عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤ حيث انخفضت الكمية المصدره فيهما . وقد بلغت الكمية المصدره عام ١٩٧٨ نحو ٦٨ طن ارتفعت فى عام ١٩٧٩ الى ١٦٤ طن ثم الى ٣١٥ طن فى عام ١٩٨١ وتوالت زيادتها خلال عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ حيث وصلت الى ١٣٩٨ و ٢٣٢٣ طن على التوالى اما فى عام ١٩٨٠ فقد تدهورت كمية الصادرات حتى وصلت الى ٥ طن فقط .

هذا وقد تزامن التطور القيمي لصادرات الجوافه مع التطور الكمي ، فبينما كانت السنوات ١٩٨٠ و ١٩٨٤ تمثل هبوطا كميا فى الصادرات من الجوافه كانت تلك

السنوات تمثل هبوطا ايضا في حصيله صادرات الجوافه بينما شهدت باقى السنوات
تزايدا مستمر فى قيمة صادرات الجوافه .

وقد بلغت قيمة صادرات الجوافه اعلى قيمة لها خلال عام ١٩٨٣ وهى
٩٨٥ ألف جنيه اى ما يعادل ٣٤٤٥٪ من قيمة صادرات سنه الاساس بينما قدرت ادنى
قيمة للصادرات بنحو ٣ آلاف جنيه وذلك خلال ١٩٨٠ .

وبدراسته تطور اسعار تصدير الجوافه والتي يوضحها جدول (٣-٣) تبين
ان اسعار الجوافه اخذت فى التزايد خلال الفترة ٧٨-١٩٨٠ حيث ارتفع سعر طن
الجوافه من ٤٢١ جنيه عام ١٩٧٨ الى ٦٢٠ جنيه خلال عام ١٩٨٠ ، اما خلال
الفترة ١٩٨١-١٩٨٤ فقد اخذت الاسعار فى الانخفاض سنويا حيث انخفضت من
٥٩٤ جنيه عام ١٩٨١ الى ٣٢٢ جنيه للطن عام ١٩٨٤ ويمثل سمير عام ١٩٨٤
نحو ٧٦٪ من اسعار سنه الاساس ونحو ٥٢٪ من اسعار سنه ١٩٨٠ .

٣-١-٥ الصادرات من المانجو :-

وقد وجد بالنسبة لصادرات المانجو انه رغم التذبذب فى الكميات
الا انه هناك اتجاه عام متزايد للكميات المصدره .

فقد بلغت الكمية المصدره نحو ١٠٣ طن فى سنة الاساس ارتفعت
الى ٤٧٢ طن فى عام ١٩٧٩ ثم تدهورت الكمية المصدره لتصل الى ٧ طن
فقط عام ١٩٨٠ وعاودت الارتفاع فى العامين التاليين حتى بلغت ٤٣٨ طن
فى عام ١٩٨٢ ثم انخفضت مرة اخرى خلال عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ .

هذا وقد تزامن التطور القيمى لصادرات المانجو مع التطور الكمى بها خلال
فترة الدراسة ، وقد بلغت اعلى قيمة لصادرات المانجو نحو ٤٩١ ألف جنيه وذلك
خلال عام ١٩٨٢ وتمثل نحو ٦٧٣٪ من قيمة صادرات سنه الاساس وذلك للارتفاع
الكبير فى اسعار التصدير خلال هذا العام ، بينما اعلى كمية للصادرات تحققت عام

١٩٧٩ وقد رت قيعتها بنحو ٢٤٤ ألف جنيه .

وبصفه عامه فان الزيادة فى قيمة صادرات المانجو كانت اكبر من الزيادة فى كمية الصادرات ، بالنسبة لسنة الاساس خلال سنوات الدراسة فيما عدا عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ وذلك لانخفاض الاسعار الكبير خلالهما .

اما عن اسعار تصدير المانجو فكانت مستقره خلال فترة الدراسة فيما عدا عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ حيث انخفضت خلالهما الاسعار انخفاضاً كبيراً كما يتضح من الجدول رقم (٣-٣) .

٣-١-٦ الصادرات من الرمان :-

كما تبين ان هناك اتجاه عام لتزايد الصادرات من الرمان خلال فترة الدراسة فيما عدا عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤ حيث انخفضت خلالهما الكمية المصدره ، وقد ارتفعت الكمية المصدره من ٣٣٩ طن عام ١٩٧٨ الى ١٢٦١ طن خلال عام ١٩٨٣ بينما اتخفضت الى ١٦ و ١٠١٤٦ طن خلال عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٠ على التوالى .

هذا وقد تزامن التطور القيمى لصادرات الرمان مع التطور الكمى منها حيث ارتفعت قيمة صادرات الرمان من ١٣٥ ألف جنيه عام ١٩٧٨ الى حوالى ٤٩٨ ألف جنيه عام ١٩٨٣ اى ما يعادل ٣٦٧% من قيمة صادرات سنه الاساس بينما انخفضت قيمة الصادرات الى حوالى ١٦ ألف جنيه عام ١٩٨٠ وهو ما يمثل نحو ٨% فقط من قيمة الصادرات لسنة الاساس .

اما اسعار تصدير الرمان فقد اخذت سلوك الاتجاه العام للأسعار فى معظم محاصيل الفاكهة وهو الارتفاع فى السنوات المتوسطة للفترة ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢ ثم اخذت فى الانخفاض مره اخرى حتى وصلت عام ١٩٨٤ الى اقل من ٦٥% مما كانت عليه فى سنه الاساس .

٣-١-٧ الصادرات من العنب :-

تشير البيانات الى ان تطور صادرات العنب اتسمت بالتذبذب خلال فترة الدراسة سواء بالنسبة للكمية او القيمة ، بينما اتسمت السنوات الثلاثة الاولى بالزيادة المضطردة في كمية الصادرات ، حيث ارتفعت الكمية المصدره من ٣٠ طن عام ١٩٧٨ الى ٩٧٣ طن عام ١٩٨٠ ، ثم استمرت في الانخفاض خلال العامين التاليين حتى بلغت نحو ٩٤ طن في عام ١٩٨٢ ، ثم عاودت الكمية المصدره الزيادة حتى بلغت نحو ٢٥١ طن عام ١٩٨٣ وان كانت قد انخفضت مره اخرى خلال عام ١٩٨٤ لتصل الى نحو ١٤٣ طن .

وبالنسبة لقيمة صادرات العنب فقد زادت ايضا خلال الثلاث سنوات الاولى من ٢١ ألف جنيه عام ١٩٧٨ الى ٢٤٥ ألف جنيه عام ١٩٨٠ اي ما يعادل ١١٦٥ % من قيمة صادرات سنه الاساس وهي اعلى قيمة للصادرات تحققت خلال فترة الدراسة . وقد تذبذبت قيمة صادرات العنب خلال الاربع سنوات التالية بين الانخفاض والارتفاع من سنه لاخرى .

هذا وقد تذبذبت ايضا اسعار تصدير العنب ولكن اتسمت بالاتجاه التنازلى المستمر حيث تراوحت نسب الانخفاض من ٣٦ % (عام ١٩٨٠) الى ٩٩ % (عام ١٩٨٢) وذلك عن اسعار سنه الاساس .

٣-١-٨ الصادرات من الكشمري :-

اتسمت ايضا الكميات المصدره من الكشمري خلال فترة الدراسة بالتذبذب ، حيث زادت الكمية المصدره من ٦٦ طن عام ١٩٧٨ الى ٤٢ طن عام ١٩٧٩ ثم انخفضت الى ٤٦ طن في السنه التالية ثم عاودت الارتفاع خلال عام ١٩٨١ حيث بلغت ٦٤ طن ، اي ما يعادل ٩٧٤ % من الكمية المصدره خلال سنه الاساس .

وقد زادت الكمية المصدره من ١٥ طن عام ١٩٨٢ الى ٣٤ طن عام ١٩٨٤ وقد تزامن التذبذب فى القيمة مع التذبذب فى الكمية وان كانت اعلى قيمة تحققت خلال الفترة كانت فى عام ١٩٧٩ بينما اعلى كمية تحققت فى عام ١٩٨١ ويرجع ذلك فى المقام الاول الى التذبذب فى الاسعار وقد اخذت اسعار تصدير العنب شكل موجات بها قسـم وقيعان .

٣-١-٩ الصادرات من البطيخ :-

تبين من الدراسة ان صادرات البطيخ اخذت اتجاها عاما متناقص حتى عام ١٩٨٢ ثم ارتفعت فى العامين التاليين لتصل الى نفس المستوى الذى كانت عليه فى سنة الاساس تقريبا وهو ٢٢٥ ألف طن وقد بلغت صادرات البطيخ ادىنى مستوى بها فى عام ١٩٨٢ حيث بلغت نحو ٧ آلاف طن اى ما يعادل ٣٢% فقط من صادرات سنة الاساس . اما بالنسبة لتطور قيمة صادرات البطيخ فانها ظلت حتى عام ١٩٨٢ شبه مستقره وان كانت تقل عن قيمة صادرات سنة الاساس وتراوحـت هذه النسب بين ٨٤% و ٩٨% من قيم سنة الاساس اى ان الانخفاض فى قيمة الصادرات عن سنة الاساس كان اقل من الانخفاض فى الكمية ويرجع ذلك الى ارتفاع الاسعار ، اما فى عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ فان قيمة صادرات البطيخ ارتفعت ارتفاع ملحوظ لتصل الى ٥٣١٣ و ٦١٤٩ ألف جنيه اى ما يعادل ١٧٣% و ٢٠٠% من قيمة صادرات سنة الاساس على التوالى . اما اسعار تصدير البطيخ فقد ارتفعت الى ضعف سنة الاساس واستقرت طول الفترة على نفس المستوى تقريبا .

٣-١-١٠ الصادرات من الشمام :-

اخذت صادرات الشمام اتجاها عاما متزايدا خلال فترة الدراسة وان كان متذبذبا من عام لآخر حيث كانت اقل كمية صادرات وهى ١٥ طن فى عام ١٩٧٨ بينما اكبر كمية فى عام ١٩٨١ وبلغت ٩٧ طن وتمثل ٢٤٧% من

سنة الاساس ٥ ثم تناقصت الكمية المصدره فى السنوات التالية لذلك حتى بلغت نحو ٦١ طن فقط، اي ما يعادل ٤٠٧٪ من كمية الصادرات فى سنة الاساس ٥

ونظرا لانخفاض اسعار تصدير الشمام خلال الثلاث سنوات الاولى من فترة الدراسة فان قيمة الصادرات منه ظلت مستقرة خلال تلك السنوات حيث تراوحت بين ٢٥ ٣٤٦ ألف جنيه ونظرا لتضايف الاسعار فى السنوات التالية لذلك وزيادة الكميات المصدره ايضا ٥ فقد قفزت قيمة صادرات الشمام خلال تلك السنوات حيث تراوحت بين ٤٤٧ ألف جنيه فى عام ١٩٨٢ الى ما يعادل ١٧٨٨٪ من سنة الاساس وبين ١٩١ ألف جنيه فى عام ١٩٨٤ الى ما يعادل ٧٩٦٪ من سنة الاساس ٥

٣-١-١١ الصادرات من الفراولة :-

اما فيما يخص صادرات الفراولة فتشير بيانات الجدول رقم (٣-١) الى اتجاه كمي وقيمه صادرات الفراولة نحو الزيادة ٥ حيث ارتفعت كمية الصادرات من ٥١ طن عام ١٩٧٨ الى ٩١ طن عام ١٩٨١، اي ما يعادل نحو ٣٩٣٪ من كمية الصادرات فى سنة الاساس ٥ ثم قفزت الى ٢٩ طن عام ١٩٨٣ بنسبة ١٩٦٠٪ من سنة الاساس وفى عام ١٩٨٤ زادت صادرات الفراولة زيادة كبيرة حيث وصلت الى ٦٣ طن اي ما يعادل ٤٢٢٠٪ من صادرات سنة الاساس ٥

وبالنسبة لقيمة صادرات الفراولة فقد وجد ان هناك اتجاه تصاعدي ايضا فى قيمة الصادرات وان كانت الزيادة فى قيمة الصادرات خلال عامي ١٩٨٣، ١٩٨٤ اكبر من الزيادة فى الكمية المتحققة خلالهما وذلك للارتفاع الكبير المتحقق فى اسعار تصدير الفراولة خلال هذين العامين ٥ بينما تساوت تقريبا نسب الزيادة فى كل من الكمية والقيمة بالنسبة لباقي السنوات ٥

هذا وقد بلغت قيمة صادرات الفراولة عام ١٩٨٤ حوالى ٨ مليون جنيه بينما قدرت فى عام ١٩٧٩ بنحو ٢٢٧ ألف ج رغم تقارب سعر التصدير خلالهما لنحو ١٣ ألف جنيه للطن ٥

٢-٣ المصادرات من الخضر :-

اتضح من الدراسة وكما يشير الجدول رقم (١-٣) ان هناك اتجاها عاما تصاعدي في الكميات المصدرة من الخضر خلال فترة الدراسة ، فقد ارتفعت الكمية المصدرة من الخضر من نحو ١١٩ ألف طن عام ١٩٧٨ الى نحو ٢٣٣ ألف طن خلال عام ١٩٨٣، اي ما يعادل ١٩٦% من الكمية المصدرة في سنة الاساس الا انها انخفضت في العام الاخير الى ١٩٥ ألف طن .

هذا وقد تزامن التزايد في كمية المصادرات مع التزايد في قيمتها كما يتضح من الشكل رقم (٢-٣) حيث ارتفعت قيمة المصادرات من نحو ١٠ مليون جنيه في عام ١٩٧٨ الى ٤٨ر٤ مليون جنيه في عام ١٩٨٣ اعلى ما يعادل اربعة اضعاف ما كانت عليه في سنة الاساس . هذا وقد اتسمت اسعار تصدير الخضر بالاستقرار النسبي خلال فترة الدراسة . وفيما يلي استعراض لبعض المصادرات من الخضر .

١-٢-٣ المصادرات من البطاطس :-

تحتل صادرات البطاطس مركز الصدارة سواء على مستوى الكمية او القيمة بالنسبة لصادرات الخضر ، فعلى مستوى الكمية نجد انها تتجه نحو الزيادة المستمرة ، حيث ارتفعت من ٦٧٨ ألف طن عام ١٩٧٨ الى ١٥١ ألف طن عام ١٩٨٢ اي ما يعادل ٢٢٣% من صادرات سنة الاساس ثم انخفضت قليلا الكمية المصدرة في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ حيث بلغت ١٣٩ر٥ ، ١٣٢ر٥ ألف طن على التوالي .

اما قيمة صادرات البطاطس فقد اتسمت ايضا بالاتجاه المتزايد مع تواكب التغيرات فيها مع الزيادة والنقصان الكمي في صادراتها خلال سنوات الدراسة ، وان كانت معدلات الزيادة في القيمة اكبر منها في الكمية . وقد بلغت قيمة صادرات البطاطس عام ١٩٧٨ نحو ٥ر٥ مليون جنيه ارتفعت الى ٢٥ر٦ مليون جنيتها في عام ١٩٨٤ اي ما

١٩٨٢ الى ما يعادل ١٠٤ ٪ من كمية صادرات سنة الاساس .
وهذا التذبذب حدث بصورة اكبر في قيم الصادرات حيث تراوحت بين ٣٤ ألف جنيه في عام ١٩٨٠ وهو ما يمثل ١٧ ٪ من قيمة صادرات سنة الاساس و ٤٩٤ ألف جنيه في عام ١٩٨٢ الى ما يعادل ٢٤١ ٪ من قيمة صادرات سنة الاساس اما عن اسعار تصدير الخيار فقد وجد انها اخذت اتجاها عاما تصاعديا مبلغ اقصى مستوى له في عام ١٩٨٢ حيث بلغت نسبة الزيادة نحو ١٣٢ ٪ عن سعر سنة الاساس خلال العامين التاليين ٨٣ و ١٩٨٤ فقد اخذ السعر في الانخفاض ولكن بزيادة قدرت بنحو ٥٨ ٪ .
١٥ ٪ عن سنة الاساس على التوالي .

٣-٢-٤ الصادرات من الكوسة :-

وفيما يختص بصادرات الكوسة فقد اتسمت ايضا بالتذبذب ففى الكمية والقيمة وان كان هذا التذبذب اقل منه في صادرات الخيار ، حيث تراوحت الكميات المصدره منها بين ٢٢ طن في عام ١٩٨٠ الى ما يعادل ٨٩ ٪ من صادرات سنة الاساس و ٣٩٥ طن في عام ١٩٨٤ وتمثل ١٠٩٧ ٪ من الكمية المصدرة في سنة الاساس .

هذا وقد تزامنت موجات التغير في قيمة الصادرات مع تلك الموجودة في الكمية حيث وجدت ادنى قيمة لصادرات الكوسة في عام ١٩٨٠ وهى ٤ ألف جنيه الى ما يعادل ٩٠ ٪ من قيمة صادرات سنة الاساس اما اعلى قيمة لصادراتها فهى ٩١ ألف جنيه وتحققت في عام ١٩٨٤ ومثلت نحو ١٨١٢ ٪ من قيمة صادرات سنة الاساس .

اما اسعار تصدير الكوسة فقد اتسمت بالاستقرار خلال الفترة الاولى من الدراسة ٢٨ - ١٩٨٠ ثم تضاغت خلال الفترة التالية ٨١ - ١٩٨٤ .

٣-٢-٥ الصادرات من الخرشوف :-

اتجهت صادرات الخرشوف الى الانخفاض خلال الفترة ٢٨ - ١٩٨٠

حيث انخفضت من حوالى ألف طن الى ٨٠ ألف طن، ثم اخذت فى الارتفاع خلال العامين التاليين حتى وصلت الى ٢١ ألف طن أى ما يعادل ٣٨٥ % من صادرات سنة الأساس ثم عادت الانخفاض مرة أخرى حتى بلغت فى نهاية الفترة نحو ١ ألف طن أى ما يعادل ١١٣ % من صادرات سنة الأساس . أما تطور قيم صادرات الخرشوف فقد اخذت اتجاهها مخالفا لتطور كميات الصادرات منه ، حيث حققت اتجاهها عاما تصاعديا خلال فترة الدراسة كما ارتفعت خلالها قيمة صادرات الخرشوف من ١٤٦ ألف جنيه فى عام ١٩٧٨ الى ٢٧٢ ألف جنيه فى عام ١٩٨٣ أى ما يعادل ٥٢٩ % من قيمة صادرات سنة الأساس وقد أدى الى ذلك الارتفاع المستمر فى اسعار تصدير الخرشوف خلال فترة الدراسة والذي وصل اعلى مستوى له فى منتصف الفترة وهو ٦٨٦ جنيه للطن وذلك فى عام ١٩٨١ بينما بلغ فى نهاية الفترة ٤٥٥ جنيه للطن ، يمثل نحو ٣١٨ % عن اسعار سنة الأساس .

٣-٢-٦ الصادرات من الفلفل الاخضر :-

اتضح من الدراسة ان صادرات الفلفل الاخضر قد اخذت اتجاهها عاما تصاعديا بدءا من سنة الأساس حتى نهاية فترة الدراسة - فيما عدا سنة ١٩٨٠ - حيث زادت الكمية المصدره من ٧٠ طن عام ١٩٧٨ الى ٦٥٤ طن خلال عام ١٩٨٤ أى ما يعادل ٩٣٤ % من الكمية المصدره فى سنة الأساس ، وقد تزامنت قيمة الصادرات مع التغيرات فى الكمية وان كانت الزيادة فى القيمة تفوق الزيادة فى الكمية خلال سنوات الدراسة ، حيث ارتفعت قيمة صادرات الفلفل الاخضر من ٢٦ ألف جنيه فى عام ١٩٧٨ الى نحو ١٧٨ ألف جنيه فى عام ١٩٨٤ أى ما يعادل ٦٨٤٢ % من قيمة صادرات سنة الأساس ويرجع ذلك فى حقيقة الامر الى الزيادة الكبيرة فى اسعار التصدير والتي وصلت الى اكثر من عشر اضعاف سعر سنة الأساس فى بعض السنوات .

٣-٢-٧ الصادرات من الفاصوليا الخضراء :-

اتسمت صادرات الفاصوليا الخضراء بالتذبذب خلال فترة الدراسة حيث اتجهت الكمية المصدرة الى التناقص خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٠ ، فقد انخفضت من ٤٣ ألف طن الى ٦٢ طن فقط اي ما يعادل ١٤ % من سنه الاساس اما الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٤ فقد تبادلت خلالها السنوات الزيادة والنقص حيث بلغت الكميات المصدرة نحو ٦٥ ٣٦ ١٣ ٩ ١٠ ١٤ ١١ ألف طن خلال الاعوام ١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣ ١٩٨٤ على التوالي .

وبالنسبة لتطور قيمة الصادرات فقد اخذت ايضا اتجاها تنازليا خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٠ حيث انخفضت من ١٢ مليون جنيه الى نحو ٢٠ ألف جنيه فقط ثم اخذت في الارتفاع خلال السنوات التالية حتى وصلت الى ٩ ٥ مليون جنيه في عام ١٩٨٢ ، ثم عاودت الانخفاض مرة اخرى لتصل الى ٣٣ مليون جنيه في نهاية الفترة .

وفيما يختص بأسعار تصدير الفاصوليا الخضراء فقد اتسمت بالزيادة المستمرة فيما عدا عام ١٩٨٤ حيث انخفضت خلاله الاسعار وان كانت تزيد ٥ % عن اسعار سنه الاساس .

٣-٢-٨ الصادرات من البسلة الخضراء :-

بدراسة بيانات الجدول رقم (٣-١) تبين ان صادرات البسلة الخضراء اخذت في الانخفاض خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٠ ، حيث انخفضت الكمية المصدرة من ١٠٥ طن في عام ١٩٧٨ الى ١٦ طن في عام ١٩٨٠ اي ما يعادل ١٥ % من سنه الاساس وابتداء من عام ١٩٨١ اخذت الكميات المصدرة في الارتفاع الكبير حتى وصلت الى ٨ ١٥ ألف طن في عام ١٩٨٣ اي ما يمثل ١٥٤ % من صادرات سنه الاساس كالا انها انخفضت قليلا في عام ١٩٨٤ حيث بلغت ١١ ألف طن .

هذا وقد تزامنت التغيرات في قيمة الصادرات مع تلك الحادثة في الكمية حيث

تناقصت قيمة الصادرات في الفترة ٧٨ - ١٩٨٠ من نحو ٣٢ ألف جنيه في عام ١٩٧٨ الى ٤٤ ألف جنيه في عام ١٩٨٠، وبدءاً من عام ١٩٨١ بدأت قيمة الصادرات في الارتفاع الكبير حتى وصلت الى ٦٦٤ ألف جنيه في عام ١٩٨٣ وان كانت عمادات الانخفاض في العام الاخير حتى وصلت الى نصف هذه القيمة .

اما التغيرات في اسعار تصدير البسلة الخضراء فكانت قليلة وان كانت تميل الى الارتفاع البسيط الذي تراوح بين ٣% و ٥٠٠% زيادة عن سنة الاساس كما يبين الجدول رقم (٣-٣) .

٣-٢-١ الصادرات من القلقاس :-

اتسمت صادرات القلقاس بالاتجاه العام المتناقص خلال فترة الدراسة فيما عدا عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، حيث انخفضت الكمية المصدره من ١١٣٦ طن في سنة الاساس الى ٦٥١ طن في عام ١٩٨٢ اي ما يعادل ٥٧% من صادرات سنة الاساس ، بينما ارتفعت الصادرات الى ثلاث امثال سنة الاساس تقريبا في العامين الاخيرين .

اما قيمة صادرات القلقاس فقد اتسمت بالتذبذب حيث تبادلت الزيادة والنقصان بين سنوات الدراسة وكان الحد الاعلى للزيادة هو ٥٧% عن سنة الاساس والحد الادنى للنقصان هو ١٥% عن قيمة سنة الاساس والمقدره بنحو ٢٨٤ ألف جنيه .

ويرجع ذلك في حقيقة الامر الى الاستقرار النسبي في اسعار تصدير القلقاس خلال فترة الدراسة .

٣-٢-١٠ الصادرات من البطاطا :-

فيما يختص بصادرات البطاطا فقد تذبذبت الكميات المصدره منها خلال فترة الدراسة حيث بلغت في سنة الاساس ٢٩٩٦ طن ، انخفضت في السنة التالية الى ٢٥٤٦ طن ، ثم اخذت في الارتفاع حتى عام ١٩٨١ حيث وصلت

١٧٤٤ طن اى مايعادل ١٣٩٪ من صادرات سنه الاساس ثم فجأة انخفضت
فى العام التالى مباشرة الى نصف هذه الكمية تقريبا ثم عاودت مرة اخرى
الارتفاع البسيط فى الكمية حتى نهاية المدة حيث بلغت الكمية المصدره نحو
٢٦١٦ طن اى مايعادل ٨٧٪ من سنه الاساس .

وبالرأسة تطور قيمة الصادرات من البطاطا وجد انها اخذت اتجاهها
عاما تصاعديا ، فبلغت اعلى قيمة لها فى منتصف الفترة وهى ٨٨١ ألف جنيه
اى مايعادل ٣١٣٪ من قيمة صادرات سنه الاساس بينما وصلت فى نهايه
الفترة اى فى عام ١٩٨٤ الى ٦٣٤ ألف جنيه اى مايمثل ٢٢٥٪ من سنه
الاساس .

اما اسعار تصدير البطاطا فقد تضاعفت من ٢ الى ٤ امثال ما كانت عليه فى
سنه الاساس مع الاتجاه العام للانخفاض فى نهاية الفترة .

٣-٢-١١ الصادرات من الجزر الاصفر :-

بالنسبة للصادرات من الجزر الاصفر فقد كانت اعلى كمية وهى
١١٢٥ طن فى سنه الاساس بينما لم تتعدى الكميات التى صدرت بعد ذلك
خلال فترة الدراسة ١٥٪ من سنه الاساس وصفة عامه اخذت الصادرات اتجاهها
تصاعديا خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٣ حيث ارتفعت الكمية المصدره من ١٣ طن
فى عام ١٩٧٩ الى ١٦٨ طن فى عام ١٩٨٣ ، ثم انخفضت مرة اخرى فى عام
١٩٨٤ - كمعظم الخضروات - حتى وصلت الى ٣٪ من الكمية المصدره فى
سنه الاساس .

هذا وقد تزامنت التغيرات فى قيمة الصادرات مع تلك الموجودة فى كمية
الصادرات فقد بلغت اعلى قيمة للصادرات ١٤٦ ألف جنيه فى عام ١٩٧٨ بعدها
انخفضت قيمة الصادرات انخفاضاً كبيراً وان كان قد اخذ اتجاهها تصاعديا حتى عام
١٩٨٢ ، حيث بلغت قيمة الصادرات فى عام ١٩٧٩ ١٨٨ ألف جنيه اى مايعادل ١٢٪

من قيمة سنة الأساس ارتفعت الى ٣٦ ألف جنيه في عام ١٩٨٢ ثم بدأت في الانخفاض مرة أخرى خلال العامين التاليين حتى بلغت ٢٦ ألف طن أي ما يمثل ٥% من قيمة سنة الأساس .

وهذا يرجع في المقام الأول الى التغيرات في الكمية وخاصة في الفترة الأولى من الدراسة حيث ان أسعار تصدير الجزر الاصفر ظلت ثابتة تقريبا عند ١٣٠ جنيه للطن خلال السنوات الثلاثة الأولى ثم زادت الى ٣١٠ ٣٧١ جنيه للطن خلال عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ أي ما يعادل ٢٣٨% ٢٨٥% من سنة الأساس على التوالي ولكنها عادت للانخفاض في العامين التاليين .

٣-٢-١٢ الصادرات من الباميه الخضراء :-

تبين من الدراسة أيضا ان صادرات الباميه الخضراء اتسمت بالتذبذب وقد اخذت اتجاهها عاما تنازليا خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٠ حيث انخفضت من ٤٣ طن في عام ١٩٧٨ الى ١٦ طن في عام ١٩٨٠ أي ما يعادل ٣٧% من سنة الأساس ثم اخذت في الارتفاع الكبير خلال العامين التاليين حتى بلغت أقصى كمي لها وهي ١٩٨ طن في عام ١٩٨٢ وهي تمثل ٤٦١% من سنة الأساس ، وفي عام ١٩٨٣ انخفضت الصادرات مرة أخرى الى ٩٥ طن بينما ارتفعت الى ١١٩ طن في عام ١٩٨٤ .

هذا وقد حدثت نفس التذبذبات سواء بالزيادة او النقص في قيمة صادرات الباميه حيث بلغت أدنى قيمة لها وهي ٥٠ ألف جنيه في عام ١٩٨٠ وتمثل ٢٣% من سنة الأساس بينما تحققت أعلى قيمة لصادراتها وهي ١٤٢ ألف جنيه في عام ١٩٨٢ وتمثل نحو ٦٦٠% من قيمة سنة الأساس . اما أسعار تصدير الباميه فقد كانت غير مستقرة أيضا ، حيث تراوحت بين النقص بمقدار ٧٦% عن سنة الأساس والزيادة عنها بمقدار ٤٣% .

٣-٣ الصادرات من الزهور :-

يبين الشكل رقم (٣-٢) تطور كمية وقيمة واسعار الصادرات من الزهور ومنه نستنتج ان هناك تذبذب واضح في كميات الزهور من سنة لآخرى وان كان هناك اتجاهها عاما تنازليا ابتداء من عام ١٩٨٠ حيث بلغت خلاله الصادرات اعلى كمية لها وهى ٩٥٢ طن اى ما يعادل ٢٦٢ % من سنة الاساس اخذت الكميات في الانخفاض حتى بلغت ١٦٣ طن في عام ١٩٨٤ اى ما يمثل ٤٦ % فقط من صادرات سنة الاساس .

ويتضح من الشكل (٣-٢) ايضا ان صادرات الزهور قد اخذت اتجاهها عاما مخالفا للاتجاه العام لتطور اجمالى الكميات المصدره من الحاصلات الغير تقليدية .

اما بالنسبة لقيمة صادرات الزهور فقد اخذت اتجاهها عاما متزايدا خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٢ حيث ارتفعت قيمة الصادرات من ٦١٠ ألف جنيه في عام ١٩٧٨ الى ١٣٥٨ ألف جنيه خلال عام ١٩٨٢ اى ما يعادل ضعف سنة الاساس تقريبا بعدها اخذت قيمة الصادرات في الانخفاض حتى بلغت ٢٠٨ ألف جنيه في عام ١٩٨٤ وهو ما يمثل ٣٤ % فقط من قيمه صادرات سنة الاساس .

اما عن اسعار تصدير الزهور فقد اخذت اتجاهها عاما تصاعديا فيما عدا عام ١٩٨٤ حيث انخفضت خلاله الاسعار ، فقد ارتفعت اسعار تصدير الزهور من ١٤٦٦ جنيه للطن في عام ١٩٧٨ الى ٢٣٩٣ جنيه للطن في عام ١٩٨٣ اى ما يعادل ١٦٣ % من سنة الاساس ، الا انها انخفضت الى ١٢٧٦ جنيه للطن في عام ١٩٨٤ وهو ما يمثل ٥٣ % من اسعار النسبة السابقة لها . هذا ويمثل الجلابد يوليس والقرنفل وعصفور الجنبه اهم الصادرات من الزهور .

٣-٣-١ الصادرات من الجلابد يوليس :-

يمثل الجلابد يوليس النسبة الاكبر من صادرات الزهور وقد تذبذبت الكميات المصدره منه بين الزيادة والنقصان من عام لآخر ، فبينما بلغت كمية الصادرات ٦١١ طن في عام ١٩٨٠ اى ما يعادل ٢٥٦ % من صادرات سنة الاساس نجدها قد انخفضت في العام التالى مباشرة الى ٤١١ طن ثم

ارتفعت مرة أخرى في عام ١٩٨٢ الى ٥٧٨ ثم اخذت في الانخفاض الشديد حتى وصلت الى ١٤ طن فقط في عام ١٩٨٤ .

اما فيما يختص بقيمة تلك الصادرات فقد اخذت اتجاهها عاما متزايدا حتى عام ١٩٨٢ ، حيث ارتفعت قيمة الصادرات من ٣٩٢ جنيه للطن في عام ١٩٧٨ الى ١٢٤٤ ألف جنيه في عام ١٩٨٢ ، الا انها انخفضت في عام ١٩٨٣ الى حوالي ثلث ما كانت عليه في العام السابق له ، وواصلت قيمة الصادرات الانخفاض حتى وصلت الى ١٥ ألف جنيه في عام ١٩٨٤ اي ما يعادل نحو ٤ % فقط من قيمة صادرات سنة الاساس ، وكما يتضح من الجدول رقم (٣ - ٣) فان اسعار تصدير الجلابد يوليس قد اخذت اتجاهها عاما تصاعديا خلال فترة الدراسة ، حيث ارتفعت الاسعار من ١٦٤٠ جنيه للطن في عام ٧٨ الى ٢٤٤٢ جنيه للطن في عام ١٩٨٣ اي ما يعادل ١٤٩ % من سنة الاساس ثم انخفضت في العام الاخير ١٩٨٤ .

٣-٢ - الصادرات من القرنفل وعصفور الجنبه :-

اتسمت صادرات القرنفل وعصفور الجنبه بالتناقص خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٢ فيما عدا عام ١٩٨٠ حيث زادت كمية الصادرات الى ضعف سنة الاساس تقريبا ، فقد بلغت الكمية المصدره في عام ١٩٧٨ نحو ١٧٨ طن - انخفضت الى ٤١ طن في عام ١٩٨٢ اي ما يعادل ٢٣ % من صادرات سنه الاساس ، اما في العامين التاليين فقد ارتفعت الكمية المصدره لتصل الى ١٠٧ ١٤٩٦ طن خلال عامي ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ على التوالي . اما قيمة صادرات القرنفل وعصفور الجنبه فقد اخذت في الارتفاع خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٠ ، حيث ارتفعت من ٢١٨ ألف جنيه في عام ١٩٧٨ حتى ٣٣٨ ألف جنيه في عام ١٩٨٠ ، اما الفترة الثانية وهي ١٩٨١ - ١٩٨٤ فقد اخذت خلالها قيمة الصادرات في التذبذب بين الزيادة والنقصان من عام لآخر وتراوحت هذه القيم بين ١٢٣ ألف جنيه اي ما يعادل ٥٦ % من سنة الاساس و ٢٤٧ ألف جنيه

وتمثل ١١٤% من قيمة صادرات سنة الأساس ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التغير في الكمية المصدره حيث أن أسعار التصدير أخذت اتجاهها عامـاً تصاعدياً خلال الفترة ٨١ — ١٩٨٣ .

وبخصوص أسعار تصدير القرنفل وعصفور الجنبه فقد بلغ سعر الطن عام ١٩٧٨ نحو ١٢٢٥ جنيه، زاد بحوالى ٥٠% في السنة التالية ثم انخفض إلى ٩٩١ جنيه في عام ١٩٨٠ ثم عاود الارتفاع خلال العامين التاليين حتى وصل إلى ٢٧٩٢ جنيه أي ما يعادل ضعف أسعار سنة الأساس إلا أنه أخذ فـسـى الانخفاض خلال عامي ١٩٨٣ ١٩٨٤ حتى وصل إلى ١٢٩٥ جنيه أي بزيادة قدرها ٦% عن أسعار سنة الأساس .

٤-٣ الصادرات من النباتات الطبية :-

يتضح من الشكل رقم (٣-٢) أن الاتجاهات العامه لتطور كمية وقيمة وأسعار الصادرات من النباتات الطبية قد أخذت سلوكاً مختلفاً تماماً عن مجاميع الحاصلات الزراعية الثلاثة السابق ذكرهم .

ففيما يختص بالكميات المصدره من النباتات الطبية وجد أنها أخذت فـسـى الانخفاض في الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨٠ حيث انخفضت من ١٨٦ ألف طن في عام ١٩٧٨ إلى ١٠٨ ألف طن في عام ١٩٨٠ وهو ما يمثل ٥٨% من صادرات سنة الأساس، ولكنها ارتفعت في العام التالي مباشرة إلى ١٤٢ ألف طن ثم ما لبثت أن عاودت الانخفاض مرة أخرى حتى بلغت ١١٦ ألف طن عام ١٩٨٣ أي ما يعادل ٦٣% من سنة الأساس أما في عام ١٩٨٤ فقد ارتفعت صادرات النباتات الطبية إلى ١٧٤ ألف طن أي ما يمثل ٩٤% من صادرات سنة الأساس .

أما بالنسبة لتطور قيمة صادرات النباتات الطبية فقد وجد أنها أخذت اتجاهها مخالفاً لاتجاه تطور كميتها خلال سنوات الدراسة ويرجع ذلك إلى تأثيرها بالأسعار أكثر منها بالكميات ، فقد أخذت قيم الصادرات في الارتفاع خلال الفترة ٧٨ — ١٩٨٠ . حيث ارتفعت من ٦٩ مليون جنيه إلى ١١٣ مليون جنيه ثم ما لبثت أن انخفضت خلال العامين التاليين حتى وصلت إلى نفس المستوى الذي كانت عليه في سنة الأساس، أما

خلال عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ فقد بلغت قيمة صادرات النباتات الطبية نحو ١٠٨ ٠ ٠ مليون جنيه على التوالي .

وفيما يختص بأسعار تصدير النباتات الطبية فقد وجد انها اخذت اتجاهها تصاعديا خلال الفترة ٢٨ - ١٩٨٠ حيث ارتفعت من ٣٦٨ جنيه للطن في عام ١٩٧٨ الى ١٠٥١ جنيه للطن في عام ١٩٨٠ اي ما يعادل ٢٨٦% من سنة الاساس . هذا وقد تذبذبت الاسعار خلال السنوات التالية حيث تراوح سعر الطن بين ١٨٠ جنيه ومثل ١٤١% من اسعار سنة الاساس وبين ١٣٥ جنيه ومثل ٢٥٤% من اسعار سنة الاساس .

مما سبق يتضح ان هناك عدد كبير من محاصيل الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والزهور تدخل ضمن مجموعة الصادرات غير التقليدية . وان كمية الصادرات من هذه المحاصيل تتقلب من عام لآخر ، وقد يرجع ذلك الى عدة عوامل نحمل اهمها فيما يلي :-

- ١ - تذبذب الانتاج ، او تذبذب احتياجات السوق المحلي .
- ٢ - تقلبات الاسواق الخارجية ، وعدم استمرارية الاسواق - او المساحات السوقية امام هذه النوعية من الصادرات لشدة المنافسة من ناحية ، ولانخفاض مستوى جودة هذه الصادرات من ناحية اخرى .
- ٣ - قيام القطاع الخاص بتصدير معظم - ان لم يكن كل - هذه النوعيات في بعض السنوات ، وهو بالطبع محدود القدرة ، وبالتالي امكانياته التصديرية تتقلب من عام لآخر .
- ٤ - تقلبات الاسعار في الاسواق الخارجية لهذه السلع نظرا لتقلبات العرض والطلب في تلك الاسواق - وعدم توفر البيانات والمعلومات للمصدريين المحليين عن تلك الاسواق .

ومن ثم ، فمجعل القول ان هناك امكانية كبيرة لزيادة الصادرات من هذه السلع وذلك اذا امكن التغلب على ووضع الحلول للعوامل الاربعه السالفة - والدليل

على ذلك انه في بعض السنوات حققت صادرات بعض النوعيات ارقاما مرتفعة سواء من ناحية الكمية او حصيللة الصادرات ، وبالطبع يمكن الاستمرار عند هذا المستوى وزيادته زيادة كبيرة .

كما وانه فيما يتعلق بالاسعار يتضح الاتجاه المستمر التصاعد لاسعار كافة الصادرات غير التقليدية ، وهذا مما يدعو الى ضرورة الاهتمام بهذه النوعيات والتوسع فيها ، ففيها مستقبل الصادرات الزراعية بالنسبة للاوضاع المحلية .

٣-٥ التوزيع الجغرافي للصادرات غير التقليدية :-

في محاولة للتعرف على التوزيع الجغرافي ، لبعض اهم الصادرات الزراعية غير التقليدية حتى يمكن معرفة قدره الاستيعابية لتلك الاسواق من الصادرات المصرية لذا نستعرض هنا بعض اسواق الصادرات غير التقليدية .

فبالنسبة للطماطم يتضح ان اهم اسواق الطماطم المصرية هي اسواق الدول العربية ويأتى في مقدمتها سوق الكويت فالسعودية ، لبنان ، فألبحرين ، حيث مثلت واردات الطماطم نحو ٣٩% ، ٣٢% ، ١٢% ، ٥% لكل على الترتيب وذلك خلال موسم ١٩٨٢/٨١ وفى سوق السعودية يبلغ نصيب صادرات مصر من الطماطم نحو ١٣% وهى تمثل المرتبة الرابعة بين خمس دول مصدرة الى تلك السوق وهى تركيا ، لبنان ، الاردن ، مصر ، فايطاليا .

ومن ضمن اسواق الطماطم المصرية ألمانيا الغربية وان كانت بكميات قليلة ، وتمثل المرتبة الاخيرة بين سبع دول مصدرة الى تلك السوق فى مقدمتهم نيوزيلندا ثم اسبانيا ، ويمثل نصيب مصر نحو ٥٠٠٠٥% من واردات تلك السوق .

وفى السوق الفرنسية فقد احتلت مصر المرتبة الاخيرة من بين خمس دول تصدر الطماطم الى تلك السوق تتصدرهم المغرب يليها نيوزيلندا ، وتمثل صادرات الطماطم المصرية الى فرنسا نحو ٤٠٠٠٤% من جملة واردات تلك السوق .

ومما سبق يتضح ان هناك امكانية كبيرة وقدرة استيعابية متزايدة لصادرات الطماطم المصرية — والخضربصفه عامه — الى اسواق الدول العربية يليها الدول الاوربية ، وان كانت الاسعار فى الدول الاوربية اكثر ارتفاعا من الدول العربية ، حيث يصل سعر طن الطماطم المصدر الى المانيا الغربية نحو ١٠٠٠ دولار ، والى فرنسا نحو ٧٥٠ دولار بينما يتراوح فى الدول العربية بين ٣٥٠ — ٤٠٠ جنيهها ، ولكن فى ذات الوقت يؤخذ فى الاعتبار تكاليف الشحن ونوعية ومواصفات الطماطم المصدره الى كل من اسواق اوربا والدول العربية والمقدره على المنافسه مع صادرات الدول الاخرى .

جدول رقم (١-٣) التوزيع الجغرافى لصادرات الطماطم ١٩٨٢/٨١

الدوله	الكميه بالطن	%	سعر الطن
السعوديه	١٠٣٦	٣١,٤	٣٦٠ جنيهها
الكويت	١٢٨٤	٣٨,٩	٣٤٢ جنيهها
لبنان	٣٩١	١٢,١	٣٣٥ جنيهها
البحرين	١٥٣	٤,٦	٣٥٣ جنيهها
فرنسا	٤٠	١,٢	٧٥٠ جنيهها
المانيا الغربية	٢٠	٠,٦	١٠٠٠ جنيهها
دول اخرى	٣٧٠	١١,٢	٣٢٣ جنيهها
الجملة	٣٢٩٤	١٠٠	—

المصدر :-

مركز تنمية الصادرات — " دراسة عن الاسواق الخارجية للطماطم " —
مارس ١٩٨٣ .

وبالنسبة للصادرات من الفاصوليا الخضراء فتعد هولندا الدولة الاولى التى تستحوذ على معظم الكمية المصدره من مصر ، حيث حصلت على نحو ٦٥ ٪ من صادرات الفاصوليا المصريه خلال موسم ١٩٨٢ / ٨١ . وبالنسبة للدول العربيه فان اوسع دول خليجيه وهى السعوديه والكويت والامارات والبحرين تحصل على نحو ١٤ ٪ من صادرات مصر من تلك السلعه .

وبالنسبة للسوق الهولندي فتمثل الصادرات نحو ٤٢ ٪ من واردات تلك السوق ، يليها ايطاليا وتمثل صادراتها من الفاصوليا نحو ٢٧ ٪ من واردات تلك السوق ، فاسبانيا وتمثل صادراتها نحو ٩ ٪ من واردات السوق الهولندي ، ثم فرنسا وتمثل ٤٫٥ ٪ من واردات السوق . وبلغ متوسط سعر الطن للفاصوليا المصريه فى سوق هولندا نحو ١٢٨٠ دولار .

وتعد الزهور من الصادرات غير التقليدية ذات المستقبل والتى يمكن ان تحقق دخلا كبيرا اذا اعطيت الاهتمام اللازم من حيث الانتاج والتسويق الداخلى والخارجى وتعد كل من هولندا والمانيا الغربيه من الاسواق الرئيسيه للزهور بصفه عامه وللزهور المصريه بصفه خاصه . حيث تعتبر هولندا مركزا هاما ومحور تجاره الجملة فى القاره الاوربيه ، حيث تقوم باستيراد انواع من الزهور ثم تصديرها . اما سوق المانيا الغربيه فتحصل على احتياجاتها من الزهور من دول السوق الاوربيه وتتصدر هولندا قائمه الدول المصدره لالمانيا ، وفى ذات الوقت على ايضا سوق عالمى للزهور . وتعتبر المانيا الغربيه سوق رائجه للورد والقرنفل والجلاد يولس ، حيث تستورد سنويا نحو ١٨ ألف طن من الورد ، ونحو ٢٨ ألف طن من القرنفل ، وحوالى ١٤ ألف طن من الالبال ، وحوالى ٥٠ ألف طن من الزهور الاخرى .

ويمكن لمصر ان تقوم بتسويق صادراتها من الزهور بمختلف انواعها فى هذه السوق اذا ما اعدت الخطه الملائمة واتبعت الوسائل الحديثه فى الحفظ والتغليف والتعبئه . وصفه عامه يعد كل من الاتحاد السوفيتى واوروبا الشرقيه الاسواق الرئيسيه

للصادرات المصرية غير التقليدية والتي كانت تحظى بالنصيب الأكبر من تلك الصادرات حتى عام ١٩٧٨/٧٧ — وبعد ذلك ازداد نصيب دول أوروبا الغربية والدول العربية.

فقد كان الاتحاد السوفيتي وهولندا يستوعبان نحو ٦٧% من جملة صادرات البطاطم، والمملكة المتحدة وألمانيا الديمقراطية يستوعبان نحو ٢٠% من جملة صادرات البطاطس. وبالنسبة لصادرات الثوم فقد كان استيعاب الاتحاد السوفيتي وإيطاليا نحو ٦٠%، وهولندا وفرنسا يستوعبان نحو ٦٥% من جملة صادرات الفاصوليا الخضراء.

والسوق العربية تستوعب في المتوسط نسب تتراوح بين ١% إلى ١٦% من مختلف أصناف الصادرات غير التقليدية. وبالنسبة للزهور تأتي كل من هولندا وألمانيا الغربية في المقدمة.

ويتتبع التوزيع الجغرافي لتلك النوعيات من الصادرات غير التقليدية خلال الفترة موضع الدراسة يتضح عدم تحقق عنصر الاستمرار بالنسبة لجميع الأسواق المستوردة، حيث فقدت بعض الأسواق المستوردة بصفه نهائية، وانكماش الصادرات في الأسواق التي تزداد فيها قوى التنافس والتحول إلى أسواق أقل في قوى المنافسة. كذلك ضالته الصادرات إلى الدول العربية رغم مالها من مميزات ومن قدره استيعابية. ومن ثم فإنه يمكن القول بأن أسواق الدول العربية تعد من أنسب الأسواق لتلك النوعية من الصادرات يليها أسواق أوروبا الغربية وذلك إذا احسن الدخول إلى تلك الأسواق بنوعيات السلع ومواصفاتها ومواعيدها الملائمة، كما أن القدرة الاستيعابية لأسواق الدول العربية غير محدوده بالنسبة لكمية صادراتنا وتطوراتها المتوقعة من هذه النوعية من الصادرات.

الفصل الرابع

٤ - السعه السوقيه العالميه والطاقة التصديرية العالمية للدول المنافسه

للصادرات الزراعيه المصريه

مقدمه :-

يهدف هذا الفصل الى دراسة السعات السوقيه العالميه لاهم المحاصيل التصديرية لتحديد نسبة مساهمة الصادرات المصريه فيها ، ولمعرفه امكانيات تنميه الصادرات في المستقبل ، بالإضافة الى دراسة الطاقات التصديرية العالميه مع التركيز على أهم الدول المصدره والمنافسه لمصر في السوق العالميه والتنبؤ باتجاهات الكميه المصدره لهذه الدول في المستقبل ، وقد تم مقارنة متوسطات أسعار التصدير لأهم الدول ، بمتوسط أسعار التصدير المصري والمتوسط العام لاسعار التصدير العالميه كمؤشر لمدى كفاءه التصدير في مصر ، وفي محاوله لقياس ربحية التجارة الخارجيه المصريه من تصدير بعض المحاصيل تم مقارنة تكاليف الانتاج مع الاسعار التصديرية وهذا يعطى مؤشر للميزه النسبيه لمصر من تصدير هذه المحاصيل .

ولقد واجهت هذا الفصل مشاكل عديده منها اختلاف البيان الواحد من مصادر مختلفه ، فمثلا كيه وقيمه الصادرات المصريه لبعض المحاصيل من نشرات التجارة الخارجيه لمنظمه الاغذيه والزراعه التابعه للامم المتحده ، تختلف مع بيانات نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامه والاحصاء ، وفي هذا الفصل أعتمد على بيانات منظمه الاغذيه والزراعه لانها تعطى فرصه اجراء مقارنة بين كميات وقيم واسعار المحاصيل التصديرية في الدول المختلفه . ومن المعلوم ان هناك عديد من المقاييس الممكن استخدامها لقياس ربحية التجارة الخارجيه ، الا انه استخدم أبسطها في الوقت الحاضر وهو الفرق بين تكاليف الانتاج واسعار التصدير كمؤشر للقيمة المضافه الناتجه عن عملية التصدير ، وهذه بطبيعة الحال ليست الربحية حيث تشمل الاولى على التكاليف التسويقية والهوامش المختلفه ، ونظرا لعدم توفر البيانات الكفى هذا الفصل ببعض المؤشرات لتقييم وتوجيه التجارة الخارجيه .

١-٤ السعة السوقية العالمية للقطن :-

تمثل اجمالي الواردات العالمية من القطن جانب الطلب العالمي او السعة السوقية العالمية ، بينما تمثل الصادرات المصرية جانب من العرض العالمي للقطن ، حيث يشمل العرض العالمي للقطن الصادرات المصرية بالاضافة الى صادرات الدول المنافسة ، ولقد اخذت الواردات العالمية من القطن اتجاها تصاعديا خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٠ حيث زادت من ٤ مليون طن عام ١٩٧٧ الى ١٥ مليون طن عام ١٩٨٠ ، وبمعدل زياده سنوى ٦٣% ثم انخفضت الواردات العالمية الى حوالى ٤ر٤ مليون طن فى العامين ١٩٨١/١٩٨٢ .

اما بالنسبة لكمية صادرات مصر من القطن الخام فقد اخذت ايضا اتجاها تصاعديا خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٢) حيث زادت من ١٤٣٩ ألف طن عام ١٩٧٧ الى ٢٠٥ ألف طن عام ١٩٨٢^(١) وبمعدل زيادة سنوى ٦% (انظر جدول رقم (١-٤) بالملحق) .

وتتذبذب نسبة الصادرات المصرية من القطن الى اجمالي الواردات العالمية من عام لآخر وقد رمتوسط مساهمة كمية الصادرات المصرية فى السعة السوقية العالمية للقطن للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) بحوالى ٣٩% فقط وهذا يعنى ان السوق العالمية يمكن ان تستوعب اضعاف الكميات المصدرة من القطن المصرى ويعوقه ذلك محددات اقتصادية وفنية وتكنولوجية وتسويقية ومؤسسية وتشريعية^(٢) انظر جدول رقم (١-٤) .

(١) باستثناء عام ١٩٧٨ حيث انخفضت الكمية المصدرة الى حوالى ١٣٣ ألف طن .

(٢) دكتور يوسف والى ، دكتور حسن خضر : دراسة اقتصادية لسياسة تشجيع الصادرات المصرية الزراعية - المؤتمر القومى للتصدير - لجنة بحوث صادرات الانتاج الزراعى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - القاهرة ٦ ابريل ١٩٨٥ .

(الكمية بالالف طن)

المحصول	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	متوسط الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨١)
(١) صادرات مصر من القطن (٢) الواردات العالمية من القطن (٣) % (٤)	١٦٦٠٠ ٥٠٠٦٨ ٣٠٠	١٧٧٠٥ ٤٤٤١٢ ٤	٢٠٥٠٠ ٤٤٥٤٩ ٤٦	١٨٦ ٤٦٥٦ ٢٠٦
(٥) صادرات مصر من الارز (٦) واردات العالم من الارز (٧) % (٨)	١٨٠٠ ١٢٧٦٥٨ ٠٨	١٩٣٠٠ ١٣٢٦٠٤ ٠٧	١٦٠٥ ١١١٢١٨ ٠٩	٢٥ ١١٥٦٦ ٠٢
(٩) صادرات مصر من البصل (١٠) واردات العالم من البصل (١١) % (١٢)	٤١٦٠ ١٦٣٤٣٠ ٢٧	١٦٩٧٠ ١٧٨٦٨٠ ١٠	١٥٠٠ ١٦٧٩٨٠ ٠٩	٢٦ ١٧٠٠ ١٠
(١٣) صادرات مصر من الفول السوداني (١٤) واردات العالم من الفول السوداني (١٥) % (١٦)	١٣٣٠ ١١٦٣٠٦ ١٠	٤٥٠ ٧٢٩٠٤ ٠٦	٤٦٠ ٧٠٣٠٣ ٠٧	٧٥ ٨٦٥٠٤ ٠٦
(١٧) صادرات مصر من الكاكاو (١٨) واردات العالم من الكاكاو (١٩) % (٢٠)	٨٠٠ ٢٤٥٠٤ ٣٣	٨٠٩ ٢٢٤٠٨ ٣٠	٩٠٠ ٢١٩٠١ ٣٠	٨٠٦ ٢٣٣٠٤ ٣٧
(٢١) صادرات مصر من البطاطس (٢٢) واردات العالم من البطاطس (٢٣) % (٢٤)	١٤٣٠٩ ٤١٧١٠٣ ٣	١٠٣٠ ٤٦٩٠٠ ٦٠	٩٥٠ ٥٠٤٥٠٦ ١٠	١١١٧ ٤٨٠٢ ٢٣
(٢٥) صادرات مصر من البرتقال (٢٦) واردات العالم من (٢٧) % (٢٨)	١٠٩٠ ٥٠١٣٠٩ ٢٠	١١٤٠٠ ٥٠١٣٠٣ ٣٣	١١٣٠٧ ٥١١٧٠٤ ٣٠	١١٢٠٤ ٥١١٥٠٠ ٢٠

المصدر : جمعت وحسبت من جدول رقم (١-٤) بالملحق .

ومن الجدير بالملاحظة ان نصيب مصر من قيمة صادرات القطن كانت اعلى دائما من نصيب مصر من الكمية المصدره^(١) وذلك يعنى ان مصر تحقق اسعارا اعلى من متوسط الاسعار العالمية وذلك يرجع الى ارتفاع اسعار القطن المصرى طول التيله .

٢-٤ الطاقة التصديرية العالمية للقطن :-

باستقراء بيانات الكميات المصدره من القطن فى العالم خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) يتضح انها تمر بتقلبات او بشبه دوات تمتد الى ٣ - ٤ سنوات ، حيث لوحظ زيادة الكمية المصدره وخلال الفترة الاولى (١٩٧٠ - ١٩٧٣) من ٣ر٩ مليون طن عام ١٩٧٠ الى ٤ر٧ مليون طن عام ١٩٧٣ ، وفى الفترة الثانية (١٩٧٤ - ١٩٧٦) حيث زادت الكمية من ٣ر٨ مليون طن عام ١٩٧٤ الى ٤ر٠ مليون طن ١٩٧٦ ، اما الفترة الثالثة (١٩٧٧ - ١٩٨٠) فقد زادت صادرات القطن العالمية من ٣ر٩ مليون طن عام ١٩٧٧ الى ٤ر٨ مليون طن عام ١٩٨٠ ، وفى الفترة الاخيرة اتجهت الصادرات نحو الزيادة من ٤ر٣ الى ٤ر٤ مليون طن فى السنين ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، على التوالى^(٢) ، ويمكن القول بصفه عامه ان كمية صادرات القطن العالمية تأخذ اتجاهها عاما تصاعديا خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) وذلك كما توضحه المعادلة التالية :

$$\text{ص} = ٣٩١٦ + ٤٠ر٥ \text{ هـ} \\ (١٨٣٣)$$

حيث : ص = القيمة التقديرية لكمية الصادرات العالمية من القطن بالالف طن فـس
هـ السنه هـ .
س = متغير الزمن ، حيث هـ = ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣

(١) انظر جدول رقم (٤-١) بالملحق .

(٢) انظر الجدول رقم (٤-٢) بالملحق .

- ١٦٨ -

جدول رقم (٤ - ٢)
الاهمية النسبية لكمية صادرات القطن لاهم الدول المصدرة
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢)
%

الدول السنوات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	متوسط (٨٠ - ١٩٨٢)
الولايات المتحدة الامريكية	١٨ر٦	٢٣ر٩	١٩ر٤	٢٦ر٦	٢١ر٤	٣٥ر٦	٣٥ر١
الاتحاد السوفيتي	١٤ر٢	٢٢ر٠	٢٢ر٨	٢٦ر٦	٢١ر٠	١٩ر٤	٢١ر٤
باكستان	٣ر٧	٥ر٥	٢ر٩	٢ر٦	٢ر٥	١ر٣	٦ر٤
تركيا	٨ر٥	٦ر٦	٩ر٩	٤ر١	٦ر٨	٣ر٧	٤ر٨
مصر	٧ر٠	٤ر٨	٤ر٠	٣ر٧	٣ر٠	٣ر٤	٤ر٠
المكسيك	٥ر٩	٤ر٢	٣ر٨	٣ر٦	٤ر٩	٥ر٢	٣ر٨
السودان	٦ر٣	٣ر٩	٥ر٥	٦ر٠	٣ر٥	٤ر٤	٢ر٣

المصدر :

حسبت من الجدول رقم (٤ - ٢) بالملحق .

ويتضح من المعادلة السابقة ان مقدار الزيادة في الصادرات العالمية من القطن تبلغ ٤٠٥ ألف طن سنوياً ومعدل زيادة ١% من متوسط كمية الصادرات العالمية والذي يبلغ ٤٢ مليون طن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) وهذه الزيادة معنوية بدرجة ثقة ٩٥% ، وتقدر كمية الصادرات العالمية الاتجاهية من المعادلة السابقة بحوالى ٤٦ مليون طن عام ١٩٨٥ ، وتصل الى ٤٨ مليون طن عام ١٩٩٠ ، وذلك بفرض استمرار الظروف السابقة على ما هي عليه .

وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم اجمع المصدره للقطن ، حيث ساهمت وحدها بحوالى ٣٥% من الصادرات العالمية للقطن كمتوسط للفترة (٨٠ - ١٩٨٢) ، ولقد تذبذبت صادرات الولايات المتحدة يشده من عام لآخر وتراوحت بين حد ادنى ٧ مليون طن عام ١٩٧٠ ، وحد اقصى ١٨ مليون طن عام ١٩٨٠^(١) ، وبدراسة الاتجاه العام لصادرات الولايات المتحدة من القطن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) وجد انها تأخذ اتجاهها عاماً تصاعدياً ، وان مقدار الزيادة السنوية في الكمية المصدره تبلغ ٦٢٤ ألف طن ، أى بمعدل ٥٦% من متوسط الكميات المصدره للفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) ، والتي تبلغ ١١ مليون طن ، وهذه الزيادة معنوية بدرجة ثقة ٩٩% ، وتقدر الكميات الاتجاهية لصادرات الولايات المتحدة الأمريكية بحوالى ١٧ مليون طن عام ١٩٨٥ ، وتصل الى ٢ مليون طن عام ١٩٩٠^(٢) .

ويحتل الاتحاد السوفيتى المركز الثانى بين الدول المصدره للقطن ، اذ بلغت كمية صادراته ٢١٤% من الصادرات العالمية للقطن خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) ، ولقد اخذت صادرات الاتحاد السوفيتى من القطن في الازدياد المستمر من ١٧ ألف طن عام ١٩٧٠ الى ٩٧٢ ألف طن عام ١٩٧٧ ، وبمعدل زيادة سنوى ٩٤% خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٧٢) ، ثم انخفضت الكمية المصدره الى ٨٥٨ ٧٨٩ ألف طن في السنين

(١) انظر الجدول رقم (٤-٢) بالملحق .

(٢) انظر المعادلة رقم (١) جدول رقم (٤-٣) بالملحق .

١٩٧٨ ١٩٧٩ على التوالي ، وفي الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) اتجهت الكمية المصدرة الى الزيادة من ٨٤٣ ألف طن عام ١٩٨٠ الى ٩٤٩ ألف طن عام ١٩٨٢ ، وتأخذ صادرات الاتحاد السوفيتي من القطن اتجاهها عاما تصاعديا ، وقد متوسط معدل الزيادة السنوي خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) بحوالي ٥,٢% ، وتقدر الكميات الاتجاهية لصادرات الاتحاد السوفيتي من القطن بحوالي ١١ مليون طن عام ١٩٨٥ تصل الى ١٤٢ مليون طن عام ١٩٩٠ .

وتأتي باكستان في المركز الثالث بين الدول المصدرة للقطن في العالم ، حيث ساهمت بحوالي ٦,٤% من الصادرات العالمية كمتوسط للفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) ، ويشاهد من البيانات ان كمية الصادرات تتذبذب من عام لآخر ، وتراوحت بين حد ادنى ٣٧ ألف طن عام ١٩٧٤ ، وحد اقصى ٣٢٥ ألف طن عام ١٩٨١ ، وحساب الاتجاه العام لصادرات باكستان خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) وجد انه يتجه نحو الانخفاض بمقدار ٤ ألف طن سنويا ، اي بمعدل انخفاض ٢,٤% من متوسط الكمية المصدرة والبالغة ١٦٣ ألف طن خلال فترة الدراسة - ولم تثبت معنوية هذا الانخفاض بسبب التقلبات الشديدة في الكمية المصدرة .

ولقد جاءت تركيا في المرتبة الرابعة حيث ساهمت بحوالي ٤,٨% من الصادرات العالمية للقطن خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) وعلى الرغم من التقلبات المستمرة في صادرات تركيا من القطن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) ، الا انها تأخذ اتجاهها عاما تنازليا ، وان مقدار الانخفاض السنوي في كمية الصادرات يبلغ ٧,٤ ألف طن أي بمعدل - ٣,١% من متوسط الكمية المصدرة للفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) والتي بلغت ٢٣٦ ألف طن ، وهذا الانخفاض معنوي بدرجة ثقة ٩٠% ، وتقدر كميات صادرات تركيا الاتجاهية من القطن بحوالي ١٧٠ ألف طن عام ١٩٨٥ ، تصل الى ١٣٣ ألف طن عام ١٩٩٠ (١)

(١) انظر المعادله رقم (٣) جدول رقم (٤-٢) بالملحق .

وتحتل مصر المرتبة الخامسة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وباكستان وتركيا ، حيث ساهمت مصر بحوالى ٤ % من الصادرات العالمية للقطن^(١).

ولقد جاءت المكسيك فى المرتبة السادسة ، ولقد تذبذبت صادراتها خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) ، ويقدر متوسط صادراتها بحوالى ١٧٣ ألف طن لهذه الفترة ، وتأخذ صادرات المكسيك اتجاها عاما تنازليا ، وان مقدار الانخفاض السنوى ٣ر٢ ألف طن ، أى بمعدل انخفاض ١٣ % من متوسط الكمية الى صادراتها المكسيك خلال فترة الدراسة ، ولم تثبت معنوية هذا الانخفاض بسبب التقلبات الشديدة فى الكمية المصدره^(٢).

وبلغ الدول السابقه المصدره للقطن السودان ، حيث ساهمت بحوالى ٢٣ % من الصادرات العالمية للقطن كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) ، ويدرس صادرات القطن السودانى خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) وجد انه قد زاد من ٢٣٠ ألف طن عام ١٩٧٠ الى ٢٤٧ ألف طن عام ١٩٧٢ سجلا اقصى كمية صادرات ، ثم اخذت الكمية المصدره تتذبذب من عام لآخر حتى بلغت حدها الادنى بحوالى ٦٥ ألف طن عام ١٩٨١ ، ويدرس الاتجاه العام لصادرات السودان من القطن وجد انه يأخذ اتجاها عاما تنازليا خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) ويقدر انخفاض سنوى ١١ر٣ ألف طن ، أى بمعدل ٦ر٦ % من متوسط صادرات السودان خلال فترة الدراسة وبالمبلغ ١٧١٣ ألف طن ، وهذا الانخفاض معنوى بدرجة ثقة ٩٩ % ، ويقدر كمية صساد را السودان الاتجاهية للقطن بحوالى ٦٩ر٧ ألف طن عام ١٩٨٥ ، تنخفض الى ٣ر٣ ألف طن عام ١٩٩٠ ، ومن الجدير بالذكر ان مصر والسودان تتنافسان على تصدير القطن طويل التيلة فى السوق العالمى ، وفى نفس الوقت تتجه كليه صادرات القطن فى البلدين

(١) انظر تطور صادرات القطن وتوزيعها الجغرافى فى الفصل الثانى .

(٢) انظر المعادله رقم (٤-٣) جدول رقم (٤-٣) بالملحق .

نحو الانخفاض لذلك يجب تنسيق السياسات الانتاجية والتسويقية الداخلية والخارجية
لمصر والسودان حتى يمكن تعظيم حصيللة الصادرات من هذا المحصول الرئيسى .

ويبين الجدول رقم (٤-٣) متوسط اسعار تصدير القطن لاهم الدول المصدره
خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) ومنه يتضح ان متوسط اسعار تصدير القطن تراوحت
بين ١٣٨٦ دولار للطن كحد ادنى فى باكستان ، وبين ٢٣٨٠ دولار للطن كحد
اقصى فى مصر ونسبة زيادة ٢٢% عن اقل سعر ، ولقد كانت اسعار تصدير القطن
المصرى اعلى من المتوسط العام للصادرات العالمية بنسبة ٥٠% ويرجع ذلك الى المزايا
التي يتمتع لها القطن المصرى طويل التيلة ذو السمعة الممتازة ، لانها الاقطان الوحيد
فى العالم التى يغزلها الغزالون باطمئنان ، وبدون اى متاعب فى التشغيل ، كما أن
السياسة القطنية فى مصر يقوم بها اجهزة متخصصة فى مجال التسويق الخارجى ، وتولى

اهتمامها الكامل لكافة التقارير التى تتلقاها من شركات تصدير الاقطان
فى بداية كل موسم قطنى ، ودراسة الاتجاهات المختلفة فى الاسواق الخارجية والتصرف
على احتياجاتها من القطن المصرى والتحقق من مطابقة الاقطان المصدره اليهم
للمواصفات المطلوبة مع العمل على تسليم الاقطان فى المواعيد المتفق عليها ، كما أن
الاقطان المصرى الطويلة التيلة الممتازة لازالت تتمتع بميزة شبه احتكارية واسعار المنتج
النهائى منها لم يتأثر حتى الآن . وتؤكد الدراسات على زيادة الطلب العالمى على
القطن ، وان الاسعار العالمية للقطن بصفه عامه واسعار القطن المصرى بصفه خاصه
سوف تأخذ اتجاها عاما متزايدا وذلك للأسباب التالية^(١) -

- قيام الدول المنتجه للقطن باعطاء اهمية كبيرة لصناعاتها المحلية على حساب
حصص التصدير للخارج مما يؤدى الى انخفاض المتاح للتصدير وبالتالي
ارتفاع الاسعار العالمية .

(١) دكتور / دلال محمود مصطفى - استخدام نظرية الميزه النسبية فى الدول النامية
مع التطبيق على التجارة الخارجية للقطن المصرى ومنتجاته * - رساله دكتوراه -
كلية الاقتصاد - برلين - ١٩٨٣ .

جدول رقم (٤ - ٣)
متوسط اسعار التصدير لاهم الدول المصدرة للقطن في العالم
متوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢)

(دولار / طن)

الدولة	متوسط اسعار التصدير
الولايات المتحدة الامريكية	١٥٨٦
الاتحاد السوفيتي	١٥٧٩
باكستان	١٣٨٦
تركيا	١٦١٢
مصر	٢٣٨٠
المكسيك	١٦٧٣
السودان	١٦٢٧
متوسط العالم	١٥٨٩

Source: Food And Agriculture Organization of the United Nation; Trade
year Book, 1979 - 1983.

- اتجاه صادرات بعض الدول المصدره الرئيسية للانخفاض مثل باكستان وتركيا ومصر والسودان حيث تقـوم بعض الدول مثل تركيا بمسانده الاسعار المحليه بما يزيد عن الاسعار العالميه • مما يؤدى الى تشجيع استهلاكه محليا •
- قيام بعض الزراع فى بعض الدول مثل البرازيل بوزاعه بدائل اخرى غير القطن مثل غول الصويا مما ادى الى انخفاض المنتج من القطن وبالتالى ارتفاع اسعاره •
- اقبال المصانع فى اوربا الغربيه على شراء القطن الخام بكميات كبيره لثقتهم فى مستقبل مبيعاتهم من المنتجات القطنيه •
- ارتفاع التكاليف الانتاجيه لزراعه القطن ومنها اسعار المبيدات والاسمدة •
- التوقعات الخاصه بانخفاض المساحه المنزعه بالقطن فى العالم وزياده مساحه المحاصيل الغذائيه كالقمح •
- التزايد المستمر فى استهلاك القطن نتيجة للتزايد الكبير فى عدد السكان ومستوى المعيشه •
- ارتفاع اسعار البترول مما ادى الى ارتفاع اسعار الالياف الصناعيه ، وزياده تكاليف مستلزمات الانتاج الزراعى كل ذلك يؤدى الى زياده اسعار القطن فى السوق العالميه فى المستقبل •
- تحولت مصانع المانيا الغربيه والنمسا الى القطن المصرى بالنسبه للجـزء الاكبر من استخدماتها نتيجة لاستقرار سياسة البيع ومستوى الاسعار ، ولقد ابدى بعض الغزاليين فيها اهتماما بالا صناف المصريه المستحدثه •
- وما زالت اسواقنا التقليديه يجرى التعامل معها فى اسواق اوربا الغربيه ، وبدأت مصر التعامل مع اسواق جديده هى دول الشرق الاقصى مثل كوريا والفلبين •
- اصبح من الواضح ان الاتجاه الخاص بانتقال الطاقة الانتاجيه فى الصناعه النسيجيه من الدول المتقدمه الى الدول الناميه هو اتجاه اساس وسوف يستمر فى المستقبل لما تتميز به الدول الناميه من مزايا فى تكاليف الانتاج

ولامتلاكها للمادة الخام في اغلب الحالات ، ويؤكد ذلك اتجاه نسبه عاليه
من الاستثمارات الامريكية واليابانية في هذا المجال الى الدول الناميـه
لتحقيق عائدا افضل .

- موقف صناعة الالياف غير الطبيعية بعد ظروف ارتفاع الطاقة وخامات الصناعة
البتروكيمياوية ، الامر الذي يتوقع معه ارتفاع اسعار منتجات الالياف غير
الطبيعية بمجرد استقرار حاله الطلب على المنتجات النسيجية بالاسواق .
- عدم توقع اى تعديلات جوهرية من الناحية الفنية للوصول الى الياف بديله
تحل بالكامل محل القطن ، بل بالعكس فقد اصبح الخلط بين الالياف
الصناعية والقطن هو الصفة المقبولة لدى المستهلكين ، ولما يؤدي اليه من
الجمع بين المميزات النوعية للالياف ، كما انه لوحظ في السنوات الاخيرة
اتجاها لا يستهان به لزيادة الطلب على الالياف الطبيعية .
- الاستقرار النسبي والانفتاح على اسواق الدول المتقدمه المستورده للمنتجات
النسيجية والذي ساعدت عليه اتفاقية المنسوجات متعدد الاطراف والمعه
بواسطه " الجات " ، والتي تنص على نسبة نمو سنوى في تجاره هذه المنسوجا
قدرها ٦ ٪ .

وهناك عديد من المعايير الممكن استخدامها لقياس ربحية التجارة الخارجية
للقطن ، الا انه سوف يستخدم ابسطها لحين توفر بيانات منطقية وموثوق بها ، حيث
نقارن بين تكاليف انتاج طن القطن الشعير وسعر تصديره في مصر ، وتعطى هــــــــــــ
المقارنة مؤشر القيمة المضافة الاجمالية الناتجة عن عملية التصدير او الميزة النسبية
للقطن ، وهذه بطبيعة الحال ليست الربحية لانها تشمل التكاليف التسويقية والهوامش
المختلفة اللازمه لاعداد القطن للتصدير :

- يقدر تكاليف الانتاج الزراعى لطن من القطن الشعر عام ١٩٨٢ حوالى ٩٢٠ جنيهاً (١)

- يقدر سعر تصدير طن القطن الشعر فوب اسكندرية عام (٢) ١٩٨٢ بحوالى ١٣٩٦ جنيهاً على اساس سعر الصرف الرسمى ٧٠ قرشا للدولار .

- تبلغ القيمة المضافة فى هذه الحالة من تصدير طن قطن شعر ٤٣٦ جنيهاً •
اى مانسبته ٤٧% من تكاليف الانتاج

- وباستخدام سعر الصرف التشجيمى للدولار لعام ١٩٨٢ (٤٨ قرشا) يكون
سعر التصدير فوب اسكندرية ١٦٧٦ جنيهاً للطن • وتبلغ القيمة المضافة نفس
هذه الحالة من تصدير طن قطن شعر ٧٥٦ جنيهاً • اى مانسبته ٨٢% من
تكاليف الانتاج •

من الجدير بالذكر ان تكاليف الانتاج الزراعى لطن القطن الشعر يجب ان تزيد
بمقدار ما تتحمله الدولة من دعم فى ثمن الاسمدة والمبيدات لطن القطن • وفى نفس
الوقت فان سعر الصرف الرسمى لا يعكس سعر صرف الظل وهو يزيد عن سعر الصرف
الرسمى ويقل عن سعر الصرف فى السوق السوداء •

ما سبق يتضح ان لمصر ميزة نسبية فى انتاج وتصدير القطن ويتوقف حجم
صادرات القطن المصرى على محددات انتاجية واستهلاكية وتسويقية داخلية وخارجية
يجب ان تؤخذ فى الحسبان عند تقرير السياسة التصديرية للقطن •

٣-٤ السعه السوقية العالمية للارز :-

باستعراض كمية الواردات العالمية للارز خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٢) (٣) يتضح

-
- (١) حسبت من سجلات وزارة الزراعة •
 - (٢) متوسط اسعار تصدير الطن من القطن الشعر للاصناف والى البلاد المختلفة
من نشرات منظمة الاغذية والزراعة التابع للامم المتحدة •
 - (٣) انظر الجدول رقم (٤-١) بالملحق •

انها اخذت تتزايد تدريجيا عاما بعد آخر حيث ارتفعت هذه الكمية من ١٠ مليون طن عام ١٩٧٧ الى ١٣٨ مليون طن عام ١٩٨١ وبمعدل زيادة سنوى ٦,٧% خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨١) ثم انخفضت كمية الصادرات من الارز الى حوالى ١١١ مليون طن عام ١٩٨٢ ونسبة انخفاض ٢٠% عن السنة السابقة لها .

ولقد اتجهت كمية الصادرات المصرية من الارز الى الانخفاض ويمكن تمييز —————
الفترتين التاليتين :-

الفترة الاولى تشهد نهاية السبعينات (١٩٧٧ - ١٩٧٩) حيث انخفضت الكمية المصدره من الارز المصرى من ٢٢٣ ألف طن عام ١٩٧٧ الى ٣١٥ ألف طن عام ١٩٧٩ وبمعدل انخفاض سنوى يبلغ - ٤٥% .

الفترة الثانية تشهد بداية الثمانينات (١٩٨٠ - ١٩٨٢) حيث انخفضت الكمية المصدره من الارز المصرى من ٩٨١ ألف طن عام ١٩٨٠ الى ٢٦٥ ألف طن عام ١٩٨٢ وبمعدل انخفاض سنوى يبلغ - ٣٥% وقد ادى استمرار معدلات الانخفاض سالفه الذكر الى تلاشى الكمية المصدره من الارز تقريبا عام ١٩٨٥ .

وبلغ متوسط مساهمة الصادرات المصرية من الارز الى اجمالى الواردات العالمية للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) حوالى ٠,٣% فقط ، فى حين بلغت هذه النسبة ٢,٢% عام ١٩٧٧ - ويعزى ذلك من ناحية الى انخفاض الصادرات المصرية بسبب زيادة الاستهلاك المحلى ، والى زيادة السعه السوقية العالمية من ناحية اخرى .

٤-٤ الطاقة التصديرية العالمية للارز :-

باستعراض كمية الصادرات العالمية للارز خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) يتضح انها تأخذ اتجاهها عاما تصاعديا (على الرغم من التقلبات المستمرة) حيث ارتفعت الكمية من حوالى ٨٨ مليون طن عام ١٩٧٠ الى ١٣١ مليون طن عام ١٩٨٢ ثم انخفضت الكمية الى ١١٩ مليون طن عام ١٩٨٢ ، وتوضح المعادله التالية الاتجاه

العام لكمية الصادرات العالمية للارز خلال هذه الفترة :

$$\begin{aligned} \text{ص} &= ٢٧٩١ + ٣٥٩ \text{ ص} \\ & (٥٢٢٦) \\ \text{ر} &= ٠.٨٤ \quad \text{ر}^2 = ٠.٧٢ \end{aligned}$$

حيث ص = القيمة التقديرية لكمية الصادرات العالمية من الارز بالالف طن في السنة هـ.

$$\text{س} = \text{متغير الزمن} \quad \text{حيث هـ} = ١٩٥١ + ٠.٠٠٥ + ٠.١٣٦$$

ويتضح من المعادلة السابقة ان مقدار الزيادة السنوية في الصادرات العالمية للارز تبلغ ٣٥٩ ألف طن سنويا ونسبة ٣٥% من متوسط الصادرات العالمية التي تبلغ ١٠٣ مليون طن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) ، وهذه الزيادة المعنوية بدرجسة ثقة ٩٩% ، ودل معامل التحديد على ان ٧٢% من التغير في كمية الصادرات العالمية تعزى الى تأثير مختلف العوامل التي يعكس اثرها عامل الزمن .

وتبين الكميات الاتجاهية التقديرية من المعادلة السابقة ان الصادرات العالمية للارز تقدر بحوالى ١٣٥ مليون طن عام ١٩٨٥ ، وتصل الى ١٥٣ مليون طن عام ١٩٩٠ .

وتعتبر تايلاند اهم الدول المصدره للارز في العالم فقد بلغ متوسط نسبة مساهمتها في كمية الصادرات العالمية حوالى ٢٢% خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) كما هو موضح بالجدول رقم (٤-٤) ، ولقد تذبذبت الكمية المصدره من عام لآخر ، حيث بلغت حدها الادنى بحوالى ٨٤٨ ألف طن عام ١٩٧٣ ، وفي حين بلغت حدها الاقصى بحوالى ٣٨ مليون طن عام ١٩٨٢ . وبحساب معادلة الاتجاه العام لكمية صادرات تايلاند من الارز^(١) خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) وجد انها تأخذ اتجاهها عاما تصاعديا ، وان مقدار الزيادة السنوية في الكمية المصدره تبلغ ١٩٣ ألف طن ، ونسبة

(١) انظر المعادلة رقم (١) جدول رقم (٤-٥) بالملحق .

— ١٧٩ —

جدول رقم (٤ - ٤)
الاهمية النسبية لكمية صادرات الارز لاهم الدول المصدرة
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢)
%

السنوات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	متوسط (١٩٨٢ - ١٩٨٠)
تايلاند	١٢ر٦	١١ر٥	٢٢ر٨	٢٨ر٤	١٧ر٣	٢٤ر١	٢٧ر٥
الولايات المتحدة	٢٠ر٦	٢٦ر٠	٢٤ر٩	٢٢ر٢	٢٤ر٦	٢٠ر٤	٢٤ر٦
باكستان	٥ر٧	٥ر٨	٩ر٤	٩ر٣	٨ر٤	٩ر٠	٩ر٢
الصين	٢١ر٦	٣٥ر٢	١٧ر١	١١ر٤	١٧ر٤	١٣ر٠	٧ر٣
بورما	٧ر٦	٤ر٩	٧ر٤	٦ر٥	٣ر٧	٥ر٤	٥ر٧
اليابان	—	—	—	٠ر٢	٠ر٩	٥ر٣	٥ر٢
ايطاليا	٤ر١	٥ر٣	٤ر٦	٢ر٩	٤ر٨	٤ر٧	٤ر٦
استراليا	١ر٥	٢ر١	٢ر٦	٢ر٥	٠٣ر٠	٢ر١	٣ر٨
كوريا	١ر١	٤ر٣	١ر٨	٢ر٧	٥ر٤	٤ر٠	٢ر٦
مصر	٧ر٤	١ر٩	٢ر٣	٢ر٠	٥ر١	٠ر٨	٠ر٣

المصدر :

حسبت من بيانات الجدول رقم (٤ - ٤) بالملحق .

٩٥% من متوسط صادرات تايلاند التي تبلغ ٢.٣ مليون طن خلال فترة الدراسة ، وهذه الزيادة معنوية حتى مستوى ٠.٠١ وتبين الكميات الاتجاهية التقديرية ان صادرات تايلاند تقدر بحوالى ٣.٨ مليون طن عام ١٩٨٥ ، وتصل الى ٤.٧ مليون طن عام ١٩٩٠ .

ولقد جاءت الولايات المتحدة الامريكية فى المرتبة الثانية بين اهم الدول المصدرة للارز فى العالم ، حيث ساهمت بحوالى ٢٤.٦% من كمية الصادرات العالمية للارز خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢)^(١) ، ولقد تذبذبت صادرات الولايات المتحدة الامريكية من عام لآخر ، فبينما كانت كمية صادراتها ١.٧ مليون طن عام ١٩٧٠ ، وانخفضت الى ١.٤ مليون طن عام ١٩٧١ محققه ادنى كمية صادرات خلال فترة الدراسة ، ولقد بلغت كمية الصادرات ٣.١ مليون طن عام ١٩٨١ محققه اعلى كمية صادرات خلال فترة الدراسة^(٢) .

وتأخذ كمية صادرات الولايات المتحدة الامريكية من الارز اتجاهها عاما تصاعديا خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢)^(٣) ، وان مقدار الزيادة السنوى ١٢.٢ ألف طن ، ونسبة اى ٥٠% من متوسط كمية صادرات الولايات المتحدة والتي تبلغ ٢.٢ مليون طن خلال فترة الدراسة . وتقدر الكميات الاتجاهية لصادرات الولايات المتحدة الامريكية بحوالى ٣.٢ مليون طن عام ١٩٨٥ ، وتصل الى ٣.٨ مليون طن عام ١٩٩٠ .

وتعتبر باكستان ثالث دوله مصدرة للارز بعد تايلاند والولايات المتحدة الامريكية ، حيث ساهمت بحوالى ٩.٢% من كمية الصادرات العالمية من الارز خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) ، ولقد تذبذبت كمية صادراتها من عام لآخر ، ولقد انخفضت

(١) انظر الجدول رقم (٤-٤) .

(٢) انظر الجدول رقم (٤-٤) بالملحق .

(٣) انظر المعادله رقم (٢) بالجدول رقم (٤-٥) بالملحق .

كمية صادرات باكستان من ٤٨٢ ألف طن عام ١٩٧٠ الى ١٨٣ ألف طن عام ١٩٧١ محققه ادنى كمية مصدره خلال فترة الدراسة ، وفى حين حققت باكستان اقصى كمية مصدره من الارز بحوالى ١٢ مليون طن عام ١٩٨١ ، ولقد وجد ان الكمية المصدره من الارز من باكستان خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) تأخذ اتجاهها عاما تصاعديا وتزيد بمعدل سنوى ٧٢ ألف طن ، أى . نسبته ٩٨ % من متوسط صادرات باكستان من الارز طول فترة الدراسة والمقدرة بحوالى ٢٣٥ ألف طن^(١) .

ولقد احتلت الصين المرتبة الرابعه بين الدول المصدره للارز فى العالم حيث ساهمت بحوالى ٢٣ % من كمية الصادرات العالمية من الارز خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) ، وتتذبذب كمية صادرات الصين من الارز من عام لآخر ، ولقد بلغت كمية صادراتها حدا الاقصى بحوالى ٣٥ مليون طن عام ١٩٧٧ ، وفى حين بلغت حدا الادنى بحوالى ٥٦١ ألف طن عام ١٩٨٢^(٢) ، وتأخذ الكمية المصدره من الارز من الصين خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) اتجاهها عاما تنازليا ومعدل انخفاض سنوى يبلغ ١٥٧ ألف طن ، أى . نسبته ٨٥ % من متوسط الكمية المصدره خلال فترة الدراسة^(٣) والمقدر بحوالى ١٨ مليون طن ، وتقدر القيم الاتجاهية لصادرات الصين من الارز بحوالى ٢٤٨ ألف طن عام ١٩٨٥ ، ويتوقع ان تتلاشى صادرات الصين من الارز اعتبارا من عام ١٩٨٧ لو استمرت نفس الاتجاهات السابقة فى المستقبل .

اما بورما فقد جاءت فى المرتبة الخامسة بين الدول المصدره للارز فى العالم حيث ساهمت بحوالى ٥٧ % من الكمية المصدره خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) تليها اليابان وايطاليا واستراليا وكوريا واوراجواى وهولندا ثم بلجيكا على التوالى .

(١) انظر المعادله رقم (٣) جدول رقم (٤-٥) بالملحق .

(٢) انظر جدول رقم (٤-٤) بالملحق .

(٣) انظر المعادله رقم (٤) جدول رقم (٤-٥) بالملحق .

اما جمهورية مصر العربية فانها تساهم بقدر قليل من الصادرات العالمية للارز يبلغ ٣,٠% كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) بعد ان كانت مصر تساهم بحوالى ٢٤,٠% من الصادرات العالمية فى عام ١٩٢٠.

ويبين الجدال رقم (٤-٥) متوسط اسعار تصدير الارز لاهم الدول المصدرة خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) ومنه يتضح ان متوسط اسعار تصدير الارز فى مصر بلغ ٣٩٨ دولار للطن وهو يزيد عن المتوسط العام لاسعار تصدير الارز فى العالم والمقدر بحوالى ٣٩٠ دولار للطن بنسبة ٢% ويقل عن اعلى سعر تصدير والذى حققته ايطاليا والمقدر بحوالى ٥٠٨ دولار للطن بنسبة ٢٢% اى انه يمكن زيادة حصيلته صادراتنا من الارز باعاده النظر فى التوزيع الجغرافى لصادرات هذه السلعة.

ومقارنة تكاليف انتاج الارز باسعار تصديره يمكن الحصول على مؤشر يعكس القيمة المضافة الاجمالية الناتجة عن عملية تصدير الارز وتعكس ايضا لحد ما الميزة النسبية لمصر فى انتاج هذا المحصول :

- يقدر تكاليف الانتاج الزراعى لطن ارز ابيض عام ١٩٨٢ بحوالى ١٥٩٤ جنيه.
- يقدر سعر تصدير طن ارز مبيض فوب اسكندرية عام ١٩٨٢ بحوالى ٢٦٣٩ جنيه على اساس سعر الصرف الرسمى (٢٠ قرشا للدولار) .
- تبلغ القيمة المضافة فى هذه الحالة من تصدير طن ارز ابيض ١٠٤٥ جنيه للطن ، اى ما نسبته ٦٦% من تكاليف الانتاج .
- وباستخدام سعر الصرف التشجيعى للدولار لعام ١٩٨٢ (٨٤ قرشا للدولار) يكون سعر التصدير فوب اسكندرية ٣١٦٢ جنيه للطن وتبلغ القيمة المضافة فى هذه الحالة من تصدير طن ارز ابيض ١٥٧٣ ، اى ما نسبته ٩٩% من تكاليف الانتاج .

ما سبق يتضح ان على الرغم من ان لمصر ميزة نسبية فى انتاج وتصدير الارز فان الكمية المصدرة تنخفض تدريجيا الامر الذى يدعو الى اعاده النظر فى السياسات الانتاجية والاستهلاكية لمحصول الارز .

— ١٨٣ —

جدول رقم (٤ - ٥)
متوسط اسعار التصدير لاهم الدول المصدرة للـ
خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢)

(دولار / طن)

الدولة	متوسط اسعار التصدير
تايلاند	٣٣٢
الولايات المتحدة الامريكية	٤٣١
باكستان	٤١٨
الصين	٣٦٦
بورما	٢٧٤
ايطاليا	٥٠٨
اليابان	٣٨٨
استراليا	٣٦٤
كوريا	٤١٦
مصر	٣٩٨
متوسط العالم	٣٩٠

Source: Food and Agriculture Organization of the United Nation; Trade
year Book, 1979 - 1983

٤-٥ السعة السوقية العالمية للبصل :-

اتجهت كمية الواردات العالمية من البصل إلى التزايد عاما بعد آخر خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٢) ، فبينما كانت في عام ١٩٧٧ حوالي ١٤ مليون طن ، نجد أنها ارتفعت في عام ١٩٨٢ إلى ١٧ مليون طن ، ويقدر متوسط معدل الزيادة السنوية لكمية الواردات العالمية لهذه الفترة بحوالي ٣,٢ % ، ولقد سلكت قيمة الواردات العالمية تقريبا نفس الاتجاه حيث ارتفعت من ٣,٤ مليار دولار إلى ٤,١ مليار دولار وبمعدل زيادة سنوية ٣,٢ % تقريبا .

وبداسة بيانات الصادرات المصرية من البصل خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٢) يمكن تمييز الفترتين التاليتين :

الفترة الاولى : (١٩٧٧ - ١٩٧٩) حيث اتجهت الكمية المصدره من البصل المصرى الى الانخفاض من ٨٠ ألف طن عام ١٩٧٧ الى ٢٣,٩ ألف طن عام ١٩٧٩ ، وبمعدل انخفاض سنوى - ٤٤ % .

الفترة الثانية : (١٩٨٠ - ١٩٨٢) حيث انخفضت الكمية المصدره من البصل المصرى من ٤٢ ألف طن عام ١٩٨٠ الى ١٥ ألف طن عام ١٩٨٢ ، وبمعدل انخفاض سنوى - ٢٩ % (١) .

وبناءً عليه انخفضت مساهمة الصادرات المصرية فى السوق العالمية للبصل من ٥٨ % عام ١٩٧٧ الى ١٦ % عام ١٩٧٩ ، وبمتوسط ٣,٢ % للفترة (١٩٧٧ - ١٩٧٩) فى حين انخفضت من ٢,٧ % عام ١٩٨٠ الى ٠,٩ % عام ١٩٨٢ وبمتوسط ١,٥ % للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) .

مما سبق يتضح ان الصادرات المصرية تنزبت من عام لآخر على الرغم من أن السوق العالمية تستوعب اضعاف الصادرات المصرية وعلى الرغم من المزايا التى يتمتع

(١) انظر الجدول رقم (٤-١) بالملحق .

وتبين القيم الاتجاهية التقديرية من المعادله السابقه ان كمية الصادرات العالمية للبصل تقدر بحوالى ١ر٩ مليون طن عام ١٩٨٥ ، وتصل الى ٢ر٢ مليون طن عام ١٩٩٠ .

وتتصدر هولندا دول العالم اجمع المصدره للبصل ، حيث ساهمت بحوالى ٢٧.٥% من الصادرات العالمية كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢)^(١) ، وتأخذ الكميات التى تصدرها هولندا من البصل خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) اتجاهها عاما تصاعديا حيث زادت من ٢٥٨ ألف طن عام ١٩٧٠ الى ٤٧٨ ألف طن عام ١٩٨٢ وبلغ معدل الزيادة السنوى ١٧.٧ ألف طن ، أى مانسبته ٤.٧% من متوسط صادرات هولندا من البصل والبالغ ٣٦٩ ألف طن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢)^(٢) ، وهذه الزيادة معنوية بدرجة ثقة ٩٩% ، وتقدر الكميات الاتجاهية لصادرات هولندا من البصل بحوالى ٥٢٨ ألف طن عام ١٩٨٥ ، تصل الى ٦١٧ ألف طن عام ١٩٩٠ .

ولقد احتلت اسبانيا المرتبة الثانية بين الدول المصدره للبصل فى العالم حيث ساهمت بحوالى ١٤.٥% من الصادرات العالمية للبصل كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) ، ويلاحظ بصفه عامه زيادة مساهمة الصادرات الاسبانية فى الصادرات العالمية ولقد ارتفعت صادرات اسبانيا من ١٣٨ ألف طن عام ١٩٧٠ الى ١٧٨ ألف طن عام ١٩٧٣ ومعدل زياده سنوى ٦.٦% خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٣) ، ثم ارتفعت الصادرات مره اخرى من ١٥٠ ألف طن عام ١٩٧٤ الى ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٧٩ ، ومعدل زيادة سنوى ٤.٩% ، ووصلت صادرات اسبانيا اقصاها بحوالى ٣٠٠ ألف طن عام ١٩٨١ ثم انخفضت الى ٢١٦ ألف طن عام ١٩٨٢^(٣) ، وبحساب الاتجاه العام لكمية صادرات اسبانيا من البصل خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) وجد انها تزيد بمعدل

(١) انظر الجدول رقم (٤-٦) .

(٢) انظر المعادله رقم (١) بالجدول رقم (٤-٧) بالملحق .

(٣) انظر الجدول رقم (٤-٦) بالملحق .

- ١٨٧ -

جسـدول رقم (٤-٦)

الاهمية النسبية لكمية صادرات البصل لاهم الدول المصدرة خلال الفترة
(١٩٧٠ - ١٩٨٢)

%

السنوات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	متوسط ١٩٨٠ - ١٩٨٢
أهم الدول المصدرة							
هولندا	٢٣,٤	٣٠,٣	٢٧,٠	٢٨,٧	٣٠,٠	٣١,٢	٢٧,٥
إسبانيا	١٢,٦	١٢,٩	١٢,٥	١٢,٦	١٢,٧	١٢,٦	١٢,١
الهند	١٣,٤	٩,٨	١١,٢	٦,٨	٣,٨	٥,٢	١٠,٦
الولايات المتحدة الامريكية	١,٠	١,٠	١١,٧	٦,٨	٨,١	٥,٣	٧,٣
تركيا	-	-	-	٠,٨	١,٤	٢,٢	٦,٣
إيطاليا	٤,٦	٨,٤	٨,٨	٥,٧	٦,٤	٧,٦	٥,١
باكستان	-	-	-	٠,٣	٣,٤	١,٧	٣,٦
المكسيك	١,١	٢,٦	٢,٦	٣,٦	٢,٤	٤,٨	٣,٤
الاقيانوسية	-	-	١,٥	٣,٢	١,٩	٣,٢	٢,٨
مصر	٦,٤	١	٤,٨	٥,٨	٣,٦	١,٧	١,٥

المصدر / حسب من جدول رقم (٤-٦) بالملحق

٤٨ ألف طن سنويا ، أى مانسبته ٤٦٪ من متوسط الكمية المصدره من اسبانيا خلال هذه الفترة والبالغ ١٨٣ ألف طن . وهذه الزيادة معنوية احصائيا بدرجة ثقة ٩٩٪ ، وتقدر الكميات الاتجاهية لصادرات اسبانيا من البصل بحوالى ٢٥٩ ألف طن عام ١٩٨٥ ، ومتوقع ان تصل الى ٣٠١ ألف طن عام ١٩٩٠ .

وجاءت الهند فى المرتبة الثالثة بين أهم الدول المصدره للبصل فى العالم حيث ساهمت بحوالى ١٠٦٪ من متوسط الصادرات العالمية للبصل للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) ، وملاحظ ان كميات البصل المصدره من الهند تتذبذب بشده من عام لآخر خلال الفترة (١٩٢٠ - ١٩٨٢) ، ويقدر متوسط كمية الصادرات فى هذه الفترة بحوالى ١٠٩ ألف طن ، ولقد بلغت كمية الصادرات ادناها بحوالى ٣٩٢ ألف طن عام ١٩٢٢ ، بينما بلغت الكمية المصدره اقصاها بحوالى ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٨١^(١) وتأخذ كمية صادرات الهند من البصل اتجاها عاما تصاعديا خلال الفترة (١٩٢٠ - ١٩٨٢) وبمعدل زيادة سنوى يبلغ ٦٢ ألف طن أى مانسبته ٥٦٪ من متوسط الكمية المصدره من البصل فى هذه الفترة ، ولم تثبت معنوية هذه الزيادة بسبب التقلبات الشديدة فى الكميات المصدره^(٢)

ولقد ساهمت الولايات المتحدة الامريكية بحوالى ١٠٦٪ من اجمال لـ الصادرات العالمية للبصل خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) ، ولهذا احتلت المركز الرابع بين الدول المصدره للبصل فى العالم ، ولقد انخفضت صادرات الولايات المتحدة من ٦٦٧ ألف طن عام ١٩٢٠ الى ٥٨٤ ألف طن عام ١٩٢٢ ، ثم اخذت الكمية المصدره تتذبذب حتى بلغت اقصاها بحوالى ١٩٢ ألف طن عام ١٩٨١^(٣) ويمكن القول

(١) انظر الجدول رقم (٤-٦) بالملحق .

(٢) انظر المعادله رقم (٣) الجدول رقم (٤-٧) بالملحق .

(٣) انظر الجدول رقم (٤-٦) بالملحق .

بصفه عامه ان صادرات الولايات المتحده الامريكية من البصل خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) وتأخذ اتجاهها عاما تصاعديا ، وبمقدار زيادة سنوية يبلغ ٢٥ ألف طن سنويا ، وبمعدل ٥٦ ٪ من متوسط صادرات الولايات المتحدة الامريكية والذي يبلغ ٩٢٤ ألف طن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) ، ولقد ثبتت معنوية هذه الزيادة بدرجة ثقة ٩٥ ٪^(١) ، وتقدر صادرات الولايات المتحدة الامريكية بحوالى ١٣٩ ألف طن عام ١٩٨٥ ، وتصل الى ١٦٤ ألف طن عام ١٩٩٠ .

وتحتل تركيا المرتبة الخامسة بعد كل من هولندا واسبانيا والهند والولايات المتحدة الامريكية وملاحظ ان تذبذب صادرات تركيا باستمرار ، ولقد انخفضت صادراتها من ١٩٨ ألف طن عام ١٩٧٠ الى ٢٨ ألف طن عام ١٩٧٢ ، ثم انخفضت من ١٤٦ ألف طن عام ١٩٧٣ الى ٨ ألف طن عام ١٩٧٦ ، وتقلبت كمية الصادرات من عام لآخر حتى بلغت ادناها بحوالى ٣٨ ألف طن عام ١٩٨٤^(٢) ، وبدراسة الاتجاه العام لصادرات تركيا خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) ، وجد انها تتناقص ، وان مقدار النقص يبلغ ٨٣٢ طن سنويا ، وبمعدل انخفاض ٨٢ ٪ من متوسط صادرات تركيا والبالغ ٩٨ ألف طن للفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) ، ولقد ثبتت معنوية هذا الانخفاض بدرجة ثقة ٩٩ ٪ . وتقدر صادرات تركيا من البصل بحوالى ٢٣ ألف طن عام ١٩٨٥ ، ويتوقع ان تتلاشى صادراتها بعد عام ١٩٨٧^(٣) اذا استمرت الظروف التي سادت في الماضى . ومن الجدير بالذكر ان تركيا تعتبر من اهم الدول المنافسة لمصر في تصدير البصل الى سوق دول الخليج لذلك يجب استغلال هذه الفرصه بتركيز وتدعيم صادرات البصل المصرى في هذه الاسواق .

(١) انظر المعادله رقم (٤) بالجدول رقم (٤-٧) بالملحق .

(٢) انظر الجدول رقم (٤-٦) بالملحق .

(٣) انظر المعادله رقم (٥) بالجدول رقم (٤-٧) بالملحق .

وتأتى إيطاليا فى المركز السادس بين الدول المصدره للبصل فى العالم حيث ساهمت بحوالى ٥٦% من الصادرات العالمية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) تليها باكستان والاقانوسية .

ولقد بلغت نسبة صادرات مصر ١٥% من اجمالي الصادرات العالمية للبصل خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) ، وعلى الرغم من الانخفاض النسبى لهذه الكمية لكن اسعار تصدير البصل المصرى كانت اعلى من متوسط اسعار التصدير العالمية كما هو موضح بالجدول التالى ، حيث بلغ المتوسط العام لتصدير البصل فى العالم ٢٣١ جنيه للطن ، فى حين بلغ متوسط اسعار تصدير البصل فى مصر ٣٠٧ جنيه للطن ونسبته زيادة ٣٣% ، وذلك يعكس كفاءة فى عملية تصدير البصل المصرى وذلك راجع الى المزايا والصفات الجيدة التى يتمتع لها البصل المصرى ، وكفاءة الاجهزة التسويقية المصرية لهذا المحصول حيث تتمكن من تصدير البصل المصرى المبكر النضج قبل وصول محصول اسبانيا وهولندا ، ولقد حققت الولايات المتحدة الامريكية اعلى اسعار تصديرية للبصل فى العالم خلال هذه الفترة حيث بلغت ٣١٣ دولار للطن وهى تزيد عن اسعار تصدير مصر بنسبة ضئيلة ٢% ، وذلك كما يتضح من جدول رقم (٤-٧) .

ويمكن قياس ربحية التجارة الخارجية لتصدير البصل المصرى لعام ١٩٨٢ كالتالى:

- تقدير تكاليف الانتاج الزراعى لطن البصل بحوالى ٤١٥ جنيه .
- بلغ سعر تصدير طن البصل فوب اسكندرية بحوالى ٢١٤٩٩ جنيه على اساس سعر الصرف الرسمى ٧٠ قرشا للدولار وتقدر القيمة المضافة من تصدير طن بصل فى هذه الحالة بحوالى ١٧٣٤٩ جنيه ، اى مانسبته ٤٢% من تكاليف الانتاج .
- وباستخدام سعر الصرف التشجيعى للدولار (٨٤ قرشا) يكون سعر التصدير فوب اسكندرية ٢٥٧٩٩ جنيه للطن وتزيد القيمة المضافة للطن عام ١٩٨٢ الى ٢١٦٤٩ جنيه ، اى مانسبته ٥٢% من تكاليف الانتاج .
- فاذا علمنا ان مداه مكث محصول البصل فى التربه قصيره بالمقارنه بالمحاصيل الاخرى وخاصة القطن لاتضح مدى ربحية هذا المحصول التصديرى على المستوى القومى .

جدول رقم (٤ - ٧)
متوسط اسعار التصدير لاهم الدول المصدرة للبصل
خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢)

(دولار / طن)

الدولة	متوسط اسعار التصدير فوب
هولندا	٢٣٩
اسبانيا	١٨٤
الهند	٢١٦
الولايات المتحدة الاميركية	٣١٣
تركيا	١٩٩
ايطاليا	٣٠١
باكستان	١٧٦
المكسيك	٩٥
الاقياتوسية	٢٤٠
مصر	٣٠٧
متوسط العالم	٢٣١

Source: Food And Agriculture Organization of the United Nation; Trade
year Book, 1979 - 1983.

٤-٢ السعة السوقية العالمية للفلول السوداني :-

تتجه الكمية المستوردة من الفول السوداني في السوق العالمية نحو الانخفاض المستمر خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٢)^(١)، حيث انخفضت من ١٥ مليون طن عام ١٩٧٧ الى ٧ مليون طن عام ١٩٨٢ ومعدل انخفاض سنوى يبلغ - ١٢%.

كذلك اخذت كمية الصادرات المصرية من الفول السوداني اتجاها تنازليا خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨١)^(٢)، اذ انخفضت من ١٤٣ ألف طن عام ١٩٧٧ الى ٤٥ ألف طن عام ١٩٨١ ومعدل انخفاض سنوى - ٢١% ثم ارتفعت الكمية المصدره الى ٦٤ ألف طن عام ١٩٨٢^(٣).

ولقد تتذبذب نصيب الصادرات المصرية من السعة السوقية العالمية بين حد اقصى ١٤% عام ١٩٧٨، ويرجع ذلك الى ارتفاع كمية الصادرات المصرية الى ١٣٢ ألف طن، وانخفاض الواردات العالمية الى ١٣١ ألف طن في نفس العام، وبين حد ادنى ٥% عام ١٩٧٩ ويرجع ذلك الى الانخفاض فى الصادرات المصرية الى حد كبير. ويقدر متوسط مساهمة الصادرات المصرية فى التجارة العالمية للفلول السودانى خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) بحوالى ٠.٩%.

٤-٨ الطاقة التصديرية العالمية للفلول السوداني :-

بتحليل بيانات التجارة العالمية للفلول السوداني يتضح ان كمية الصادرات العالمية تتذبذب بشدة من فترة لآخرى، ولقد كانت الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٥) اكثر

(١) باستثناء عام ١٩٧٨ حيث انخفضت الواردات العالمية الى ١٣١ ألف طن من الفول السوداني.

(٢) باستثناء عام ١٩٨٠ حيث زادت الكمية المصدره الى ١٣٤ ألف طن من الفول السوداني.

(٣) انظر جدول رقم (٤-٨) بالملحق.

الفترة استقرارا حيث كانت كمية الصادرات تدور حول متوسط هذه الفترة والذي يبلغ ٨٣٦ ألف طن هـ ثم قفزت كمية صادرات الفول السوداني الى ١٧ مليون طن كمتوسط للسنتين ١٩٧٦ ١٩٧٧ هـ اى اكثر من ضعف متوسط الكمية المصدره للفترة (١٩٧٠-١٩٧٥) هـ ثم انخفضت كمية الصادرات الى ١٠٣ ألف طن عام ١٩٧٨ هـ ثم ارتفع متوسط كمية الصادرات للسنتين ١٩٧٩ ١٩٨٠ هـ الى ١٢ مليون طن هـ ولم تلبث ان انخفضت كمية الصادرات الى ٦٨٠ ألف طن كمتوسط للسنتين ١٩٨١ ١٩٨٢ هـ .

وتوضح المعادلة التالية حساب الاتجاه العام لكمية الصادرات العالمية من الفول السوداني خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) :

$$\begin{aligned} \text{ص} &= ٩٥٣ + ٧١ \text{ س هـ} \\ & (٠,٢٦١) \\ \text{ر} &= ٠,٧ \quad \text{ر}^2 = ٠,٠٦ \end{aligned}$$

حيث :

ص = القيمة التقديرية لكمية الصادرات العالمية من الفول السوداني بالالف طن فى السنه هـ .
س = متغير الزمن هـ حيث هـ = ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢

ومن المعادلة السابقة يتضح ان كمية الصادرات العالمية للفول السوداني تأخذ اتجاهها عاما تصاعديا هـ وان مقدار الزيادة السنوى يبلغ ٧١ ألف طن هـ ولم تثبت معنوية هذه الزيادة ويعزى ذلك كما سبق ذكره الى التقلبات المستمرة فى الكمية المصدره هـ . ويقدر متوسط كمية الصادرات العالمية للفول السوداني خلال فترة الدراسة بحوالى ٢٣٢ ألف طن هـ .

تعتبر الهند اكبر دوله مصدره للفول السوداني فى العالم حيث بلغت نسبته صادراتها ٤٤,٥% من اجمالى كمية الصادرات العالمية من الفول السوداني كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) هـ وعلى الرغم من التغيرات المستمرة فى الكمية المصدره من

جدول رقم (٤ - ٨)
الاهمية بالنسبة لكمية صادرات الفول السوداني لاهم الدول المصدرة
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢)
%

الدول المصدرة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	متوسط (١٩٨٠ - ١٩٨٢)
الهند	٢٣	٤٤٧	٥٢٠	٣٦٧	٤٤٥
السنغال	-	٩٦	٤٠	٢٦٦	١٣٤
السودان	٥٦	١٣٠	١١٣	١٢٦	١٢٣
البرازيل	٥٨	٩٩	٧١	٥٩	٧٦
الارجنتين	-	٨٥	٥٨	٥٤	٦٦
الولايات المتحدة الامريكية	٥٢	١٩	٩٠	٢١	٤٣
مصر					

المصدر :

حسبت من جدول رقم (٤ - ٨) بالملحق .

الهند ألا انه يمكن تميز الفترتين التاليتين :

الفترة الاولى (١٩٧٢ - ١٩٧٦) : وفيها اخذت الكمية المصدرة فى الزيادة المستمرة من ٢٥٣ ألف طن عام ١٩٧٢ وهو الحد الادنى لما تم تصديره طوال فترة الدراسة ، حتى بلغت الحد الاقصى بحوالى مليون طن عام ١٩٧٦ .

الفترة الثانية (١٩٧٩ - ١٩٨٢) : وفيها اخذت الكمية المصدرة فى الانخفاض المستمر من ٦١٩ ألف طن عام ١٩٧٩ حتى بلغت ٢٥٨ ألف طن عام ١٩٨٢ .

وبداسة الاتجاه العام للكمية المصدرة من الفول السودانى من الهند خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) ، وجد انه يأخذ اتجاهها عاما متزايدا ، وان مقدار الزيادة السنوى يبلغ ٤٢٦ ألف طن ، أى مانسبته ١٣٢ % من متوسط الكمية المصدرة خلال فترة الدراسة والمقدرة بحوالى ٣٢٣ ألف طن ، وهذه الزيادة معنوية احصائيا بدرجة ثقة ٩٩ % ، وتقدر الكميات المصدرة الاتجاهية من الفول السودانى من الهند بحوالى ٢٠٦ ألف طن عام ١٩٨٥ ، متصل الى ٩٢٠ ألف طن عام ١٩٩٠ .

وتحتل السنغال المركز الثانى بين دول العالم المصدرة للفول السودانى حيث ساهمت صادراتها بحوالى ١٣٤ % من اجمالى كمية الصادرات العالمية من الفول السودانى كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) وتتذبذب الكمية المصدرة من السنغال بشده ، ولقد تراوحت بين ٣٦٩٥ ألف طن عام ١٩٧٦ كحد اقصى ، وبين ٢٦١ ألف طن عام ١٩٨١ كحد ادنى .

ولقد جاءت السودان فى المركز الثالث ، حيث صدرت حوالى ١٢٣ % من اجمالى كمية الصادرات العالمية للفول السودانى كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) ، وتتذبذب الكمية المصدرة من السودان من عام لآخر بشده ، ويقدر متوسط الكميه المصدرة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) بحوالى ١٠٧٣ ألف طن .

ولقد ساهمت الكمية المصدرة من البرازيل بحوالى ٧٦ % من اجمالى كمية الصادرات العالمية من الفول السودانى كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) ، تليها

- ١٩٦ -

جدول رقم (٤ - ٩)
متوسط اسعار تصدير الفول السوداني لاهم الدول المصدرة
خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢)

(دولار / طن)

متوسط اسعار التصدير فـسـوب	
١٦٤	الهند
٢٠٧	السنگال
١٤٧	المـسـودان
١٦٩	البرازيل
١٨٩	الارجنتين
١٦٢	الولايات المتحدة الامريكية
٦٢٦	مصر
١٧٣	متوسط العالم

Source: Food And Agriculture Organization of the United Nation, Trade
year Book, 1979 - 1983.

الارجنتين بنسبة ٦٦% ، ثم الولايات المتحدة الامريكية بنسبة ٤٣% ، ويقدر متوسط مساهمة مصر بحوالى ٠.٩% .

وبمقارنة متوسطات اسعار التصدير للفلول السوداني فى اهم الدول المصدره يتضح ان مصر حققت تفوقاً ملحوظا حيث بلغ متوسط سعر تصدير الطن فوب اسكندريه ٦٢٦ دولار ، وهو يزيد عن المتوسط العام لاسعار التصدير العالمية بحوالى ٢٦٢% وقد يرجع ذلك الى جودة نوعية الصادرات المصرية ، والى انخفاض الكمية المصدره ، وذلك يتضح من جدول (٩-٤) .

٩-٤ السعه السوقيه العالميه للكتان :-

تتذبذب كمية الواردات العالميه من الكتان بين عام وآخر خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٢) ولقد تراوحت بين حد اقصى ٢٧٢٨ ألف طن عام ١٩٧٨ ، وحد ادنى ٢٢٤٨ ألف طن عام ١٩٨١ ، ويقدر متوسط الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) بحوالى ٢٣٣٤ ألف طن^(١) .

ويقدر متوسط مساهمة الصادرات المصرية من الكتان فى اجمالى الوادات العالميه منه خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢)^(٢) بحوالى ٣.٧% . ولقد بلغت هذه المساهمة اقصاها عام ١٩٧٧ بحوالى ٦.٦% ويرجع ذلك الى ارتفاع الصادرات المصرية الى اقصاها بحوالى ١٦ ألف طن فى ذلك العام .

١٠-٤ الطاقة التصديرية العالميه للكتان :-

باستعراض الصادرات العالميه من الكتان يتضح انها تتذبذب من عام لآخر ،

(١) انظر جدول رقم (٤ - ١) بالملحق .

(٢) انظر جدول رقم (٤ - ١٠) .

ولقد سجلت رقما قياسيا عام ١٩٧٠ بحوالى ٣٢٦,٣ ألف طن ، فى حين بلغت كمية الصادرات العالمية للكتان اذناها بحوالى ٢٢٣,٢ ألف طن عام ١٩٨١ ، وتأخذ الصادرات العالمية للكتان اتجاها عاما تنازليا خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) ، وذلك ما توضحه معادله الاتجاه العام التالية :

$$\begin{aligned} \text{ص} &= ٣٢١ - ٧,١ \text{ س} \\ &\text{هـ} \quad \text{هـ} \\ &(٦٠٠,٦) \\ \text{ر} &= ٠,٨٧ \quad \text{ر}^٢ = ٠,٧٦ \end{aligned}$$

حيث :

ص = القيمة التقديرية لكمية الصادرات العالمية من الكتان بالالف طن فى
هـ السنة هـ

$$\text{س} = \text{متغير الزمن} ، \text{ حيث هـ} = ١, ٢, ٣, \dots, ١٣$$

وتبين المعادلة السابقة ان مقدار الانخفاض السنوى فى الصادرات العالمية من الكتان يبلغ ٧,١ ألف طن ، وبمعدل انخفاض ٢,٦% من متوسط الصادرات العالمية من الكتان خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) ، والذي يبلغ ٢٧١,٨ ألف طن ، وهذا الانخفاض مؤكد احصائيا بدرجة ثقة ٩٩% ، وتقدر كمية الصادرات العالمية من الكتان فى عام ١٩٨٥ بحوالى ٢٠٨,٢ ألف طن ، ويتوقع انه تنخفض الى ١٧٢,٩ ألف طن عام ١٩٩٠ .

ولقد احتلت فرنسا المركز الاول بين الدول المصدرة للكتان فى العالم حيث بلغت نسبة صادراتها خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) ٤٣,٢% من اجمالى الكميات المصدرة ، وعلى الرغم من التغيرات المستمرة فى الكميات المصدرة سنويا ، يمكن تمييز الفترتين التاليتين :

الفترة الاولى (١٩٧٣ - ١٩٧٧) : حيث انخفضت الكمية المصدرة من الكتان باستمرار من ١٠٦,٦ ألف طن عام ١٩٧٣ حتى وصلت ادنى مستوى للصادرات بحوالى ٧٦,٨ ألف طن عام ١٩٧٧ .

الفترة الثانية (١٩٧٨ - ١٩٨١) : حيث زادت الكمية المصدره تدريجيا من ٩٧٨ ألف طن عام ١٩٧٨ الى ١٠٦٥ ألف طن فى نهاية هذه الفترة .

ويمكن القول بصفه عامه ان كمية صادرات فرنسا من الكتان خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) تأخذ اتجاهها عاما تصاعديا ومقدار زياده سنوى ارا ألف طن ، ولم تثبت معنوية هذه الزيادة بسبب التقلبات المستمرة فى كمية الصادرات .

وتأتى بلجيكا فى المركز الثانى بين الدول المصدره للكتان فى العالم ، حيث ساهمت بلجيكا بحوالى ٢٥١% من كمية الصادرات العالميه كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) ، وملاحظ عدم استقرار كمية صادرات بلجيكا من الكتان خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) ، ولقد تراوحت الصادرات بين حد اقصى ٩٢٤ ألف طن عام ١٩٧٠ وحد ادنى ٥٥٧ ألف طن عام ١٩٨٠ ، ويمكن القول بأن كمية الصادرات تأخذ اتجاهها عاما تنازليا ، ويقدر معدل الانخفاض السنوى بحوالى ٢٧ ألف طن ، وهذا الانخفاض معنوى احصائيا بدرجة ثقة ٩٩% ، وتقدر كمية صادرات بلجيكا من الكتان بحوالى ٤٦٣ ألف طن عام ١٩٨٥ ، ويتوقع ان تنخفض الى ٣٢٩ ألف طن عام ١٩٩٠^(١)

ولقد جاءت الصين فى المركز الثالث بعد فرنسا وبلجيكا من حيث الكمية المصدره ، وان ساهمت الصين بحوالى ٨٥% من اجمالى الصادرات العالميه من الكتان كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) ، ويمكن القول ان صادرات الصين من الكتان زادت تدريجيا من ٩٥ ألف طن عام ١٩٧٠ الى ان بلغت اقصاها بحوالى ٣٠٢ ألف طن عام ١٩٧٦ ، اى ان كمية الصادرات تضاغت اكثر من ثلاث مرات خلال هذه الفترة ، ثم اخذت كمية الصادرات تتذبذب عاما بعد آخر حتى بلغت ٢٤ ألف طن عام ١٩٨٢ . ويدرسه الاتجاه العام لكمية صادرات الكتان خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) وجد انها تأخذ اتجاهها عاما تصاعديا ، ومقدار زياده سنوى ٦٦٥ طن ، وهذه الزيادة معنوية احصائيا بدرجة ثقة ٩٥% ، وتقدر الكميات الاتجاهية لصادرات الصين بحوالى ٢٤٧ ألف طن عام ١٩٨٥ ، ويتوقع ان تصل الى ٢٨ ألف طن عام ١٩٩٠ .

(١) . انظر المعادله رقم (٢) بالجدول رقم (٤ - ١١) بالملحق .

جدول رقم (٤ - ١٠) الأهمية النسبية لكمية صادرات السكان لاهم
الدول المصدرة خلال الفترة
(١٩٧٠ - ١٩٨٢)
%

السنوات الدول	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	متوسط (١٩٨٠ - ١٩٨٢)
فرنسا	٢٢,٥	٣٤,١	٢٧,٦	٣٠,٧	٣٧,١	٣٩,١	٤٣,٢
بلجيكا	٢٨,٤	٢٧,٩	٢٦,٦	٢٦,٦	٢١,٧	٢٢,٣	٢٥,١
الصين	٢,٩	٩,٠	١٠,٥	٨,١	٧,٣	٦,٩	٨,٥
مصر	—	—	—	٦,٦	٤,٣	٤,٥	٣,٧

المصدر : حسب من جدول رقم (٤-١٢) بالملحق •

ولقد ساهمت صادرات مصر من الكتان بحوالى ٣٧٪ من اجمالي الكميات المصدرة في العالم كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) ، ولقد بلغ متوسط اسعار تصدير مصر للكتان ٧٠١ جنيه للطن ، في حين بلغ المتوسط العام لاسعار التصدير العالمية ٧١٨ جنيه للطن ، ونسبة انخفاض ٢٪ تقريبا ، ومن الجدير بالذكر ان بلجيكا حققت الحد الاقصى لاسعار التصدير حيث بلغت ١١٦٤ جنيه للطن وذلك كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) كما يتضح من جدول (٤-١٠) وهذا يؤكد ضرورة اعاد النظر في التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من الكتان وكذلك السياسات التصديرية بهدف رفع كفاءة التصدير .

٤-١١ السعة السوقية العالمية للبباطس :-

تأخذ كمية الواردات العالمية من البباطس اتجاهها تصاعديا خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٢) ، حيث زادت من ٣٩ مليون طن عام ١٩٧٨ الى ٥ مليون طن عام ١٩٨٢ ، وبمعدل زيادة سنوى ٥١٪ ، ولقد تذبذبت الكمية المصدرة من البباطس المصرية خلال الفترة الدراسة وبلغت حدها الاقصى بحوالى ١٦٦ ألف طن عام ١٩٧٧ وحدها الادنى بحوالى ٩٥ ألف طن عام ١٩٨٢^(١) ، وترجع تلك التقلبات اساسا الى التقلبات فى الانتاج وبين الجدول رقم (٤ - ١) ان كمية الواردات العالمية من البباطس تأخذ اتجاهها تصاعديا خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) ، بينما تأخذ كمية الصادرات المصرية من البباطس لنفس الفترة اتجاهها تنازليا ، الامر الذى انعكس على انخفاض مساهمة مصر فى الواردات العالمية من ٣٪ عام ١٩٨٠ الى ١٩٪ عام ١٩٨٢ . وذلك على الرغم من توفر الاسواق العالمية وظهور المحصول المصرى فى الاسواق مبكرا (بيسن مارس ويونيو قبل ظهور محصول دول السوق الاوربية المستورد الرئيسى للبباطس المصرية) .

(١) انظر جدول رقم (٤ - ١) بالمحلق .

١٢-٤ الطاقة التصديرية العالمية للبساطس :-

باستقراء بيانات التجارة العالمية للبساطس خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٢) هـ

يتضح ان كمية الصادرات مرت بالفترات التالية:

الفترة الاولى: وفيها انخفضت الكمية المصدره من ٣٧ مليون طن عام ١٩٧٠ الى

٣ مليون طن عام ١٩٧١ وهي تعتبر ادنى كمية صادرات خلال فترة الدراسة .

الفترة الثانية : حيث انخفضت الكمية المصدره من ١٥ مليون طن عام ١٩٧٢ الى

٣٨ مليون طن عام ١٩٧٤ .

الفترة الثالثة : وفيها زادت الكمية المصدره من ٣٩ ألف طن عام ١٩٧٥ الى

٤٧ مليون طن عام ١٩٧٧ .

الفترة الاخيرة : وفيها زادت الكمية المصدره من ٤ مليون طن عام ١٩٧٨ الى

١٥ ألف طن عام ١٩٨٢ .

مما سبق يتضح ان الصادرات العالمية للبساطس كانت تتذبذب باستمراره ولكنها

بصفة عامه اخذت اتجاها عاما تصاعديا ، ويقدر معدل الزيادة السنوى ١٠٦٧ ألف طن

وذلك كما هو مبين بالمعادلة التالية :

$$\text{ص هـ} = ٣٥٧٥٣ + ١٠٦٨ \text{ س هـ}$$

$$(٢٩٢١)$$

$$\text{ر} = ٠.٦٦ \quad \text{ر}^٢ = ٠.٤٤$$

حيث :

ص هـ = القيمة التقديرية لكمية الصادرات العالمية من البساطس بالالف طن فى

السنة هـ .

$$\text{س هـ} = \text{متغير الزمن} ، \text{حيث هـ} = ١٢٥٠٠٠٥٠٠٠$$

ويقدر معدل الزيادة السنوى فى كمية صادرات البساطس العالمية بحوالى ٢.٥ %

جدول رقم (١١-٤) الأهمية النسبية لكمية صادرات البطاطس
لاهم الدول المصدرة خلال الفترة
(١٩٧٠ - ١٩٨٢)

%

متوسط (١٩٨٢/١٩٨٠)	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٠	السنوات الدول
٣٣٩	٣٢٥	٢٤١	٢٥٣	٢٧٦	٢٩٧	٢٨٦	هولندا
١٢٨	١٠٢	١٤٠	٦٩	٢٤	٩	١١٥	فرنسا
٦٧	٩٥	٧٩	٦٧	٨٠	٦٥	٧٨	إيطاليا
٥٧	٣٨	٣٢	٤٢	٥٥	٣٨	٥٥	كندا
٣٤	٣٤	٣١	٤٦	٣٧	٢٣	٤٩	قبرص
٢٣	٢٥	٢٤	٣٥	٣٦	١٢	٢٤	مصر

المصدر : حسب من جدول رقم (١٢-٤) بالملحق .

من المتوسط العام للكمية المصدره خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٢) والبالغ ٤٣ مليون طن ، وهذه الزيادة معنوية بدرجة ثقة ٩٩ % ، وتقدر الكمية الانتاجية للمصادر العالمية للبطاطس بحوالى ٥٣ مليون طن عام ١٩٨٥ ، تصل الى ٥٨ مليون طن عام ١٩٩٠ .

ولقد احتلت هولندا المرتبة الاولى بين دول العالم الرئيسية المصدره للبطاطس ، لان هولندا صدرت اكثر من ثلث كمية البطاطس المصدره فى العالم خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) كما هو مبين بالجدول رقم (٤-١١) . وعلى الرغم من التغير المستمر فى الكمية المصدره من هولندا الا انه يمكن تميز الفترتين التاليتين :-
الفترة الاولى : تبدأ بعام ١٩٧٠ حيث صدرت هولندا حوالى ٩٣٩ ألف طن ، وتنتهى بعام ١٩٧٦ حيث ارتفعت الكمية المصدره الى ١٢ مليون طن وتتميز هذه الفترة بتقلبات شديدة فى الكمية المصدره .

الفترة الثانية (١٩٧٧ - ١٩٨٢) : بالزيادة التدريجية فى الكمية المصدره من البطاطس^(١) حيث زادت من ١١ مليون طن عام ١٩٧٧ الى ١٩ مليون طن عام ١٩٨٢ .

وبد راسة الاتجاه العام للكمية المصدره من البطاطس من هولندا خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) وجد انها تأخذ اتجاهها عاما تصاعديا ، وان مقدار الزيادة السنوية يبلغ ٢٦٣ ألف طن ، أى بمعدل ٦١ % من متوسط الكمية المصدره خلال فترة الدراسة والبالغه ١٢ مليون طن ، وهذه الزيادة معنوية حتى مستوى ٠.٠١ ر ، وتقدر كمية الصادرات الانتاجية بحوالى ١٩ مليون طن عام ١٩٨٥ ، وتصل الى ٢٢ مليون طن عام ١٩٩٠^(٢) .

ولقد ساهمت صادرات فرنسا من البطاطس بحوالى ١٢٨ % من اجمالى كمية الصادرات العالمية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) وبهذا جاءت فى المركز الثانى

(١) وذلك باستثناء عام ١٩٧٨ حيث بلغت الكمية المصدره مليون طن فقط .

(٢) انظر المعادلة رقم (١) ، بالجدول رقم (٤-١٣) بالملحق .

بين الدول المصدرة الرئيسية ، ودراسة كمية صادرات فرنسا من البطاطس خلال الفترة (١٩٢٠ - ١٩٨٢) وجد انها غير مستقرة ، ويقدر متوسط هذه الفترة بحوالى ٤٤٦ ألف طن ولقد تراوحت كمية الصادرات بين ١٠٤ ألف طن كحد ادنى تحقق عام ١٩٢٦ ، وبين ٢٥٩ ألف طن كحد اقصى عام ١٩٨٠ ، وتأخذ كمية صادرات فرنسا من البطاطس خلال الفترة (١٩٢٠ - ١٩٨٢) اتجاها عاما تصاعديا ، وان مقدار الزيادة السنوى ٢٠٦ ألف طن ، وهذه الزيادة معنوية بدرجة ثقة ٩٠% ^(١) ، وتقدر كمية الصادرات الاتجاهية من البطاطس الفرنسية بحوالى ٦٣٢ ألف طن عام ١٩٨٥ ، ويتوقع ان تصل الى ٧٣٦ ألف طن عام ١٩٩٠ .

ولقد جاءت ايطاليا فى المركز الثالث بعد هولندا وفرنسا بين الدول المصدرة للبطاطس فى العالم ، حيث بلغت نسبة الصادرات الايطالية ٦٢% من اجمالى كمية الصادرات العالمية للبطاطس للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) . ويلاحظ عدم استقرار كمية الصادرات الايطالية ، ولقد بلغت حدها الاقصى بحوالى ١٦٢ ألف طن عام ١٩٢٣ ، وبلغت حدها الاقصى بحوالى ٤٠٤ ألف طن عام ١٩٢٩ ، ويقدر متوسط الكمية المصدرة من البطاطس خلال الفترة (١٩٢٠ - ١٩٨٢) بحوالى ٢٩٢ ألف طن ، وتأخذ كمية صادرات ايطاليا من البطاطس اتجاها عاما تصاعديا خلال هذه الفترة ، وان مقدار الزيادة السنوية ١٣٤ ألف طن ، وبمعدل زيادة ٤٥% من متوسط الكمية المصدرة من ايطاليا خلال فترة الدراسة كلها ^(٢) ، ولقد ثبتت معنوية هذه الزيادة حتى مستوى ٥٠% ، ويتوقع ان تبلغ كمية صادرات ايطاليا من البطاطس ٤١٢ ألف طن عام ١٩٨٥ ، وتصل الى ٤٨٠ ألف طن عام ١٩٩٠ .

وتعتبر كندا من اهم الدول المصدرة فى العالم حيث احتلت المركز الرابع ، ويقدر متوسط كمية صادرات كندا من البطاطس خلال الفترة (١٩٢٠ - ١٩٨٢) بحوالى

(١) انظر المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٤ - ١٣) بالملحق .

(٢) انظر المعادلة رقم (٣) بالجدول رقم (٤ - ١٣) بالملحق .

١٨٥ ألف طن ، وعلى الرغم من التغيرات المستمرة في كمية صادرات كندا إلا أنها تأخذ اتجاهها عاما تصاعديا ، وان مقدار الزيادة السنوى يبلغ ١٣٩ ألف طن ، ويمتدل ٢٤ر % من متوسط كمية الصادرات^(١) ، وتقدر كمية صادرات كندا من البطاطس بحوالى ٣١١ ألف طن عام ١٩٨٥ ، ويتوقع ان تصل الى ٣٨١ ألف طن عام ١٩٨٠ بفرض استمرار كافة التغيرات على ما هو عليه .

ولقد بلغت نسبة صادرات قبرص ٣٤ر % من اجمالى كمية الصادرات العالمية من البطاطس خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٠) ، ولقد جاءت في المركز الخامس ، وتتسم صادرات قبرص بالتقلبات الشديدة ، ويقدر متوسط صادرات قبرص خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٢) بحوالى ١٤٩ ألف طن ، ولقد بلغت صادرات قبرص ادناها بحوالى ٩٢ ألف طن عام ١٩٧٥ ، وبلغت اقصاها بحوالى ٢٠٤ ألف طن عام ١٩٧٧ ، وذلك المدى الواسع يعكس عدم الاستقرار في كمية صادرات قبرص من البطاطس .

وعلى الرغم من انخفاض نصيب مصر من كمية الصادرات العالمية من البطاطس ، حيث بلغت ٢٣ر % كمتوسط للفترة (١٩٨٢-١٩٨٠) ، ولكن يستدل من الارتفاع النسبى لمتوسط اسعار تصدير مصر في هذه الفترة على كفاءة تجارة مصر الخارجية للبطاطس ، حيث بلغ المتوسط العام لصادرات البطاطس العالمية ١٨١ دولار للطن ، وفى حين بلغت اسعار تصدير مصر للبطاطس ٢٤٤ دولار للطن ونسبة زيادة ٤٥ % عن متوسط الاسعار العالمية ، كما يتضح من جدول (٤-١٢) .

وترجع هذه الزيادة في اسعار صادرات مصر من البطاطس الى وصولها الى السوق الاوربية وهى المستورد الرئيسى في اوقات مبكرة تسبق ظهور محصول البطاطس لاهم الدول المنافسة لمصر كهولندا وفرنسا وقبرص لذلك يجب ان تستغل هذه الميزة في تنمية حصيلة صادرات مصر من البطاطس ، كمية يجب ان تستمر دراسة هذه الاسواق

(١) انظر المعادلة رقم (٤) بالجدول رقم (٤-١٣) بالملاحق .

جدول رقم (٤-١٢) متوسط اسعار التصدير لاهم الدول
المصدرة للبطاطس خلال الفترة
(١٩٨٠ - ١٩٨٢)

(دولار / طن)

الدولة	متوسط اسعار التصدير فوب
هولندا	١٢١
فرنسا	١٣٤
ايطاليا	٢٢٨
كندا	١٦٢
قبرص	٢٥٢
مصر	٢٤٤
متوسط العالم	١٨١

Source: Food And Agriculture Organization of the United Nation;
Trade year Book, 1979-1983.

للتعرف على رغبات المستهلكين واذواقهم والكميات المطلوبة .

١٣-٤ السعة السوقية العالمية للبرتقال :-

يقدر متوسط كمية الواردات العالمية من البرتقال خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٢) بحوالى ٥ مليون طن^(١) ، وعلى الرغم من اتجاه كمية الصادرات المصرية نحو الانخفاض خلال نفس الفترة ، لكنها كانت تنذبذب بين عام وآخر ، ولقد تراوحت الكمية المصدره من مصر بين ١٧١ ألف طن كحد اقصى تحققت عام ١٩٧٧ ، وبين ٨٣ ألف طن كحد ادنى عام ١٩٧٩ ولقد انعكست التقلبات فى الكمية التى صدرتها مصر من البرتقال على نصيبها فى السعة السوقية العالمية حيث تراوحت بين ٣٣% عام ١٩٧٧ كحد اقصى ، ١٧% من جملة الواردات العالمية من البرتقال كحد ادنى عام ١٩٧٩ - ويبلغ متوسط مساهمة كمية صادرات مصر فى الواردات العالمية للبرتقال خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) بحوالى ٢٢% كما هو موضح بالجدول رقم (٤ - ١٣) .

١٤-٤ الطاقة التصديرية العالمية للبرتقال :-

بدراسة كمية الصادرات العالمية من البرتقال خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٢) ، وجد انها تدور حول متوسط هذه الفترة والمقدر بحوالى ٤٩ مليون طن ، ولقد بلغ الحد الادنى لكمية الصادرات العالمية ٤ مليون طن عام ١٩٧١ ، وبلغ الحد الاقصى ٤٥ مليون طن عام ١٩٧٧ ، وتوضح المعادلة التالية الاتجاه العام لكمية الصادرات العالمية من البرتقال للفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) :

$$ص = ٤٣٤٩ + ٧٦٥ م$$

$$(٤١١١)$$

$$ر = ٠.٧٨ \quad ر = ٢$$

(١) انظر جدول رقم (٤ - ١) بالملحق .

حيث :

من = القيمة التقديرية لكمية الصادرات العالمية من البرتقال بالآلاف طن فسي
السنة هـ .

من = متغير الزمن هـ حيث هـ = ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢

وتبين المعادلة السابقة ان كمية الصادرات العالمية من البرتقال تأخذ اتجاهها
عاما تصاعديا ، وان مقدار الزيادة السنوي يبلغ ٢٦٨ ألف طن ، وبمعدل زيادة ١,٦%
من المتوسط العام للصادرات العالمية للبرتقال خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٨٠) وهذه
الزيادة معنوية بدرجة ثقة ٩٩% ، ويتوقع ان تبلغ الصادرات العالمية من البرتقال ٨
مليون طن عام ١٩٨٥ ، وتصل الى ٩ مليون طن عام ١٩٩٠ .
وتعتبر اسبانيا اكبر دوله مصدره للبرتقال في العالم حيث صدرت حوالي ٢٧,٣%
من اجمالي كمية الصادرات العالمية من البرتقال كتوسط للفترة (١٩٨٢-١٩٨٠) .
وبدراية كمية صادرات اسبانيا من البرتقال خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٧٠) وجد انها
تتذبذب باستمرار ، ويقدر متوسط الصادرات في هذه الفترة بحوالي ١,٤ مليون طن
ويمكن القول ان صادرات اسبانيا تأخذ اتجاهها عامما تنازليا ، وان مقدار الانخفاض
السنوي يبلغ ١,٦ ألف طن ، ولم تثبت معنوية هذا الانخفاض بسبب التذبذب في كمية
التصدير^(١)

ولقد احتلت المغرب المركز الثاني بين الدول المصدرة للبرتقال في العالم ،
حيث ساهمت بحوالي ١٤% من اجمالي كمية الصادرات العالمية من البرتقال كتوسط
للفترة (١٩٨٢-١٩٨٠) . وتأخذ كمية صادرات المغرب من البرتقال اتجاهها عامما
تصاعديا خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٧٠) ، وان مقدار الزيادة السنوية يبلغ ٩,٣ ألف طن
ونسبة ٨,١% من متوسط كمية صادرات المغرب والمقدرة بحوالي ١٢٥ ألف طن^(٢) ، وهذه

(١) انظر المعادلة رقم (١) بالجدول رقم (٤-١٥) بالملحق .

(٢) انظر المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٤-١٥) بالملحق .

جدول رقم (٤ - ١٣)
الاهمية النسبية لكمية صادرات البترول لاهم الدول المصدرة
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢)

%

متوسط الفترة (١٩٨٢ - ١٩٨٠)	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٠	السنوات الدولة
٢٧٣	٣٠١	٢٧٣	٢٦٦	٢٩٥	٣١٣	٣٥٩	اسبانيا
١٤٠	١٠٤	١٢٧	٩٩	١٠١	٩٢	١٤٩	المغرب
١١٢	١٢٢	١١٩	١١٦	١٢٦	١٣٦	١٤٦	اسرائيل
٨٦	٦٢	٦٨	٧٥	٨٩	١٠٠	٦١	الولايات المتحدة الامريكية
٦٨	٦٦	٧٢	٥٨	٥٥	٥٥	٤٩	جنوب افريقيا
٣٠	٢٣	٢٢	١١	١٢	٠٦	٠٧	كويتا
٢٢	١٦٠	٢٦	٣٢	٣٣	٤٠	٢٤	مصر

المصدر :

حسبت من جدول رقم (٤ - ١٤) بالملحق .

الزيادة مؤكدة احصائيا ، ويتوقع ان تبلغ كمية صادرات المغرب بحوالى ٦٨١ ألف طن عام ١٩٨٥ ، وتصل الى حوالى ٧٢٢ ألف طن عام ١٩٩٠ .

ولقد جاءت اسرائيل فى المركز الثالث بعد اسبانيا والمغرب ، حيث صدرت اسرائيل ١١٢ ٪ من اجمالى كمية الصادرات العالمية من البرتقال كمتوسط للفترة (١٩٨٠-١٩٨٢) ، ويلاحظ اتجاه نصيب اسرائيل من الصادرات العالمية نحو الانخفاض وذلك راجع الى انخفاض الكميات التى تصدرها ، وتأخذ كمية صادرات اسرائيل من البرتقال اتجاهها عاما تنازليا خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٢) ، وان مقدار الانخفاض السنوى يبلغ ١٩١ ألف طن ، أى بمعدل انخفاض ٣٢ ٪ سنويا^(١) ، ولم تثبت معنوية هذا الانخفاض بسبب التقلبات المستمرة فى الكمية المصدره .

ولقد ساهمت الكمية المصدره من الولايات المتحدة الامريكية من البرتقال بحوالى ٨٦ ٪ من اجمالى كمية الصادرات العالمية من البرتقال ، ويدراسة تطور كمية صادرات الولايات المتحدة الامريكية من البرتقال خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٢) وجد انه يأخذ اتجاهها عاما تصاعديا ، وان مقدار الزيادة السنوية يبلغ ١٢٣ ألف طن ، وبمعدل ٣٤ ٪ من متوسط صادرات الولايات المتحدة خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٢) ، والبالغ ٣٦٥٢ ألف طن^(٢) ، ويتوقع ان تصدر الولايات المتحدة الامريكية ٤٧٦ ألف طن برتقال عام ١٩٨٥ ، وتصل الى ٥٣٧ ألف طن عام ١٩٩٠ .

ولفتت نسبته الكمية المصدره من جنوب افريقيا من البرتقال بحوالى ٦٨ ٪ من اجمالى كمية الصادرات العالمية للبرتقال ، تليها كوريا بحوالى ٣ ٪ ثم مصر بحوالى ٢٢ ٪ وذلك كمتوسط للفترة (١٩٨٠-١٩٨٢) .

ويوضح الجدول رقم (٤-١٤) مقارنة بين متوسطات اسعار تصدير البرتقال

(١) انظر المعادله رقم (٣) بالجدول رقم (٤-١٥) بالملحق .

(٢) انظر المعادله رقم (٤) بالجدول رقم (٤-١٥) بالملحق .

جدول رقم (١٤-٤) متوسط أسعار تصدير البرتقال لاهم الدول
المصدرة خلال الفترة
(١٩٨٠ - ١٩٨٢)

(دولار/طن)

الدولة	متوسط أسعار التصدير فوب
أسبانيا	٤٤٣
المغرب	٣٤١
اسرائيل	٢٦٢
الولايات المتحدة الامريكية	٤٧١
جنوب أفريقيا	٣١١
كوبا	٣١٦
مصر	٣٨٦
متوسط العالم	٣٦٨

Source: Food And Agriculture Organization of the United Nation; Trade
year Book, 1979 ~ 1983.

في اهم الدول المصدرة في العالم ، ان بلغ متوسط سعر تصدير البرتقال المصري ثوب اسكندرية كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) حوالي ٣٨٦ دولار للطن وهو يزيد عن المتوسط العالمي والبالغ ٣٦٨ بحوالي ٥ % ، ويزيد عن متوسط اسعار تصدير اسرائيل بحوالي ٤٥ % ، وعن متوسط اسعار تصدير المغرب بحوالي ١٣ % وتعتبر اسرائيل والمغرب من اهم الدول المنافسة لمصر في تصدير البرتقال في منطقة الشرق الاوسط ، ولقد بلغ متوسط اسعار تصدير اسبانيا لنفس الفترة ٤٤٣ دولار للطن وهو يزيد بنسبة ٥ % عن متوسط اسعار التصدير المصري وتعتبر اسبانيا اهم الدول المنافسة لمصر في تصدير البرتقال في السوق الاوربية المشتركة وفي نفس الوقت اكبر مصدر للبرتقال في العالم ، لذلك يجب العمل على رفع كفاءة الصادرات المصرية خاصة بعد انضمام اسبانيا للسوق الاوربية المشتركة وفي نفس الوقت يجب تشجيع وت تنمية صادرات البرتقال المصري الى اسواق دول الخليج العربي .

الفصل الخامس

٥ - الاطار التنظيمى للمؤسسات العاملة فى مجال تصدير السلع الزراعية*

من اهم مقومات نجاح تنمية الصادرات الزراعية هو قيام الاطار التنظيمى السليم القادر على تلبية الاحتياجات الاساسية اللازمة لعملية التصدير بدءاً من التخطيط ورسم السياسات والتنفيذ والرقابة والتمويل والمتابعة والتقييم ، هذا فضلاً عن توفير الحوافز والمعلومات والبيانات اللازمة لقطاع التصدير .

ويتوقف دور الهيكل التنظيمى للجهات القائمة بالتصدير فى تنمية الصادرات الزراعية على تكوين وقوة هذا الهيكل وعلى العلاقات القائمة بين الاجهزة التخطيطية والرقابية والاشرفية والتنفيذية والتمويلية والمساعدة المكونة لهذا الهيكل ، هذا بالإضافة الى مدى استقرار الهيكل نفسه .

ولذا فان هذا الفصل سيتناول دراسة اهم القرارات والاجراءات المنظمة للاجهزة العاملة فى مجال تصدير السلع الزراعية خلال الفترة ٧١ - ١٩٨٥ ، والتعرف على الهيكل التنظيمى الحالى للتنظيمات الرئيسية والمساعدة المسئولة عن تخطيط وتنفيذ وتمويل ومتابعة ورقابة تصدير السلع الزراعية واختصاصات كل منها وطبيعة العلاقة القائمة فيما بينهم ، هذا فضلاً عن التعرف على اهم ثغرات ومشكلات هذا الهيكل التى تعوقه عن القيام بدوره .

وقدم هذا الفصل ايضا تصور مقترح لهيكل تنظيمى للاجهزة العاملة فى مجال تصدير السلع الزراعية يتلافى الثغرات والمعوقات الموجودة فى الهيكل الحالى ، مما يؤدي الى تحسين اداء التنظيمات العاملة فى هذا المجال وحسن تسيير نشاط التصدير بدءاً من التخطيط ثم التنفيذ حتى المتابعة والتقييم .

* جدير بالاشارة ان مصادر القرارات والقوانين المذكورة فى هذا الفصل هى اعداد مختلفة من كل من الجريدة الرسمية والوقائع المصرية .

٥ - ١ أهم القرارات والاجراءات المنظمة للاجهزة العاملة فى تصدير السلع الزراعية خلال الفترة ٧١ - ١٩٨٣ :-

مما لاشك فيه ان قيام الهيكل التنظيمى للمؤسسات والاجهزة المسئولة عن كافة
الانشطة المرتبطة بتصدير السلع الزراعية على اسس مستقرة وسليمة يعد من اهم مقومات
نجاح هذا الهيكل فى القيام بالدور المنوط به اليه على أكفا وجه .

ولذا فان كثرة التعديلات والاجراءات فى هذا الهيكل يؤدى الى عدم الاستقرار
بالنسبة للاطراف المشتركة فى عملية التصدير سواء فى الداخل او فى الخارج .

وخلال الفترة الاخيرة تعرض الهيكل التنظيمى لاجهزة التجارة الخارجية وبالتالى
للجهات العاملة فى مجال تصدير السلع الزراعية لعدة تغييرات جذرية ، وان كانت
هذه التغييرات تعكس فى حقيقة الامر التطورات التى مرت بها النظم الاقتصادية والسياسية
للدولة خلال هذه الفترة ، الا ان بعض هذه القرارات والاجراءات كان لها تأثيرها
الاجباى على تحسين كفاءة عمل الاجهزة الرئيسية والمساعدة المكونة لهذا الهيكل وكذا
توطيد العلاقة بين هذه الاجهزة ، اما البعض الآخر من هذه القرارات فكان له تأثير
معوق للتكامل بين عمل هذه الاجهزة مما اثر على ادائها وبالتالى تحقيق الاهداف
التصديرية المنشودة .

وقد بدأت الدولة فى تنظيم قطاع التصدير والتجارة الخارجية خلال عام ١٩٥٥
وذلك بهدف تحقيق سيطرة الدولة وتوجيهها لهذا القطاع ، حيث تم تأسيس شركة مصر
للتجارة الخارجية برأسمال مشترك ، كما تم تمصير وكالات التجارة الخارجية . وانشاء
"الهيئة العامة لتنمية الصادرات" وكان من اهم اعمالها توفير المعلومات عن الاسواق
الخارجية ، ترشيد مستوى جودة السلع المصدرة ، تحسين شروط التعاقدات وتقديم
المقترحات الخاصة بترشيد السياسة العامة للتصدير .

وفى عام ١٩٥٩ تشكلت "اللجنة المشتركة للتصدير" كأحد الاجهزة المنظمة

والمشرفة على عمليات التصدير وذلك بمقتضى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ وكانت ملحقة
بالادارة العامة للتصدير وتختص ببحث طلبات التصدير واصدار التوصيات بشأنها .
وخلال عام ١٩٦٠ انشئت "منظمة مكاتب تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية"
وكانت تتبع الهيئة العامة لتنمية الصادرات ثم تحولت بتبعية لها لوكالة الوزارة لشئون
التصدير بعد الغاء الهيئة عام ١٩٦٣ وكان كل مكتب منها يختص بمحصول رئيسي (او مجموعة
متجانسة من السلع) كالارز والبصل والبطاطس والفول السوداني والموايح وغيرها . وتشكيل
هذه المكاتب كان يضم الشركات التجارية التابعة للقطاع العام والمصدرين من القطاع الخاص
وممثلين من الوزارات والمصالح والهيئات التى لها علاقة او اتصال مباشرة بهذه السلع .

الا انه خلال هذه الفترة وحتى اوائل الستينات لم تتدخل الدولة فى تخطيط
وتوجيه نشاط التجارة الخارجية بشكل مباشر وصريح واقتصر على الاشراف فقط . حتى
صدرت قوانين يوليو لعام ١٩٦١ ، حيث بدأت مرحلة جديدة من مراحل تنظيم وتخطيط
قطاع التصدير ، فقد تم تأميم نحو ٧٥% من تجارة التصدير، على أساس مشاركة القطاع
الخاص بالجزء الباقي وتحت اشراف القطاع العام .

ومع الاخذ بنظام المؤسسات النوعية ومقتضى القانون رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ الخاص
بانشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة والنوعية ، تم انشاء المؤسسة المصرية العامة للقطن
والمؤسسة المصرية العامة للتجارة (والشركات التابعة لها) وكانت مسئولية الاخيرة تتركز
فى تخطيط التجارة الخارجية تصدير واستيراد فى ضوء الاهداف العامة للخطة .

وبالرغم من كل تلك المجهودات التى بذلتها الدولة لتنظيم وتوجيه التجارة الخارجية ،
الا ان المؤسسة لم تتمكن من أداء دورها كاملا خلال الفترة من ١٩٦١ حتى ١٩٦٧ وذلك
لمواجهتها للعديد من العقبات والتى اهمها تعدد الاجهزة الممارسة لعمليات التجارة
الخارجية وعدم وجود روابط بينها مما ادى الى تداخل انشطتها ، كذلك استمر نشاط
الوسطاء والوكلاء تحت مسميات مختلفة ، هذا بالإضافة الى عدم وجود جهاز قوى لتابعة
الاسعار العالمية واتجاهاتها .

وإضمان تنفيذ خطط التجارة الخارجية صدر القرار رقم ٥٠٤ لعام ١٩٦٦ الخاص بتشكيل المجالس السلمية ، حيث تم تشكيل عشرة مجالس سلمية خاصة بالتصدير ، سبعة منها للحاصلات الزراعية وثلاثة فقط للمنتجات الصناعية . ثم أعيد تنظيم هذه المجالس بصدور القرار رقم ٣٨٧ لعام ١٩٦٧ ، حيث شكلت المجالس السلمية الموحدة لمجموعات السلع الأساسية استيراد أو تصديرًا وقد تهيئت هذه المجالس المؤسسة المصرية العاصمة للتجارة الخارجية ، وفيما يختص بالتصدير فقد انبثقت بهذه المجالس مهمة البتة فسي العروض المقدمة للتصدير وإصدار التراخيص الخاصة بذلك ومتابعة نشاط التصدير .

وقد تركز النشاط التصديري للسلع الزراعية خلال الفترة من ٦٧ - ١٩٧١ فسي شركات القطاع العام مثله في شركات الوادي والنيل لتصدير الحاصلات الزراعية وشركة النصر لتصدير المنتجات الزراعية ، هذا بالإضافة إلى مصدري القطاع الخاص ، حيث فتح لهم طريق التصدير أيضًا ولكن من خلال المجالس السلمية .

وقد تركت عمليات التصدير (فيما عدا القطن) مفتوحة للمنافسة بين شركات القطاع العام التجارية والشركات المنتجة والقطاع الخاص ، عدا بعض الحالات الخاصة . وخلال هذه الفترة وضع نظام التخصص السلمي لشركات التجارة الخارجية ، حيث انحصر نشاط بعض الشركات في عدد معين من السلع .

هذا وخلال الفترة من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٨٣ تعددت القرارات والاجراءات المنظمة لهيكل الاجهزة المسئولة عن التصدير ، مما ترتب عليه تطور هذه الاجهزة وتغيير علاقاتها الهيكلية ، مما كان لها تأثير كبير على السياسات التصديرية ومدى تحقيق اهداف التصدير المرجوه . وفيما يلي استعراض لاهم هذه التطورات التي حدثت في تنظيمات التجارة الخارجية بصفة عامة وتلك العاملة في مجال تصدير السلع الزراعية بصفة خاصة خلال تلك الفترة . ويمكن متابعة هذه التطورات بتقسيمها الى ثلاث مراحل على النحو التالي :-

١ - المرحلة الاولى من ١٩٧١ حتى نهاية ١٩٧٤ .

٢ - المرحلة الثانية من ١٩٧٥ حتى نهاية ١٩٧٩ .

٣ - المرحلة الثالثة من ١٩٨٠ حتى الآن .

٥- ١- المرحلة الاولى من ١٩٧١ حتى ١٩٧٤ :-

بدأت التغيرات التى حدثت فى الهيكل التنظيمى للتجارة الخارجية والخاصة بالاجهزة القائمة على تنفيذ السياسات التصديرية والاستيرادية خلال هذه الفترة بصدد قرار رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٧١ ، حيث ألغى هذا القرار المجالس السلمية وتشكلت بدلا منها لجان دائمة للبت فى عمليات التصدير والاستيراد ، بلغ عددها ٢١ لجنة حسب المجموعة السلمية التى اعيد تبويبها ، وقد انيطت لهذه اللجان مجموعة كبيرة من الصلاحيات بمنحها فى مجال التصدير اختصاصها بالنظر فى العروض المقدمة لها واصدار قرارات بشأنها وتكون هذه القرارات نهائية ما لم يقر الوزير المختص ضرورة اعتمادها ، ومثل فى هذه اللجان المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية والقطاعات المنتجة والجهات المعاونة كالنقل البحرى ، ومقتضى هذا القرار اسندت رئاسات هذه اللجان الى قيادات من خارج قطاع التجارة الخارجية .

وفى نوفمبر ١٩٧٢ تقرر نقل الاشراف على لجان البت السلمية الى القطاعات والمؤسسات العامة النوعية واعيد تشكيلها بحيث اسند اليها دراسة العروض المقدمة عن السلع المصدرة والمستوردة سواء عن طريق القطاع العام او الخاص وترك للوزير المختص اختيار رئيس اللجنة ونائبه وامين اللجنة ، وقد بلغ عدد هذه اللجان ٢٤ لجنة .

كما اعيد ايضا خلال هذه الفترة تنظيم شركات التجارة الخارجية وادماج بعضها فى الآخر .

اما فيما يختص بالاجهزة الخاصة بوضع الخطط ورسم السياسات الخاصة بالتجارة الخارجية فقد انشئ المجلس الاعلى للتجارة الخارجية باعتباره الجهة الاساسية المسئولة عن وضع الخطط الطويلة الاجل للتصدير والاستيراد وذلك بمقتضى القرار الوزارى رقم ٧١٤ لسنة ١٩٧٢ . هذا وقد اعيد تشكيل وتنظيم هذا المجلس مرتين خلال هذه الفترة وذلك

بمقتضى القرارات الجمهوريين رقم ١٧٥٢ لسنة ١٩٧٣ ورقم ١٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ ومقتضى القرار الاخير شكل المجلس الاعلى للتجارة الخارجية من رئيس الوزراء رئيسا للمجلس (بعد ان كان برئاسة وزير الاقتصاد) وعضوية كل من وزراء النقل والمواصلات والكهرباء والبتترول والصناعة والتعدين والنقل البحرى والسكان والتعمير والطيران المدنى والتخطيط والزراعة استصلاح الاراضى التمهين والتجارة الخارجية ومحافظة البنك المركزى ووكيل اول وزارة التجارة الخارجية ورئيس مجلس ادارة كل من المؤسسة المصرية العامة للقطن والمؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية وامين المجلس الاعلى للتجارة الخارجية واثنين او اكثر من ذوى الخبرة .

- وقد حدد هذا القرار اختصاصات المجلس الاعلى للتجارة الخارجية فيما يلى :-
- توجيه الدراسات الاساسية التى تتعلق بتخطيط التجارة الخارجية والستى تتصل بتحديد طاقات الانتاج القومى واحتياجاته ومتطلبات الاستهلاك المائلى والحكومى وانعكاساتها على احجام ونوعيات الاستيراد والتصدير .
 - تحديد الاهداف والسياسات الرئيسية للتجارة الخارجية ووضع اسس التخطيط طويل المدى لها وذلك فى اطار اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
 - مراجعة الخطط السنوية للتجارة الخارجية التى تعدها لجان التخطيط السلمى .
 - متابعة وتحقيق نتائج تنفيذ خطط التجارة الخارجية واقتراح وسائل تذليل الصعوبات التى تعترض التنفيذ .

هذا ويتبع المجلس الاعلى للتجارة الخارجية لجان للتخطيط السلمى تتولى اعداد الدراسات السلمية وترجمة اهداف وسياسات التجارة الخارجية الى خطط تفصيلية للتصدير والاستيراد ومتابعة تنفيذها، وقد شكلت هذه اللجان بمقتضى القرار الوزارى رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٤ كذلك شكلت امانة فنية للمجلس الاعلى للتجارة الخارجية بمقتضى القرار الوزارى رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ .

وفيما يختص بالاجهزة التخطيطية ايضا فقد تم اعادة تنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بمقتضى القرار الوزارى رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ ، حيث كانت اهم معالم هذا القرار انشاء جهاز جديد يختص بتخطيط التجارة الخارجية وهو وكالة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون الميزان التجارى، ومن اهداف هذه الوكالة تطهير الميزانية النقدية السي ميزانية سلمية ، وفيما يختص بالتصدير فهى تقوم بتحديد اهداف التصدير سواء بالعملات الحرة او اتفاقيات الدفع على ضوء الاتفاقيات او الطلبات ومعدلات التصدير السابقة والكميات المتاحة للتصدير بعد تحديد الانتاج والاستهلاك المتوقعين ، كذلك تضمن هذا التعديل التركيز على اهمية التمثيل التجارى .

وفى عام ١٩٧٤ وافق مجلس الوزراء على ادخال تعديلات موسعه خاصه بتشكيل واختصاصات لجان البت ، صدر بمقتضاها القرار الوزارى رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٤ ومقتضى هذا القرار تم تشكيل ٤٢ لجنة بت (بلغت نحو ٥٠ لجنة فى نهاية ١٩٧٤) تحت اشراف الوزراء والمختصين ، وينص القرار على ان يصدر بتشكيل لجان البت قرارات من الوزراء المختصين ويتضمن تشكيل لجنة البت مندوبين من المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية والجهاز المصرفى والنقل البحرى والقطاعات الرئيسية الاخرى المعنية .

وتختص لجان البت بطلب العروض بالنسبة للسلع الخاصة بها استيراداً وتصديراً وفقاً لاختصاص اللجنة وتصدر لجان البت قرارات بشأن العروض المقدمة لها وتكون قراراتها نهائية مالم يقر الوزير المختص اعتمادها منه .

وفيما يختص بالصادرات من الحاصلات الزراعية فقد نص القرار المذكور على ما يلى :-
- تخضع الصادرات الزراعية التقليدية التالية للمعرض على لجان البت المختصة وهى الارز وكسر الارز - البطاطس - البصل الطازج والمجفف - التمر - الطماز والمجفف - الفول السودانى والموالح .

- تقسم اللجان المسئولة عن هذه السلع الى ثلاثة لجان تحت اشراف وزارة التجارة وتتبع المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية وهى كالتالى :-

١ - لجنة الموالح واستيراد مواد تعبئة الحاصلات الزراعية . وتقوم

بتصدير الموالح بأنواعها واستيراد كافة مواد التعبئة للحاصلات

الزراعية ومثل في هذه اللجنة كل من وزارة الزراعة والتموين .

٢ — لجنة البطاطس والبصل والفول السوداني وتقوم بتصدير البطاطس

والبصل الطازج والثوم الطازج والخضر المجففة والفول السوداني

واستيراد التقاوى الخاصة بها ومثل في هذه اللجنة وزارة الزراعة

والتموين والجمعيات التعاونية للمنتجين متى وجدت .

٣ — لجنة الارز ومنتجاته وتقوم بتصدير الارز وكسر الارز ومثل فيها وزارة

الزراعة والتموين .

هذا مطلق تصدير ما عدا ذلك من السلع الزراعية غير التقليدية والسلع الحيوانية

ومنتجاتها الى دول العملات الحرة ودول الاتفاقيات بحيث يتم تصديرها مباشرة عـسـن

طريق مصلحة الجمارك ودون العرض على لجان البت السلعية وذلك في اطار السياسات

التي تعتمد عليها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

وقد الفى هذا القرار كل من لجنة البت في الخضر والفاكهة ولجنة البت في الزهور

والنباتات الطبية . وعادت هاتين اللجنتين بحقضى القرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٧٩م ثم تم

الغاءها مرة اخرى طبقا للقرار رقم ١٢٥ لعام ١٩٨٣ .

هذا وقد اسند هذا القرار مسئولية تنمية الصادرات الزراعية غير التقليدية الى

مؤسسة التجارة والشركات التابعة لها .

كما تم ايضا خلال هذه الفترة اعادة تنظيم التخصص السلمى لشركات التجارة الخارجية

بحيث تم تخصيص مجموعة سلمية لكل شركتين او ثلاثة بصفة اساسية ومجموعة اخرى بصفة فرعية .

وفىما يختص بالاجهزة المسئولة عن رقابة الصادرات فقد انشئت هيئة الرقابة

على الصادرات والواردات بموجب القرار الجمهورى رقم ١٧٧٠ لعام ١٩٧١ هـ لتتولى

الاعمال التى كانت منوطة بكل من وكالة الوزارة لشئون التصدير والادارة العامة للاستيراد

وتقوم الهيئة بالتأكد من توافر الشروط والمواصفات للسلع الخاضعة للرقابة سواء

الصادرات او الواردات .

هذا وعند الاخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ اتضحت الضرورة الحتمية لتطوير قطاع التجارة الخارجية بما يتشجع التغييرات الناتجة عن هذه السياسة ، ولذا فقد انشئت وزارة خاصة للتجارة الخارجية بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٦١٠ لسنة ١٩٧٤ وقد اوكل اليها مسئولية اعداد الخطة السنوية لقطاع التجارة الخارجية وذلك بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١١٠٤ لعام ١٩٧٤ ، ومقتضى هذا القرار حددت اختصاصات الوزارة ووحداتها التنظيمية ، حيث تضمن انشاء وكاليتين متخصصتين لخدمة وتنظيم التجارة الخارجية ، احدهما وكالة الوزارة لتنمية الصادرات وتختص باقراح السياسة العامة لتصدير الحاصلات واجراء الدراسات والبحوث للسلع التصديرية واجراء دراسات السوق لتسهيل تصريف المنتجات المحلية فى الاسواق الخارجية ، وتتبع هذه الوكالة ادارتين عامتين هما الادارة العامة لتنمية الصادرات والزراعية والادارة العامة لتنمية الصادرات الصناعية واما الوكالة الاخرى فكانت وكالة الوزارة لتخطيط التجارة الخارجية .

نستخلص مما سبق ان الاربعة سنوات السابقة شهدت العديد من القسرسراوات والاجراءات الخاصة بتنظيمات التجارة الخارجية . وان كانت للقليل من هذه القرارات نتائج ايجابية على تنشيط الصادرات الا ان العديد منها لم يكن له اى دور فى تحسين اداء هذا الهيكل بل على العكس كان له دور مشبط لعمل هذا الهيكل .

فبعض التنظيمات ظلت مشكلة ومحدد اختصاصاتها بمقتضى القرار فقط ، ولكن لم تخرج الى حيز الوجود بعد ، كما ان بعض التنظيمات والاجهزة شكلت فعلا بمقتضى القرار ولكنها لم تقوم بالدور المنوط لها على اكفا وجه ، وقد ترتب على ذلك مايلى :-

— أدت التغييرات المتعددة وخاصة فيما يختص بالفصل بين الوزارات ونقل الاختصاصات من وزارة الى اخرى الى عدم الاستقرار المؤسسى والتنظيمى فى العلاقة بين الاجهزة القائمة على تصدير الحاصلات الزراعية .

— لم يتم المجلس الاعلى للتجارة الخارجية بأى دور فى تخطيط التجارة الخارجية وبالتالى لم تتحقق الاهداف المرجوة من انشاءه والتي نص عليها قرار تشكيلة

السابق ذكره حيث انه لم يجتمع خلال هذه المدة الا مرة واحدة اقر فيها بعض المبادئ والاسس العامة ثم تجددت اعماله بعد ذلك .

— رغم نص القرار الجمهورى رقم ١١٠٤ لسنة ١٩٧٤ على انشاء وتحديد اختصاصات وكالة الوزارة لتنمية الصادرات ، الا انه لم يتم تشكيلها ولم تباشر اى عمل منذ انشاءها .

— وفقا لقرارات تشكيل واختصاصات لجان البت ، فقد قصر نشاط هذه اللجان على البت فى العروض المقدمة لها ، دون اعداد البيانات والاحصاءات والبحوث والدراسات ومتابعة الاسعار العالمية ، هذا بالإضافة الى ان لجان البت المشكلة خلال تلك الفترة لم يكن لها امانة فنية تقوم باعداد هذه الدراسات ، ولم يتضمن تشكيلها مندوبين عن شركات التجارة الخارجية وترتب على ذلك عدم وقوف لجان البت على حالة الاسواق الخارجية والاسعار العالمية ، ومن ناحية اخرى لم تتمكن شركات التجارة الخارجية من المتابعة والمشاركة فى اعمال لجان البت لعدم تشكيلها بها .

٥-٢-١- المرحلة الثانية من ١٩٧٥ - ١٩٧٩ :-

شهدت السنة الاولى من هذه المرحلة تحولات هامة بصدور القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ١١٢ لعام ١٩٧٦ ، حيث ألغيت المؤسسات النوعية العامة ومنها المؤسسة المصرية العامة للقطن والمؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية ، مما ترتب عليه مزيد من الحرية وحرية الحركة للشركات التجارية ، حيث ألغى التخصص السليمى بالنسبة للتعامل مع دول العملات الحرة واصبح التخصص الجغرافى قائما بالنسبة لسدول الاتفاقيات فقط .

ورغم الغاء المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية ، فقد ابقى على لجان البت الدائمة واصبحت هذه اللجان تحت اشراف وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مباشرة بعد

ان كانت تحت اشراف الوزراء المعنيين كل حسب اختصاصه .

كما صدر خلال عام ١٩٧٥ القرار الجمهورى رقم ١٠١ لعام ١٩٧٥ الخاص بتنظيم وزارة التجارة وقد حدد هذا القرار اختصاصات الوزارة والتي اهمها اقتراح ورسوم السياسة العامة للتجارة الخارجية ووضع الخطط والبرامج المتعلقة بتنفيذ نواحي نشاط التجارة الخارجية والتي تكفل تحقيق الاهداف القومية ، هذا بالإضافة الى اعداد الهيكل المسمى السنوى للمصادرات والواردات وترجمته الى هيكل نقدي .

وفى الحقيقة لم تمارس وزارة التجارة منذ انشاءها المهام المنوطة اليها ، حيث ظلت تتنازع الاختصاصات مع وكالة وزارة الاقتصاد لشئون الميزانية النقدية ، حتى ادمجت وزارة التجارة فى وزارة الاقتصاد وتحولت الى قطاع بها طبقا للتشكيل الوزارى الصادر فى اكتوبر ١٩٧٨ ثم ضم اليها التعاون الاقتصادى عام ١٩٨٠ .

ومن الاجهزة المشرفة على تنظيم التجارة الخارجية والتي تم تشكيلها خلال عام ١٩٧٦ المجلس الاعلى لقطاع التجارة الخارجية والمجلس الاعلى لقطاع القطن .

وقد شكل المجلس الاعلى لقطاع التجارة الخارجية بمقتضى القرار رقم ١٢٣ لعام ١٩٧٦ وطبقا لهذا القرار شكل المجلس من وزير التجارة رئيسا ورئيسا مجالس شركات التجارة الخارجية كلها عدا شركات القطن ، ورئيس الهيئة العامة للمعارض وممثلين عن القطاعات التالية : النقل البحرى - التأمينات - القطاع المصرفى - قطاع التمويل - والتوزيع الداخلى وممثلين عن وزارات الزراعة ، النقل ، المالية ، التخطيط ، التعاون الاقتصادى ورئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وبعض المستشارين من اساتذة كليات التجارة ورجال الاعمال ممن سبق لهم العمل بشركات التجارة او مؤسسة التجارة .

وملاحظ ان تشكيل هذا المجلس ضم كل الاجهزة والقطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية ولكن لم تمثل به القطاعات الانتاجية بما يؤثر على كفاءة اداء هذا المجلس .

واستهدف هذا المجلس دراسة المشاكل والمعوقات التى تعترض عمل الجهات التى تعمل فى نطاق هذا القطاع نفسه او تلك التى تثور بينه وبين القطاعات الاخرى والعمل على تذليلها .

اما المجلس الاعلى لقطاع القطن فقد شكل طبقا للقرار رقم ١١٩ لعام ١٩٧٦ وجدير بالاهارة انه نظرا للاهمية التى يحتلها القطن فقد شكل له تنظيم خاص مستقل عن تنظيم التجارة الخارجية فى مصر منذ الخمسينات ، حيث تقوم الاجهزة المختلفة المكونة لهسدا التنظيم بالتخطيط والاشراف والرقابة والمتابعة والتصدير للقطن بعيدا عن اجهزة التجارة الخارجية الاخرى .

هذا وقد شكل المجلس الاعلى لقطاع القطن من وزير التجارة رئيسا ورؤساء مجالس ادارات الشركات العاملة فى مجال تصدير القطن وحلجه وكبسه ورئيس الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن وممثلين عن القطاعات التالية : التجارة الخارجية ، المنزل والمنسوجات ، النقل البحرى ، النقل الداخلى ، القطاع المصرفى وممثلين عن الوزارات الاتية : الزراعة ، المالية ، التخطيط ، الاقتصاد والتعاون الاقتصادى وبعض رجال الاعمال من لهم خبرة بالقطاع .

ويهدف المجلس الاعلى لقطاع القطن الى دراسة وحل المشاكل الداخلية للقطاع وتنظيم العلاقة بينه وبين الاجهزة العاملة فى مجال التجارة .

وفيما يختص بالجهات المشرفة على تنفيذ سياسة الصادرات فقد صدر خلال هذه الفترة القرار رقم ٣٦ لعام ١٩٧٨ الخاص باعادة تشكيل واختصاصات لجان تصدير الحاصلات الزراعية ومنتجاتها ، حيث روى فى هذا التشكيل تجنب الثغرات التى وجدت نتيجة للقرار السابق الخاص بتشكيل لجان البت ، حيث اشارت المادة الثانية من هذا القرار الى تعيين امانة فنية وادارية وامانة معاونة لمعاونة اللجنة فى القيام باعمالها .

ويعتضى هذا القرار شكلت لجان تصدير لكل من الارز ، البطاطس ، الفول السودانى ، البصل ، الثوم الطازج والمجفف ، المجففات الزراعية ، الفاكهة والخضر

الطازجه ، التفاوى ، الكتان ومشتقاته ، عوادم الغزل والنسيج ، الزهور ، النباتات الطبية والمطرية .

وبالنسبة للاجهزة المسئولة عن وضع الخطط ورسم السياسات العامة للتجارة الخارجية فقد صدر القرار الجمهورى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٧٩ والخاص باعادة تشكيل تنظيم المجلس الاعلى للتجارة الخارجية .

هذا ولا تختلف اختصاصات هذا المجلس كثيرا عن تلك التى حددتها القرار رقم ١٢٣٢ لعام ١٩٧٤ والسابق ذكرها وهى تتلخص فى تحديد الاهداف والسياسات الرئيسية للتجارة الخارجية ومتابعة وتقييم نتائج تنفيذ خطط التجارة الخارجية وان كان تشكيل المجلس فى هذا القرار قد اختلف عن سابقه (سيدكر ذلك بشئ من التفصيل فيما بعد) .

ولتحقيق المزيد من الصادرات وتشجيعها انشئ مركز تنمية الصادرات المصرية كأحد الهيئات المساعده فى تسويق السلع الزراعية والتابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون والاقتصادى وذلك بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٣٧٥ لعام ١٩٧٩ ، (سيدكر ذلك بشئ من التفصيل فيما بعد) .

يتضح ايضا ما سبق ان التغييرات الهيكلية والتنظيمية التى حدثت فى هيكل التجارة الخارجية بصفة عامة وقطاع التصدير بصفة خاصة استهدفت تجنب بعض السلبات التى وجدت فى هيكل التجارة الخارجية خلال الفترة السابقة والعمل على تنشيط الصادرات الا انه هناك العديد من المشاكل ما زالت تعترض عمل هذا الهيكل بصورة متكاملة نلخصها فيما يلى :-

- استمرار عدم الاستقرار المؤسسى والتنظيمى للاجهزة العاملة فى هيكل التجارة الخارجية نظرا للتكرار والتذبذب فى القرارات المتتالية فى فصل الوزارات ثم اعادة دمجها ونقل الاختصاصات بين الاجهزة واعسادة التشكيل لهذه الاجهزة .

- لم يجتمع المجلس الاعلى للتجارة الخارجية وهو الجهة المسئولة عن

التخطيط ورسم السياسات خلال هذه الفترة رغم إعادة تشكيله .
- التشكيل الغير امثل للمجلس الاعلى لقطاع التجارة الخارجية كان له تأثيره
السلبى على كفاءة عمل هذا الجهاز .

٥- ١- ٣- المرحلة الثالثة من ١٩٨٠ حتى الآن :-

انسمت هذه المرحلة بالاستقرار النسبى فيما يختص بتمديدات الهيكل
التنظيمى للجهات العاملة فى مجال التجارة الخارجية . واستهدفت التغييرات التى
حدثت خلال هذه الفترة دفع عجلة التصدير وسهليل اجراءاته ويمكن تلخيص تلك التطورات
فيما يلى :-

اعيد مرة اخرى تشكيل المجلس الاعلى لقطاع التجارة الخارجية وذلك بمقتضى القرار
الجمهورى رقم ٨٤٣ لعام ١٩٨٢ هـ حيث شكل المجلس من وزير الاقتصاد والتجارة
الخارجية ورؤساء مجالس ادارة الشركات والوحدات الداخلة فى نطاقه وعدد لا يقل عن
ثلاثة من ذوى الكفاءة والخبرة فى مجال نشاط القطاع او فى الشؤون الاقتصادية او المالية
او الادارية او القانونية بفض وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية فى تعيينهم ، ويتضمن
تشكيل المجلس ايضا ممثل عن كل من وزارات المالية والتخطيط والاقتصاد يختاره الوزير
المختص .

ومن الملاحظ فى تشكيل هذا المجلس انه ينقصه تمثيل القطاعات الانتاجية
والخدمية كالنقل (وان كان للاخيرة وجود فى التشكيل السابق له) وبالتالى فهذا
المجلس افتقد ايضا التشكيل السليم لكل الجهات المعنية بالتجارة الخارجية .

كذلك اعيد خلال هذه الفترة تنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وذلك
بمقتضى القرار الوزارى رقم ٣٣٨ لعام ١٩٨٢ (سيتم ايضا ذلك بشئ من التفصيل فيما
بعد) .

ومن منطلق سياسة تشجيع الصادرات التى انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة
شكلت اللجنة العليا لتنمية الصادرات بمقتضى القرار الوزارى رقم ١٨٩ سنة ١٩٨٣ وقد

شكلت هذه اللجنة من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مقررا للجنة وعضوية وزراء كل من التموين والتجارة الخارجية ، الدولة للانتاج الحرس ، التخطيط ، الصناعة والثروة المعدنية الدولة للزراعة والامن الزراعى ، الدولة للتنمية الشعبية ، شئون الاستثمار والتمويل الدولي ، الاقتصاد والتجارة الخارجية .

وطبقا للمادة الثانية من هذا القرار تختص اللجنة العليا لتنمية الصادرات بالمساهمة فى رسم السياسات اللازمة للنهوض بالصادرات بما يكفل اطراد زيادتها من ناحية الحجم والقيمة والنوع ، هذا بالإضافة الى الاشراف على تنفيذ هذه السياسات بعد اعتمادها من الجهات المختصة .) واللجنة فى سبيل تأدية مهمتها تقوم بما يأتى :-

- العمل على ازالة ما قد يعترض سبيل تنمية الصادرات المصرية من صعوبات تمويلية او ادارية او غيرها بداخل البلاد مما فى ذلك التنسيق بين الهيئات والجهات والمشروعات العاملة فى مجال التصدير بما يكفل تيسير التعامل بين المنتج والممول والمصدر وتذليل ما قد يعترض هذا التعامل من عقبات .
- وضع الحلول المناسبة لمواجهة الصعوبات التى تعترض الصادرات المصرية بسبب ظروف او اوضاع تحدث خارج البلاد .
- وضع الخطط المناسبة لتشجيع المنتجين للاستثمار فى مجال المشروعات التى توجه التصدير .

هذا وقد نص القرار على ان يصدر كل وزير (فيما يخصه) القرارات او التوجيهات اللازمة لتنفيذ توصيات اللجنة فى نطاق وزارته ، اما التوصيات ذات الصلة العامة او التى تدخل فى اختصاص اكثر من وزارة او يتطلب تنفيذها تعديلا فى التشريعات القائمة ، فتعرض على مجلس الوزراء ليقرر بشأنها ما يراه .

وتسهيلا لعمل اللجنة العليا لتنمية الصادرات فى انجاز مهامها ، فقد صدر القرار الوزاى رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٣ الذى يقضى بتشكيل خمسة لجان فرعية يكون اختصاص كل منها ببحث الموضوعات التى تدخل فى اختصاص كل منها بهدف تنمية الصادرات ، وقد تم تشكيل هذه اللجان على النحو التالى : لجنة الشحن والتفريغ

البحرى والجوى ، لجنة تبسيط الاجراءات الجمركية والمالية والنقدية الخاصة بالتصدير ،
لجنة محظورات التصدير والحصى التصديرية ، لجنة دراسة وضع خطة تصديرية سلمية ،
لجنة الحوافز الادبية والمادية لقطاع التصدير .

ما سبق يتضح انه رغم الدور الحيوى المنوط به لهذه اللجنة الا ان هناك الكثير
من التكرار والتداخل بين عمل هذه اللجنة وعمل المجلس الاعلى للتجارة الخارجية ومركز
تنمية الصادرات .

وجدير بالاشارة ان هذه اللجنة الغيت بمقتضى القرار الوزارى رقم ١٣٣ لسنة
١٩٨٥ الخاص بالغاء لجنة تنمية الصادرات وقد تضمن هذا القرار اسناد مهمة هذه
اللجنة الى اللجنة العليا للاستثمار والمشكلة بمقتضى القرار الوزارى رقم ٧٢٩ لسنة ١٩٨٤
وان كان هذا يعكس ايضا ظاهرة عدم الاستقرار والتنسيق بين الاجهزة العاملة فى مجال
التصدير .

كذلك فقد تم خلال عام ١٩٨٣ الغاء كل من المجلس الاعلى لقطاع القطن والمجلس
الاعلى لقطاع التجارة الخارجية وذلك بمقتضى القانون رقم ٩٧ سنة ١٩٨٣ الخاص بانشاء
هيئات القطاع العام وشركاته حيث حل محلها على التوالى هيئة القطاع العام
لشئون القطن وهيئة القطاع العام للتجارة الخارجية .

وقد تم انشاء هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية بمقتضى القرار الجمهورى رقم
٥٠٤ لسنة ١٩٨٣ وتشرف الهيئة على شركات التجارة الخارجية (١٣ شركة) بما فيهم
شركات التجارة الخارجية الزراعية وهى شركة الوادى لتصدير الحاصلات الزراعية وشركة
النيل للتصدير الحاصلات الزراعية وشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية وتنص المادة
(٨) من القرار على ان يتولى ادارة الهيئة مجلس ادارة يعين بقرار من رئيس الجمهورية
لمدة اربع سنوات بناء على ترشيح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ويشكل المجلس من
رئيس الهيئة رئيسا لمجلس الادارة وعدد لا يزيد عن خمسة من رؤساء مجالس ادارة الشركا
التى تشرف عليها الهيئة وعدد لا يزيد عن اربعة من ذوى الخبرة والكفاية يكون احدهم
مستشار الدولة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ومثل للنقابة العامة للعاملين فى مجال

نشاط الهيئة •

- ويختص مجلس إدارة الهيئة طبقا لهذا القرار بما يأتي :-
 - اقرار الخطط والاهداف العامة لكل شركة ولمجموعة الشركات التي تشرف عليها طبقا للسياسة العامة للدولة في اطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
 - دراسة المشكلات الاساسية التي تعترض انطلاق الشركات بكامل طاقتها واقتراح الحلول المناسبة •
 - المتابعة الدورية للشركات في مجال انشطتها المختلفة والتنسيق بين الشركات التي تشرف عليها بعضها وبعض وبين هيئات القطاع العام الاخرى لتحقيق الحد الاقصى من التكامل الافقى والرأسى بما يكفل معالجة الاختناقات الانتاجية والتمويلية وغيرها •
 - اعداد الدراسات الفنية والاقتصادية المتصلة بالنشاط العام للشركات التي تشرف عليها •
 - اقرض الشركات التي تشرف عليها او ضمانها فيما تعقده من قروض •
- اما هيئة القطاع العام لشئون القطن فقد انشئت بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٨٣ وتشرف الهيئة على شركات تصدير القطن وشركات حليج الاقطان والشركة المصرية لكبس القطن وتتشابه تقريبا اختصاصات الهيئة مع اختصاصات هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية •
- كذلك صدر خلال هذه الفترة القرار رقم ٤٠٣ سنة ١٩٨٣ الخاص باعادة تشكيل مجلس ادارة هيئة التحكيم واختبارات القطن •
- وفيما يختص بالجهات المشرفة على تنفيذ سياسة تصدير السلع الزراعية فقد صدر خلال هذه الفترة ايضا القرار الوزارى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ الذى الفى عمل لجان البت لبعض السلع تشجيعا لزيادة الصادرات منها مثل لجنة تصدير الخضر والفاكهة ولجنة النباتات العطرية والطبية ولجنة الزهور وسمح بتصدير السلع الزراعية والصناعية فيما عدا السلع المحظور تصديرها او المعاد تصديرها عن طريق الجمارك مباشرة •

واستكمالاً لاهداف هذه المرحلة الخاصة بتشجيع وتنمية الصادرات ، فقد انشئ البنك المصرى لتنمية الصادرات وذلك بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٨٣ وان لم يقم بأى دور فيما يختص بتصدير السلع الزراعية حتى الآن .

نستخلص مما سبق ايضاحه ان تعدد القرارات والقوانين والاجراءات المنظمة بجهات المسئولة عن التصدير وما ترتب عليها من تعديلات فى الهيكل المؤسسى لهذه الجهات ما هى الا ردود فعل طبيعية للمراحل والتقلبات التى مرت بها النظام الاقتصادية والسياسية فى مصر خلال فترة الدراسة .

وهنا تجدر الاشارة الى ان استغرافية التنظيم والتطوير للافضل بالنسبة لهيكل الاجهزة العاملة فى مجال التجارة الخارجية لا تتعارض مع فكرة الاستقرار ، حيث ان عملية التنظيم المستمر تملحها العديد من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية ولكن بدراسة التطورات التى حدثت فى الهيكل المؤسسى والتنظيمى للجهات العاملة فى مجال التجارة الخارجية من خلال التركيز على قطاع التصدير خلال فترة الدراسة ٨٥ / ٧١ وجد انها اتسمت بعدم الاستقرار وتتلخص مظاهر ذلك فيما يلى :-

عدد القرارات والقوانين التى صدرت لتنظيم هذا الهيكل لا تتناسب مع حجم هذه الفترة ، كما ان بعض هذه القرارات لم ينفذ بعد والبعض الآخر اتخذ على عجل وسدون دراسة كافية مما ادى الى ظهور العديد من الثغرات المترتبة على تنفيذها .

اتسمت ايضا كثير من القرارات التى صدرت خلال هذه الفترة بالتذبذب فصاره تصدر قرارات تشكيل لجان تصدير وتارة اخرى تلغى هذه اللجان ثم تعود ثانية او تصدر قرارات بفصل وتشكيل وزارة جديدة ثم تحول الى قطاع فى وزارة اخرى .

هذا وما لا شك فيه ، انه كان لهذه التغييرات السريعة والمتعددة والغير مستقرة لهيكل التجارة الخارجية تأثيرها السلبى على نشاط التجارة الخارجية وتحقيق مقاصد اهدافه المنشودة فيما يختص بتنمية الصادرات بصفة عامة والصادرات الزراعية بصفة خاصة نظرا للمكانة الكبيرة التى تحتلها هذه الصادرات .

٥ - ٢ - الهيكل التنظيمي الحالي للاجهزة العاملة في تصدير السلع الزراعية

وتخصصاتها :-

تتعدد وتنوع الاجهزة المكونة للهيكل التنظيمي الحالي للاجهزة القائمة على نشاط تصدير السلع الزراعية ويمكن توضيح ذلك على الوجه التالي :-

أولا : الاجهزة التخطيطية والمسئولة عن وضع السياسات التصديرية ومتابعة تحقيق الاهداف .

ثانيا : الاجهزة المساعدة في تسويق السلع الزراعية والجهات الممولة للمصادر .

ثالثا : اجهزة الرقابة النوعية .

رابعا : الاجهزة المنفذة لعمليات التصدير .

وجدير بالاشارة انه من الصعوبة الفصل بين الاجهزة المكونة للهيكل على النحو السابق ذكره وذلك لتداخل دور وتخصص كل من الاجهزة السابقة كما سيتضح فيما بعد . وفيما يلي عرض لاهم هذه الاجهزة .

أولا : الاجهزة التخطيطية والمسئولة عن وضع السياسات التصديرية ومتابعة

تحقيق الاهداف :-

١ - المجلس الاعلى للتجارة الخارجية :-

يأتى هذا المجلس على قمة الهيكل التنظيمي للاجهزة العاملة فى مجال التجارة الخارجية بصفة عامة ، وكما سبق ذكره اعيد تشكيل هذا المجلس مرات عديدة ، كان اخرها التشكيل الحالي والذي تم بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٧٩ .

ويتكون تشكيل هذا المجلس طبقا للمادة (١) من هذا القرار من وزير التخطيط والتجارة الخارجية رئيسا وعضوية وزراء التخطيط ، الزراعة ، التموين والتجارة الداخلية ، الصناعة والثروة المعدنية ، الدولة للتماسون الاقتصادى ، النقل والمواصلات والنقل البحرى ، المالية ، ومحافظ البنك المركزى ، رئيس اتحاد الغرف التجارية ورئيس اتحاد الصناعات ، اثنان

- من ذوي الخبرة يختارهما رئيس المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد
ويمثل امين المجلس وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
والتعاون الاقتصادي لشئون التجارة الخارجية .
وينص هذا القرار على ان المجلس يختص بما يأتي :-
- تحديد الاهداف والسياسات الرئيسية للتجارة الخارجية ووضع اسس
التخطيط طويل المدى لها . وذلك في اطار اهداف خطة
التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .
 - توجيه الدراسات التي تتعلق بتخطيط التجارة الخارجية وتحديد
طاقات الانتاج القوي واحتياجاته ومتطلبات الاستهلاك العائلي
والحكومي وانعكاساتها على احجام ونوعيات الاستيراد والتصدير .
 - اصدار التوجيهات التي تراعى عند اعداد الخطط السنوية للتجارة
الخارجية .
 - اقتراح استراتيجيات مصرفية تعاملها مع التكتلات الاقتصادية والتجمعات
الدولية .
 - دراسة مشروعات الخطط السنوية للتجارة الخارجية التي تعدها
اللجان الفنية .
 - متابعة تقييم نتائج تنفيذ خطط التجارة الخارجية واقتراح سبل
تذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذها والتوصية باجراء التعديلات
اللازمة لضمان التوافق بين عمليات التجارة الخارجية وبين التطورات
الاقتصادية المحلية والعالمية .
- وتنص المادة (٦) من هذا القرار على ان قرارات المجلس نافذة وعلى رئيس
المجلس ان يرفع لمجلس الوزراء التوصيات التي يلزم اعتمادها قانونا من سلطة اعلى .
- ويتبع المجلس الاعلى للتجارة الخارجية لجان للتخطيط السلمي ويصدر
بتحديد هذه اللجان وتشكيلها ونظام عملها قرار من وزير التجارة الخارجية . وقد قسمت
لجان التخطيط السلمي الى خمسة لجان تمثل لجنة تخطيط السلع الزراعية والغذائية
احداها هذا وقد روعي في تشكيل هذه اللجان تمثيل القطاعات الانتاجية بها .

وتختص هذه اللجان باعداد الدراسات السلمية عن الانتاج والاستهلاك المحلى وامكانيات التصدير واحتياجات الاستيراد وكذا اعداد الهيكل الاساسى للخطة السنوية للتجارة الخارجية للسلع الرئيسية على اساس كمي وزمنى ومتابعة تنفيذ الخطة واقتراح السياسات التصديرية والاستهلاكية للسلع المدرجة ضمن اختصاصها .

وللمجلس الاعلى للتجارة الخارجية امانة فنية ولجان فنية تختص باعداد البحوث والدراسات والبيانات الخاصة بالتجارة الخارجية واستكمال اعداد الخطة السلمية للسلع الهامة التى تدخل ضمن اختصاصات لجان التخطيط السلمى. هذا وتعتبر الامانة الفنية حلقة الاتصال بين لجان التخطيط السلمى والمجلس الاعلى للتجارة الخارجية .

٢ - وزارة الاقتصاد للتجارة الخارجية :-

اعيد تنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨٢ وطبقا لهذا القرار تختص الوزارة بالتخطيط لاجهزة النشاط المختلفة فى مجالات الاقتصاد والتجارة الخارجية وتنفيذ الخطط ومتابعتها وكذا رسم السياسات التمويلية والنقدية بما فى ذلك ما يتعلق بسياسة صرف الجنيه المصرى واعداد الدراسات السلمية اللازمة للتعرف على الاحتياجات الفعلية وما هو متاح للتصدير وما يلزم استيراده بهدف وضع الهيكل السلمى للصادرات والواردات وترجمته الى هيكل نقدى .

ويضم الهيكل التنظيمى لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية كل من قطاع الشؤون الاقتصادية وقطاع التجارة الخارجية وقطاع الموازنة النقدية وقطاع التمثيل التجارى وقطاع التنمية الادارية .

وفيما يلى عرض لاهم الاجهزة التى تدخل فى الهيكل التنظيمى لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتى يتصل عملها مباشرة بنشاط تصدير السلع الزراعية .

١ - قطاع التجارة الخارجية :-

ومارس قطاع التجارة الخارجية الاختصاصات الاتية :

- تنفيذ سياسة الوزارة في مجال التجارة الخارجية •
- اقتراح نظم التجارة الخارجية (وتنفيذ ما يتم اقراره منها) وفقا للقوانين—
واللوائح التي تصدر في هذا الشأن وذلك على النحو الذي يحقق اهداف
خطه التنمية الاقتصادية والاجتماعية •
- اعداد الدراسات والبحوث في مجال التجارة الخارجية وتجميع البيانات اللازمة
وتحليلها للوقوف على تأثيرها في مجال التجارة الخارجية •
- اقتراح تطوير قوانين التجارة الخارجية واللوائح المنظمة لها وتعديل اتفاقيات
التجارة والدفع وبروتوكولاتها •
- اعداد الخطة السنوية للتجارة الخارجية ومتابعة تنفيذها ، واقتراح السياسات
والتشريعات الخاصة بالتجارة الخارجية بما يحقق اهداف خطة التنمية القومية
وينقسم هذا القطاع الى الادارات المركزية التالية :

١ — الادارة المركزية للخطة والبحوث :-

وتشرف هذه الادارة على الادارات العامة لكل من : الخطة السلمية ،
تخطيط السلع الاستثمارية ووسائل النقل ، تخطيط السلع الوسيطة ، تخطيط
السلع الاستهلاكية والغذائية •

هذا ويتبع الادارة العام للخطة السلمية كل من ادارة اعداد متابعة الخطة وادارة
البحوث والموازنة السلمية • وتختص ادارة اعداد ومتابعة الخطة بتوجيه المنشور الدوري
الخاص باعداد خطة التجارة الخارجية للقطاعات والوزارات والهيئات المعنية ، وتلقى
ردود هذه القطاعات ثم احالتها الى الادارات العامة التخطيطية السلمية الثلاثة كل وفق
تخصصها لدراساتها ، كما تتلقى هذه الادارة نتيجة الدراسات والخطط المبدئية السنوية
تعدّها الادارات الثلاثة بعد عرضها واقرارها من لجان التخطيط السلمية المتخصصة •

بالاضافة الى ذلك تقوم هذه الادارة بالتنسيق بين الخطط السلمية المختلفة بحيث
تشكل في النهاية خطة متكاملة للتجارة الخارجية واطار القطاعات المختلفة للتنفيذ وتتولى
الادارة تحليل البيانات الخاصة بمتابعة تنفيذ خطة التجارة الخارجية سلميا وجغرافيا
واجراء الدراسات اللازمة لتعديل الخطة نتيجة لتغيير الظروف وذلك بالتنسيق مع
الادارات العامة الاخرى •

اما الادارة العامة لتخطيط السلع الاستهلاكية والغذائية فهي تتكون من ثلاث ادارات هي ادارة السلع الغذائية ، وادارة السلع الزراعية وادارة السلع المعمرة وغير المعمرة .

وتقوم هذه الادارات بتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالانتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد والمخزون ودراسة الاسواق العالمية واتجاهات الاسعار العالمية والمحلية ودراسة ارباحية التصدير والاستيراد للسلع المختلفة .

٢ - الادارة المركزية للتجارة الخارجية :-

وتختص هذه الادارة على الادارة العامة للاستيراد والادارة العامة للتصدير والادارة العامة للخبراء .

اما الادارة العامة للتصدير فتتكون من ادارة الصادرات الزراعية والغذائية وادارة الصادرات الصناعية والتعدينية . وتنقسم ادارة الصادرات الزراعية والغذائية الى ادارة الصادرات التقليدية وتختص بالمحاصيل الاتية : القطن ، الارز ، البصل ، الثوم ، البطاطس ، الفول السوداني ، الموالح وادارة الصادرات غير التقليدية وتختص بالمحاصيل الاتية : الخضر ، الفاكهة ، الزهور ، النباتات الطبية والسلع الزراعية والغذائية الاخرى .

هذا ويتولى هذه الادارات متابعة تنفيذ سياسة الوزارة في مجال التصدير .

ب - قطاع الموازنة النقدية :-

يختص هذا القطاع بوضع ومتابعة الموازنة النقدية السنوية لمصر مع العالم الخارجى سواء في مجال المعاملات المنظورة او غير المنظورة ، ومعتبر قطاع الموازنة النقدية من الجهات المشتركة في تخطيط التجارة الخارجية في مصر ، حيث يتولى هذا القطاع فيما يختص بالصادرات الزراعية اعداد تقرير الموازنة النقدية للسلع الزراعية (كمية وقيمة) وذلك في ضوء الاهداف التصديرية المقترحة ، ويقوم باعداد هذا التقرير لجنة تحديد الاهداف التصديرية برئاسة رئيس قطاع الموازنة النقدية ويمثل في هذه اللجنة مندوب عن كل من وزارة الزراعة ،

وزارة التموين ، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، قطاع التجارة الخارجية ،
القطاع التجاري وهيئة القطاع العام للتجارة الخارجية .

ومعد اعتماد الوزير لتقرير الموازنة النقدية للسلع الزراعية يتولى هذا القطاع تبليغ
الجهات المعنية . : وزارة الزراعة ، وزارة التموين ، وزارة المالية ، وزارة الصناعة ،
وزارة التخطيط ، هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية ، لجان التصدير السلعية ، هيئة
الرقابة على الصادرات والواردات ، قطاع التمثيل التجاري ، مركز تنمية الصادرات ومصلحة
الجمارك .

وجدير بالاشارة ان تقرير الموازنة النقدية الذى تعده لجنة تقدير الاهداف
التصديرية سالف الذكر خاص بالسلع الواردة فى الموازنة النقدية اما السلع الزراعية الغير
وارده فى الموازنة النقدية او لجان البت فتعقد لها لجنة اخرى بقطاع التجارة الخارجية
لتحديد حصص التصدير السنوية لها .

اما عن الاجهزة والجهات المسئولة عن وضع السياسات التصديرية للسلع الزراعية
والرقابة المعمرية فهناك العديد من القطاعات والاجهزة التى تتولى ذلك طبقا لتخصص
كل قطاع ونوع السلعة ويمكن تلخيصها فيما يلى :-

١ - لجان تصدير السلع الزراعية :-

تتبع هذه اللجان وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وقد حدد القرار
الوزارى رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٨ تشكيل واختصاصات لجان تصدير
الحاصلات الزراعية ومنتجاتها . ومنس القرار الوزارى على تشكيل لجان
تصدير للحاصلات الزراعية الاساسية الاتية :

الارز ، البطاطس ، الفول السودانى ، التماوى ، الثوم والبصل الطماز ،
والجف هذا وقد انشى القرار الوزارى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ لجان
تصدير الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية والزهور ولجنة تصدير
الكثبان ومنتجاته .

وتختص لجان تصدير الحاصلات الزراعية باقتراح السياسة التصديرية للحاصلات
التي تدخل ضمن اختصاصها السلعية وذلك فى ضوء حالة الانتاج والاستهلاك المحلى

- وموقف الطلب في الاسواق الخارجية وهي تقوم في سبيل ذلك بما يلي :-
- دراسة العروض الخاصة بعمليات التصدير واصدار قرارات نهائية بالبت فيها من حيث الكميات والاصناف والاسعار والشروط الواجب توافرها .
 - تنسيق عمليات التصدير والشحن بين المصدرين بما يتمشى مع حاجة السوق الخارجى وظروف التسويق .
 - اقتراح سبل الارتقاء بمستوى نوعية وجودة السلع المصدرة وكل مايعون سمعة الصادرات المصرية في الخارج مع العمل على حل المشاكل التى قد تظهر فيما بين مرحلتى الانتاج والتصدير .
 - اقتراح المواصفات الانتاجية الخاصة بالسلع المصدرة وطرق التعبئة والتغليف والنقل والتخزين والوقاية والرقابة بما يكفل الارتقاء بمستواها .
- وينص القرار ايضا على ان لجان التصدير السلعية تعتبر مسئولة عن تنفيذ سياسة تصدير السلع التى تدخل ضمن اختصاصها بعد اعتماد السياسة المتعلقة بها من الوزارة .
- وتشكل لجان تصدير السلع الزراعية من رئيس هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية رئيسا وعضوية مندوبين عن كل من وزارة الزراعة ، وزارة التموين ، وزارة المالية ، شركات القطاع العام للتجارة الخارجية (الزراعية) ، قطاع التجارة الخارجية ، قطاع التمثيل التجارى ، البنوك ، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات كما يشارك فى جلساتها ايضا مندوبون عن القطاع الخاص .
- ومن الملاحظ ان هذا التشكيل تضمن تمثيل جميع القطاعات المرتبطة بالتصدير ، ابتداء من الانتاج مارا بالنقل والتسويق والتحويل حتى التصدير .
- هذا وتقوم لجان التصدير السلعية باعداد مشروع السياسة التصديرية للسلع الزراعية ومعد اعتماد الوزير لهذا المشروع تقوم هذه اللجان بتبليغ الجهات المعنية بالتصدير بهذا المشروع . ويتضمن مشروع السياسة التصدير للمحاصيل ما يلى :
- كيفية وقية الهدف التصديرى ، توزيع هذا الهدف على الاسواق الخارجية المختلفة وعلى القطاعات المصدرة (القطاع العام ، الخاص والاستثمارى) ، التكلفة التصديرية ، ربح

المصدر ، رسوم الصادر ، برامج الشحن ومواد التعبئة والمبوات ، هذا بالإضافة إلى
اقتراح الخطوط العامة للبيع .

وجدير بالإشارة إلى أن السلع الغير محظور أو المقيد تصديرها ، يتم تصديرها
عن طريق الجمارك مباشرة بشروط موافقة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات من
حيث النوعية والمواصفات بالنسبة للسلع الخاضعة للرقابة النوعية على الصادرات .

٢ - وزارة الزراعة :-

تتولى وزارة الزراعة من خلال الادارة العامة للتقاوى وضع السياسة التصديرية
الخاصة بالبذور والابصال والشتلات ، كما تتولى الادارة العامة للموازنة
النقدية بوزارة الزراعة اعداد مقترح بالموازنة النقدية (كمية وقيمة) للسلع
الزراعية التصديرية .

٣ - اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية :-

تقوم هذه اللجنة بتحديد الاهداف ووضع السياسة التصديرية للسلع ذات
الاهمية الاستراتيجية كالارز .

٤ - هيئة الرقابة على الصادرات والواردات :-

تقوم هيئة الرقابة على الصادرات والواردات بوضع السياسة التصديرية
لبعض السلع الصناعية الزراعية كالزيوت العطرية .

كما تتولى ايضا الهيئة متابعة تطور الاسعار التى يتم التصدير بها للسلع الزراعية
الغير خاضعة لنظام تحديد الاسعار ويتم موافاة الوزارة بتقرير شهرى عن تطور الاسعار
التصديرية وذلك طبقا لنص المادة (٤) من القرار الوزارى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ .

ثانيا : الاجهزة المساعده فى تسويق السلع الزراعية والجهات الممولة للصادرات :-

١ - قطاع التمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية :-

يمثل هذا القطاع اهمية خاصة نظرا للمسئولية الكبيرة التى تقع على عاتقه
حيث انه مسئول عن الاشراف على جميع العلاقات التجارية والاقتصادية لجمهورية

مصر العربية بالدول الاجنبية وبالمنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية وارساء
معاملات مصر التجارية مع الدول الاجنبية على افضل الشروط لصالح البلد .

يمكن تلخيص دور هذا القطاع فى تنمية الصادرات فيما يلى :-

- دراسة الاسواق الخارجية ومدى استيعابها للصادرات المصرية وتوجيه
انتباه الاجهزة القائمة بالتصدير لاحتياجات الاسواق الخارجية للسلع
الغير تقليدية بجانب الصادرات التقليدية المصرية .
 - بحث المعوقات التى تواجه الصادرات المصرية من خلال التطورات التى تطرأ
على تغيير اسلوب العمل فى مجال التجارة الخارجية فى الدول المتقدمة .
 - تقديم المساعدات الفنية لاجزاء الوفود التجارية وشركات القطاع العام والقطاع
الخاص وامدادهم بالمعلومات والاحصائيات عن الاسواق الاجنبية التى يمثلون
الدولة فيها ، مما يسهل عليهم تقديم العروض المناسبة لتصدير المنتجات
المصرية .
 - متابعة نشاط هيئة المعارض المصرية بالخارج .
- ويتكون الهيكل التنظيمى التجارى من :
- ١ - الجهاز المركزى بالقاهرة (قطاع التمثيل التجارى) ويضم عدداً من
الادارات التى تتولى التخطيط والمتابعة والرقابة وتمثل هذه الادارة
حلقة الوصل بين المكاتب التجارية بالخارج والجهات المعنية فى مصر .
 - ب - مكاتب التمثيل التجارى بالخارج وتمثل هذه المكاتب الواجهة
الاساسية لنشاط هذا القطاع وهى العامل الحقيقى فى تحقيق
اهدافه ، حيث يعتبر المصدر الاساسى للمعلومات والدراسات
التجارية والاقتصادية والمالية الخارجية .

وفىما يلى عرض لدور هذه المكاتب مع التركيز على دورها فى مجال التصدير :-

- جمع وتحليل البيانات عن الاحوال الاقتصادية فى الدول الاجنبية واثار ذلك

- على علاقتها بمصر ونقل صور ذلك الى الجهات المعنية مباشرة •
- الدراسة الشاملة الدقيقة لاسواق السلع والمنتجات التى لها مثيل بالانتاج المصرى والتى تستوردها الدول الاجنبية التى يعمل بها المكتب بحيث يعطى صورة صادقه ومحدده لمتطلبات السوق الاجنبية ومدى المنافسة الاجنبية للانتاج المصرى وسبل مناهضتها وافضل شروط التعاقد واوقاته ومدى ارتباط ذلك بذوق المستهلك ورغباته •
- الاتصال بغرف التجارة والصناعة واتحادات المستوردين والمنتجين فى الدول الاجنبية التى يعمل لديها المكتب التجارى وتزويدهم بالبيانات والمعلومات عن الامكانيات الحالية والمتوقعة للتصدير •
- التوجيه والاشراف والرقابة على حركة العادرات المصرية الى اسواق الدولة التى يعمل لديها المكتب التجارى بهدف التحقق من انها تسير وفقا للصالح العام وتحقيق اكبر عائد ممكن وكذا العمل على حل الخلافات التى قد تنشأ بين المصدرين والمستوردين •

٢ — مركز تنمية الصادرات :-

انشئ هذا المركز بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٩ ومثل احدى الاجهزة التابعة لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية • ويشكل المركز طبقا للمادة (٣) من هذا القرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رئيسا ورئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات نائبا للرئيس وممثلا للجهات والوزارات الاتية على مستوى وكيل وزارة على الاقل وهى : وزارات الصناعة والثروة المعدنية ، الزراعة واستصلاح الاراضى ، الانتاج الحرسى ، النقل والمواصلات والنقل البحرى ، السياحة والطيران والامانة الفنية لقطاع التجارة الخارجية ، صندوق دعم الغزل ، الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، اتحاد الصناعات وجهاز التعاون الانتاجى والصناعات الحرفية •

ويعتبر مجلس الادارة كما ينص القرار هو السلطة العليا المهيمنة على شئون المركز

وتصرف اموره واقتراح سياسته العامة • وللمركز ان يتخذ مايراه لازما لتحقيق الغرض الذى انشئ من اجله •

وتتلخص مهمه مركز تنمية الصادرات فى تنمية وتنشيط الصادرات المصرية وهو فى سبيل ذلك يتولى المهام الاتية :-

- اقامة نظام وتنسيق ونشر المعلومات التجارية والتسويقية الدولية والمحلية لخدمة قطاع التصدير المصرى فى الداخل والخارج •
- اعداد الدراسات وتحليل الامكانات الانتاجية التصديرية والطاقت الاستيعابية للأسواق الخارجية • بهدف المشاركة فى رسم خطة تصديرية فى اطار الخطة العامة للدولة •
- اعداد التوصيات الفنية والتنظيمية اللازمة لتطهير الانتاج والقضاء على معوقات التصدير الداخلية والخارجية واقامة الحوافز المناسبة لتيسير وتشجيع نشاط التصدير •
- اقامه نظام تدريس لتوفير وتنمية الكفاءات التى يتطلبها قطاع التصدير المصرى من اجل رفع مستوى الخدمات التى يتولاها فى مجالات التسويق الداخلى والخارجى •
- معاونة الجهات المعنية بتقديم ايه دراسات او خدمات تسويقية او تصديرية تطلب من المركز من اجل تنمية وتنشيط الصادرات المصرية •
- العمل بالتعاون مع مركز التجارة الدولى بجنيف والمنظمات الدولية الاخرى ، على تنمية التعاون الدولى والاقليمى والثنائى فى مجالات تنشيط الصادرات المصرية •
- تنسيق اوجه نشاط المركز مع الهيئات والمراكز الوطنية التى يتصل نشاطها بمجال تنمية وتنشيط الصادرات •

وبما سبق يتضح ان اختصاصات هذا المركز تعتبر مكمله لاختصاصات قطاع ومكاتب التمثيل التجارى ، حيث ان المركز مسئول فى المقام الاول عن خدمة قطاع التصدير فى الداخل ، اما مكاتب التمثيل التجارى فمسئولة عن دراسة الطاقات الاستيعابية للأسواق الخارجية ، وبالتالى فان التعاون الفعلى بينهما يساعد على تنمية حقيقية

فى نشاط التصدير •

٣ - الهيئة العامة للمعارض :-

تهدف هذه الهيئة الى الاعلام التجارى ، حيث تقوم باعداد معارض عامه سنوية فى الخارج والداخل بهدف تعريف المستوردين بالانتاج المصرى وتعريف المصدرين بتطور الانتاج فى الاسواق الخارجية وهى فى سبيل ذلك تقوم بالمهام التالية :-

- وضع خطة اشترك مصر فى المعارض الدولية والاقليمية ولتنفيذ هذه الخطة لابد من اعتمادها من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وذلك بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة عليها اولا •

- اعداد البحوث والدراسات الخاصة باقامة هذه المعارض ، كما تضع الهيئة خطة المعارض والاسواق المحلية والدولية التى تقام فى مصر •

- اعداد التقارير الخاصة ببردود الفعل الاجنبية على السلع المصرية المعروضة بالخارج وارسالها الى الجهات المعنية عن طريق التمثيل التجارى •

وهذا ويشرف على الهيئة ويديرها مجلس ادارة الهيئة المشكل من رئيس مجلس الادارة ووكلاء اول وزارات الزراعة ، الاعلام ، الصناعة للشئون التجارية والاقتصادية ، مستشار وزارة الانتاج الحرسى ، ورؤساء الامانات الفنية للقطاعات التالية :-
التجارة الخارجية ، الصناعات المعدنية ، الغزل والنسيج ، ووكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون التمثيل التجارى ، مدير عام اتحاد الصناعات ومدير الادارة الاقتصادية بوزارة الخارجية •

٤ - وتعتبر فروع شركات التجارة الخارجية فى الاسواق الخارجية احد الاجهزة المساعدة فى تسويق السلع التصديرية ، حيث تعمل هذه الفروع على تنشيط التصدير والاستيراد بين مصر والدول التى تقع بها المكاتب •

• - اجهزة تمويل الصادرات :-

اما فيما يختص بالاجهزة الممولة للصادرات الزراعية فيمكن القول ان تمويل التصدير يشمل مرحلة تمويل المنتج (بفرض التصدير) ومرحلة تمويل المصدر • وبالتالي فان الاجهزة التمويلية تختلف بالنسبة لكل مرحلة •

ومثل بنك التسليف الزراعى والتعاونى اهم مصادر تمويل المنتج الزراعى وذلك بالنسبة للسلع التى تخضع للتسويق التعاونى وهى الارز • البصل • الثوم • البطاطس • الفول السودانى • كما تقوم شركات التجارة الخارجية الزراعية بدور محدود ايضا فيما يختص بتمويل هذه السلع •

كما تقوم شركات حلج الاقطان بتمويل انتاج القطن الشعير • اما البنوك التجارية فتقوم بتمويل السلع الزراعية الاخرى القابلة للتصدير والتى لاتخضع لنظام التسويق الزراعى التعاونى •

اما مرحلة تمويل المصدر فتبدأ من حصول المصدر على أمر التوريد من المستورد الاجنبى الى ان يتم استرداد قيمة السلع المصدره • ويقوم بالتمويل لهذه المرحلة البنوك التجارية حيث تقدم التسهيلات الائتمانية المختلفة قبل الشحن سواء لشركات التجارة الخارجية الزراعية وشركات تصدير القطن او للقطاع الخاص المصدر • وذلك فضلا عن قيامها بتمويل المصدر بعد الشحن وتحصيل قيمة السلع المصدره لصالح المصدرين •

هذا ومن منطلق سياسة الدولة لتشجيع الصادرات انشئ البنك المصرى لتنمية الصادرات وذلك بمقتضى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ •

والغرض من انشاء هذا البنك هو تشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة فى قيام قطاع تصديرى زراعى وصناعى وتجارى وخدمى •

وطبقا لقانون انشاء البنك يختص البنك بما يأتى :-

- تقديم التسهيلات الائتمانية والقروض القصيرة والمتوسطة الاجل والضمانات المصرفية اللازمة لتمويل عمليات تصدير السلع والخدمات.
- تقديم التسهيلات الائتمانية والقروض القصيرة والمتوسطة الاجل الى المنشآت والمشروعات الزراعية والصناعية القائمة والتي تنتج بغرض التصدير.
- القيام بالدراسات التسويقية للمنتجات المصرية في ضوء احتياجات الاسواق الخارجية وتزويد مصدرى السلع الوطنية بنتائج تلك الدراسات والقيام بكل ما من شأنه الترويج للمنتجات المصرية في الخارج وفتح اسواق جديدة لها.
- تكوين مركز للمعلومات المتعلقة بالصادرات المصرية والاسواق الاجنبية المختلفة بما يمكن البنك من تقديم البيانات والاحصاءات الدقيقة للمصدرين عن الاسواق الخارجية والمستوردين الاجانب.
- العمل على وضع وتنفيذ نظام التأمين مصدرى السلع الوطنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي قد يتعرضون لها لاسباب لا ترجع الى خطأ المصدر.
- تمويل عمليات الواردات المتعلقة اساسا بالسلع الرأسمالية او مستلزمات الانتاج للمشروعات والمنشآت القائمة بالتصدير او الانتاج من اجل التصدير، ورغم الدور الحيوى المنوط به للبنك الا انه لم يقوم بأى دور فى تنشيط الصادرات الزراعية منذ انشائه حتى الان.

ثالثا : اجهزة الرقابة النوعية :-

- تمثل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات اهم اجهزة الرقابة النوعية على الصادرات من السلع الزراعية . وقد انشأت هذه الهيئة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١ . وهى احد الهيئات العامة التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وتباشر الهيئة المهام التالية فيما يختص بتصدير السلع الزراعية :-
- الرقابة على نوعية الصادرات الزراعية ومنتجاتها ومشتقاتها وذلك من خلال فروع

الهيئة (٢٢ فرع) المنتشرة في كل الموانئ والمطارات ومناطق التصدير والانتاج كما تقوم الهيئة بتحديد مواصفات تصدير الحاصلات الزراعية •

— الاشراف ومتابعة المصدرين والمستوردين والوكلاء التجاريين والمكاتب العلمية والاستشارية •

— الفرز والتحكيم للسلع المسوقة تعاونياً •

— الاشراف على صندوق موازنة اسعار الصادرات ولجنة التسويات والتعميمات وانشئ صندوق موازنة الاسعار بمقتضى قرار انشاء الهيئة بهدف هذا الصندوق الى منح علاوة تشجيعية (نسبة مئوية من سعر التصدير فوب بالعملة الحرة) لبعض السلع الزراعية ويتم تمويل هذا الصندوق من حصيلة رسم الصادر السذي يفرض على بعض السلع الزراعية •

اما لجنة التسويات والتعميمات فقد انشئت بمقتضى القرار الوزاري رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٢ وتضم اللجنة ممثلين من مراقبة النقد ، صندوق دعم الغزل ، الرقابة الصناعية ، التمثيل التجاري ، وزارة الزراعة وقطاع التجارة الخارجية • وتختص هذه اللجنة ببحث التسويات والتعميمات المطلوبة للمستوردين بالخارج •

— تقوم الهيئة ايضا باصدار التراخيص لتصدير السلع التي تحددها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، هذا فضلا عن اصدار شهادات المنشأ الدولية لجميع الصادرات الزراعية وفقا للاتفاقات الدولية •

ويمثل مجلس ادارة الهيئة السلعة المهيمنة على شئونها وتصريف امورها ويشكل مجلس ادارة الهيئة من رئيس الهيئة رئيسا للمجلس واحد وكلاء كل من الوزارات الاتية :- الصناعة والبتترول والثروة المعدنية ، الزراعة والاصلاح الزراعي ، التموين والتجارة الداخلية ، ورئيس هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية ، رئيس هيئة القطاع العام لشئون القطن ومدير عام الهيئة لكل من شئون الاستيراد وشئون التصدير •

وبالنسبة للجهات الرقابية العاملة في مجال تصدير القطن فتتمثل في :-

الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن والمشكلة بمقتضى القرار الجمهوري

رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٦٥ الخاص بإعادة تنظيم الهيئات العاملة في قطاع القطن وتتولى هذه الهيئة اجراء اختبارات القطن وفرزه وتصنيفه والتحكيم على الاقطان المكبوسه . هذا وقد اعاد القرار الجمهورى رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٨٣ تشكيل الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن حيث شكل مجلس ادارة الهيئة على النحو الاتى :-

رئيس مجلس ادارة الهيئة رئيسا ، واحد رؤساء الادارات المركزية بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية يعينه الوزير ، مندوب الحكومة لدى اتحاد مصدرى الاقطان المصرية ، رئيس الامانة الفنية لكل من قطاع القطن وقطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، مدير عام الهيئة ، مدير معهد بحوث القطن بوزارة الزراعة ، المدير الفنى لصندوق دعم الغزل والمنسوجات ، ممثل عن مصدرى الاقطان ، ممثل عن الاتحاد الدولى لغزالي القطن ، ممثل عن منتجى القطن يختاره وزير الزراعة ، ورؤساء الادارات المركزية بالهيئة .

ومن الملاحظ فى هذا التشكيل انه متكامل وذو فعالية لتمثيل جميع الجهات المعنية به . هذا وتتولى مجلس ادارة الهيئة وضع اللوائح الخاصة بمختلف انواع التحكيم بحيث تتضمن بيان المواعيد والاجراءات والاختبارات الخ .

كذلك فان مكتب مندوب الحكومة لدى اتحاد مصدرى الاقطان يتولى مراقبة الارتباطات التصديرية الخاصة بالقطن وشروط العقد والنوعية والرتبة . . . الخ . وجدير بالاشارة ان اتحاد مصدرى الاقطان المصرية يقوم بالتحكيم فى اوجه الخلاف التى تنشأ بين مصدرى الاقطان والمستورد بين حول شروط العقد وصنف القطن او رتبته .

هناك ايضا من اجهزة الرقابة النوعية على الصادرات مصلحة الحجر الزراعى ، وتتبع وزارة الزراعة وتتولى الرقابة النوعية على الامراض والطفيليات التى قد تصيب المنتج .

اما مصلحة الحجر الصحى وهى تابعة لوزارة الصحة فتتولى ايضا الرقابة على بعض المنتجات الزراعية (وخاصة المعلبات) فيما يختص بتأثيرها على صحة الانسان .

هذا وتقوم مصلحة الجمارك بالرقابة النوعية ايضا على السلع التى تصدر عن

طريقها مباشرة •

وتمثل الجمارك المرحلة الأخيرة من الهيكل التنفيذى للمعاملات التصديرية • حيث تقوم بالتأكد من تنفيذ المصدر لجميع الاجراءات المنظمة للعملية التصديرية وذلك من تسهيدا للافراج عن خروج السلعة •

رابعا : الاجهزة المنفذه لعمليات التصدير :-

تعدد الاجهزة المنفذه لعمليات تصدير السلع الزراعية ويمكن توضيحها

فيما يلى :-

١ - شركات تصدير القطن :-

وتتمثل فى شركة مصر لتصدير الاقطان ، شركة بورسعيد لتصدير الاقطان ، الشركة الشرقية للاقطان ، شركة الاسكندرية التجارية ، الشركة المساهمة لتجارة وتصدير الاقطان وشركة القاهرة للاقطان •

٢ - شركات التجارة الخارجية الزراعية :-

وهى شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية شركة الوادى لتصدير الحاصلات الزراعية وشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية •

٣ - الشركات العامة للتجارة الخارجية :-

وتتمثل فى شركة مصر للتجارة الخارجية ، شركة النصر للتصدير والاستيراد ، الشركة العربية للتجارة الخارجية وشركة مصر للاستيراد والتصدير •

٤ - اجهزة التعاونيات واجهزة القطاع الخاص الانتاجى والتجارى •

٥ - القطاع الاستثمارى والمشارك •

وضم الشركات الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، حيث تقوم

هذه الشركات بتصدير الحاصلات الزراعية بشرط ان تكون تلك الحاصلات من انتاجها فقط •

هذا ويقع عبء التصدير لمعظم السلع والحاصلات الزراعية التقليدية على القطاع

العام مثلا في شركات التجارة الخارجية ، اما القطاع التعاوني والخاص فيشتركا فسي تصدر معظم الحاصلات والسلع وذلك عدا ماتم تحديده بالمادة رقم ٥٢ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٢٥ والخاص بالاستيراد والتصدير ، حيث حددت هذه المادة التخصص السلمي لشركات القطاع العام كما يلي :-

تتولى شركات تصدير القطن تصدير القطن الخام ، اما شركات القطاع الخاص للتجارة الخارجية الغير زراعية فتتولى تصدير غزل القطن وتقوم شركات التجارة الخارجية الزراعية بالعمليات التصديرية للارز وكسره ، البورتقال ، بالإضافة الى ما يتم تصديره من البطاطس والبصل والثوم والفول السوداني الى دول اتفاقات التجارة والدفع .

ويوضح شكل (١) تصور للهيكل التنظيمي الحالي للجهات العاملة في مجال التصدير السلع الزراعية .

الجلس الأعلى للتجارة الخارجية
لجان التخطيط السلي

وَنَزَارَةَ
الْقَطِيطِ

اللجنة
العليا
للسياحة

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
قطاع التجارة الخارجية، مخطط الموازنة لهيئة

قطع القمشيل
التجاري

المنظم التصديري

لجان التصدير السلعية

بالنصير
الجزء المعينة

الهيئة العامة للرقابة على
الصادرات والواردات

الامور

مصلحة المحجز الزلعي ١٤٥٥

مصاحف الجهارك

الأجهزة المنفذة للتصدير
قطن عام وخاص وتعاوني واستثماري

الانتماء الجمية
القطاعات

المستورد

٥ - ٣ - اهم ثغرات الهيكل التنظيمى الحالى للأجهزة العاملة فى مجال تصدير

السلع الزراعية والمشاكل المترتبة عليها :-

تعتبر عملية التصدير هى حصيله جهود متكامله تشترك فيها مختلف القطاعات المختصة بالانتاج والاستهلاك والنقل وغيرها ، علاوة على اتصالها المباشر وتأثيرها بالظروف والعوامل الخارجية التى تسيطر على الاسواق الخارجية وتعمل الاجهزة القائمة بتصدير السلع الزراعية على تحقيق التناسق والتعاون بين أنشطة هذه القطاعات بما يحقق اهداف التصدير المنشودة :-

هذا ويتوقف نجاح هذه الاجهزة فى تنمية الصادرات على التسلسل الهيكلى والتنظيمى والوظيفى لهذه الاجهزة والعلاقات التى تربط بينهم والقوانين التى تحكم ذلك .

ولذا فان تصور احدى هذه الاجهزة عن القيام بالادوار المكلفة بها يؤدى الى ضعف الهيكل بأكمله .

ومن الملاحظ انه رغم التغييرات العديدة التى حدثت فى الاطار التنظيمى للأجهزة العاملة فى مجال تصدير السلع الزراعية (فيما عدا القطن) ، فهناك العديد من المشاكل التى تحد من فعالية هذا الاطار فى تطوير وإدارة سياسات وبرامج تنشيط الصادرات الزراعية ويمكن ايجاز هذه المشاكل فيما يلى :-

أولاً : عدم انعقاد المجلس الاعلى للتجارة الخارجية منذ انشائه (وجدت تصدير بالاشارة انه لم يصدر قرار بالفائه حتى الآن) وهو الجهة الاولى المسؤولة عن وضع استراتيجيه التجارة الخارجية ووضع الخطط طويلة المدى ورسم سياستها . هذا وقد يرجع عدم قيام المجلس بأى دور حتى الآن الى وجود اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية جميع الوزراء وكبار المسؤولين بالدولة ، وان

جميع اعضاء المجلس الاعلى للتجارة الخارجية مثلين فى هذه اللجنة ، ولكن من الملاحظ طبقا لقرار تشكيل واختصاصات كل من اللجنة العليا والمجلس الاعلى ان اختصاصات اللجنة العليا للسياسات لاتغطى جميع المهام التى كان من المفروض ان يقوم بها المجلس الاعلى للتجارة الخارجية .

وقد ترتب على غياب الدور القيادى والحيوى للمجلس تعدد الاجهزة التخطيطية والقائمة بوضع السياسات التصديرية للسلع المختلفة ، مما ساعد على عدم تحقيق التكامل والثقة فى تحديد الاهداف التصديرية . وهنا تجدر الاشارة الى ان عدم وجود هدف قومى محدد للتصدير ، وتحديد الاهداف التصديرية من خلال معطيات السوق المحلى حيث يعتمد التصدير على فائض السوق المحلى (وليس من خلال متطلبات السوق الخارجى يعتبر من اهم العوامل المشبعة لتنمية الصادرات الزراعية، ومن مظاهر ذلك وجود الانحرافات الكبيرة بين كميات السلع الزراعية المستهدف تصديرها بناء على تقديرات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وبين الكمية المصدرة فعلا ويرجع ذلك الى عدم الدقة فى التقديرات الخاصة بالاهداف التصديرية وعدم مطابقتها للواقع الانتاجى والاستهلاكى والتصديرى للسلع المختلفة ، هذا فضلا عن التذبذب فى اتخاذ القرارات التصديرية وتدخل وزارة التموين باصدار بعض القرارات الخاصة بحظر التصدير لبعض السلع الزراعية نتيجة لاجبارات تتعلق بالسوق وكثيرا ما حدث هذا التدخل بعد الانتهاء من الاتفاقيات التصديرية مع المستوردين .

ومما لاشك فيه ان هذا الاضطراب فى الاهداف والسياسة التصديرية الناتج عن عدم وجود جهة تخطيطية عليا للتخطيط ورسم السياسات الزراعية وتحديد الاهداف كان له تأثيره السلبى ليس فقط على تشجيع الصادرات الزراعية ولكن على سمعة الصادرات المصرية ايضا .

ثانيا

: ان الغاء اللجنة العليا لتنمية الصادرات السابق الاشارة اليها يمثل
ثغرة فى الاطار التنظيمى المفروض ان تكون عليه الجهات العاملة فى
مجال تنشيط الصادرات الزراعية ، حيث ان دورها يتمثل فى المساهمة
فى رسم السياسات اللازمة للنهوض بالصادرات المصرية وذلك بالاسسة
المعوقات والمشاكل التمويلية والادارية وغيرها التى تعترض تنمية
الصادرات .

ثالثا

: هناك ايضا العديد من اوجه القصور فى تشكيل الهيئات والجهات
المكونة لهذا الهيكل والتى ادت الى عدم قيام هذه الاجهزة بدورها
على اكفا وجه ومن امثلة ذلك :-

- طبقا لقرارات الغاء كل من مركز تنمية الصادرات وقطاع التمثيل
التجارى يتضح ان عمل كل منهما مكمل للآخر ، وبالتالى فان تمثيل
قطاع التمثيل التجارى فى تشكيل مجلس ادارة المركز يعتبر ضرورى
لتحقيق هذا التكامل ، الا انه من الملاحظ طبقا لقرار تشكيل المركز
ان هذا التمثيل غير موجود .

- رغم طبيعة العمل المشترك والمتبادل بين الهيئة العامة للمعارض
ومركز تنمية الصادرات ، الا ان مركز تنمية الصادرات غير ممثل فى
تشكيل مجلس ادارة الهيئة ، مما يعنى الاخفاق فى تحقيق التعاون
المنشود بينهما .

- اتضح مما سبق ان هيئة الرقابة على الصادرات والواردات تتولى
الاشراف على صندوق موازنة اسعار الصادرات ولجنة التسعيات
والتعويضات ، وبالتالى فان تمثيل وزارة التخطيط فى مجلس ادارة
الهيئة ضرورى للمشاركة فى رسم السياسات الخاصة بالدعم وصندوق
الموازنة ورغم ذلك نجد ان وزارة التخطيط غير ممثلة فى المجلس
على اى مستوى .

- عدم التمثيل الفعلى للقطاع الخاص فى مجلس ادارة مركز تنمية

الصادرات مما يؤدي الى عدم التعرف على وجهات نظرة وتنسيق العمل معه .

رابعاً

: من نقاط الضعف التي توجد في الهيكل الحالي للجهات القائمة بنشاط تصدر السلع الزراعية ايضاً التداخل في الاختصاصات والازدواج في العمل بين الهيئات الثلاثة التي تتولى تنشيط الصادرات الزراعية وهي مركز تنمية الصادرات وقطاع التمثيل التجاري والهيئة العامة للمعارض والتي يمكن عرضها فيما يلي :-

— التداخل بين اعمال واختصاصات مركز تنمية الصادرات والتمثيل التجاري فيما يتعلق بدراسات السوق الخارجي وقد ترتب على هذا التداخل صعوبة التعاون بينهما . ولهذا فان المركز لم يقدّم دور ملموس في هذا الخصوص واقتصر دوره على نشر تقارير مكاتب التمثيل التجاري بالخارج .

— هناك ايضاً تداخل بين دور الهيئة العامة للمعارض والاسواق فيما يتعلق بتنظيم اشتراك مصر في الاسواق الدولية وبين دور كل من مركز تنمية الصادرات والتمثيل التجاري بهذا الخصوص .

خامساً

: لم يمارس مركز تنمية الصادرات اختصاصاته التي نص عليها قرار انشائه وخاصة اهدافه الرئيسية فيما يتعلق بالمعلومات والخدمات التصديرية والتسويقية والتدريب مما ترتب عليه اهتزاز صورة المركز في القطاع التجاري وعدم الاعتماد عليه بصورة كبيرة . ويرجع ذلك في حقيقة الامر لعدة اسباب منها :

— عدم توفر الامكانيات الفنية والتخصصات اللازمة لانجاز الاعمال المكلف بها المركز ، هذا فضلاً عن عدم التفريغ الكامل لغالبية العاملين بالمركز .

— ينص قرار انشاء المركز على ان يكون رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات نائباً لرئيس المركز ورئيساً للامانة

الفنية والادارية للمركز ، وهذا يعنى عدم تفريغ نائب الرئيس للقيام بالمهام التى يتطلبها هذا المركز من ناحية وان هيئة الرقابة على الصادرات والواردات تولت (فى شخص رئيسها) مهمة الاشراف وتسيير المركز من ناحية اخرى وبالتالي اجبر المركز تابعا لرئيس هيئة الرقابة على الصادرات والواردات وليس تابعا لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية كما ينص على ذلك قرار انشاء المركز .

- عدم وجود وسيلة لدى المركز لتوصيل المعلومات مباشرة الى الجهات المعنية بالتصدير مما ترتب عليه عدم حصول تلك الجهات وخاصة المصدرين على المعلومات التسويقية فى الوقت المناسب .
ومن ناحية اخرى فانه نتيجة لعدم التعاون والتنسيق بين مركز تنمية الصادرات ومكاتب التمثيل التجارى بالخارج يواجه المركز صعوبات كثيرة فى الحصول على البيانات والمعلومات فى الاوقات الملائمة .

- كذلك فان المركز لم يهتم حتى الان بالدراسة الجدية للقضايا المتعلقة بالانتاج والسياسات التصديرية بما يخدم قضية تنمية الصادرات .

سادسا : على الرغم من ان اهداف قطاع التمثيل التجارى تتركز فى تشجيع التجارة الخارجية ، فان احواله تركزت على مراقبة سير التجارة المصرية بالخارج وجمع المعلومات الاقتصادية والتجارية التى توفرها مكاتب التمثيل التجارى بالخارج وبالتالي فان دوره اقتصر على الدور الاستفسارى بالنسبة للجهات القائمة بالتصدير .

سابعا : وبناء على قصور كل من مركز تنمية الصادرات ومكاتب التمثيل التجارى عن توفير المعلومات التسويقية اللازمة فانه يمكن القول بأنه يفتقر عن هيكل تصدير السلع الزراعية بنك المعلومات القومى الذى يقوم بتزويد قطاعات التصدير والجهات المعنية بصورة منتظمة وسريعة بالمعلومات الاتية :-
كمية ونوعية الصادرات المطلوبة فى الاسواق المختلفة ، وانسب المواعيد لذلك ، والاسعار العالمية ، وتطور اذواق المستهلكين ، واحداث الاساليب

التكنولوجية لاعداد وتجهيز السلع الزراعية وانواع المنافسين فى الاسواق المتنوعة ٠٠٠ الخ .

ثامنا : يلاحظ ايضا فى الهيكل الحالى للجهات العاملة فى تصدير السلع الزراعية القصور فى المؤسسات المالية المتخصصة فى تمويل عمليات التصدير ، حيث يقتصر تمويل التصدير حاليا على البنوك التجارية التى تعطى القروض قصيرة الاجل فقط للمصدرين بما لا يشجع على تنمية الصادرات .

تاسعا : يعتبر تعدد الجهات المعنية بالتسويق من العوامل التى ادت الى غياب التنسيق الكامل بين جميع مراحل تداول السلعة ابتداء من مرحلة الانتاج الى مرحلة الشحن ومن هذه الجهات وزارة الزراعة (مسئولة عن الانتاج) ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (مسئولة عن التسويق الخارجى) ووزارة النقل (مسئولة عن النقل البرى والبحرى) ووزارة الطيران والسياحة (مسئولة عن النقل الجوى) .

عاشرا : تعدد جهات الاشراف والرقابة النوعية والسعرية فهناك الهيئـة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والجمارك ومصلحة الحجر الزراعى والصحى وهذه التعدد يزيد من كثرة الاجراءات وتعقدها .

احدى عشر: تسببت التعديلات المتكررة فى وحدات الهيكل السابق الاشارة اليها فى عدم وضوح الاطار التنظيمى الذى يحدد العلاقات التنظيمية بين الجهات المكونة للهيكل الحالى .

٥ - ٤ - تصور مقترح لهيكل تنظيمى للجهات العاملة فى مجال تصدير السلع

الزراعية :-

يعتبر قيام هيكل تنظيمى متكامل للجهات القائمة بنشاط تصدير السلع الزراعية فى مصر من اهم مقومات نجاح برامج وسياسات تنشيط الصادرات الزراعية . وقبل عرض التصور المقترح لهذا الهيكل المتكامل لابد من الاشارة الى

الاعتبارات الآتية :-

— من الضروري العمل على تحقيق عامل الاستقرار في الهيكل التنظيمي للتجارة الخارجية بصفة عامة وللصادرات بصفة خاصة وذلك لتحقيق الاستقرار والثقة بالنسبة للأطراف المشتركة في عملية التصدير سواء بالخارج أو بالداخل مما يساعد على تنمية الصادرات .

— إذا كان من الضروري تغيير هيكل الجهات القائمة بالتصدير فلا بد أن يتم ذلك بعد دراسة علمية وافية لإيجابيات وسلبيات هذا التغيير على تنمية الصادرات في كل من المدى القصير والبعيد أيضا حتى يتلافى التذبذب في القرارات والتي انتهت بها فترة الدراسة .

— يجب أن يكون الهيكل التنظيمي القائم بعملية التصدير قادراً بصورة متكاملة على وضع الإجراءات والسياسات اللازمة لتسيير النشاط التصديري بنجاح ابتداءً من وضع استراتيجية التصدير والتخطيط ورسم السياسات والتنفيذ والتمويل ومتابعة التنفيذ والرقابة .

وبناءً على ما سبق يمكن عرض اقتراحنا لما يجب أن يكون عليه هيكل جهات تصدير السلع الزراعية أحدهما يصلح للمدى القصير والآخر للمدى البعيد .

أولاً : في المدى القصير :-

يقترح في المدى القصير الإبقاء على الهيكل الحالي مع علاج أوجه القصور والضعف الموجودة بالهيكل الحالي ، وتحقيق ذلك يقترح الآتي :-

- ١ - نظراً لصعوبة انعقاد المجلس الأعلى للتجارة الخارجية كما وضع خلال الفترة السابقة فمن الضروري أن تتولى اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية القيام بمهام المجلس فيما يتعلق باقرار استراتيجية التجارة الخارجية وخططها وأهدافها وسياساتها .

٢ — لابد من إعادة تشكيل اللجنة العليا لتنمية الصادرات على أن تكون برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وعضوية ممثلين من جميع الجهات المعنية بالتصدير حيث تتولى هذه اللجنة دراسة المشاكل الانتاجية والتسويقية والادارية والتمهيلية الخاصة بالسلع التصديرية ووضع الحلول الملائمة لمواجهتها .

٣ — تجنب التداخل في الاختصاصات والازدواج في العمل بين الاجهزة المختلفة المكونة للهيكل وخاصة تلك الموجودة بين قطاع التمثيل التجارى ومركز تنمية الصادرات بما يساعد على تحقيق التعاون والتناسق بينهما .

٤ — إعادة تأهيل مركز تنمية الصادرات ليقوم بدور بنك قومي لمعلومات قطاع التصدير وعلاج اوجه الضعف الموجود به وذلك بتفريغ نائب رئيس المركز والعاملين به لهذا العمل فقط وتوفير الكادرات الفنية المتخصصة وتوفير الوسائل الحديثة اللازمة لنشر وتوسيع المعلومات التسويقية الى المصدرين والجهات المعنية بالتصدير فى الوقت المناسب وبصفة دورية . هذا فضلا عن اهتمام المركز بدراسة المشاكل الانتاجية للسلع التصديرية وتأثير السياسات التصديرية المختلفة على تنمية الصادرات واقامة نظم الحوافز المناسبة لتشجيع الصادرات . ويجب ان يعطى للمركز صلاحياته وسلطاته الكافية لكي تكون قراراته ملزمة لكافة القطاعات المعنية بالتصدير .

٥ — من المهم ازالة التداخل في العمل بين قطاعات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بعضها وبعض وبين الجهات المختلفة المكونة للهيكل والتركيز على اهمية التمثيل التجارى وتمثيل هذا القطاع حتى يمكن له القيام بالمهام المكلف بها بصورة اكثر كفاءة عما يتم الآن .

٦ — علاج صور القصور المختلفة فى تشكيل العديد من الجهات المكونة للهيكل حتى يتسنى لهذه الجهات القيام بوظائفها على الوجه الامثل . وذلك بمشاركة قطاع التمثيل التجارى فى مجلس ادارة مركز تنمية الصادرات وتمثيل مركز تنمية الصادرات فى مجلس ادارة الهيئة العامة للمعارض ومن

- الضرورى ايضا تمثيل وزارة التخطيط فى مجلس ادارة هيئة الرقابة على الصادرات وتمثيل القطاع الخاص فى مجلس ادارة مركز تنمية الصادرات .
- ٧ - لابد من ضرورة اشتراك اجهزة التنفيذ و وحداتها فى وضع الخطط وتحديد الاهداف واقتراح السياسات حيث يؤدى اشتراكهم الى ضمان تحقيق هذه الاهداف ، هذا بالإضافة الى اعطاء القطاع الخاص فرصة اكبر للمشاركة مع الجهات المكونة للهيكل .
- ٨ - لابد من وضوح الاطار التنظيمى الذى يحدد العلاقات التنظيمية للجهات العاملة فى مجال تصدير السلع الزراعية لتحقيق الحد الاقصى من التكامل والتنسيق بين هذه الجهات وتوفير المرونة اللازمة لعمل هذه الجهات .

ثانيا : فى المدى البعيد :-

- هناك العديد من الاراء على جميع المستويات تنادى بضرورة تشكيل المجالس التصديرية (البورصات) للسلع المختلفة لتحل محل الهيكل الحالى للجهات العاملة فى مجال تصدير السلع الزراعية .
- وتنبع فكرة هذا الاقتراح فى حقيقة الامر من النماذج الناجحة للمجالس العلمية المطبقة فى عدد من الدول ، منها قبرص وانجلترا والارجنتين واسرائيل . كذلك فان المشاكل المتعددة الموجودة بالهيكل الحالى تدعو الى تطبيق هذه الفكرة بمصر بما يتفق مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بها .
- وتتولى هذه المجالس التخطيط للانتاج حتى اتمام عملية التصدير مارا بالاشراف على الانتاج ونقله وتسويقه بالداخل والخارج بالإضافة الى وضع القواعد التى تكفل التزام كافة المتعاملين فى مجال السلعة بتنفيذ هذه الخطة لضمان تحقيق اهدافها .
- وبالتالى فان هذه المجالس تهدف الى التغلب على مشاكل تنظيم التصدير الخارجى والتنافس بين المصدرين المصريين فى الاسواق الخارجية بما يخدم المصالح

العام أولا والالتزام بتوفير الضمان والاستقرار للمنتجين .

هذا وتعمل هذه المجالس السلعية في اطار السياسة العامة للدولة والتنمية
الذاتى دون تحميل ميزانية الدولة اى اعباء ، ويكون لها السلطات الكاملة لتحقيق
قيامها بواجباتها وتحقيق اهدافها .

ويرى مؤدى هذه الفكرة * ان يتولى المجلس المهام الاتية :-

١ - في مجال الانتاج :-

- وضع السياسة الزراعية في اطار التركيب المحصولى بما يغطى احتياجات
السوق المحلى واهداف التصدير المقترحة وذلك تماشيا مع استهداف
الخطة القومية .

- تقديم الخدمات الفنية والارشادية والمادية اللازمة للمنتجين .

- التعاقد المسبق مع مثلى قطاع الانتاج بالمجلس على شروط وقواعد
استلام الانتاج .

٢ - في مجال التسويق :-

- وضع السياسة السعريه للمنتج قبل الموسم الزراعى .

- وضع خطة تسويقية كاملة تتضمن تحديد الكميات المخصصة للاستهلاك

المحلى والتصدير والبرنامج الزمنى للتسويق وقواعد اسلوب انسياب

السلعه من المنتج الى السوق الخارجى .

٣ - في مجال التصدير والتسويق الخارجى :-

- وضع السياسة التصديرية بما يكفل تحقيق الاهداف المحددة بالخطة

والقيام بتنفيذ هذه السياسات .

* لمزيد من التفصيل : انظر المؤتمر القومى للتصدير - مركز تنمية الصادرات
المصرية - ١٩٨٥ .

- وضع برنامج للشحن والاشراف على وسائل الشحن بما يضمن وصول السلعة بالنوعية المناسبة في الميعاد المناسب .
- العمل على فتح اسواق جديدة واقامة المعارض بالخارج وعقد المؤتمرات مع الجهات المعنية بالتجارة الخارجية بالخارج .

هذا يكون لهذا المجلس المقترح مجلس ادارة يشكل من الجهات المشرفة على الانتاج والتصدير وممثلين عن الجهات الاخرى المرتبطة بالتصدير كالنقل والبحث العلمى الخ مع وجود ممثلين من الجهاز الحكومى .

وجدد بالذكر ان فكرة هذا الاقتراح تستحق الدراسة العلمية الوافية من الجهات المختلفة بالدولة على جميع المستويات بما فيهم القطاع الخاص وذلك لمعرفة جسدوى وامكانية تحقيق هذه الفكرة فى ظل الظروف السائدة فى مصر من تفتيت للملكية الزراعية وتعدد المصدرين والحاجة الى التمويل الحكومى فى المراحل الاولى لتنفيذ هذه المجالس السلمية وغيرها من المعوقات كما يجب ان يبدأ تطبيق هذه المجالس بالنسبة للسلعة (او مجموعة السلع) التى تشرف عليها تنظيمات قائمة كالسلع التى تشرف عليها لجان البت للتقليل من معوقات التطبيق بالنسبة للسلع الاخرى .

الفصل السادس

٦ - النظم والسياسات التسويقية للسلع الزراعية التصديرية

تؤثر سياسات واساليب تسويق السلع التصديرية الزراعية - الداخلية والخارجية على كفاءة التصدير ومدى تحقيق النتائج الكمية والنقدية المستهدفة . فكفاءة التسويق الداخلى من حيث العمليات والمراحل التسويقية سواء فيما يتعلق بانتخاب السلع وفرزها وتدريجها وتعبئتها بالاساليب المناسبة وحفظها ونقلها فى الوقت المناسب كل ذلك له بالغ الاثر على عمليات التصدير ، كذلك عمليات الشحن الخارجى ووسائله واختيار الاسواق الخارجية المناسبة يؤثر على كمية وحصيلة الصادرات . ومن ثم فـ قد كان من الضروري مناقشة تلك الاساليب والجهات القائمة بالتنفيذ ، كذلك عقبات ومعوقات التسويق الداخلى والخارجى للصادرات الزراعية ، ومتطلبات تطوير وتنمية عمليات تسويق السلع التصديرية . هذا مع التركيز فى هذا الفصل على الصادرات غير التقليدية .

٦ - ١ الاساليب المتبعة فى تسويق السلع الزراعية التصديرية :-

يكون التصدير ، اساسا ، عن طريق مصلحة الجمارك مباشرة فيما عدا السلع المحظور تصديرها والتي حددت على سبيل الحصر فى القرا ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ . ويبلغ عدد هذه السلع ٣٤ سلعة منها ١٨ سلعة غذائية نظرا لعدم كفاية الانتساج المحلى منها ، و١٦ سلعة مقيد تصديرها اما من خلال تحديد حصه لكل منها وهى ٤٥ سلعة ، او يشترط الحصول على موافقة الجهات المشرفة على التصدير للموافقة بين الاستهلاك المحلى والتصدير ، ومنها ٣٢ سلعة يرجع بشأنها للجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، و ١٢ سلعة يرجع بشأنها للجهات المشرفة على التصدير . اما السلع غير المقيد تصديرها فهى السلع الاخرى التى يوجد فائض من الانتاج المحلى منها .

تتعلق بالطرق والوسائل التى تنتقل بها السلع من المنتج الى المستهلك • ويدخل فى هذا الصدد مدى كفاءة المعلومات السوقية التى يعتمد عليها توازن العرض - مع الطلب ومدى ملائمة النظام السعري للربط بين تغيرات الانتاج والتسويق •

٦ - ١ - ١ الاجهزة المنفذه لعمليات التصدير :-

تتعدد الاجهزة المنفذه لعمليات التصدير ، وذلك لتعدد السلع والقرارات التى تقصر تصدير محاصيل معينة على جهات محددة ، سواء كان القطاع العام التجارى او الانتاجى ، او القطاع الخاص • فبالنسبة للسلع المقصور تصديرها على القطاع العام فتتولى تصديرها شركات تصدير القطن بالنسبة للقطن الخام ، وشركات التجارة الخارجية الزراعية بالنسبة للارز وكسره والبرتقال ، بالإضافة الى ما يتم تصديره من البطاطس والبصل والثوم والفصول السودانى الى دول اتفاقيات التجارة والدفع •

فيما عدا السلع السابقة تتولى الاجهزة التالية عمليات التصدير للسلع الاخرى بالتنافس فيما بينها ، وهى اجهزة القطاع الخاص الانتاجى والحرفى والتجارى ، اجهزة التعاونيات ، اجهزة القطاع العام التجارى والانتاجى سواء التابعة لوزارات الاقتصاد ، الصناعة ، التموين ، الزراعة •

هذا بالإضافة الى الاجهزة المساعده فى تسويق السلع التصديرية ، وتشمل مكاتب التمثيل التجارى بالخارج وتختص بشكل اساسى باعداد التقارير الاقتصادية • كذلك فروع شركات التجارة الخارجية فى الاسواق الاجنبية حيث يوجد لشركات التجارة الخارجية عديد من المكاتب (نحو ٤٦) والفروع فى اسواق اوربا وافريقيا والدول العربية واسيا واستراليا وتهدف الى تنشيط الاستيراد والتصدير بين مصر وهذه الدول ، ايضا مركز تنمية الصادرات الذى انشىء عام ١٩٧٩ بهدف العمل على تنمية الصادرات المصرية الى الاسواق الخارجية • والهيئة العامة للمعارض والاسواق الدولية تتولى اعداد

والاصل فى التصدير هو حرية التصدير لكافة السلع بالتنافس بين القطاعين العام والخاص . ورغم ذلك فقد استثنيت بعض السلع من هذه القاعدة لاضاعتها الخاصة المتعلقة بالانتاج والتسويق ، واصبح التعامل فى السلع التصديرية على النحو التالى :-

- سلع تصديرها مقصور على القطاع العام التجارى وهى القطن الخام والارز والبرتقال .
- سلع تصديرها مقصور على القطاع العام التجارى والانتاجى وهى غزل القطن (والبتروىل الخام ومنتجاته والادوية والاسمنت) .
- سلع متروكة للتنافس بين القطاعين العام والخاص ، وهى بقية السلع الاخرى الزراعية (والصناعية والتعدينية) وهى التى يوجد فائض منها ، واهمها البطاطس والبقول السودانى والخضر والفاكهة والموايح — باستثناء البرتقال — والنباتات الطبية والعطرية والزهور وبيع زراعية اخرى .

وعلى مدى ملائمة الاساليب التسويقية لنوعية السلع المصدره وقيام جهات التنفيذ بواجباتها تتوقف الكفاءة التسويقية للصادرات الزراعية . وفى هذا الصدد تجدر الاشارة الى ان هناك مفهومين للكفاءة التسويقية^(١) ، هما المفهوم التكنولوجى والمفهوم الاقتصادى . فالمفهوم التكنولوجى يعنى تعظيم الناتج (المخرجات) باستخدام قدر معين من التكاليف ، او الحصول على نفس النتائج بأقل تكاليف . اما المفهوم الاقتصادى فيهتم بمدى مطابقة السلع والخدمات المنتجة لرغبات افراد المجتمع ، ومن ثم يهتم بالربط الصحيح للموارد الانتاجية لتحقيق اقصى اشباع للمستهلكين . وعموما يمكن تحديد اهم العوامل المؤثرة على الكفاءة التسويقية فى مجموعتين ، الاولى تتعلق بالعوامل الفنية وتتضمن خدمات النقل والتخزين وغيرها من العمليات الفنية ، والثانية

(١) د . جمال محمد صيام ، د . عبد الهدى محمد حمزه — " انظمة ومشكلات تسويق الزروع التصديرية " — وزارة الزراعة — ندوة الصادرات الزراعية — ١٩٨١ — ص ٤٢٠ .

معارض سنوية عامة تهدف الى تعريف المستوردين بالانتاج المصرى • كذلك الهيئـة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وتهدف الى تولى مسئولية الرقابة على الصادرات والواردات والمحافظة على سمعة الصادرات المصرية عن طريق مراقبة جودتها ومطابقتها لمواصفات التصدير العالمية وصلاحياتها للتصدير •

اما بالنسبة للاجهزة المسئولة عن وضع سياسات التصدير وتحقيق الاهداف والرقابة السعرية فهى بالنسبة للسلع الزراعية تشمل : وزارة الاقتصاد من خلال الامانة الفنية لقطاع التجارة الخارجية ولجان التصدير التابعة لها بالنسبة للارز وكسره ، والبصل والثوم ، والبطاطس ، الفول السودانى ، الموالح ، والخضر والفاكهة ، الزهور والنباتات الطبية والعطرية ، والكتان • وبالنسبة للصادرات من القطن الخام فتتولى مسئولية الامانة الفنية للقطن بنفس الوزارة •

وتتولى وزارة الزراعة من خلال الادارة العامة للتقاوى المسئولية بالنسبة للبذور والابصال والشتلات ، ومصلحة الطب البيطرى بالنسبة للحيوانات والطيور والاسماك الحية • وتتولى وزارة التموين المسئولية بالنسبة للسلع التموينية • والهيئـة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بالنسبة للحاصلات الزراعية الاخرى • اما بالنسبة لغير ذلك من سلع تصديرية والغير محدد لها جهة اختصاص فتتولاها مصلحة الجمارك •

٦ - ١ - ٢ التسويق التعاونى :-

يهدف التسويق التعاونى بصفة رئيسية الى توفير احتياجات الاستهلاك المحلى ، وتوفير احتياجات القطاع الصناعى ، وتأمين متطلبات التصدير • وبالطبع يؤدى فى ذات الوقت الى زيادة المساحة المزروعة من تلك الحاصلات ويحد من الوسطاء فى عمليات تسويق هذه السلع • وقد بدءوا اخذ بهذا الاسلوب منذ عام ١٩٦١ • ويخضع لنظام التسويق التعاونى حاليا ست سلع وهى القطن الشعير ، الارز ، البصل ، الثوم ، الفول السودانى ،

البطاطس الصيفى •

والتسويق التعاونى للقطن يتم من خلال المحالج ، ويتم تسويق الارز من خلال شركة تسويق الارز (قطاع عام) • اما بالنسبة للسلع الزراعية الاخرى فيتم تسويقها تعاونيا من خلال الجمعيات التعاونية • وباستثناء القطن الخام تقوم وزارة الزراعة بتحديد اسعار استلام السلع من المنتجين للمحاصيل كل رتبة على حدة ، وتحديد الكميات والاسعار التى سيتم التعاقد عليها من جانب شركات التجارة الخارجية الزراعية مع كل جمعية تعاونية ، حيث تتولى استلام كامل الكميات التى يتفق عليها مع جمعيات التسويق التعاونى • ومن خلال لجنة "تكلفة الحاصلات الزراعية" المشكله فى نطاق الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات التى تضم مندوبين من وزارة الزراعة وشركات التجارة الخارجية الزراعية يتم احتساب وتحديد التكلفة التصديرية ، وتكلفة اعداد وتجهيز المحصول للتصدير فوب •

وفى نطاق لجان التصدير السلعية يتم تحديد حصة اجمالية لكل من القطاع العام والقطاع الخاص فى ضوء الكميات التى تم استلامها من الجمعيات التعاونية ، كما يتم توزيع الحصة الاجمالية للقطاع العام بين شركتى التجارة الخارجية الزراعية (النيل والوادى لتصدير الحاصلات الزراعية) • ويقوم القطاع الخاص باستلام الكميات التى تقرر له فى ضوء الموافقات التصديرية الصادره لصالحه من لجان التصدير من خلال مراكز الجميع التابعة لشركات التجارة الخارجية وذلك بالنسبة للبصل والفول السودانى • اما بالنسبة للبطاطس الصيفى فيتولى القطاع الخاص استلام ما يخص له مباشرة من الجمعيات التعاونية ووفق الاسعار التى تحددها له وزارة الزراعة •

ويقوم القطاع العام والقطاع الخاص بعد استلام الكميات بعمليات فرز السلع وفق النوعية والمواصفات التصديرية •

٦ - ٢ المراحل التسويقية لبعض اهم المحاصيل الزراعية التصديرية :-

فيما يلى نستعرض اهم المراحل والعمليات التسويقية لبعض اهم المحاصيل

الزراعية التصديرية - عدا القطن والارز - بد ٢ من وحدات الانتاج وحتى اسواقها الخارجية . وذلك لان الانظمة التسويقية لمحاصيل التصدير ومايتخللها من عمليات ومعوقات تلعب دورا هاما ومؤثرا في مدى نجاح النشاط التصديرى ، وحيث يكمن التوصل الى بعض الاساليب والوسائل التى تؤدى الى دفع النشاط التصديرى ورفع الكفاءة التسويقية لمحاصيل التصدير .

٦ - ٢ - ١ المراحل التسويقية للبطاطس :-

تتذبذب الكميات المصدرة من البطاطس من سنة لآخرى شأنها فى ذلك شأن باقى محاصيل التصدير ، وفى عموميتها تمثل نحو ١٥ % من جملة الانتاج المحلى المصرى من البطاطس سنويا ، بينما يوجه الجزء الباقي من الانتاج لتلبية احتياجات السوق المحلى . وتمثل الصادرات من العروة الصيفية الجانب الاكبر حيث تمثل نحو ٦٥ % من جملة صادرات البطاطس ، وتمثل صادرات العروة الشتوية نحو ٣٥ % . وصادرات البطاطس تأتى فى المرتبة الرابعة فى هيكل الصادرات المصرية بعد القطن والارز والمواج .

ويقوم القطاع الخاص بتصدير نحو ٨٠ % من جملة صادرات العروة الشتوية من البطاطس^(١) ، بينما يقوم القطاع العام ممثلا فى شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية بتصدير الباقي من صادرات هذه العروة ، وبالنسبة للصادرات من انتاج العروة الصيفية فيقوم القطاع الخاص بتصدير نحو ٦٠ % من انتاج هذه العروة وتتولى شركة النيل تصدير نحو ٤٠ % .

(١) دكتور/ جمال محمد صيام ، دكتور/ عبد الهادى محمد حمزة - أنظمة ومشكلات تسويق الزروع التصديرية - وزارة الزراعة - ندوة الصادرات الزراعية - ١٩٨١ - ص ٤٢٢ .

وتتماثل لحد ما الممالك التسويقية التي تمر بها البطاطس المصدره بالنسبة للقطاعين العام والخاص . ففي موكسولا انتاج يقوم المنتجين ببعض العمليات التسويقية الاولية كتهوية الدرنات والفرز الاولى لاستبعاد المصاب والتعبئة الاولية للمحصول . يلى ذلك نقلها الى مراكز التجميع وهى مراكز تابعة لاي من القطاعين العام او الخاص او الجمعية التعاونية الزراعية لمنتجى البطاطس ، وفي مراكز التجميع تلك تتم عمليات الفرز النهائى لتحديد نوعية سلع التصدير تبعا لمقاييس ومواصفات محدد ، وكذلك التعبئة فى عبوات التصدير ، يلى ذلك التحميل والنقل الى موانئ الشحن .

وفي موانئ الشحن يتم لصق بطاقات التصدير وسها البيانات الخاصة بالشحنة المصدره ثم شحنها الى الاسواق الخارجية . وبالنسبة لشركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية تتم عمليات الفرز والتعبئة فى موانئ الشحن . وذلك يتضح فى شكل (٦-١) .

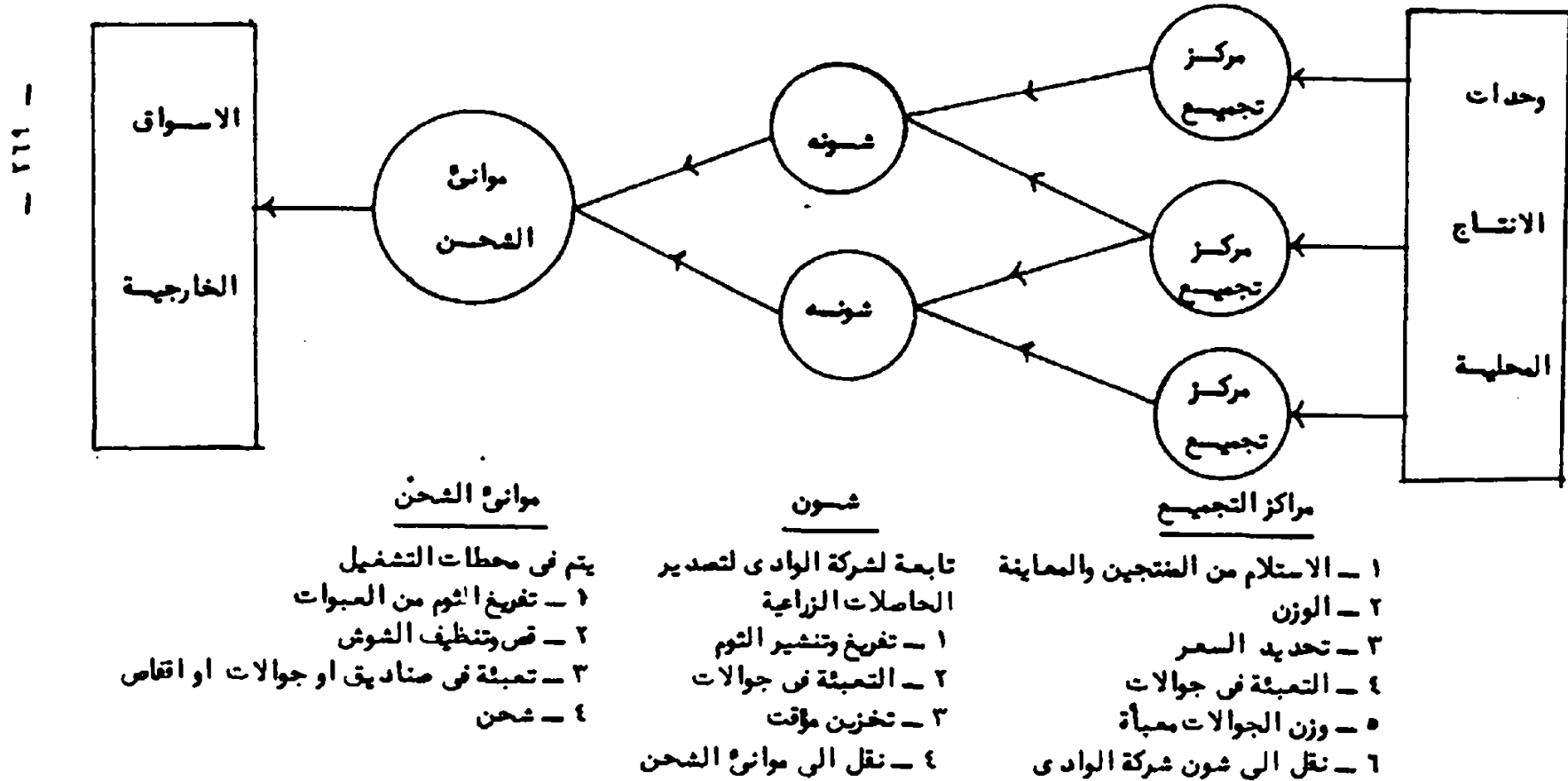
٦ - ٢ - ٢ المراحل التسويقية للثوم :-

يشارك كل من القطاع العام والقطاع الخاص فى النشاط التصديرى للثوم ، ويتولى القطاع العام الجانب الاكبر من صادراته ، وحيث يحصل القطاع الخاص التصديرى على حاجة من الثوم من شركات القطاع العام .

فتتعاقد شركة الوادى لتصدير الحاصلات الزراعية مع المنتجين ، ويتم تجميع تلك الكميات فى مراكز تجميع عددها ٤٢ مركزا ، منها ٢٤ فى محافظة المنيا ، ١٨ فى محافظة بنى سويف ، ومن ذلك يتضح ان صادرات الثوم تأتى اساسا من هاتين المحافظتين .

وفي مراكز التجميع تتم عدة عمليات تسويقية منها معاينة الانتاج واستلامه من المنتجين بحضور مندوبين عن وزارة الزراعة ، وبنك التنمية والائتمان ، وشركة الوادى . حيث يتم وزن الكميات الواردة وتحديد سعرها . يلى ذلك تعبئتها فى جوانات خاصة تتوفر عن طريق شركة الوادى ، وينقل الثوم الى شون تابعة لشركة الوادى . وحال

شكل توضيحي رقم (٦-٢)
المسالك التسويقية التصديرية للثوم المصري



وصول الثوم الى الشون يتم تفريغه من العبوات وينشر على شكل معين ليحف لد رجسة معينة ، ويعبأ فى جوانات ، ويبقى لفترة معينة لحين نقله الى موانئ الشحن .

ومن تلك الشون يحصل الافراد وشركات القطاع الخاص التصديرية على حاجتها من كميات الثوم لتصديرها .

وفى موانئ الشحن يعاد تفريغ الثوم من العبوات وتقص عروشه بطول ٣ - ٥ سم ثم يعبأ فى عبوات خاصة بجهة الاستيراد ويشحن الى الاسواق الخارجية . وذلك يتضح من شكل (١) (٦ - ٢) .

٦ - ٢ - ٣ المراحل التسويقية للبصل :-

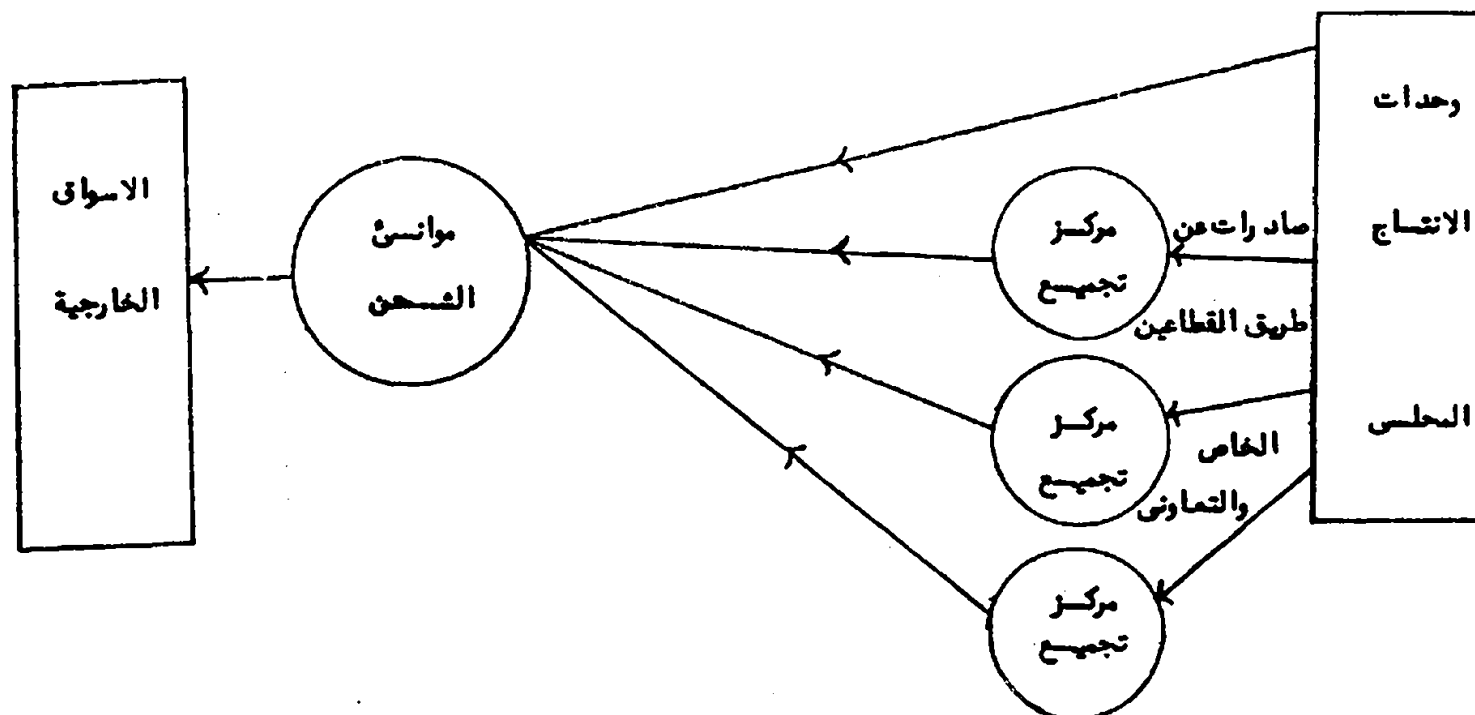
يقع البصل فى المرتبة الخامسة من حيث الاهمية النسبية فسى هيكل الصادرات الزراعية المصرية بعد كل من القطن والارز والموايح والبطاطس ولا يختلف النظام التسويقي التصديرى للبصل الطازج عنه بالنسبة للثوم الطازج السابق التعرض له ، وان اختلف عنه فى بعض العمليات التسويقية .

وتعتبر شركة الوادى لتصدير الحاصلات الزراعية المصدر الرئيسى للبصل ، بينما يقوم مصدر القطاع الخاص والجمعية العامة لتسويق البصل بتصدير كميات اقل . وتقوم شركة الوادى بتصدير البصل الى مختلف اسواق العالم سواء اسواق التعامل الحر او اسواق دول الاتفاقيات ، فى حين تقوم الجمعية العامة لتسويق البصل ومصدر القطاع الخاص بتصديره الى اسواق التعامل الحر فقط (٢)

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

شكل توضيحي رقم (٦ - ١)
المسالك التسويقية التصديرية للبطاطس المصرية



مناطق الانتاج	محطات ومراكز التجميع	موانئ الشحن
١ - تهيئة الدرنات	التابعة للشركات الخاصة والجمعية	١ - تمويل ولصق بطاقات
٢ - فرز مبدئي	التعاونية الزراعية لمنتجات البطاطس	٢ - شحن
٣ - تعبئة مبدئية	١ - فرز نهائي	وبالنسبة لشركة النيل يتم :
٤ - نقل الى مراكز التجميع	٢ - تعبئة للتصدير	١ - فرز نهائي
	٣ - وزن	٢ - تعبئة للتصدير
	٤ - تحميل وتعتيق وتغليف	٣ - تمويل
	٥ - نقل الى موانئ الشحن	٤ - شحن

٦ - ٢ - ٤ المراحل التسويقية للبرتقال :-

تحتكر الدولة تصدير البرتقال عن طريق شركة الوادى لتصدير الحاصلات الزراعية • ولا تسمح بتصديره عن طريق القطاع الخاص او الشركات الحكومية الاخرى • وذلك حيث يتطلب اعداد البرتقال للتصدير مراحل عدة منها الفرز والتدريج ، ووضع طبقة الشمع على الثمار ، يلى ذلك التعبئة — ويتطلب ذلك امكانيات ودقه فى اختيار الثمار للمحافظة على سمعة صادرات البرتقال ، وبالتالي على الاسواق الخارجية له • ويمثل البرتقال أبو سره الشطر الاكبر من صادرات البرتقال •

وهناك القرارات الوزارية للرقابة على تصدير الموالح والتي تحدد المواصفات والرتب والدرجات • وتتولى شركة الوادى الحصول على الكمية اللازمة للتصدير من المزارع الحكومية ثم القطاع الخاص ، سواء عن طريق التعاقد او الشراء المباشر ، ثم تتولى اتمام العمليات التسويقية بسلع التصدير •

٦ - ٢ - ٥ المراحل التسويقية للطماطم :-

تعتبر الطماطم الطازجة من محاصيل الخضر التصديرية الهامة ، رغم ضآلة ما تمثله صادراتها من انتاج الطماطم فى مصر ، وهذا يعنى امكانية زيادة الصادرات من الطماطم دونما تأثير على احتياجات السوق المحلى ولا سيما ان هناك امكانية كبيرة للتوسع فى زراعة الطماطم فى الاراضى الجديدة •

ويقوم بتصدير الطماطم عدد كبير من مصدري القطاع الخاص بالاضافة الى شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية • وتتركز موسمية صادرات الطماطم المصرية فى شهور اكتوبر ونوفمبر وديسمبر ويناير وفبراير ، اى محصول العروة الشتوية •

ويتم تصدير الطماطم بثلاث طرق ، اما بالطريق الجوى من قرية البضائع —

(كسفریت) بمطار القاهرة ، واما بالطريق البحرى من موانئ الاسكندرية وبورسعيد والسويس ، واما بالطريق البرى عن طريق ميناء العقبة باستخدام العربات المبردة ، ويعتبر تصدير الطماطم عن طريق مطار القاهرة المنفذ التصديري الرئيسى لهذه السلعة حيث يصدر عن طريقه نحو ٢٥% من صادرات الطماطم خاصة للتصدير العربية .

ويتم الحصول على الطماطم اللازمه للتصدير اما عن طريق انتاجها فى المزارع الخاصة السلوكه للمصدرين ، او المشاركة فى انتاجها بتقديم جانب من التمويل للمنتج ، واما عن طريق شراء الطماطم من الحقل مباشرة . هذا ، وقد يلجأ البعض الى شراء الحصول فى الارض قبل النضج ويتولى اتمام عملية الزراعة والجمع وغير ذلك . وفى الغالب يحصل معظم المصدرين على حاجتهم من الطماطم من المطار مباشرة حيث يقوم المنتجين المتعاقدين مع المصدرين بعمليات الجمع والفرز والتدريج والتعبئة فى العبوات الخاصة وتوصيلها للمطار فى مهلة متفق عليه . اما شركة النيل لتصدير الحاصلات فلديها جهازها الفنى المتكامل الذى يتولى تلك العمليات ويصدر الطماطم بالمواصفات المطلوبة .

وعادة ما يتم جمع طماطم التصدير فى مرحلة نضج مبكره حيث لاتتعدى نسبة التلوين بها ٣٠% حتى تتحمل عمليات التعبئة والنقل ، على ذلك عملية فرز وشد ريش الثمار بواسطة عمال مدربين اما فى الحقل او فى مراكز التجميع ، وتعبأ الثمار فى عبوات من الكرتون تتراوح سعتها بين ٣-٤ كيلو جرام ، وقد تستخدم بعض العبوات سعة ٦ كيلو جرام . وتنقل الطماطم بعد تعبئتها الى قرية البضائع بمطار القاهرة ، وعادة يتم تصديرها فى صورة شحناات يطلق عليها اسم طلبية او رساله ويدفع عنها رسوم الرقابة العامة على الصادرات والحجر الزراعى ورسوم الارضية . وبعد وصول الطماطم المعبأة للتصدير لقرية البضائع يتم فحصها بواسطة الرقابة العامة على الصادرات والحجر الزراعى والجمارك لمعرفة مدى صلاحيتها للتصدير وتقديم الرسوم عليها . واذا رفضت الطماطم المصدره فانه يتم تفريغها فى عبوات عادية وتسوق محليا .

وقبل الشحن بالطائرات يتم حجز الفراغات المناسبة للكمية ، وتوضع فى صناديق خاصة تحت اشراف رجال الجمارك وتغلق وتختتم وت شحن .

اما فيما يتعلق ببند التكاليف التسويقية للطماطم المصدره عن طريق الشحن الجوى فيمثل ثمن الطماطم فى المزرعة نحو ٢٢% من جملة التكاليف ، يلى ذلك مسوآء التعبئة وتمثل تكلفتها نحو ١٦% من جملة التكاليف ، فتكاليف التحميل والنقل للمطار وتمثل نحو ٢٥% فرسوم الجمارك وتمثل ٢٣% ومصاريف بنكية تمثل نحو ١٩% امسا مصاريف الشحن بالطائرة فتمثل نحو ٥٠% من جملة التكاليف التسويقية للطماطم المصدره . يلى ذلك تكاليف الفرز والتدريج ، وتكاليف رسوم الرقابة على الصادرات ، وتكاليف رسوم الحجر الزراعى ورسوم ارضية بالمطار وكل منها يمثل نحو ١% من جملة تكاليف التسويق .

٦ - ٢ - ٦ المراحل التسويقية للزهور :-

للزهور المصرية سوقا رائجة فى اوربا خلال الفترة من نوفمبر حتى مارس من كل عام وهى فترة الشتاء فى تلك البلاد حيث يقل انتاج الزهور ، ويقتصر انتاجها على الصوبات مما يؤدى الى ارتفاع التكاليف ، مما يعطس لانتاج الزهور المصرية ميزة نسبية .

وينتج فى مصر انواعا متعددة من زهور القطف ذات الصفات التصديرية الممتازة والطلب الخارجى المتزايد ، ومن اهم هذه الانواع زهور الجلاب يولس يليها الورد البلدى وعصفور الجنة وزهرة الزنبق والقرنفل .

وقد بدأت زهرة الجلاب يولس المصرية فى الدخول فى اسواق الدول الاوربية فى الاونة الاخيرة بكثرة وذلك رغم عدم الدعاية الكافية وعدم انتهاز سياسة واضحة فى تصدير مثل هذه السلع . كذلك فان الطاقة التصديرية من الزهور بصفه عامه تعتبر ضئيلة للغاية رغم ما تتميز به مصر من ميزه نسبية .

هذا ، ويلاحظ تذبذب الكميات المصدره سنه بعد اخرى — كما سبق ايضاحه — وان كان الاتجاه العام هو ارتفاع الحصيله النقدية من صادرات الزهور — خاصة الجلاب يولس — عاما بعد آخر رغم تذبذب الكميات وذلك لارتفاع الاسعار العالمية . وقد وصل سعر الطن من صادرات الجلاب يولس نحو ٢٤٦٦ جنيهها عام ١٩٨٢ ويعتبر هذا اعلى اسعار الصادرات الزراعية على الاطلاق^(١)

ويقوم بتصدير الزهور القطاع الخاص بصفة اساسية ، حيث يتحصل على حاجته من زهور التصدير اما عن طريق زراعتها في مزارعه او شرائها من رأس الغيط ، او شراء ارض مزروعة بالزهور — شراء المحصول — المطلوبه ويتولى عمليات الخدمة وتجميع الزهور في مرحلة مبكره من النضج ومواصفات محددة — كطول الحامل المحدد من ١٠ — ١٢٠ سم وعدد البراعم — وشكل الاوراق ولونها . وتنقل الى مراكز التجميع التي تتم فيها عمليات الفرز والحزم في ربط بها نحو ١٢ عود لكل متجانسة ومتساوية في الطول . ويصدر ذلك تعبأ الربط في عبوات من الكرتون او اى عبوات اخرى تفرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وذلك مع تبطين العبوات من الداخل بورق مناسب وتثبيت الربط داخل العبوات . وتوضع على كل عبوة البيانات الخاصة بها . وتنقل السى جهة التصدير الخارجى وهى مطار القاهرة ويتولى عملية النقل المصدر او من ينوب عنه .

وفى المطار تحصل رسوم فحص مقدارها ٢٥٠ مليما عن الرساله المكونه من عبوه واحده ، ٥٠٠ مليم عن الرساله المكونه من اكثر من عبوه واقل من ٥٠ عبوه ، ١٠ مليم عن كل عبوه اذا كانت الرساله مكونه من اكثر من ٥٠ عبوه . وتفحص الرساله بمجرد

(١) محمد عبد العظيم عبد الخالق — " تنمية الصادرات الزراعية واهميتها للاقتصاد القومى " — بحث دبلوم معهد التخطيط القومى — ١٩٨٣ — ص ١٠٠ .

تقديم الطلب الى فرع هيئة الرقابة على الصادرات ، ويجب الا تزيد عدد العبوات عن ٢٠٠ عبوة فى الرسالة . وتحدد مهله ٢٤ ساعة لتصدير الرساله من وقت تسليم شهاده الاذن . وكافة هذه الجوانب محدده بالقرارات الوزارية للرقابة على تصدير الزهور .

٦ - ٢ - ٧ المراحل التسويقية للنباتات الطبية :-

تزرع معظم النباتات الطبية للتصدير اساسا . وهى قابلة للزراعة فى كافة محافظات الجمهورية وان كانت تتمركز حاليا فى محافظات الفيوم وبنى سويف واسيوط ، كما تزرع بمساحات اقل اهمية فى بعض محافظات الوجه البحرى .

ومن حيث المساحات المزروعة من كل يأتى فى المقدمه الكمون يليه الكزبره فالكراوية والينسون والشيخ والشمر والحناء والنعناع . اما من حيث التصدير فيأتى فسي المقدمه الكزبره فالبابونج والبردقوش والشمر . هذا بالاضافة الى كميات اقل ومتذبذبه من عام لآخر من محاصيل الينسون ، الكمون ، الكراوية . كذلك مجموعة من النباتات التى تتقلب بين التصدير وعدمه من عام لآخر مثل الحنظل ، كركديه ، الشطه ، النعناع ، قابوج الشيخ ، الريحان ، حناء ، عصفر ، والسنامكى .

وفى الغالب يقوم القطاع الخاص بتصدير تلك النوعيه من المحاصيل ، وليس هناك اسلوب ثابت للمراحل التسويقية لها ، ويتعدد الوسطاء فى مختلف المراحل التسويقية .

حيث يقوم الوسيط بشراء المحصول ويتولى عمليات التجميع والتشهير والتجفيف لصالح المصدر . وهذه العمليات مرتفعة التكلفة اذ تستوعب نحو ٥٠ ٪ من السعر المحلى ، هذا بالاضافة الى عدم وجود العمالة المدربة فى عمليات التشهير والتجهيز بما يزيد من نسبة الفاقد والتالف . بعد ذلك تنقل الى اماكن التجميع لدى المصدر او الوسيط ويتولى عمليات التنظيف والغربلة والتعبئة فى عبوات مناسبة غالبا تستورد من الخارج . يلى ذلك عملية نقلها الى جهات التصدير وهى مطار القاهرة لتخضع لعمليات

الفصل المقرر في هيئة تنمية الصادرات •

٦ - ٣ اهم المشاكل التسويقية للسلع الزراعية التصديرية :-

يعد من اهم المشكلات التسويقية للسلع الزراعية التصديرية هو النقص المتزايد عاما بعد آخر في الكميات المسوقة المتاحة للتصدير ، هذا بالإضافة الى نقص وعدم كفاءة الاساليب والعمليات التسويقية التي تجرى على المنتجات لتصل الى اسواقها الخارجية مستوفاة للطلبات في الشكل والزمن والمكان ، كما ان تعدد وتعقد الاجراءات وبطئها يعد من العوامل المعوقة ايضا الى تعترض الصادرات من السلع الزراعية ، كل هذه العوامل وغيرها يقلل من قدره الصادرات المصرية على المنافسة في الاسواق الخارجية بالإضافة الى غياب التخطيط ونقص البيانات والمعلومات عن الاسواق الخارجية وذلك ما نستعرضه في التالي :-

٤ - ٣ - ١ تزايد الاستهلاك المحلي من السلع الزراعية :-

يتزايد الاستهلاك المحلي من السلع الزراعية بصفة عامة والغذائية منها بصفة خاصة ، وذلك نظرا لتزايد السكان ومتوسط الدخل الفردي والهجرة من الريف الى الحضر وتغير انماط الاستهلاك ، كل ذلك يؤدي مع عدم زيادة الانتاج زيادة مماثلة ، الى تناقص المتاح للتصدير من كافة السلع وخير مثال على ذلك هو محصول الارز ، حيث كان الاستهلاك منه يمثل نحو ٢٥% من الانتاج عام ١٩٧٠ وصل الى نحو ٩٨% من الانتاج عام ١٩٨٤/٨٣ •

وبالتالي يصعب توفير احتياجات قطاع التصدير من السلع الزراعية من ناحية ، ومن ناحية اخرى ترتفع اسعار المتاح للتصدير من تلك السلع وذلك طبيعي لزيادة الطلب المحلي ، مما يؤدي الى انخفاض العيزة النسبية للصادرات الزراعية المصرية ، يرتبط بذلك في ذات الوقت ارتفاع تكاليف انتاج المحاصيل الزراعية عامه والتصديرية منها خاصة •

٦ - ٣ - ٢ السياسات السعريّة والتسويقيّة للسلع الزراعيّة :-

تؤثر السياسة السعريّة للمحاصيل الزراعيّة على الانتاج منها • حيث يعتبر العائد الصافي المتحقق من المحصول والنتاج من اسعاره وتكاليف انتاجه - هو الموجه الاساسى للمساحة المزروعة بهذا المحصول • وحيث يزداد الفرق بين السعر الذى يحصل عليه المزارع وسعر التصدير - او سعر السوق المحلى فى حالة محاصيل التسليم الاجبارى او التسويق التعاونى - فسوف تتضائل مساحة هذا المحصول • وذلك من اهم الاسباب التى ادت الى تناقص المساحات المنزوعة بالسلع الزراعيّة التى ينطبق عليها نظام التسويق التعاونى مثل القطن والارز والبصل والثوم • ومن ثم ينخفض او ينعدم المتاح للتصدير من تلك السلع عام بعد آخر اذا استمرت السياسات السعريّة الزراعيّة على ما هى عليه ، وهذا يعنى الدعوة لرفع اسعار المحاصيل الزراعيّة بصورة مطلقة ، ولكن لا بد من ربط اسعار تلك المحاصيل بتكاليف انتاجها والدعم المقدم لمستلزمات الانتاج ، والاسعار العالمية ، ودعم القطاع الزراعى بصفة عامه ، ومستويات الاسعار فى القطاعات الاخرى فى الاقتصاد القومى •

٦ - ٣ - ٣ الاكتفاء الذاتى لدول السوق الاوربية المشتركة :-

بتزايد عدد الدول الاعضاء فى السوق الاوربية ، تتزايد نسبة الاكتفاء الذاتى بين دول السوق بعضها البعض • ومن ثم تقل الصادرات الى دول السوق من الدول الاخرى التى تتماثل مع بعضها فى الانتاج • فمثلا هناك قدر من التماثل بين صادرات مصر وكل من اليونان واسبانيا والبرتغال وهم من دول السوق ، وبالتالي تتأثر الصادرات المصرية المماثلة لصادرات هذه الدول • وتتجه بصفة عامة دول السوق الى الاكتفاء الذاتى الكامل من معظم السلع الزراعيّة كما يوضحها جدول رقم (٦ - ١) • ومن ثم تأثرت صادرات مصر من البطاطس والبصل والثوم والفاصوليا والبطيخ والارز الى دول السوق الا أن

ما زال هناك متسع وامكانية لفتح اسواق جديدة وزيادة سعة الاسواق الحالية للمصادرات المصرية خاصة في الدول العربية وعديد من الدول الاوربية .

جدول رقم (٦ - ١)

نسبة الاكتفاء الذاتى من بعض السلع الزراعية داخل دول السوق الاوربية المشتركة

السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتى
فاكهة طازجه ومصنعه	%٩٥
برتقال	%٨٦
يوسفى وموالج اخرى	%٩٦
خضروات طازجه ومصنعه	%١٠٠
بطاطس	%١٠٠
طماطم	%٩٩
زيت زيتون	%١٠٠

المصدر :-

تقرير اللجنة الاوربية التابعة للمجلس الوزارى للمجموعة الاوربية - ١٩٧٩ /

٠١٩٨٠

٦ - ٣ - ٤ انخفاض نوعية الانتاج المتاح للتصدير وقدرته على المنافسة :-

يتضمن ذلك انخفاض نسبة الصالح للتصدير نتيجة للاصابة بالآفات والامراض ، وسوء استخدام المعاملات الزراعية ، وعدم ملائمة مواعيد الزراعة والحصاد ، وعدم استخدام الاساليب الفنية المتقدمة . ومثال ذلك انخفاض نسبة الصالح للتصدير فى البصل لحوالى ٥٥ % ، وفى القول السودانى لنحو ٤٠ - ٥٠ % ، والباقى يوجه للتقشير ، وفى الخضر الطازجه ٤٠ % - من انتاجية الغدان ، والثوم نحو ٦٠ % والباقى نقضه . وهذا يؤدى الى ارتفاع

التكاليف التصديرية ، ومن ثم ضعف قدره على المنافسة فى الاسواق الخارجية .

وحيث تعتبر المنافسة الدولية فى جودة السلع واسعارها فى الدول الاوربيية من اهم المشكلات التى تواجه الصادرات الزراعية المصرية ، وخاصة منها السلع نصف المصنعة وتامة الصنع ، لذا لابد من اتخاذ كافة الاجراءات التى تؤدى الى تحسين نوعية وجود السلع الزراعية التصديرية .

٦ - ٣ - ٥ النقص فى الخدمات التسويقية :

تعانى صادرات السلع الزراعية من النقص والقصور فى اداء مختلف العمليات التسويقية مما يؤثر على نوعية وكفاءة سلع التصدير . فتعانى الجهات القائمة على التصدير من النقص فى خدمات النقل والتخزين سواء الداخلى او الخارجى حيث تتكدس مخازن مطار القاهرة وارصفة الموانئ اثناء مواسم التصدير ، وذلك ناتجا من عدم توفر الفراغات المطلوبة فى بواخر التلاجات وفراغات الطائرات اللازمة لنقل السلع الزراعية المصدره - هذا مع العلم بأنها سلع سريعة القابلية للعطب وذلك يؤثر على جودتها وكفائتها فى الاسواق الخارجية .

كذلك عدم وجود الجهاز الكفء الذى يستطيع تزويد قطاعات التصدير سواء العامة او الخاصة واللجان المختلفة باوضاع الاسواق العالمية والاسعار العالمية لمختلف السلع الزراعية وانصب مواعيد التصدير ونوعية الصادرات المطلوبة وتطور اذواق المستهلكين واحداث الاساليب التكنولوجية فى مجال اعداد وتجهيز السلع الزراعية للتصدير .

٦ - ٣ - ٦ مشاكل تصدير الخضر :

تنحصر المساحة الكبرى لانتاج الخضر فى الوجه البحرى وهى معرضه للتقلبات الجوية فى فترة الشتاء الذى يوافق موسم التصدير ، وينعكس

على تقلبات فى الانتاج ، ومن ثم المتاح للتصدير يصبح عرضه للتقلب من حيث كميته واسعاره .

ويمثل التنسيق والربط المتزامن بين عملية الانتاج والنقل والتجهيز عاملاً أساسى فى عمليات التصدير وذلك لمحدودية عامل الوقت وسرعة قابلية الخضر للتلف وانعدام امكانيات الحفظ . وتستغرق عملية النقل وقت اطول من اللازم وبطريقة بدائية مما يؤثر على نوعية الخضر ويزيد من نسبة التالف ، كما ان بعد محطات التجهيز عن مراكز الانتاج وكذا عن طرق المواصلات من العوامل ذات الاثر فى وقت وكفاءة عملية النقل .

ويترتب على مشاكل النقل الداخلى ضرورة استخدام الطائرات فى النقل الخارجى للمحافظة على صلاحية الخضر - هذا بالإضافة الى نوعية العبوات المستخدمة وتأثيرها على السلعة - وذلك يؤدى الى ارتفاع التكاليف اذا قورنت بتكلفة النقل بالبواخر او النقل البرى . كل ذلك يؤثر على مقدرة الخضر المصدره على المنافسة فى الاسواق الخارجية .

٦ - ٣ - ٧ مشاكل تصدير النباتات الطبية :-

تزرع النباتات الطبية اساسا للتصدير ، وفى مساحات قروية متناثرة متباعدة . وحتاج انتاج مثل هذه النباتات للعماله الكثيفة خاصة عمليات الجمع ، هذا مع انخفاض متوسط انتاجية الفدان مقارنة بالدول المنافسة كل ذلك يؤدى الى زيادة تكلفة انتاجها مع احتياج هذا النوع من الانتاج الى استثمارات اكبر من غيرها من الزراعات مما يؤدى الى تعدد الوسطاء للتوسيل والتسويق وبالتالى انخفاض نصيب المنتج من قيمة المحصول .

وفى مرحلة التصدير دائما ما يقوم الوسيط بعملية تجميع المحصول وعملية التنشير والتجفيف لصالح المصدر ، وهى ذات تكلفة مرتفعة وتتم بطرق بدائية تؤثر على صلاحية الانتاج المصدر وزيادة نسبة الفاقد .

كذلك فان احتياج مثل هذا النوع من النباتات الى مواد تعبئة مناسبة غير متوافره محليا ، وتكلفتها مرتفعة عند استيرادها من الخارج يزيد من معوقات تصدير النباتات الطبية .

٦ - ٣ - ٨ مشاكل تصدير الزهور :-

هناك بالطبع - كما اتضح مما سبق - امكانية كبيرة لزيادة صادراتنا من الزهور عامه والجلاد يولس بصفه خاصه ، ولكن فى ذات الوقت يجابه ذلك عديد من المشكلات التى يأتى فى مقدمتها المشكلات المتعلقة بالانتاج كصغر المساحات وبعثرتها - وعدم توفر الابصال وانخفاض المستوى الفنى للقائمين على الانتاج فيما يتعلق بعمليات الزراعة والخدمه وجميع المحصول واعداه للتصدير مما يؤثر على نوعية الزهور الصالحه للتصدير .

كذلك فان عدم وجود مركز لتجميع الانتاج بهدف التصدير يؤدى الى عدم تجانس الصنف وصعوبة النقل لمناطق التجهيز والتصدير ، وعدم توفر العبوات المناسبه مما يؤثر على كفاءة صادرات الزهور ومقدرتها على المنافسة فى السوق الخارجيه .

كما ان تعدد الاجهزة الحكوميه التى تشرف على عملية تصدير الزهور وهى الهيئه العامه للرقابه على الصادرات والواردات ، مطار القاهرة ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيه ، الحجر الزراعى ، والجمارك ، مع كثرة الاجراءات الجمركيه الخاصه باتمام عملية التصدير حيث تصل لنحو ٢١ مرحله كل ذلك يمثل عقبات امام عملية التصدير مع اطالة فى الوقت تؤثر على نوعية السلعه .

ومثل عدم انتظام مواعيد شركات الطيران المصريه وما يترتب عليها من تأخير الرسائل وعدم وصولها الى المستهلك فى حاله جيد ، مما يعود بالخسارة على المصدر ، هذا مع ارتفاع نولون الشحن والرسوم الجمركيه على تصدير الزهور .

هذا بالاضافه الى عدم توفر وسائل الدعاية الكافيه لترويج الزهور المصريه فى

الخارج • وعدم وجود اسواق خارجية ثابتة للزهور المصرية بجانب عدم توفر البيانات والدراسات الكافية التي توضح احتياجات هذه الاسواق كما ونوعا •

٦ - ٤ امكانيات تطوير اساليب واجراءات تسويق السلع التصديرية الزراعية :-

هناك امكانية كبيرة لتنمية الصادرات الزراعية من السلع التقليدية وغير التقليدية خاصة • وهذه الامكانية بالاضافة الى الجانب المتعلق بتنمية الانتاج يتأتى من الجوانب الترشيديّة والتنظيمية والدعاية بالاضافة الى اختيار الاسواق • فترشيده الاستهلاك المحلى وتنظيم العمليات التسويقية وعمليات التصدير • والدعاية للصادرات المصرية فى الخارج واختيار الاسواق الملائمة من حيث السعر والكمية والموعده • يؤدى كل ذلك الى زيادة فى كمية وعوائد الصادرات الزراعية • ويمكن استعراض تلك الجوانب فيما يلى :-

٦ - ٤ - ١ تنمية الانتاج كما ونوعا :-

ان تنمية الانتاج الزراعى مطلب وهدف قومى فى خطط التنمية المتتالية • ليس هذا فحسب ولكن ضمن ذلك تخطيط الانتاج الزراعى بما يخدم اهداف السياسة الاقتصادية • سواء فى ذلك احلالا للواردات و/ او زبادة فى الصادرات بما يحقق فائض من العملات الاجنبية اللازمة لتمويل التنمية •

كذلك العمل على زيادة انتاج المحاصيل التصديرية - خاصة فى الاراضى المستصلحة والتي تجود بها المحاصيل غير التقليدية والتي يزداد الطلب عليها فى الاسواق الخارجية • كما انه قد يكون من العوامل المؤدية الى زيادة الصادرات تخصيص مساحات من الاراضى المستصلحة لشركات التصدير والمصدرين لزراعتها بالخضروات والمحاصيل غير التقليدية باستخدام التكنولوجيا المتطورة • واقامه محطات التعبئة لتصل الى مستوى الجودة العالمى بما يحقق زيادة كمية الصادرات وزيادة حصيلتها • ويتطلب الامر الزام المصدرين بمراعاة الجودة والمواصفات فى الانتاج المصدر لضمان التسويق وسمعه السلع فى السوق •

واعطاء الاولوية فى مشاريع الاستثمار والمناطق الحرة للانتاج التصديرى من العوامل التى تعطى دفعة قوية للصادرات المصرية عامة والزراعية خاصة ، ويجبذ بالطبع ان تكون تلك الصادرات على درجة من التصنيع او فى صورة كاملة التصنيع • وذلك يؤدى الى الانتقال من مرحلة تصدير الفاض الى مرحلة الانتاج من اجل التصدير •

٦ - ٤ - ٢ التنسيق بين مختلف الجهات والاجهزة المشاركة فى عمليات التصدير :-

ان التعارض او التضارب فى الاختصاصات والاهداف او عدم الالمام بدور باقى الجهات والاجهزة المشاركة فى عمليات التصدير يعيق ولا شك النشاط التصديرى ، لذا فان عملية التنسيق بين مختلف الاجهزة والجهات سواء السياسية والانتاجية والتسويقية له دور رئيسى ان لم يكن الدور الاول فى تنمية الصادرات • وقد يكون من الاجدى انشاء مجلس قومى للتصدير تشارك فيه الوزارات المعنية وتكون مهمته وضع استراتيجية قومية للصادرات وبرامج لتنفيذ هذه الاستراتيجية ومتابعة التنفيذ واتخاذ كافة الاجراءات التى من شأنها تحقيق الاهداف التصديرية •

كما ان العمل على ربط اجهزة الانتاج والتسويق والتمويل والجمارك والخدمات التصديرية والتنسيق بينها فى اطار مجالس سلمية تختص بالتخطيط للانتاج والتجارة الخارجية وتحديد ومتابعة الاهداف التصديرية لكل سلعة او مجموعة من السلع وازالة المعوقات لتحقيق الاهداف يعد من العوامل الضرورية للحد من التعارض بين تلك الاجهزة •

كذلك التنسيق بين الاجهزة الحكومية والاجهزة المعاونة الاخرى فى مجال التجارة الخارجية وفى المقام الاول البنك القومى للاستيراد والتصدير ومركز تنمية الصادرات والتمثيل التجارى والمعارض والاسواق الدولية •

٦ - ٤ - ٣ تطوير وتنظيم التسويق الداخلى لسلع التصدير :-

تعتبر عملية التصدير ناتج عدة عمليات متكاملة وهى الانتاج والتعبئة والحفظ ثم النقل كمرحلة تالية فالتسويق الخارجى كمرحلة نهائية ، ولا شك ان النقص او القصور فى اى من هذه العمليات يؤثر على كمية وعائد الصادرات بما يترتب على ذلك من نقص فى كمية وجود الصادرات وارتفاع فى التكلفة . وهنا يتضح اهمية ودور العنصر البشرى المدرب سواء على مستوى الانتاج او التسويق والتصدير ، فالعنصر البشرى ذو الخبرة والكفاءة والعلم هو المنتج والمخطط والمنفذ والقائم على عملية المتابعة للصادرات الزراعية .

كما وان عمليات النقل الداخلى والشحن الخارجى تتطلب تكوين شركات النقل الداخلية لزيادة سرعه وكفاءة نقل السلع التصديرية ، كما وان قيام شركة مصر للطيران وشركات الطيران الاخرى باعطاء اولوية لشحن الخضروات والفواكه الطازجه والزهور وعدم السماح بترك فراغات غير مستغلة وكذلك بتشغيل طائرات بضائع كاملة للحاصلات سريعة التلف خلال مواسم تصديرها يهد من العوامل الاساسية لتنمية الصادرات الزراعية .

وضمن العوامل ذات الاثر فى تنمية الصادرات توفر مواد التعبئة للسلع المصدرة ، سواء يتم ذلك عن طريق الجهات الحكومية العاملة فى هذا المجال او قيام المصدرين باستيراد مواد التعبئة والتغليف مباشرة وتشجيع الشركات المنتجة على انتاج وتطوير مواد التعبئة والتغليف لسلع التصدير .

كذلك للرسم المحلية على الصادرات اثر على كمية الصادرات ، مما يتطلب العمل على موازنة تلك الرسوم لحالة الاسواق الخارجية والظروف المحلية من فترة لافى ، ومن تلك الرسوم ، الرسوم الجمركية ، رسوم رقابة الصادرات والحجر الزراعى ، رسوم قرية البضائع ، وما قد يضاف الى ذلك من رسوم .

٦ - ٤ - ٤ رفع كفاءة التسويق الخارجى للصادرات المصرية :-

يتوقف على رفع كفاءة التسويق الخارجى للصادرات المصرية

مدى اكتساب مساحات سوقية واسواقا جديدة للصادرات المصرية وبالتالي زيادة فى كمية وعائد الصادرات . ويتوقف ذلك بالطبع على جودة الصادرات المصرية اولا وبصفة اساسية سواء من حيث السلعة او من حيث التعبئة والتغليف كما ان هناك العديد من الاساليب التى تؤدى كذلك الى اكتساب المساحات السوقية والاسواق الخارجية فالاعلان عن السلع والدعاية لها بصورة دورية متطورة فى الاسواق الخارجية وذلك عن طريق وسائل الاعلام المختلفة كما انه قد يكون من المفيد فى هذا الخصوص تصميم شعار قومى للصادرات المصرية عامه ووضع هذا الشعار على مختلف المنتجات التصديرية والمراسلات التجارية للمصدرين والعبوات وورق التغليف .

كذلك فان التوسع فى الاشتراك فى المعارض الدولية المتخصصة اصبح ضرورة للاعلان عن الصادرات المصرية وتعريف المستهلك الاجنبى بنوعية تلك السلع وكذلك المستوردين فى تلك الدول .

ومن الضرورى الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فى مجال تنمية الصادرات وتبادل الخبرات مع هيئات ومراكز تنمية الصادرات فى هذه الدول مثل هيئة تنمية التجارة اليابانية (جيترو) ، وهيئة تنمية الصادرات الفرنسية (كوفاس) ، وهيئة تنمية الصادرات الالمانية (هيرميس) ، ومجلس تنمية الصادرات فى هونج كونج (تى . دى . سى)^(١)

ويأتى العمل على الاستفادة من التفضيلات الجمركية وغير الجمركية من العوامل التى تؤدى الى تنمية الصادرات ، وكذلك العمل على الحصول على تفضيلات اخرى ، ومناقشة اساليب الحماية فى دول السوق الاوروبية .

(١) محمد عبد العظيم عبد الخالق - " تنمية الصادرات الزراعية غير التقليدية واهميتها للاقتصاد القومى " - بحث دبلوم معهد التخطيط القومى - ١٩٨٣ - ص ١٣٢ .

٦ - ٤ - ٥ تشجيع وتنمية دور القطاع الخاص فى التصدير الزراعى :-

ويتأتى ذلك عن طريق تشجيع المنافسة بين القطاع العام والخاص على الشراء من الزراع والبيع فى الداخل والخارج على ان توضع التشريعات والقوانين لمنع احتكار البعض وتنظيم السوق لصالح المنتج والمستهلك والمصدر ويؤدى ذلك الى تحفيز الزراع والمصدرين وتحسين نوعيه الصادرات • كذلك تشجيع اقامه الشركات الجديدة المتخصصة فى نشاط التصدير والخدمات التسويقية والتصديرية على مستوى السوق المحلية والعالمية •

ويعد تمويل الصادرات على جانب كبير من الاهمية خاصة بالنسبة للقطاع الخاص ، لذا فتوفير القروض الميسرة وبأسعار فائدة مناسبة لتمويل عمليات التصدير فى كافة مراحلها بدءا من مرحلة الانتاج الى التسويق والتصدير له اثر فعال على تنمية الصادرات الزراعية •

ومن ضمن اساليب تشجيع القطاع الخاص تطوير قوانين الغرف التجارية والصناعية على النحو الذى يحقق المساهمة الفعالة لهذه الغرف فى نشاط التصدير وامكانية تعاون الدولة مع الغرف فى هذا النشاط لحماية مصالح المصدرين ونشر المعلومات والقيام ببعض الخدمات نيابة عن الدولة وتقديم الخبرة والمشورة للقطاع الخاص والمتعلقة بدراسة انسب نظم التأمين والتمويل الدولية للصادرات المصرية •

الفصل النابح

٧- بعض اهم السياسات الاقتصادية وتنمية الصادرات الزراعية

ان تنمية الصادرات الزراعية تعتمد فى المقام الاول على سياسة انتاجية واستثمارية مناسبة تهدف الى زيادة الانتاج من المحاصيل التصديرية والتي تتمتع بميزة نسبية على المستوى العالمى ، الا ان نجاح هذه السياسات يتطلب فى نفس الوقت اتباع سياسة مالية معينة من جانب الدولة تهدف الى تشجيع الاستثمار والانتاج لتحقيق الهدف المرجوب فيه وذلك عن طريق الادوات المالية المختلفة مثل السياسة الائتمانية او السياسة الضريبية .

فمثلا يمكن للدولة عن طريق اعطاء قروض كافية وشروط مناسبة ان تدفع المزارعين الى التوسع فى انتاج المحاصيل التصديرية ، كما يمكنها ايضا ان تدفع المصدرين الى زيادة نشاطهم فى مجال تصدير هذه الحاصلات .

كذلك يمكن للدولة القيام بهذا الدور التوجيهى عن طريق اتباع سياسة ضريبية معينة ، ففرض ضريبة على نوع من الانشطة واعفاء نوع اخر منها سيؤدى بالضرورة الى تحويل جانب من الانتاج الى النوع المعفى منها ، والعكس فقد يؤدى الاعفاء الضريبى فى مجال معين من النشاط الاقتصادى الى زيادة الباعث على الاستثمار فيه وبالتالي الى زيادة الانتاج فى هذا المجال .

على انه يجب التاكيد على ان هذه السياسات وغيرها لا تأتى بالنتيجة المرجوة اذا ما نظرنا الى كل سياسة على حدة ، وانما يجب التنسيق بين هذه السياسات فى اطار كل متكامل حتى تؤتى ثمارها وتحقق الهدف المطلوب .

ويناقش هذا الفصل من الدراسة تلك الجوانب المختلفة لاثربعض اهم تلك السياسات والتي منها السياسة الاستثمارية وسياسة الانتاج الزراعى والسياسة الائتمانية

والسياسة الضريبية على تنمية الصادرات الزراعية ، وكيفية موازنة تلك السياسات لتؤدي الدور المنشود لتشجيع وتنمية الصادرات من المنتجات الزراعية .

١-٥ السياسة الاستثمارية الزراعية :-

تتوقف امكانية زيادة الصادرات من السلع الزراعية وفي المقام الاول على الامكانيات الانتاجية للقطاع الزراعي ، وعلى مدى قدرته على تحقيق فائض للتصدير من السلع الزراعية بعد الوفاء باحتياجات السوق المحلي منها . وبعد عصر الاستثمار ، وكفاءة استخدامه من اهم العوامل الحاكمة لمعدلات النمو في الدافقة الانتاجية للقطاع الزراعي فيقدر ما يوجه من استثمارات الى هذا القطاع في مجالات التنمية الرأسية ، والافقية ، ويقدر كفاءة استخدام هذه الاستثمارات بقدر ما تكون معدلات النمو المحققة في الانتاج من السلع الزراعية ، وبالتالي امكانية تحقيق فائض للتصدير منها من عدمه .

ولقد كان للقطاع الزراعي دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي المصري من بين القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء من حيث ما يساهم به في توفير احتياجات السوق المحلي من السلع الزراعية او في الصادرات المصرية وتوفير النقد الاجنبي او غيرها من الاهداف القومية . وفي بداية الستينات ومع الاخذ بنظام التخطيط القومي الشامل وضعت الخطة الخمسية مستهدفة تغيير هيكل الاقتصاد القومي وزيادة دور القطاعات غير الزراعية خاصة القطاع الصناعي في النشاط الاقتصادي المصري ، الا انها استهدفت في نفس الوقت تطوير القطاع الزراعي وزيادة موارده الانتاجية مستندا في ذلك على زيادة استثمارات كل من الحكومة والقطاع العام في النشاط الزراعي ، ومن ثم فقد خصت قطاعي الزراعة ، والري والصرف بنحو ١٦٫٩ ٪ من استثمارات الكلية خلال السنوات ٦٠/٦١ - ٦٤/١٩٦٥ ، تزيد الى ٢٣٫٤ ٪ اذا ما اضيف اليها

استثمارات السد العالى حيث خص القطاعى الزراعة والرى والصرف نحو ٢٥٦٤ مليون جنيه ، كما خص السد العالى ٩٨٦ مليون جنيه خلال فترة الخطة الخمسية الاولى — والتي بلغت استثماراتها الاجمالية نحو ١٥١٣ مليون جنيه ، اما فى فترة الخمس سنوات التالية لفترة الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٦/٦٥ — ١٩٧٠/٦٩) فقد خص قطاعى الزراعة والرى والصرف نحو ٢٩٣١ مليون جنيه تمثل نحو ١٦٨ ٪ من اجمالى الاستثمارات الكلية خلال هذه الفترة تزيد الى ٢٠٤ ٪ اذا ما اضيفت اليها استثمارات السد العالى والتي بلغت نحو ٦٢٧ مليون جنيه خلال نفس الفترة ، كما هو مبين بالجدول رقم (١ — ٢) .

ويلاحظ مما سبق زيادة نصيب قطاعى الزراعة والرى والصرف من الاستثمارات خلال النصف الثانى من السبعينات عنه خلال النصف الاول منها ونسبة تقدر بنحو ١٤٣ ٪ مع احتفاظها بوزنها النسبى تقريبا فى توزيع الاستثمارات الكلية فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وهو ما يعنى زيادة الاستثمارات المخصصة لقطاعى الزراعة والرى والصرف خلال النصف الاخير من السبعينات بمعدل يماثل تقريبا معدل الزيادة فى الاستثمارات الموجهة للقطاعات غير الزراعية . الا انه من الملاحظ اختلاف اتجاه السياسة الاستثمارية خلال فترة السبعينات وما بعدها عن الاتجاه السابق حيث انخفض حجم الاستثمارات الموجهة لقطاعى الزراعة والرى والصرف خلال النصف الاول من السبعينات (١٩٧١/٧٠ — ١٩٧٥) عنه خلال النصف الاخير من الستينات حيث بلغت نحو ٣٢٩٥ مليون جنيه ونسبة تقدر بنحو ١٠٤ ٪ من اجمالى الاستثمارات الكلية خلال هذه الفترة ، وهو ما يشير بالتالى الى انخفاض الوزن النسبى لهذين القطاعين فى توزيع الاستثمارات الكلية فيما بين القطاعات المختلفة خلال هذه الفترة مقارنة بالستينات . اما فى السنوات التالية وحيث كان الاتجاه نحو تشجيع الاستثمارات الخاصة فى النشاط الزراعى الى جانب استثمارات القطاع العام ، وعلى الرغم من زيادة

نصيب قطاعى الزراعة والرى من الاستثمارات ، الا ان وزنها النسبى فى توزيع الاستثمارات الكلية فيما بين القطاعات المختلفة قد استمر فى التناقص ، حيث بلغت استثماراتها نحو ١٠٤٣٤ مليون جنيه خلال السنوات ١٩٧٦ - ١٩٨١/٨٠ تمثل نحو ٧١% من اجمالى الاستثمارات الكلية خلال هذه الفترة والتي بلغت نحو ١٤٧٩٤٢ مليون جنيهه هذا وان كان من الملاحظ زيادة الوزن النسبى للاستثمارات فى قطاعى الزراعة والرى خلال عامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٨٣/٨٢ حيث اصبحت تمثل مانسبته ١١٦% من اجمالى الاستثمارات الكلية خلال هذه السنوات ، الا انها ما زالت اقل عنه خلال فترة الستينات كما يشير الى ذلك نفس الجدول السابق ذكره .

ان انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة لقطاعى الزراعة والرى خلال النصف الاول من السبعينات ، بل والتناقص المستمر فى وزنها النسبى فى توزيع الاستثمارات الكلية فيما بين القطاعات المختلفة خلال هذه الفترة وما بعدها ، وما يعنيه ذلك ضميا من زيادة الاستثمارات الموجهة نحو القطاعات غير الزراعية بمعدلات اكبر عن معدلات الزيادة فى الاستثمارات الزراعية ، كما يشير فى نفس الوقت الى ضعف معدلات النمو فى الطاقة الانتاجية للقطاع الزراعى أو نموها بمعدلات اقل عن معدلات النمو فى الطاقة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية غير الزراعية ، وهو ما انعكس التغيرات الهيكلية المشاهدة اليوم فى الاقتصاد المصرى حيث تتناقص الاهمية النسبية لقطاع الزراعة من حيث المساهمة فى الناتج والدخل المحلى او فى الصادرات المصرية ، مع انخفاض مساهمته فى توفير احتياجات السوق المحلى من السلع الزراعية وغيرها من الاهداف القومية .

ان التساؤل وشكل عام عن ما اذا كانت سياسة الاستثمار الزراعى وما تتضمنه من استثمارات كلية تميل الى زيادة الطاقة الانتاجية من السلع الزراعية التصديرية ام البديلة

للواردات ، لهو أمر قد يصعب تحديد الاجابة عليه بالنسبة للجانب الأكبر من الاستثمارات ، وكذلك الجانب الأكبر من السلع الزراعية وخاصة النباتية منها وذلك بسبب طبيعة الانتاج الزراعى وسهولة توجيه أو تحويل الموارد الزراعية من نشاط انتاجى الى آخر ، وبالتالي فقد تكون سياسة الانتاج الزراعى هى الموجه الأول فى هذا الشأن بالنسبة لأغلب المنتجيات الزراعية النباتية ، حيث تنحصر الآثار المباشرة للسياسة الاستثمارية ، وما تشتمل عليه من اتفاق استثمارى كلى ، ومن منظور شامل على زيادة الموارد الزراعية ، ورفع كفاءتها الانتاجية ومن ثم زيادة الطاقة الانتاجية للقطاع الزراعى ، والتي توجه بدورها من خلال السياسة الانتاجية للقطاع نحو الانتاج من أى من السلع الزراعية التصديرية أو البديلة للواردات حيث تكون الفرص متساوية أمام زيادة الانتاج فى أى من النشاطين (صادرات - بدائل واردات) ومن ثم فان الاتجاه نحو زيادة الانتاج فى أى منهما بمعدلات مغايرة عنه فى النشاط الآخر يعد من الأمور التى تحكمها السياسة الانتاجية للقطاع الزراعى ، وليست السياسة الاستثمارية ، وخاصة بالنسبة للسلع الزراعية النباتية . وعليه فاذا كان من المستهدف زيادة الانتاج من السلع الزراعية التصديرية لزيادة الفائض المتاح للتصدير منها دون التأثير على الانتاج من السلع الزراعية البديلة للواردات ، فان الأمر يتطلب زيادة الطاقة الانتاجية للقطاع الزراعى بتوجيه المزيد من الاستثمارات لزيادة موارد الانتاجية ، ورفع كفاءتها الانتاجية فى ظل الوضع الحالى للمنافسة الشديدة ما بين السلع الزراعية التصديرية والبديلة للواردات على استخدام الموارد الزراعية المحدودة .

ان الاستثمار فى مجال التوسع الزراعى الاقوى بما يعنيه من زيادة الرقعة الأرضية المنزرعة انما يعنى فى نفس الوقت إمكانية التوسع فى انتاج أى من المحاصيل الزراعية النباتية التصديرية أو البديلة للواردات تبعاً لاتجاهات السياسة الانتاجية ، الى جانب توافر المقومات

اللازمة للاستثمار فى نشاط المنتجات الزراعية الحيوانية على الأراضى الجديدة . أما الاستثمار فى مجال التنمية الرأسية والذي يهدف الى رفع انتاجية الوحدة الأرضية من المحاصيل النباتية فهو يسمح أيضا بوجود الفرص المتساوية أمام زيادة الانتاج من أى من المحاصيل النباتية التصديرية أو البديلة للواردات حيث سهولة تحويل الموارد الزراعية من انتاج محصول نباتى الى آخر . أما الاستثمار فى مجال الانتاج الحيوانى ، والذي تعد منتجاته حاليا من السلع البديلة للواردات ، فتتجه آثاره المباشرة على زيادة الطاقة الانتاجية من هذه المنتجات دون غيرها من المحاصيل النباتية ، بل قد يكون له انعكاساته السلبية على الانتاج من المحاصيل النباتية التصديرية أو البديلة للواردات حيث المنافسة فيما بينهما على استخدام الموارد الزراعية ، وهو ما يستلزم ضرورة التوازن فيما بين الاستثمار فى هذا المجال والاستثمارات فى مجال التوسع الزراعى الأفقى أو التنمية الرأسية للمحاصيل الزراعية النباتية .

هذا ومع استبعاد استثمارات قطاع الرى والصرف ، والنظر فقط الى الاستثمارات فى النشاط الزراعى وتوزيعاته فيما بين مجالات التنمية الزراعية والأنشطة الانتاجية المختلفة ويلاحظ اتجاه الاستثمارات الزراعية نحو التركيز وبدرجة كبيرة على مسار التنمية الرأسية خلال فترة السبعينات وما بعدها ، وذلك عكس الحال فى فترة الستينات حيث كان التركيز على مسار التنمية الزراعية الأفقية بدرجة أكبر . فالقطاع العام والذي تكون استثمارات الجانب الأكبر من الاستثمارات الزراعية قد خص بـ برامج ومشروعات التوسع الزراعى الأفقى بنحو ٢١,٣% ، ٢٦,٨% من اجمالى استثمارات فى الزراعة خلال كل من النصف الأول ، والنصف الثانى من الستينات على الترتيب ، الا أن نصيب مثل هذه البرامج والمشروعات من اجمالى استثمارات فى الزراعة قد انخفض بعد ذلك ليصل الى ٩,٧% خلال السنوات ١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٦/٧٥ ثم الى ٤,٨٢% خلال السنوات ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨١/٨٠ ثم الى ١٦,٤% خلال عام ١٩٨٢/٨١ ، ولقد تبع ذلك بالتالى زيادة نصيب برامج ومشروعات التنمية الرأسية فى اجمالى الاستثمارات الزراعية للقطاع العام لتصل الى ٤٠,٣% خلال النصف الأول من السبعينات ثم الى ٥١,٨% خلال السنوات ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨١/٨٠ ثم الى ٨٣,٦% خلال عام ١٩٨٢/٨١ ، بمعد

أن كان مقدار نصيبها بنحو ٢٨,٧% خلال النصف الأول من السنين الستينات وبنحو ٢٣,٢% خلال النصف الثاني من الستينات ، كما يمكن ذلك الجدول رقم (٧ - ٢) .

وبالنظر الى توزيعات استثمارات التنمية الزراعية الرأسية فيما بين الأنشطة الانتاجية المختلفة يلاحظ اتجاهها نحو التوسع في نشاط الانتاج الحيواني والداجنى بمعدلات أكبر عنه في الأنشطة الانتاجية النباتية خلال فترة السبعينات وخاصة النصف الأول منها مقارنة بفترة الستينات ، حيث اختص نشاط الانتاج الحيواني والداجنى بنحو ٢١,٤% من اجمالي استثمارات القطاع العام في برامج ومشروعات التنمية الزراعية الرأسية خلال السنوات ١٩٧٢/٧٠ - ١٩٧٦/٧٥ وان انخفض نصيبها بعد ذلك ليصل الى ١٤,٨% خلال السنوات ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨١/٨٠ ثم الى ١٧,٤% خلال عام ١٩٨٢/٨١ ، الا أنه مازال أعلى من فترة الستينات حيث اختص هذا النشاط بنحو ٢١,٨% ، و ٢٣,٢% من اجمالي استثمارات القطاع العام في مشروعات التنمية الزراعية خلال كل من النصف الأول ، والثانى من الستينات على الترتيب ، وهو ما تبعه بالتالى تناقص نصيب برامج ومشروعات التنمية الزراعية في مجال الانتاج النباتى من ٦٦% من اجمالي استثمارات القطاع العام في مجال التنمية الزراعية الرأسية خلال فترة الخطة الخمسية الأولى الى نحو ٤٣,٩% منها خلال النصف الاخير من السبعينات ، وان بلغ نصيبها نحو ٥٠,٧% منها خلال عام ١٩٨٢/٨١ وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (٧ - ٢) .

وتؤكد نفس الاتجاهات المشار اليها سابقا ويرفع منها اذا ما نظرنا الى نمو حجم الاستثمارات الخاصة في النشاط الزراعى ، والتي ينحصر الجانب الأكبر منها ان لم يكن

جدول رقم (٧ - ١)
الاستثمارات في قطاعي الزراعة والري والصرف ، وأهميتها النسبية في
توزيعات الاستثمارات الكلية خلال السنوات ٦٠/٦١ - ٨١/٨٢

السنوات	الزراعة والصرف		السد العالي		جملة الزراعة والري والصرف في السد العالي		اجمالى الاستثمارات الكلية (مليون جنيه)
	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	
١٩٦٥/٦٤ - ١٩٦١/٦٠	٢٥٦,٩	١٦,٩	٩٨,٦	٦,٩	٣٥٥,٥	٢٣,٤	١٥١٣
١٩٧٠/٦٩ - ١٩٦٦/٦٥	٢٩٣,٩	١٦,٨	٦٢,٧	٣,٦	٣٥٥,٨	٢٠,٤	١٧٤٦,٦
١٩٧٥ - ١٩٧١/٧٠	٣٢٦,٩	١٠,٣	٣,٩	٠,٩	٣٢٩,٨	١٠,٤	٣١٦٨,٨
١٩٨١/٨٠ - ١٩٧٦	١٠٤٣,٩	٧,٩	-	-	١٠٤٣,٩	٧,٩	١٤٧٩٤,٨
١٩٨٢/٨١	٥٤٣,٩	١١,٦	-	-	٥٤٣,٩	١١,٦	٤٧٠٠,٩

المصدر: الجهاز المركزي للتحفة العامة والاحصاء، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة، القاهرة، اعداد مختلفة.

جدول رقم (٧ - ٢)
استثمارات القطاع العام في النشاط الزراعى موزعة حسب الأنشطة المختلفة
خلال السنوات ٦٠/٦١ - ٨١/٨٢

السنوات	توسع رأسى										جمله
	انتاج نباتى		انتاج حيوانى		انتاج سمكى		جملة التوسع		التوسع الافقى		
	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	
١٩٦٥/٦٤-١٩٦١/٦٠	٢٢,٦	٦٦,٩	٧,٤	٢١,٨	٤,٥	١١,٦	٣٤,٥	١٠٠	٨٤,٤	٧١,٣	١١٨,٩
١٩٧٠/٦٩-١٩٦٦/٦٥	٢١,٣	٦٥,٧	٧	٢٣,٢	٣,٦	١١,٦	٣٢,٤	١٠٠	١٥,٢	٧٦,٨	١٣٩,٩
١٩٧٦/٧٥-١٩٧١/٧٠	٩,١	١٦,٩	٤١,٩	٧١,٩	٦,٩	١١,٦	٥٨,٧	١٠٠	٨٧,٥	٥٩,٧	١٤٥,٧
١٩٨١/٨٠-١٩٧٧/٧٦	٨٢,٧	٤٣,٩	٨٤,٩	٤٤,٨	١١,٦	١١,٦	١٨٨,٩	١٠٠	١٧٥,٥	٤٨,٢	٣٦٣,٢
١٩٨٢/٨١	٢٣,٣	٥٠,٧	٢٧,٩	٤١,٧	٥,٥	٧,٦	٦٥,٧	١٠٠	١٢,٩	١٦,٩	٧٨,٦

المصدر: وزارة التخطيط، الشعبة المركزية للزراعة، بيانات غير مشورة.

جميعها في مشروعات التنمية الرأسية ، والتي تكاد تنحصر كلية في مشروعات الانتاج الحيوانى والداجنى و انتاج الثمار . فاستثمارات القطاع الخاص في النشاط الزراعى والستى كانت تقدر بنحو ١٧ مليون جنيه ونسبة ١٢.٦% من اجمالى الاستثمارات في هذا النشاط خلال فترة الخطة الخمسية الأولى وعلى الرغم من تناقصها خلال النصف الأخير من الستينات والنصف الأول من السبعينات ، قد ازدادت لتصل الى نحو ١٠٠ مليون جنيه خلال السنوات ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨١/٨٠ ولتمثل بذلك نحو ٢١.٧% من اجمالى الاستثمارات في النشاط الزراعى خلال هذه الفترة جدول رقم (٧-٣) ، والتي يشاهد تركيز الجانب الأكبر منها في مشروعات الانتاج الحيوانى والداجنى استجابة للسياسات التى تتبناها الدولة في السنوات الأخيرة لتشجيع الاستثمار الخاص في هذا المجال من خلال السياسات الائتمانية ، وعدم مستلزمات الانتاج بما انعكس في النهاية على تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار في هذه الأنشطة الانتاجية مقارنة بغيرها من الأنشطة الزراعية الاخرى .

جدول رقم (٧-٣) لاستثمارات في النشاط الزراعى ، وتوزيعاتها ما بين القطاع العام والخاص خلال السنوات ١٩٦١/٦٠ - ١٩٨٢/٨١

السنوات		قطاع عام		قطاع خاص		جملة	
		مليون جنيه		مليون جنيه		%	
١٩٦٥/٦٤ - ١٩٦١/٦٠		١١٨ر٤	٨٢ر٤	١٧ر٠٠	١٢ر٦	١٣٥ر٤	١٠٠
١٩٧٠/٦٩ - ١٩٦٦/٦٥		١٣٩ر	٩٣ر٦	٩ر٥	٦ر٤	١٤٩ر٠	١٠٠
١٩٧٦/٧٥ - ١٩٧١/٧٠		١٤٥ر٧	٩١ر٨	١٣ر٠	٨ر٢	١٥٨ر٧	١٠٠
١٩٨١/٨٠ - ١٩٧٧/٧٦		٣٦٣ر٢	٧٨ر٣	١٠٠ر٤	٢١ر٧	٤٦٣ر٦	١٠٠
١٩٨٢/٨١		٧٨ر٦					

المصدر: وزارة التخطيط ، بيانات غير منشورة .

ان في تناقص الوزن النسبي للاستثمارات الموجهة نحو التوسع الزراعي الأفقى من الاستثمارات الزراعية الكلية ، وكذلك تناقص الوزن النسبي لاستثمارات برامج ومشروعات التنمية الرأسية في مجال الانتاج النهائى ، ولصالح الاستثمار في مجال الانتاج الحيوانى والداجنى على النحو السابق بيانه ، ولغرض ما يشير الى اتجاه السياسة الاستثمارية الزراعية في السنوات الأخيرة الى التوسع في انتاج بدائل الواردات من المنتجات الحيوانية وذلك عكس الاتجاه الذى كان سائدا عبر فترة الستينات . وعليه ومع التسليم بأهمية زيادة الانتاج من السلع الزراعية الهيدلة للواردات ، فإن هدف تنمية الصادرات من السلع الزراعية لا بد وأن يسبقه زيادة معدلات الاستثمار في النشاط الزراعي باعطاء الاستثمارات الزراعية وزنا أكبر عند توزيع الاستثمارات الكلية ما بين القطاعين الاقتصادي المختلف ، على أن يلى ذلك تخصيص برامج ومشروعات التوسع الزراعي الأفقى بالنسبة الأكبر منها ، وكذلك أيضا بالنسبة لبرامج ومشروعات التنمية الرأسية في مجال الانتاج النهائى عند تخصيص استثمارات التنمية الزراعية الرأسية حتى يمكن توفير امکانات لزيادة الانتاج من السلع الزراعية التصديرية باعتبار هذين المجالين هما القاعدة الأساسية لزيادة الانتاج من المحاصيل النهائية والتي تشكل الصادرات الزراعية المصرية من بينها حيث تنحصر جميعها في المحاصيل النهائية التصديرية والتي تتمتع الزراعة المصرية بوجود ميزة نسبية كبيرة في الانتاج منها ، وذلك عكس الحال بالنسبة للمنتجات الزراعية الحيوانية .

هذا وقد لاتعكس الخطة الخمسية الحالية الاتجاه العام المشار اليه سابقا والخاص بزيادة الوزن النسبي للاستثمارات الموجهة نحو الزراعة في توزيع استثمارات الكلية والمقدرة بحوالى ٣٥٧٩٤ مليون جنيه ، حيث خصت وزارة الزراعة والتي يقع على عاتقها برامج ومشروعات التنمية الزراعية الرأسية بحوالى ٦٤٠ مليون جنيه ، كما خصت وزارة استصلاح الأراضى والتي يقع على عاتقها برامج ومشروعات التوسع الزراعي الأفقى بحوالى ١٣٧٠ مليون جنيه ، وهو ما يعنى فى نفس الوقت تخصيص نحو ٢٠١٠ مليون جنيه للنشاط الزراعي تمثل نحو ٥٦% من اجمالي الاستثمارات المقدرة للخطة ، تزيد الى نحو ٩٤% اذا ما أضيف اليها الاستثمارات المقدرة تخصيصها لوزارة الرى والبالغة نحو ١٣٤١ مليون جنيه خلال سنوات الخطة الحالية . هذا ، الا أنها تعكس

الاتجاهات المطلوبة بالنسبة لتخصيص الاستثمارات الزراعية فيما بين مجالات التنمية الزراعية المختلفة حيث يتضح من التقديرات السابقة أنها خصت برامج ومشروعات التوسع الزراعى الأفقى بنحو ٦٨,٢% من اجمالى الاستثمارات الزراعية ، على حين خصت برامج ومشروعات التنمية الزراعية الرأسية بنحو ٣١,٨% منها خلال سنوات الخطة . كما أنها خصت برامج ومشروعات الانتاج الحيوانى والداجنى بحوالى ١١٨,٠٠ مليون جنيه تمثل نحو ١٨,٤% من اجمالى استثمارات التنمية الزراعية الرأسية تزيد الى ٢٤,٤% اذا ما أضف إليها الاستثمارات الموجهة الى شركات الانتاج السمكى والمقدرة بنحو ٣٨ مليون جنيه خلال سنوات الخطة ، وهو ما يعنى فى النهاية اختصاص مشروعات وبرامج التنمية الرأسية فى مجال الانتاج النهائى بنحو ٢٥,٦% تقريبا من اجمالى استثمارات التنمية الزراعية الرأسية .

وأخيرا يجدر الاشارة الى أنه من المتوقع أن تنحصر الآثار المترتبة على الاستثمارات الزراعية الحالية والمستقبلية سواء كانت فى مجال التوسع الزراعى الأفقى أو فى مجالات التنمية الرأسية للانتاج النهائى فى زيادة الانتاج من السلع الزراعية البديلة للواردات ، ومن السلع الزراعية التصديرية غير التقليدية ودرجة أكبر ان لم يكن كله عنه بالنسبة للانتاج من السلع الزراعية التصديرية التقليدية . فالاستثمار فى برامج ومشروعات التنمية الرأسية للمحاصيل النهائية بالأراضى القديمة وان كانت تسمح بزيادة الانتاجية والانتاج من أى من المحاصيل النهائية التصديرية أو البديلة للواردات ، وعلى الرغم من امكانية وسهولة تحويل الموارد الزراعية من انتاج محصول الى آخر ، الا أن ذلك قد لا يمكن تحقيقه الا فى أضيق الحدود نظرا للاعتبارات الفنية التى قد تحكم عمليات الانتاج الزراعى وفى مقدمتها نظام الدورة الزراعية وتعاقب الحاصلات الزراعية على نفس البقعة الأرضية المزروعة ، وذلك بخلاف المنافسة الشديدة على استغلال الارض الزراعية ما بين المحاصيل التصديرية التقليدية وغيره من المحاصيل الزراعية ، وعليه قد تنحصر الزيادة المتوقعة فى الانتاج من المحاصيل التصديرية التقليدية فى الاراضى القديمة على ما يمكن تحقيقه من زيادة فى الانتاجية وليس تخصيص موارد زراعية أكثر ، وهو ما قد يتوقع منه عدم القدرة على زيادة الفائض المتاح منها للتصدير خاصة أمام تزايد احتياجات السوق المحلى منها ، ويأتى فى مقدمتها كل مسن الأرز ،

والقطن . ذلك فضلا عن أن التوسع الزراعى فى الأراضى الجديدة تحكمه اعتبارات فنية قد يصعب معها التوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية التقليدية بها خاصة القطن ، والأرز ، حيث تعتمد المناطق الجديدة للاستصلاح أكثر ملائمة للتوسع فى زراعة المحاصيل الهدية للواردات ، والمحاصيل التصديرية غير التقليدية سواء من النواحي الفنية أو الاقتصادية ، وخاصة إذا كان من المستهدف اسناد دورا كبير للقطاع الخاص فى الاستثمار فى مشروعات التوسع الزراعى الافق والذى يسمى الس تحقيق أكبر عائد على استثماراته . ومن ثم الاتجاه نحو التوسع فى زراعة المحاصيل الزراعية غير التقليدية كالخضروات والفاكهه والى تحقق عائدا مرتفعا مقارنة بغيرها من الحاصلات الزراعيه الأخرى .

(٢-٢) سياسة الانتاج الزراعى :

يملك القطاع الخاص المصرى مايقرب من ٩٣% من مساحة الأراضى المنزرعة بالجمهورية والى تقع فى حيازة مايقرب من ٢٩ مليون حائز ، وحيث تمود الحيازات الزراعية الصغيرة ان يمثل الحائزون لمساحة خمسة أفدنة فأقل نحو ٩٢% تقريبا من جملة عدد الحائزين للأرض الزراعية كما تمثل المساحة الاجمالية لما يحوزونه من أرض زراعية نحو ٦٧% من جملة المساحة الأرضية المنزرعة ، وبموسط ١١ فدان للحيازة الواحدة . أما الحائزون لمساحات تزيد عن خمسة أفدنه الى أقل من عشرة أفدنه فيمثلون نحو ٥٢% تقريبا من جملة اعداد الحائزين ، كما تبلغ المساحة الاجمالية لما يحوزونه نحو ١٦% من جملة المساحة المنزرعة ، بينما يمثل الحائزون لمساحة عشرة أفدنه فأكثر نحو ٢٣% من جملة عدد الحائزين ، وتمثل المساحة الاجمالية لما يحوزونه من أرض زراعية نحو ١٦٧% من جملة مساحة الأرض المنزرعة .

وتزرع الارض الزراعية فى مصر وكما هو معلوم بأكثر من محصول واحد خلال العام نظرا لاعتمادها كلية على نظام الرى المستديم بمياه نهر النيل ، فضلا عن ملائمة الظروف المناخية والبيئية لزراعة العديد من المحاصيل الزراعية سواء فى الموسم الشتوى أو الصيفى . ويتحكم فى توزيع الأرض الزراعية فيما بين المحاصيل الزراعية المختلفة كثير من العوامل المتشابهة والى قد تختلف

باختلاف المناطق والأقاليم بل وباختلاف المزارع أيضا . ومن بين هذه العوامل الظروف المناخية والبيئية وطبيعة التربة الزراعية حيث تتدخل وإلى حد كبير في تحديد نوعية المحاصيل التي تزرع . ومن ثم فقد تختلف نوعية ومساحة المحاصيل التي تزرع باختلاف المناطق والأقاليم تبعاً لهذه الظروف . كما يتحدد توزيع الأرض الزراعية بين مختلف المحاصيل على نطاق المزرعة الواحدة في ظل هذه الظروف والعوامل . تبعاً لبعض العوامل الأخرى والتي قد تختلف بدورها باختلاف المزارع والمناطق والأقاليم . حيث يقرر المزارع توزيع أرضه بين المحاصيل المختلفة في ضوء قدرته على توفير عناصر ومستلزمات الإنتاج اللازمة ، ومدى وفرتها في المنطقة . وفي ضوء التكلفة والربحية أو العائد النقدي من مختلف المحاصيل ، فضلاً عن ما قد يرغب فيه من تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل الزراعية ، أخذاً في حسبانته ما يسمح به نط الدورة الزراعية المتبعة وتعاقب المحاصيل المختلفة على الأرض الزراعية التي يستغلها خلال العام . ويقابل ذلك من جهة أخرى تدخل الدولة في توزيع الأرض الزراعية بين المحاصيل المختلفة بفرض تحقيق أهداف نوعية معينة كسيادة الإنتاج المحلي من بعض المحاصيل بفرض مقابلة الاحتياجات الاستهلاكية المحلية منها أو الحد من الواردات منها أو زيادات الصادرات بفرض توفير النقد الأجنبي أو توفير احتياجات الصناعات المحلية من المواد الخام الزراعية . وتبعاً لهذه العوامل جميعها يتحدد في النهاية توزيع المساحات المزروعة سنوياً فيما بين المحاصيل الزراعية المختلفة .

وفي كثير من الأحيان وأمام زيادة نط الحيازات الزراعية الصغيرة بالقطاع الزراعي فقد تعمل العوامل المؤثرة في توزيع الأرض بين مختلف المحاصيل على نطاق المزرعة في اتجاه مغاير لاتجاه العوامل التي تحكم الدولة حينما تقرر التدخل في توزيع الأرض الزراعية بين المحاصيل المختلفة ، إذ قد يقتضى تحقيق أعلى ربحية أو عائد نقدي للمزارع وتحقيق الاكتفاء الذاتي لأسرهم من بعض المحاصيل الزراعية ، توزيع الأرض المزروعة بين المحاصيل بنسب مغايرة لما يقتضيه تحقيق الأهداف القومية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها بتدخلها في توزيع الأرض الزراعية بين المحاصيل المختلفة . وعليه تتوقف المصلحة النهائية لتوزيع الأرض الزراعية بين مختلف المحاصيل على حجم تأثير العوامل المتحكم في توزيعها على نطاق المزرعة ، وعلى طبيعة ومدى قوة الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق التوزيع المرغوب في سبيل تحقيق الأهداف القومية .

ولقد لجأت الدولة أمام محدودية المساحة الأرضية المنزرعة الى التدخل وبشكل مباشر في تحديد المساحات التي تزرع من بعض المحاصيل الزراعية الرئيسية ، وبالتالى التأثير الغير مباشر فى المساحات التي تزرع من غيرها من المحاصيل الأخرى . ومن أهم الحاصلات الزراعية والتي تدخل فى قائمة الصادرات الزراعية ، والتي تتدخل الدولة فى تحديد المساحات المنزرعة منها محصول القطن ، والأرز حيث يصدر بتحديد المساحة المنزرعة من كل منهما قرار وزارى سنوياً يبين المساحات الواجب زراعتها من كل من المحصولين فى كل من المناطق والأقاليم المختلفة ، كما تصدر أيضاً القرارات الوزارية التي تحدد نوعية الأصناف التي تزرع منها فى كل منطقة أو اقليم ، ثم يلى ذلك متابعة تنفيذ كل من هذه القرارات على مستوى المناطق والأقاليم عن طريق الأجهزة التنفيذية الحكومية المسؤولة عن القطاع الزراعى ، حيث تكون هناك الاجراءات التي تتخذ ضد الزراع المخالفين لما جاء بالقرارات المشار اليها . هذا وينطبق نفس الأسلوب بالنسبة للبعض الآخر من المحاصيل الزراعية الهديلة للواردات ، ويأتى فى مقدمتها محصول القمح حيث تصدر بشأن تحديد المساحة المنزرعة منه وبإضافة المختلفة القرارات الوزارية سنوياً ، والتي يتم متابعتها أيضاً من خلال الأجهزة التنفيذية المسؤولة مع تطبيق الاجراءات اللازمة ضد المخالفين من المزارع .

وتهدف الدولة بتدخلها فى تحديد المساحات المنزرعة سنوياً من الحاصلات المشار اليها سابقاً الى زيادة وضمان حد أدنى من المساحات المنزرعة منها سنوياً بهدف الوفاء بالاحتياجات المحلية من محصول القطن ، والأرز مع تحقيق أهدافها التصديرية ، الى جانب تحقيق حد أدنى من درجة الاكتفاء الذاتى من محصول القمح ، ويرتبط ذلك باتخاذها لبعض السياسات الأخرى فى سبيل تحقيق الاهداف القومية بالنسبة لهذه الحاصلات حيث تحتكر الدولة تسويق القطن المنتج بأكمله ، مع التسليم الاجبارى لحصص محددة من انتاج الارز ، والقمح والذي تتولى الدولة بدورها تسويقه ، وذلك مقابل أسعار محددة من قبل الدولة لما يسلم اليها من المحاصيل الثلاث ، نفس الوقت الذى يشارك فيه الدولة فى تكاليف انتاج هذه المحاصيل من خلال ما تتحمله من تكاليف مقاومة دودة القطن ، وما تتحمله من دعم للاسمدة الكيماوية المستخدمة ، الا أنه من الملاحظ وكما تشير الى ذلك الكثير من الدراسات أن تحديد الاسعار التي تدفع للزراع بشأن الحاصلات الثلاث

لاتتناسب مع التكلفة الحقيقية التى يتحملها الزراع فى انتاجها مع تحقيق عائد مجزى يتناسب والمنافسة مع المحاصيل الزراعية الأخرى مما قد يجعل من العوامل المحددة لتوزيع الأرض الزراعية بسـمـن المحاصيل المختلفة على نطاق المزرعة الأثر الأكبر فى هذا الشأن ولصالح غيرها من المحاصيل الزراعية الأخرى .

كذلك أيضا هناك من الحاصلات الزراعية التصديرية الأخرى والتى تشجع الدولة الزراع على انتاجها بفرض تحقيق أهدافها التصديرية مع ارتباط ذلك بالتسليم الاجبارى لحصص من الناتج منها مقابل أسعار تحددها الدولة ، ومنها القول السودانى ، والبصل . كما تأخذ الدولة بنفس الاتجاه بالنسبة لبعض الآخر من الحاصلات البديلة للواردات ومنها السمسم والقول الهندى ، والعدس ، كذلك الحال أيضا بالنسبة لمحصول قصب السكر حيث تشجع الدولة على التوسع فى زراعته فى مناطق مصر العليا بفرض توفير احتياجات المصانع منه مقابل الاسعار التى تحددها الدولة . أما بالنسبة للإنتاج من المحاصيل الحقلية الأخرى ، وكذلك حاصلات الخضروات والفاكهة ، فتعتمد قوى السوق والعوامل المحددة لتوزيع الأرض الزراعية فيما بينها على نطاق المزرعة والمشار إليها سابقا هى العنصر الاساسى فى تحديد المساحات المزرعة من أى منها سنويا .

ويعكس الجدول رقم (٧-٤) المحصلة النهائية لآثار العوامل المشار إليها سابقا على توزيع الأرض المزرعة ما بين المحاصيل الزراعية المختلفة فى كل من المواسم الزراعية المختلفة خلال السنوات ١٩٦٩ - ١٩٨٢ ، والتى تعكس دورها الملاحظات التالية :-

١ - ان المحاصيل الزراعية البديلة للواردات تحتل الجانب الأكبر من المساحة المزرعة سنويا وفى أى من المواسم المختلفة ، حيث يلاحظ أن حطحات القمح ، والقول ، والعدس تشغل مايزيد عن ثلث المساحة المزرعة خلال الموسم الشتوى ، بل ويمكن القول بأن مجموعة المحاصيل البديلة للواردات تشغل مايزيد عن ٩٠% من جملة المساحة المزرعة خلال الموسم الشتوى اذا ما نظرنا الى المساحات المزرعة بمحصول البرسيم باعتبارها مدخلا أساسيا لمحصول آخر بديل للواردات والممثل فى المنتجات الحيوانية . أما

بالنسبة للموسم الصيفى والنولى واذا ما نظرنا الى محاصيل الذرة والقصب ، والمسم على انها من المحاصيل الهديلة للواردات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة فيلاحظ أنها تشغل ما يقرب من ٤٥% من جملة المساحة المنزرعة خلال هذا الموسم .

٢- ان المحاصيل الصيفية التصديرية الرئيسية والمتشلة فى القطن ، والأرز ، والفول السودانى تشغل ما يقرب من ٣٦,٨% من جملة المساحة المنزرعة بالحاصلات الحقلية والخضروات خلال الموسم الصيفى والنولى فى بداية الثمانينات ، على حين تشغل المحاصيل الشتوية التصديرية والمتشلة فى البصل ، والثوم ، والكتان ما يقرب من ١% من نفس المساحة والمنزرعة خلال الموسم الشتوى .

٣- وجود الاتجاه نحو التوسع فى المساحات المنزرعة بالخضروات ، والفاكهة وارتفاع أهميتها النسبية بين المحاصيل الزراعية الأخرى خلال الفترة المشار اليها .

٤- على الرغم من عدم ملاحظة تغيرات جوهرية فى التوزيع النسبى للمساحة المنزرعة ما بين المحاصيل المختلفة خلال الموسم الشتوى ، الا أنه من الملاحظ بالنسبة للموسم الصيفى والنولى وجود الاتجاه نحو تخصيص المساحات المنزرعة من المحاصيل التصديرية التقليدية (قطن ، أرز ، فول سودانى) وبالتالى انخفاض أهميتها النسبية لصالح المساحات المنزرعة من مجموعة الحاصلات الهديلة للواردات وغيرها من الحاصلات غير التصديرية .

جدول رقم (٧ - ٤)

المساحات المزروعة من المحاصيل الزراعية المختلفة
وأهميتها النسبية خلال السنوات ١٩٦٩ - ١٩٨١

المحاصيل	١٩٧١ - ٦٩		١٩٧٤ - ٧٢		١٩٧٧ - ٧٥		١٩٨٠ - ٧٨		١٩٨٢ - ٨١	
	الفدان	%	الفدان	%	الفدان	%	الفدان	%	الفدان	%
١- <u>محاصيل شتوية :</u> <u>بديلة للواردات :</u>										
- قمح	١٣٠٠	٢٦,٨	١٢٨٦	٢٦,٠	١٣٣٢	٢٦,٠	١٣٦٦	٢٧,٣	١٣٨٧	٢٧,٨
- فول	٣٢٧	٦,٧	٣١٥	٦,٤	٣٠١	٦,٠	٢٧٩	٥,٥	٢٩٨	٦,٠
- عدس	٥٢	١,١	٦٩	١,٤	٥٧	١,١	٢٤	٠,٥	١٢	٠,٢
جولة	١٦٧٩	٣٤,٦	١٦٧٠	٣٣,٨	١٦٩٠	٣٣,٦	١٦٦٩	٣٣,٣	١٦٩٧	٣٤,٠
٢- <u>تصديرية :</u>										
- بصل	٤٢	٠,٩	٣١	٠,٦	٢٩	٠,٦	٢٥	٠,٥	٢٢	٠,٤
- ثوم	٨	٠,٢	١٢	٠,٢	١٣	٠,٢	١٤	٠,٣	١٢	٠,٢
- كان	٢٧	٠,٥	٤٠	٠,٨	٥٣	١,٠	٦٦	١,٣	٤٥	٠,٩
جولة	٧٧	١,٦	٨٣	١,٦	٩٥	١,٩	١٠٥	٢,٠	٧٩	١,٦
٣- <u>أخرى :</u>										
- برسيم	٢٧٤٨	٥٦,٦	٢٨٣٠	٥٧,٢	٢٨٠٨	٥٥,٩	٢٧٥٧	٥٥,٩	٢٧٤٢	٥٥,٠
- شعير	٨٥	١,٨	٨٤	١,٧	١٠٠	٢,٠	١٠٦	٢,٠	١٠٠	٢,٠
- حله	٣٨	٠,٨	٣٢	٠,٦	٣٠	٠,٦	٢٧	٠,٥	٢٣	٠,٥
- ترس	١٠	٠,٢	٨	٠,٢	٩	٠,٢	٨	٠,٢	٩	٠,٢
- حمص	٨	٠,٢	٨	٠,٢	٩	٠,٢	١٥	٠,٣	٢٢	٠,٤

تابع جدول (٧ - ٤)

١٧٧	٣ر	١٨٢	٣ر	٢١٠	٤ر	٢٥٢	٥ر	٢٧٤	ار	- خضروات شتوى
٣٠	٠ر	٤٨	١ر	٧٢	٤ر	٦٨	١ر	٣٨	ر	- أخرى
٣٠٩٦	٦٣٨	٣١٩٢	٦٤ر	٣٢٣٨	٦٤ر	٣٢٣٣	٦٤ر	٣٢٠٨	٦٤ر	جملة
٤٨٥٢	١٠٠	٤٩٤٥	١٠٠	٥٠٢٣	١٠٠	٥٠٠٧	١٠٠	٤٩٨٤	١٠٠	اجمالى الشتوى
(ب) محاصيل صيفية ونيلية:										
١- تصديرية:										
١٥٩١	٢٨ر	١٥٣٥	٢٦ر	١٣٣٩	٢٣ر	١٢١١	٢٠ر	١١١٢	١٩ر	- قطن
١١٥٧	٢٠ر	١٠٦٥	١٨ر	١٠٥٧	١٨ر	١٠١٥	١٧ر	٩٩١	١٧ر	- أرز
٤٣	٠ر	٣١	٠ر	٣٧	٠ر	٣٠	٠ر	٢٩	٠ر	- فول سودانى
١٧٩١	٤٩ر	٢٦٣١	٤٦ر	٢٤٢٣	٤١ر	٢٢٥٦	٣٨ر	٢١٤٢	٢٦ر	جملة
٢- محاصيل أخرى:										
٤٩٠	٨ر	٤٩٠	٨ر	٤٥٧	٧ر	٤١٣	٧ر	٣٩٨	٦ر	- ذرة رفيعة
١٥٠٤	٢٦ر	١٦٥٠	٢٨ر	١٨٢٩	٣١ر	١٨٩٦	٣٢ر	١٩٢٩	٣٣ر	- ذرة شامى
١٨٣	٣ر	٢٠٣	٣ر	٢٢٧	٤ر	٢٥٠	٤ر	٢٥٣	٤ر	- قصب سكر
٣٩	٠ر	٣٥	٠ر	٣٥	٠ر	٣٣	٠ر	٤٤	٠ر	- سسم
٥٣٤	٩ر	٦٠٠	١٠ر	٩٦٥	١١ر	٧٤٦	١٢ر	٧٥٨	١٣ر	- خضروات
١٠٨	١ر	١١٥	٢ر	١٤٦	٢ر	٢٢٢	٣ر	٢٩٠	٥ر	- أخرى
٢٨٥٨٠	٥٠ر	٣٠٩٣	٥٤ر	٣٣٩٩	٥٨ر	٣٥٦٠	٦١ر	٣٦٧٢	٦٣ر	جملة
٥٦٤٩	١٠٠	٥٧٢٤	١٠٠	٥٨٣٢	١٠٠	٥٨١٦	١٠٠	٥٨١٤	١٠٠	اجمالى الصيفى والنيلى
٢٤٢	٢ر	٢٦١	٢ر	٣٠٦	٢ر	٣٤٥	٣ر	٣٧٩	٣ر	(ج) فاكهة
١٧٤٢	١٠٠	١٧٢٧	١٠٠	١١٦١	١٠٠	١١١٧٠	١٠٠	١١١٧٧	١٠٠	جملة المساحات المحصولية

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة، القاهرة، اعداد مختلفة.

(٢ - ٧) السياسة الائتمانية :-

ان الائتمان باعتباره من العوامل المهمة لدفع النشاط الاقتصادى بصفة عامة ، يحتل مكانه خاصة بالنسبة لقطاع الزراعة وذلك لان المزارعين عليهم ان ينتظروا فترة قد تطول بين عملية الزراعة وبين جمع المحصول ، علاوة على ان الانتاج الزراعى يخضع لظروف طبيعية لا يمكن التحكم فيها ، مما يجعل المزارعين فى حاجة ماسة الى الاموال اللازمة للعملية الانتاجية حتى ميعاد جمع وبيع المحصول . كما ان نفس الشئ ينطبق على مرحلة القيام بتصدير هذه الحاصلات .

ونظرا لان البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى يعتبر المصدر الرئيسى للحصول على القروض فى قطاع الزراعة ، فسوف نحاول فيما يلى القاء الضوء على طبيعة ونوعية هذه القروض واثرها على زيادة الانتاج من الحاصلات الزراعية .

فلو نظرنا الى توزيع القروض المقدمة حسب اوجه النشاط الزراعى المختلفة كما يوضحها الجدول رقم (٧ - ٥) لوجدنا ان متوسط نصيب المحاصيل الحقلية فى الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٣/٨٢ يبلغ حوالى ٧٦% ، بينما بلغت انصبة الفاكهة والخضر باعتبارها من المحاصيل التصديرية خلال نفس الفترة ٢٧% ٢٩٦% فى المتوسط . اما نصيب الثروة الحيوانية باعتبار انتاجها بديل للواردات فلقد بلغ نحو ١٤٥% .

الا اننا بالنظر الى تطور هذه الانصبة نجد ان نصيب المحاصيل الحقلية والفاكهة فى تناقص مستمر حيث انخفض نصيب المحاصيل الحقلية من ٩١٧% فى عام ١٩٧١ الى ٤٥١% فى اعوام ١٩٨٣/٨٢ ، وانخفض نصيب الفاكهة من ٢٤١% الى ٢٣% خلال نفس الفترة . اما نصيب الثروة الحيوانية فلقد تزايد بصورة كبيرة حيث ارتفع من ٢٦% فى عام ١٩٧١ الى نحو ٤٢٥% فى اعوام ١٩٨٣/٨٢ .

وهذا التطور للقروض الممنوحة لهذه الالوجه من النشاط الزراعى نجد ، واضحا فى جدول رقم (٧ - ٦) فبينما تزايدت القروض الاجمالية الممنوحة لهذه الانشطة فى اعوام ١٩٨٣/٨٢ بمعدل ٧٣٩% مقارنة بعام ١٩٧٠ ، نجد ان القروض الممنوحة للمحاصيل الحقلية تزايدت بمعدل اقل من المعدل العام حيث بلغت ٣١٤% فقط ، وكذلك القروض الممنوحة للفاكهة حيث كان معدل ارتفاعها اقل من المعدل العام حتى اعوام ٨١/٨٢ وان

جدول رقم (٥٧) التوزيع النسبي للقروض المقدمة من البنك
الرئيسي للتنمية لبعض أوجه النشاط الزراعي في الفترة ١٩٧١-١٩٨٣/٨٢

السنوات	محاصيل حقلية	فاكهة خضار	ثروة حيوانية	ميكسة زراعية	استصلاح أراضى	انشاء منازل	انشاء بساتين	جولة
١٩٧١	٩١٧	٢٤	١٩	٣١	٠٩	-		١٠٠
١٩٧٢	٩٠٣	٢٦	٢٥	٣٤	١٢	-	٠٠١	١٠٠
١٩٧٣	٨٨٩	٢٨	٣٢	٣٩	١٢	-	٠٠١	١٠٠
١٩٧٤	٩٠٩	٣٢	٣٣	٢٢	٠٤	-	٠٠١	١٠٠
١٩٧٥	٨٩٧	٣٣	٣٥	٣٠	٠٥	٠٠١	٠٠١	١٠٠
١٩٧٦	٨٥٠	٤٤	٣٦	٤٩	٢١	-	٠٠١	١٠٠
١٩٧٧	٨٢٤	٢٦	٣١	١٠٧	١٢	٠٢	٠٣٣	١٠٠
١٩٧٨	٧٧٦	٢٥	٢٦	١٢٨	٤٣	٠١	٢٠	١٠٠
١٩٧٩	٧٥٠	٢٩	٢٧	١٣٩	٤١	١٠	١٠	١٠٠
٨١/٨٠	٥٤٩	١٦	٣٠	٣١١	٨٨	١٠	٣٠	١٠٠
٨٢/٨١	٤٥٦	٢٠	٢٧	٤١٩	٧٣	٢٠	١٠	١٠٠
٨٣/٨٢	٤٥١	٢٣	٢٧	٤٢٥	٦٧	١٠	٢٠	١٠٠

المصدر:-

حسبت على أساس بيانات :

- احمد محمد عبد الله - " دراسة تحليلية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بنجاح
اوفشل السياسة التمويلية الزراعية في جمهورية مصر العربية " - رسالة ماجستير - كلية
الزراعة - جامعة الازهر - القاهرة ١٩٨٣

جدول رقم (٧ - ٦) الأرقام القياسية للقروض الممنوحة

من البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي لبعض أوجه النشاط الزراعي

الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٣/٨٢ (١٠٠ = ١٩٧٠)

السنووات	محاصيل حقلية	فاكهة	خضر	ثروة حيوانية	ميكسة زراعية	جملة
١٩٧١	١٠٢	١١١	٨٤	١١٨	٦٣	١٠٢
١٩٧٢	٩٧	١١٢	١٠٧	١٢٨	٧٩	٩٨
١٩٧٣	١٠٥	١٣٦	١٥٣	١٦٤	٨٥	١٠٨
١٩٧٤	١٠٤	١٤٩	١٥٢	٩٠	٢٨	١٠٥
١٩٧٥	١٠٤	١٥٥	١٦٨	١٢٠	٣٥	١٠٦
١٩٧٦	١١١	٢٣٢	١٩٢	٢٢١	١٧١	١١٩
١٩٧٧	١٧٨	٢٢٨	٢٧٤	٨٠٤	١٥٤	١٩٧
١٩٧٨	١٨٩	٢٥٤	٢٦٢	١٠٨٩	٦٣٩	٢٢٣
١٩٧٩	٢٢٢	٣٥٠	٣٢٣	١٤٣٩	٧٣٧	٢٧٠
١٩٨١/٨٠	٢٧٤	٣٢٧	٦٠٠	٥٤٢٩	٢٧٢٩	٤٥٧
١٩٨٢/٨١	٣٦٠	٦٣٠	٨٥٣	١١٥٣٧	٣٥٤٤	٧٢١
١٩٨٣/٨٢	٤١٤	٨٧٧	١٠٠٠	١٣٦٢٨	٣٧٤٧	٨٣٩

المصدر: —

حسبت على أساس المصدر السابق •

كانت وصلت تقريبا الى المعدل العام فى اعوام ٨٢/٨٣ .

اما على الجانب الاخر فلقد ارتفعت القروض الممنوحة للثروة الحيوانية خاصة فـسـى النصف الثانى من السبعينات حيث زادت فى الاعوام ٨٢/١٩٨٣ بحوالى ١٢٦٢٨ ٪ مقارنة بعام ١٩٧٠ . وكذلك الامر بالنسبة للقروض الممنوحة للميكنة الزراعية حيث ارتفعت فى نفس الفترة بمعدل ٢٧٤٧ ٪ .

ان ذلك يعكس تطورا فى غير صالح المحاصيل الحقلية والتى ما زالت حتى الان تشكل حجر الزاوية فى صادراتنا الزراعية ، وفى نفس الوقت يعكس ذلك ايضا عدم الاهتمام بتوفير التمويل اللازم للنشاط الانتاجى الخاص بالفاكهة والخضر باعتباره من الامكانيات الاحتمالية فى سبيل تنمية الصادرات الزراعية .

واذا ما نظرنا الى توزيع القروض الخاصة بالمحاصيل الحقلية الرئيسية كما هو مبين بالجدول رقم (٧ - ٧) نجد ان نصيب القطن والارز بصفتها من اهم المحاصيل الحقلية التصديرية يبلغ فى الفترة ١٩٧١ - ٨٢/١٩٨٣ فى المتوسط حوالى ٦٥ ٪ من اجمالـسـى هذه القروض . ولقد بلغ نصيب القمح والاذرة والقصب باعتبارهم محاصيل بديلة للواردات فى نفس الفترة فى المتوسط حوالى ٣٣ ٪ .

الا ان النصيب النسبى للقطن والارز فى تناقص مستمر حيث انخفض نصيب القطن من ٦٦ ٪ عام ١٩٧١ الى ٥٥ ٪ فى الاعوام ٨٢/٨٣ وكذلك انخفض نصيب الارز خلال نفس الفترة من ١٠ ٪ الى ٩ ٪ .

والتطور فى القروض المقدمة لكل محصول على حده توضحه الارقام القياسية كما يعكسها جدول رقم (٧ - ٨) فلقد تزايدت القروض المقدمة للقطن فى الفترة ١٩٧١ - ٨٢/١٩٨٣ فى المتوسط بمعدل سنوى قدره ٢٤ ٪ ، بينما تزايدت القروض المقدمة لمحصول الارز فى نفس الفترة بمعدل سنوى متوسط قدره ١٩ ٪ .

اما القروض المقدمة لمحصول القمح والاذرة والقصب فلقد تزايدت فى نفس الفترة بمعدل سنوى متوسط قدره ١٩ ٪ ، ١٢ ٪ ، ٣٨ ٪ مما يعكس اهتماما كبيرا بمحصول القصب والذي لا يعتبر محصولا تصديريا ولكنه بديلا للواردات .

جدول (٧ - ٧) التوزيع النسبي للقروض الممنوحة من البنك الرئيسي
للتنمية والائتمان الزراعى للمحاصيل الحقلية الرئيسية فى الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٣/٨٢

السنوات	القطن	القمح	الاذرة	القصب	الارز	الفول السودانى	الفول	اجمالى
١٩٧١	٥٦,٦	١٢,٣	٨,٩	٩,٣	١٠,٤	٢,٤	٠,١٠	١٠٠
١٩٧٢	٤٨,٤	١٢,١	١٢,٩	١٠,٦	١٣,٤	٢,٥	٠,١٠	١٠٠
١٩٧٣	٥٢,٠	١٥,٢	١٠,٢	١٠,٠	١١,٣	١,٢	٠,١٠	١٠٠
١٩٧٤	٤٨,٣	١٢,١	١٠,٤	١١,١	١١,٨	١,٢	٠,١٠	١٠٠
١٩٧٥	٤٩,١	١٥,٦	٨,٤	١٣,٢	١٢,٥	١,١	٠,١٠	١٠٠
١٩٧٦	٥٠,٣	١٣,٨	٩,٤	١٢,٩	١٢,٥	١,٠	٠,١٠	١٠٠
١٩٧٧	٦٢,٩	٩,٠	٥,٨	١٣,٢	٨,٤	٠,٦	٠,٠٤	١٠٠
١٩٧٨	٦٠,٨	١٠,٤	٦,٢	١٣,٨	٧,٨	٠,٩	٠,١٠	١٠٠
١٩٧٩	٦٢,٦	٩,٠	٥,٥	١٣,٠	٨,٤	١,٥	٠,١٠	١٠٠
١٩٨١/٨٠	٦١,١	١١,٤	٦,٢	١٢,٧	٧,٥	١,١	٠,١٠	١٠٠
١٩٨٢/٨١	٥٧,٩	١٣,٢	٦,٤	١٢,٤	٨,٦	١,٣	٠,٢٠	١٠٠
١٩٨٣/٨٢	٥٥,١	١١,٣	٨,١	١٤,١	٩,٥	١,٧	٠,٢٠	١٠٠

المصدر:-

حسبت على اساس المصدر السابق.

جدول رقم (٤ - ٨) الارقام القياسية للفروض المقدمة

من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى المقدمة للمحاصيل الحقلية الرئيسية فى الفترة
١٩٧١ - ١٩٨٣/٨٢
(١٩٧٠ = ١٠٠)

السنوات	القطن	القمح	الاذرة	القصب	الارز	الفول	الفول السودانى	اجمالى
١٩٧١	١٠٦	٩٦	٨٩	٩٩	٩٢	٢١٤	٨٧	١٠٢
١٩٧٢	٨٦	٨٩	١٢١	١٠٦	١١٤	٢١٤	٧٧	٩٧
١٩٧٣	١٠١	١٢٢	١٠٥	١٠٩	١٠٤	١١٠	١٤٧	١٠٥
١٩٧٤	٩٣	١٣٦	١٠٦	١٢٠	١٠٨	١٠٢	١٢٩	١٠٤
١٩٧٥	٩٤	١٢٣	٨٥	١٤١	١١٤	١٠٥	٩٠	١٠٤
١٩٧٦	١٠٢	١١٦	١٠١	١٤٨	١١١	٩٨	١٠٢	١١١
١٩٧٧	٢٠٦	١٢٢	١٠١	٢٤٣	١٣٢	٩٦	٨٩	١٧٨
١٩٧٨	٢١٢	١٥٠	١١٤	٢٧١	١٣١	١٣٨	٢٣٤	١٨٩
١٩٧٩	٢٥٥	١٥١	١١٩	٢٩٧	١٦٤	٢٨٩	٣٥٧	٢٢٢
١٩٨١/٨٠	٣٠٨	٢٣٦	١٦٤	٣٦١	١٨٢	٢٦٨	٢٨٧	٢٧٤
١٩٨٢/٨١	٣٢٠	٣٤٨	٢١٦	٤٤٥	٢٦٥	٤١٣	٦٥٠	٣٤٧
١٩٨٣/٨٢	٣٩٠	٣٢٩	٣٠٣	٥٦١	٣٢٧	٥٦٥	٧٠٠	٣٨٥

المصدر : - حسب حساب المصدر السابق *

ان كل ذلك يعكس عدم الاهتمام الكافى بمحصولى القطن والارز باعتبارهما العمود الفقرى للصادرات الزراعية ، بل ويعكس التدهور المستمر فى خدمة السياسة الائتمانية الموجهة لهذين المحصولين .

الا ان حجم القروض لا يعد العامل الوحيد لقياس مدى اهتمام الدولة بانتاج محصول معين من وجهة نظر السياسة الائتمانية ، ولكن ربما كان على نفس الدرجة من الاهمية ان نقارن درجة مساهمة القروض المقدمة لكل محصول فى مقابلة تكاليف هذا المحصول وذلك ما يوضحه جدول (٢-٩) . ضمن هذا الجدول يتضح عدم الاهتمام الكافى من وجهة نظر السياسة الائتمانية بمحصول تصديرى مثل القطن والذى ما زال يحتل القمة من حيث هيكل الصادرات الزراعية . فبالرغم من تزايد نسبة تغطية القروض للتكاليف الخاصة بفدان القطن فى الفترة ١٩٧١ - ١٩٨١/٨٠ من ٣٣% الى ٣٨% ، الا انه بينما يبلغ متوسط تغطية القروض للتكاليف الخاصة بفدان القطن فى هذه الفترة حوالى ٣٠% ، نجد ان هذا المتوسط بالنسبة لمحصول القصب يصل الى نحو ٣٦% . كذلك الحال لو نظرنا الى محصول الارز مثلا نجد ان القروض المقدمة لفدان الارز تغطى ١٢% من تكاليفه ، فى الوقت الذى تغطى فيه القروض المقدمة للفدان من محصول القمح ومحصول القصب ١٤% ، ٣٦% من تكاليفه .

وهذا بفرض ضرورة الاهتمام المتزايد بالمحاصيل الحقلية التصديرية بتقديم المزيد من القروض لتغطية جزء اكبر من التكاليف بالدرجة التى تحفز المزارعين على الدخول فى ميدان انتاج هذه المحاصيل .

وبالرغم من ان الخضروات كما ذكرنا من قبل تمثل امكانيات محتملة لزيادة الصادرات الزراعية حيث زادت الصادرات منها من ٥٣% عام ١٩٧٥ الى ١٢٥% من اجمالى الصادرات الزراعية عام ١٩٨٢ (انظر جدول ٧ - ١٧) ، الا ان نصيبها من القروض كما يبين الجدول رقم (٧ - ٥) ما زال متواضعا حيث ظل يتراوح حول ٣% من اجمالى القروض المقدمة لواجهة النشاط الزراعى المختلفة .

جدول رقم (٢ - ٩) العلاقة بين متوسط تكاليف الفدان ومتوسط نصيب الفدان
من القروض المقدمة من البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي لبعض المحاصيل
الحقلية الرئيسية في الفترة ١٩٧١ - ١٩٨١/٨٠ .
بالجنيه

القطن		الارز		القمح		القصب	
متوسط	نسبة	متوسط	نسبة	متوسط	نسبة	متوسط	نسبة
القرض	تغطية	القرض	تغطية	القرض	تغطية	القرض	تغطية
للتكاليف	للتكاليف	للتكاليف	للتكاليف	للتكاليف	للتكاليف	للتكاليف	للتكاليف
للفدان	%	للفدان	%	للفدان	%	للفدان	%
١٩٧١	٢٦	٨٠	٣٣	٦	١٣	٤٨	٦
١٩٧٢	٢١	٧٣	٢٩	٨	١٦	٤٧	٧
١٩٧٣	٢٤	٧٦	٣١	٨	١٦	٥٠	٩
١٩٧٤	٢٤	٨٧	٢٧	٨	١٤	٥٨	٩
١٩٧٥	٢٦	١٠١	٢٦	٩	١٢	٧٠	٨
١٩٧٦	٣١	١٢٣	٢٥	٩	١٠	٨٦	٨
١٩٧٧	٥٤	١٣٤	٤١	١٠	١١	٩٢	٩
١٩٧٨	٦٧	١٥٠	٤٤	١٠	١٠	١٠٢	١٠
١٩٧٩	٨٠	١٨٧	٤٣	١٢	٩	١٣١	١٠
٨١/٨٠	٩٣	٢٤٣	٣٨	١٥	٩	١٦٩	١٦

المصدر :-

حسبت على اساس بيانات البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ومعهد بحوث الاقتصاد
الزراعي - المصدر السابق .

واذا ما تأملنا توزيع القروض المقدمة الى الخضروات نجد ان نصيب محصول البطاطس باعتباره من اهم محاصيل الخضار التصديرية قد تزايد خلال الفترة ١٩٧١ - ٨٢/٨٣ من ٣٦٣ الى ٥٣٩٪ من اجمالي القروض المقدمة للخضروات كما مبين بالجدول رقم (٧ - ١٠) .

ولكن على الجانب الاخر وكما يوضح نفس الجدول نجد ان البصل بصفته ايضا من محاصيل الخضار التصديرية المهمة قد انخفض نصيبه خلال نفس الفترة من ٤٠٥٪ الى ٧٩٪ من اجمالي القروض المقدمة للخضار .

من جدول رقم (٧ - ١٠) التوزيع النسبي للقروض المقدمة من
البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي للخضار في الفترة
١٩٧١ - ٨٢/٨٣

السنوات	بطاطس	طماطم	بصل	بهايخ وشمام	انواع اخرى	اجمالي
١٩٧١	٣٦٣	٩٥	٤١٤	٧٢	٥٦	١٠٠
١٩٧٢	٤١٤	٩٠	٣٢٦	٨٠	٩٠	١٠٠
١٩٧٣	٤٢١	٩٣	٢٤١	٨٨	١٥٧	١٠٠
١٩٧٤	٣٩٤	٦٧	٣٠٠	٨٥	١٥٤	١٠٠
١٩٧٥	٤٢١	٧٣	٢٠١	٧٨	٢٢٧	١٠٠
١٩٧٦	٤٣٦	٨٠	٢٠٠	٧٢	٢١٢	١٠٠
١٩٧٧	٦٢٢	٢٩	١٧٤	٦٠	١١٥	١٠٠
١٩٧٨	٥٣٠	٤٨	١٩٠	٥٦	١٧٦	١٠٠
١٩٧٩	٦٨٠	٣٧	١٧٢	٥٤	٥٧	١٠٠
١٩٨١/٨٠	٦٦٤	٤٧	٣٩	٤٣	٢٠٧	١٠٠
١٩٨٢/٨١	٥٢٠	٨٢	٥١	٤٤	٣٠٣	١٠٠
١٩٨٣/٨٢	٥٣٩	٦٧	٧٩	٤٤	٢٧١	١٠٠

المصدر :- حسبت على اساس بيانات البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي - المصدر السابق

ان هذا التطور في القروض المقدمة للأنواع المختلفة من محاصيل الخضر يتضح أيضا من خلال الأرقام القياسية لهذه القروض كما في الجدول رقم (٧ - ١١) * فبينما تزايدت القروض المقدمة للخضر بصفة عامة خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٣/٨٢ بمعدل متوسط سنوي قدره ٧٥% نجد ان القروض المقدمة للبساتين والطماطم والأنواع الأخرى من الخضر قد تزايدت بمعدل سنوي المتوسط قدره ١٠٨% ١٢٣% ٣٠٠%.

ان هذه الزيادة قد حدثت على حساب محصول البصل وحده - لاننا لو استثنينا عام ١٩٨٣ والذي تزايدت فيه القروض المقدمة لمحصول البصل بصورة غير طبيعية حيث ارتفعت بمعدل ٨٥% مقارنة بالعام السابق (١٩٨٢) نجد ان المعدل المتوسط لتزايد هذه القروض خلال الفترة من ١٩٧١ وحتى ١٩٨٢/٨١ لم تتجاوز ١%.

جدول رقم (٧ - ١١) الأرقام القياسية للقروض المقدمة من البنك

الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي للخضر في الفترة ١٩٧١ - ٨٣/٨٢
(١٩٧٠=١٠٠)

السنوات	بساتين	طماطم	بصل	بطيخ	أنواع أخرى	إجمالي
١٩٧١	٧٩	١٨٦	٨٦	٦٦	٦٥	٨٤
١٩٧٢	١١٤	٢٢٣	٨٦	٩١	١٣٢	١٠٦
١٩٧٣	١٦٧	٣٣٢	٩١	١٤٥	٣٣٠	١٥٣
١٩٧٤	١٥٥	٢٣٦	١١٢	١٣٩	٣٢٢	١٥٢
١٩٧٥	١٨٤	٢٨٨	٨٣	١٤٢	٥٢٣	١٦٨
١٩٧٦	٢١٦	٣٥٦	٩٤	١٤٩	٥٥٦	١٩٢
١٩٧٧	٤٤١	١٨٤	١١٧	١٢٧	٤٣٣	٢٧٤
١٩٧٨	٣٥٩	٢٨٨	١٢٣	١٥٧	٦٣١	٢٦٢
١٩٧٩	٥٦٩	٢٧٥	١٣٧	١٨٩	٢٥٣	٣٢٣
١٩٨١/٨٠	١٠٣٢	٦٥٩	٥٨	٢٢٩	١٦٩٦	٥٦٠
١٩٨٢/٨١	١١٥٥	١٦٤٤	١٠٩	٤٠٩	٣٥٥٦	٨٥٨
١٩٨٣/٨٢	١٣٩٧	١٥٧١	١٩٤	٤٧٥	٣٧٠٦	١٠٠٠

المصدر: - حسبته على أساس المصدر السابق *

ان تنمية الصادرات الزراعية يجب الا تعتمد فقط على تنمية الانتاج من المحاصيل التصديرية المزروعة في الرقعة القديمة من الارض الزراعية ، وانما يكون ذلك في نفس الوقت معتمدا وبصفة اساسية على محاولة استصلاح اراض جديدة يتم استغلالها في انتاج محاصيل زراعية صالحة للتصدير ، وهذا يتدلب ان يكون من اهداف السياسة الائتمانية تقديم القروض اللازمة لتشجيع القطاعين العام والخاص على استصلاح اراض جديدة .

وبالرغم من ان حجم القروض المقدمة لذلك قد تزايدت بصورة سريعة جدا ، كما هو مبين بالجدول رقم (٧ - ١٢) حيث زادت خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣/٨٢ بمعدل ٨٢٣٣ % ، الا ان نصيبها مقارنة باجمالي القروض المقدمة للنشاط الزراعي ما زال متواضعا جدا حيث لم يتعد ٢.٠ % (انظر الجدول رقم ٥ - ٥) .

جدول رقم (٧ - ١٢) الارقام القياسية للقروض المتوسطة الاجل المقدمة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعي المقدمة لبعض اوجه النشاط الزراعي

في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣/٨٢

(١٩٧٥ = ١٠٠)

١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
١٧	٣٥٠	٣٥٠	٢٣١٧	٥٤١٧	٢٠١٦٧	٩٧٣٣
٨٦	٦٤٣	٤٣٤٣	٢٦٦٠٠	١٥١٠٠	١٦٤٨٦	٢٢٠٠٠
٨٣	١١٧	١٨٣	١٢٤٠٠	٩٩٣٣	١١٥١٧	٣٥٩٦٧
٦٣	٣٨٤	١٧٦٨	١٤٣٨٤	١٠٤٠٥	١٦٠٧٩	٢٢٥٣٦

المصدر :- حسبته على اساس المصدر السابق .

(٧ - ٤) - السياسة الضريبية

(٧ - ٤ - ١) العبء الضريبي للضريبة الزراعية واثره على السياسة الانتاجية في قطاع

الزراعة :-

ان الانتاج المحلى لاي محصول يعتبر من العوامل الاساسية المؤثرة في امكانيات زيادة الصادرات من هذا المحصول ، بعد الاخذ في الاعتبار حجم الطلب المحلى على هذا المحصول ، وظروف السوق العالمى . واثراى ضريبة على قرارات المنتجين للدخول في هذا النشاط او الخروج من ذاك ، يتوقف على مقدار عبء هذه الضريبة متمثل في ذلك القدر الذى تقتطعه الضريبة من دخول هؤلاء المنتجين .

وفى ذلك محاولة لالقاء الضوء على مقدار العبء الضريبي للضريبة الزراعية ، سواء بصورة اجمالية مقارنة بالدخل الزراعى ، او كلما امكن بصورة تفصيلية سواء بالنسبة لبعض المحاصيل او لمجموعات معينة من المزارعين ، حتى يمكن مناقشة ما اذا كانت الضريبة الزراعية بوضعها الحالى تتماشى مع السياسة التصديرية التى تهدف الى زيادة الصادرات الزراعية عن طريق زيادة الانتاج من المحاصيل التصديرية .

(٧ - ٤ - ١ - ١) العبء الضريبي للضريبة الزراعية المباشرة :-

لمحاولة حساب عبء الضريبة المباشرة سواء التو يدفعها المالك متمثلة في الضريبة على الاطيان او التى يدفعها المستغل للأرض سواء كان مالكا او مستأجرا متمثلة فى الضرائب الاضافية وضريبة الحدائق والنباتات العطرية والطبية ، سوف نقارن الحصيلات الاجمالية للضرائب الزراعية مع الدخل الزراعى المتحقق وذلك ما نستوضحه من جدول رقم (٧ - ١٣) .

ويتضح من هذا الجدول ان الضريبة الزراعية المباشرة تشكل فى المتوسط فى

السبعينات حوالى ١٨٪ من الدخل الزراعى^(١) بالإضافة الى ذلك فان هذا العبء المنخفض كان يتناقض من سنة لآخرى • فنجد، ينخفض من ٢٨ر٣٪ فى عام ١٩٧١/٧٠ الى ١٨ر١٪ فى عام ١٩٨١/٨٠ •

ان هذا الاتجاه التنازلى للعبء الضريبى للضريبة الزراعية يرجع الى انه بالرغم من تزايد الدخل الزراعى من سنة الى اخرى • نجد ان حصيللة الضريبة الزراعية تتزايد بمعدلات طفيفة جدا • وهذا معناه ان مرونة الضريبة الزراعية كما يوضح جدول رقم (٧ - ١٤) •

(١) ان هذا العبء المنخفض بطبيعته اصبح الان فى الواقع اقل بكثير نظرا لانه تم الغاء ضريبتى الامن والدفاع بعد صدور القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حيث كانت حصيلتهما تشكل تقريبا ٥٠٪ من حصيللة الضريبة الزراعية •

جدول رقم (٧-٣) العلاقة بين حصيللة الضريبة الزراعية والدخل
الزراعى فى الفترة ٧٠/٧١ - ٨٠/٨١

الضريبة	الدخل الزراعى	حصيللة الضريبة الزراعية	العيب الضريبى %
١٩٧١/٧٠	٧٧٤ر١	٢٥ر٤	٣ر٢٨
١٩٧٢/٧١	٨٥٤ر٣	٢٩ر٥	٣ر٤٥
١٩٧٣	١٠٦٢ر٤	٢٣ر٩	٢ر٢٥
١٩٧٤	١٢٨٠ر٠	٢٣ر١	١ر٨٠
١٩٧٥	١٤٠٦ر٩	٢٢ر٣	١ر٢٩
١٩٧٦	١٧٤٤ر٠	٢٣ر٦	١ر٣٥
١٩٧٧	١٧٨٧ر٠	٢٣ر٢	١ر٣٠
١٩٧٨	٢٢٨٥ر٨	٢٥ر٠	١ر٠٩
١٩٧٩	٢٥٣٠ر٠	٣١ر٠	١ر٢٠
١٩٨٠	٣٤٢٧ر٠	٣٩ر٠	١ر١٠

المصدر: حسبت على اساس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء * الكتاب الاحصائى
والموازنة العامة للدولة - سنوات مختلفة *

ضئيلة جدا ، وتبقى دائما اقل من مرونة اجمالي حصيللة الضرائب على المستوى القومى .
ومرونة الضريبة بصفة عامة توضح العلاقة بين التغير النسبى لحصيللة الضرائب والتغير النسبى للدخل القومى وهذه العلاقة يمكن بيانها فى المعادلة :

$$E_i = \frac{\Delta Y_i}{Y_i} : \frac{\Delta X_i}{X_i}$$

حيث E_1 تعبر عن المرونة ، γ حصة الضرائب ، $\Delta \gamma$ التغير في حصة الضرائب ، x الدخل القومي ، Δx التغير في الدخل القومي .

جدول رقم (٢-٤) تطور العرونة الضريبية في الفترة

19A1/A. - 19Y1/Y.

النسبة	التغير النسبي للدخل القومي	التغير النسبي للدخل	التغير النسبي لاجمالي الضرائب	التغير النسبي للضريبة	المرونة الضريبية لاجمالي الضرائب	المرونة الضريبية للضريبة
١٩٧١/٧٠	٧٨٧	١٠ر٤	٣ر٧	١٦ر٠	٠ر٤٧	١ر٥٤
١٩٧٢/٧١	١٢ر٣٠	٢٤ر٤	٤ر٣	١٩ر٠	٠ر٣٥	٠ر٧٨
١٩٧٣	١٦ر٨٥	٢٠ر٥	٦ر٦	٣ر٤	٠ر٣٩	٠ر١٥
١٩٧٤	١٥ر٥٢	٩ر١	٤٣ر٧	٣ر٥	٢ر٨٠	٠ر٣٥
١٩٧٥	٢٥ر٥٣	٢٤ر٠	١٩ر٠	٥ر٨	٠ر٧٤	٠ر٢٤
١٩٧٦	١٢ر٠٣	٢ر٥	٢٤ر٥	١ر٧	٢ر٠٤	٠ر٦٨
١٩٧٨	٨ر٥٠	٢٧ر٩	٢٤ر١	٧ر٨	٧ر٨٤	٠ر٢٨
١٩٧٩	٣٤ر٠	١٠ر٧	٢٨ر٢	٢٤ر٠	٠ر٨٣	٢ر٢٠
١٩٨١/٨٠	٣٢ر٧	٣٥ر٥	١٢٦ر٠	٢٥ر٨	٣ر٨٥	٠ر٧٣
متوسط المرونة					١ر٥٩	٠ر٣٤

المصدر: حسبته على اساس نفس المصدر السابق.

من الجدول السابق يتضح انه بينما يبلغ متوسط مرونة الضريبة الاجالية في السبعينات ١,٥٩ ، لاتصل مرونة الضريبة الزراعية الا الى حوالي -٣,٤٠ وهذا معناه أن حصيلته الضرائب الزراعية لاتتجاوب مع زيادة الدخل الزراعى مما يعنى جمود حصيله الضريبة نفس قطاع الزراعة.

ان انخفاض عبء الضريبة الزراعية يتضح بصورة جلية اذا ما قارناه بالعبء الضريبي على مستوى باقى قطاعات الاقتصاد القومى وذلك ما يتضح من خلال جدول رقم (٥-١٥)

جدول رقم (٥-١٥) العبء الضريبي للضرائب المباشرة فى قطاع

الزراعة والقطاعات الغير زراعية فى الفترة ٧٠/٧١ - ٨٠/٨١

السنة	الدخل		الضرائب المباشرة			
	فى قطاع فى القطاعات		فى الزراعة		فى القطاعات الاخرى	
	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه
	١٩٧١/٧٠	١٩٧٢/٧١	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
	٢٠٤٤,٩	٢١٨٦,٦	٢٣٥٢,٦	٢٢١٠,٤	٣٢٠٣,٠	٤٠٤٣,٠
	٧٧٤,١	٨٥٤,٣	١٠٦٢,٠	١٢٨٠,٠	١٤٠٦,٩	١٧٤٤,٠
	٢٥,٤	٢٩,٥	٢٣,٩	٢٣,١	٢٢,٣	٢٣,٦
	٣,٣	٣,٥	٢,٣	١,٨	١,٦	١,٤
	١٣٦,٩	١٤٩,٢	١٥٤,٤	١٧٣,٢	٢٥٠,٦	٢٩٩,٩
	٦,٧	٦,٨	٦,٧	٦,٤	٧,٨	٧,٤
	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
	١٧٨٧,٠	٢٢٨٥,٨	٢٥٣٠,٠	٢٧٢٢,٣	٢٨٨٧,٠	٣٠٣٧,٢
	٤٦٩٥,٠	٦٧٢٢,٣	٩٥٣٧,٢	١٠٥٣٧,٢	١١٥٣٧,٢	١٢٥٣٧,٢
	٢٣,٢	٢٥,٠	٣١,٠	٣٩,٠	٤٦,٠	٥٣,٠
	١,٣	١,١	١,٢	١,١	١,٢	١,١
	٤٠٠,٥	٥٤٨,٤	٧٠٣,٠	١٠٩١,٠	١٥٩١,٠	٢٠٩١,٠
	٨,٥	٨,٢	٧,٤	١١,٧	١١,٧	١١,٧

المصدر: حسبته على اساس نفس المصدر السابق.

فى حين أن العبء الضريبى فى قطاع الزراعة لا يتجاوز ١٠٪ فى عام ١٩٨١/٨٠ ، نجد فى القطاعات الغير زراعية قد بلغ ١١٧٪ أى بما يعادل أكثر من عشرة أمثال نظيره فى قطاع الزراعة .

ما سبق يمكن القول بأن الضريبة المباشرة فى قطاع الزراعة بصورتها الحالية لا يمكن اعتبارها مثبطين للنشاط الزراعى نظرا لعدم ارتفاعها ، ليس فحسب للحدود التى قد يصاحبها آثار سلبية للضريبة على بواعث النشاط الاقتصادى ، وإنما أيضا للحدود التى تسود باقى قطاعات الاقتصاد القومى .

٧-٩-٢ العبء الضريبى للضريبة الزراعية الغير مباشرة :

تتمثل الضريبة الغير مباشرة فى قطاع الزراعة فى الدخول التى تتمكن الدولة من اقتطاعها من دخول المزارعين عن طريق السياسات السعرية الخاصة بالمحاصيل التى تسوق تعاونيا . هذه الضريبة لاتتمسك كل النشاط الزراعى وذلك لان نظام التسويق التعاونى يضم فقط بعض المحاصيل الحقلية والتى يمكن تقسيمها حسب طبيعة خضوعها للتحكم التسويقي والسعرى من قبل الدولة الى ثلاثة مجموعات رئيسية^(١) . المجموعة الاولى حيث يسلم الزراع الانتاج كله اجباريا الى الدولة (من خلال بنوك القرى والجمعيات التعاونية) وبأسعار محددة من قبل الدولة وأقل من الاسعار التى يستحقونها وذلك مثل محصولى القطن وفول الصويا . والمجموعة الثانية والتى يسلم زارعوها حصصا معينة منها اجباريا (تختلف الحصص من محصول لمحصول ومن فترة زمنية الى فترة زمنية اخرى) وبأسعار محددة بواسطة الدولة وأقل من الاسعار التى يستحقونها أيضا وذلك مثل محاصيل الأرز والعدس والبصل والسمسم والفول السودانى . والمجموعة الثالثة والتى يسلم زارعوها حصصا معينة منها اجباريا وبأسعار محددة من قبل الدولة ، ولكن هذه الاسعار تعتبر الى حد ما مدعمة ، حيث

(١) د . سعد نصار - الدولة ومشكلة التسعير الزراعى فى مصر - المؤتمر العلمى السنوى الثامن للاقتصاديين المصريين - ١٩٨٣ .

تفوق احيانا أسعارها الاستيرادية المعادلة وذلك مثل محصول الفول .

ولكل محصول سوق تعاونيا ثلاثة اسعار . السعر المحدد من قبل الدولة بالنسبة للحصة المسلمة اجباريا وسعر المستهلك محليا وسعر التصدير . والفرق بين سعر التسليم الاجباري من ناحية وسعر المستهلك محليا بالنسبة للكمية المستهلكة محليا وسعر التصدير بالنسبة للكمية المصدرة من ناحية اخرى يمثل الضريبة الغير مباشرة السنوية تحصلها الدولة من المزارعين .

وبالنسبة لعبء هذه الضريبة لا توجد بيانات دقيقة ، والتفديرات الخاصة بذلك متضاربة للغاية . فمثلا في بداية السبعينات قدرت هذه الضريبة عن طريق خبراء وزارة الزراعة بمقدار ٣٥ مليون جنيه سنويا اي ما يعادل ٣,٤% من الدخل الزراعي^(١) .

ولكن في بداية الثمانينات قدرت هذه الضريبة حسب تصريح وزير الزراعة بمقدار ١٥٠ مليون جنيه سنويا أي ما يعادل حوالي ٥,٠% من الدخل الزراعي^(٢) .

وهذا التقدير الاخير يقوم على اساس حساب الفرق بين السعر المحدد من قبل الدولة للمحاصيل السوقية تعاونيا وبين السعر في السوق العالمي . وفـــــــي ذلك قــــــدر من المبالغة ، ذلك لان هيكل الاسعار المحلي يختلف تماما عن هيكل الاسعار في السوق العالمي . فليس من المعقول أن نأخذ مستوى الاسعار العالمي بالنسبة لهذه المنتجات في الحسبان دون أن نأخذ ذلك في الحسبان سواء بالنسبة لتكاليف المدخلات الزراعية من اسدة ومعاله وغير ذلك ، او بالنسبة لتكاليف المعيشة والتي اسعارها المحلية اقل من الاسعار على المستوى العالمي بصورة كبيرة . فلو أخذنا

(١) د . عبد الهادي النجار - الفائض الاقتصادي الفعلي ودور الضريبة في تعبئته الفائض الاقتصادي رسالة دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية ١٩٧٤ .

(٢) الاهرام الاقتصادي - عدد ١٩٨٣/٧٢٩ .

مثلا اسعار بعض السلع محليا مثل منتجات البترول ، نجد ان سعر لتر الجاز فى عام ١٩٨٠ محليا ٣ قروش بينما فى السوق العالمى ١٨ر٧ قرشا وسعر اللتر من الديزل محليا ٢٦ قرشا بينما فى السوق العالمى ١٨ قرشا ، وهذا معناه ان اسعار هذه المنتجات محليا لا تبلغ سوى ١٤ ٪ من اسعارها عالميا^(١)

وحسب تقديرات البنك الدولى يبلغ صافى الضرائب المتحقق من خلال سياسة التسعير ١٤ ٪ من القيمة المضافة فى الزراعة^(٢)

ولقد ترتب على السياسة السعرية المطبقة من قبل الدولة ان تزايدت اسعار المحاصيل المسوقة تعاونيا بصورة بطيئة بالمقارنة بتزايد اسعار المحاصيل الغير مسوقة تعاونيا وذلك ما يوضحه جدول رقم (٧ - ١٦)

من هذا الجدول يتضح مدى الاختلاف بين زيادة اسعار المحاصيل الحقلية التقليدية مثل القطن والقمح والارز والبقول وزيادة اسعار باقى الانشطة الانتاجية فى قطاع الزراعة . وبينما تزايدت اسعار هذه المحاصيل والتى تخضع بصور متفاوتة لنظام التسويق التعاونى بمقدار ٤٤ ٪ فى عام ١٩٧٠ مقارنة بعام ١٩٦٠ نجد ان اسعار الخضروات والفاكهة ومنتجات الالبان واللحوم والدواجن تزايدت بمقدار ١٤٥ ٪ ، ٩٢ ٪ ، ٧٧ ٪ ، ٢٤ ٪ ، ١٠٤ ٪ على التوالى ومن المشاهد ان هذا الاتجاه ما زال سائدا حتى الان . ولقد ادى هذا التطور فى الاسعار كما يوضح جدول (٧-١٧) الى تغير الهيكل المحصولى

(١) الاهرام الاقتصادى - عدد ١٩٨٢/٧٢١

(٢) World Bank, A.R. Egypt, Issues of Trade Strategy and Investment Planning, Rep. No. 4136 EGP January 1983.

جدول رقم (١٦٧) الارقام القياسية لاسعار المكونات
الرئيسية للانتاج الزراعى فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠

١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	مجموعه النشاط
										المحاصيل
١٤٤	١٤٢	١٣٨	١٥٧	١٤٩	١٣٤	١١٠	١٠٢	١٤٣	١٠٥	الحقلية
٢٤٥	٢٦٩	٢٢٨	٢٦١	٢٤٦	١٩٣	١٣٤	١٣٩	١١١	١١٩	الخضروات
١٩٢	١٧٧	١٨٢	١٦٨	١٧٩	١٥٢	١٥١	٩٦	١٠١	٩٤	الفاكهة
										منتجات
١٧٧	١٦٢	١٣٩	١٧٠	١٧٣	١٦٢	١٥٦	١٤٧	١١٤	١٠٢	الالبان
٢٢٤	٢٢٧	٢٩٥	٢٠٠	٢٤١	٢١٣	٢٠٧	١٧١	١٠٥	١٠٣	اللحوم
										الدواجن
٢٠٤	١٩٣	١٩٢	١٩٦	٢٠٥	١٩٤	١٥٧	١٢٢	١٠٥	١٠٠	والاسماك

المصدر:

Abdel-Fadil, "Intersectoral terms of trade and trasfer of Resources from
Agriculture to Non- Agricultural Activities: the case of Egypt, World
Employnebt Programme Research, International Labour office, Geneva 1976,P.40

في صالح انتاج الخضر والفاكهة على حساب المحاصيل الحقلية الاخرى .

جدول رقم (٧٧) الارقام القياسية للمساحة المزروعة فسي

الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٣ (١٩٦٠ = ١٠٠)

المحصول	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
١ - المحاصيل الحقلية منها :	١٠٥	١٠٥	١٠٦	١٠٥	١٠٦	١٠٥	١٠٤
القطن	٧٦	٦٣	٦٣	٦٦	٦٣	٥٧	٥٣
الأرز	١٤٩	١٤٨	١٥٠	١٤٠	١٣٧	١٤٧	١٤٥
الخضر	١٥٤	١٦٣	١٧٧	١٧٧	١٧٥	١٧٧	١٧٣
٢ - الفاكهة	٢٥٢	٢٤٨	٢٥٥	٢٦٩	٢٧٥	٢٩١	٣٠١

المصدر : حسبت على اساس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي - ١٩٨٤ .

فلقد تناقصت المساحة المزروعة بالقطن باستمرار من سنة الى اخرى بحيث انخفضت في عام ١٩٨٣ بمعدل ٤٧% مقارنة بالمساحة عام ١٩٦٠ ومعدل ٢٣% مقارنة بعام ١٩٧٧ اي بمتوسط سنوي قدره ٤% تقريبا خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٣ . في حين ان الخضر تزايدت مساحتها بمعدل ٧٣% مقارنة بعام ١٩٦٠ ومعدل ١٩% مقارنة بعام ١٩٧٧ بمتوسط سنوي ٣% تقريبا خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٣ . والزيادة الكبيرة كانت في المساحة المزروعة فاكهة حيث ارتفعت هذه المساحة بمعدل ٢٠١% مقابل عام ١٩٦٠ و ٤٩% مقارنة بعام ١٩٧٧ اي بمتوسط سنوي خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٣ قدره ٨% تقريبا . والارز وان كانت مساحته زادت بمقدار ٤٥% في عام ١٩٨٣ بالمقارنة

بعام ١٩٦٠ ، الا ان هذه المساحة تناقصت فى كثير من السنوات . فلقد تناقصت فى عام ١٩٨٣ بمعدل ٤% مقارنة بعام ١٩٧٧ .

وان كانت هذه الزيادة فى المساحة المزروعة بالفاكهة والخضر مقبولة من وجهة نظر السياسة الاقتصادية للدولة التى تهدف الى زيادة الصادرات ، باعتبار ان الفاكهة والخضر من المحاصيل التصديرية الاخرى ، التى تعتبر ذات اهمية خاصة وتقليدية بالنسبة لهيكل الصادرات المصرية مثل محصول القطن ، كما يبين ذلك جدول رقم (٢- ١٨)

جدول رقم (٢- ١٨) التوزيع النسبى للصادرات
من اهم المحاصيل الزراعية فى الفترة ٧٥ - ١٩٨٢ %

المحصول	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
قطن	٧٦٥	٦٤٦	٦٤٧	٧٦٧	٧٤٦	٧٤٦	٧١٧
ارز	٩١	١٢١	٩٨	٦٣	٦٣	٧٠	٢٠
فاكهة	٧٦	١٠٠	١١٨	٥٥	٧٦	٨٦	١٠٨
خضروات	٥٣	١٢١	١٠٣	٨٣	٩٨	٧٧	١٢٥
نباتات طبية وعطرية							
وزهور	١٥	١٢	٣٤	٣٢	١٧	٢١	٣٠
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: - حسب على اساس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - نشرات التجارة الخارجية - اعداد مختلفة .

واضح انه بالرغم من التناقص المستمر فى المساحة المزروعة بالقطن ، الا انه مازال يحتل القمة فى قائمة المحاصيل التصديرية ، حيث يبلغ نصيبه فى المتوسط فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ حوالى ٢٢% من اجمالى الصادرات من اهم السلع الزراعية .

(٤ - ٢) المعفى الضريبي لضريبة الارباح التجارية والصناعية المفروضة على الصناعات

الزراعية :-

الايادات المحققة من النشاط الاقتصادى فى قطاع الصادرات تخضع بطبيعة الحال لضريبة الارباح التجارية والصناعية باعتبارها ضريبة تصيب صافى الارباح الستى تتحقق خلال السنة من اى نشاط تجارى او صناعى ولو اقتصر على صفقة واحدة .

ولذلك فان هذه الضريبة تعتبر من العوامل المؤثرة على حجم وهيكلة الصادرات الزراعية وخاصة ان هذه الضريبة اصبحت تخضع لبدأ التصاعد الضريبي بحيث يتدرج سعرها على الوجه الاتى :-

٢٠% على الـ	١٠٠٠	جنيه الاولى
٢٣% على الـ	١٥٠٠	جنيه التالية
٢٧% على الـ	٢٠٠٠	جنيه التالية
٣٢% على ما زاد على ذلك .		

وبطبيعة الحال طالما خضع الربح من النشاط التصديرى لضريبة الارباح التجارية والصناعية ، فلا بد ان يخضع لضريبة الايراد العام باعتبارها ضريبة تسرى على كل دخل خضع من قبل لضريبة نوعية .

وهذه الضريبة تخضع ايضا للتصاعد الضريبي فسعرها يتدرج على الوجه التالى :-

الشريحة الاولى : حتى ٢٠٠٠ جنيه معفاة

الشريحة الثانية : اكثر من ٢٠٠٠ جنيه حتى ١٠ ٠٠٠ جنيه يكون السعر ٨% عن الالف جنيه الاولى ويزاد بواقع ١% عن كل الف جنيه تالية .

الشريحة الثالثة : اكثر من ١٠ آلاف جنيه حتى ٥٠ الف جنيه يكون السعر ١٨% عن العشرة آلاف الاولى ويزاد بواقع ٢% عن كل خمسة آلاف جنيه تالية .

الشرح الرابعة : أكثر من ٥٠ ألف جنيه حتى ٧٥ ألف جنيه يكون السعر ٣١%
عن العشر آلاف جنيه الاولى ويزاد بواقع ٥% عن كل خمسة
آلاف جنيه .
الشرح الخامسة : أكثر من ٧٥ ألف جنيه يكون السعر ٥٠% .

ونظرا لعدم وجود بيانات خاصة بالارباح المتحققة من عملية تصدير الحاصلات
الزراعية والضريبة المتحصلة منها ، فسوف نحاول على اساس الاسعار السابقة لضريبة
الارباح التجارية والضريبة العامة على اليراد ، أن نحسب العبء الضريبي بافتراض مدة
دخول عند المستويات الاتية :-

٥٠٠٠٠ جنيه ، ١٠٠٠٠٠ جنيه ، ٢٠٠٠٠٠ جنيه ، ٤٠٠٠٠٠ جنيه ، ٨٠٠٠٠٠ ج
١٠٠٠٠٠٠ جنيه ، ١٥٠٠٠٠٠ جنيه .

وذلك ما نستوضحه من الجدول التالي :-

جدول رقم (٤-١٩) العبء الضريبي المقدّر لبعض المستويات من
الدخول الخاضعة لضريبة الارباح التجارية واليراد العام

(بالجنيه)

مقاتل الدخل	ضريبة الارباح التجارية	الضريبة العامة على اليراد	اجمالى الضرائب المستحقة	العبء الضريبي %
٥٠٠٠٠	١٢٤٥	٢٧٠	١٥١٥	٣٠,٣٠
١٠٠٠٠٠	٢٨٤٥	٩٢٠	٣٧٦٥	٣٧,٦٥
٢٠٠٠٠٠	٦٠٤٥	٢٧٢٠	٨٧٦٥	٤٣,٨٣
٤٠٠٠٠٠	١٢٤٤٥	٧٣٢٠	١٩٧٦٥	٤٩,٤١
٨٠٠٠٠٠	٢٥٢٤٥	٢٧٠٩٥	٥٢٣٤٠	٦٥,٤٣
١٠٠٠٠٠٠	٣١٦٤٥	٣٧٠٩٥	٦٨٧٤٠	٦٨,٧٤
١٥٠٠٠٠٠	٤٧٦٤٥	٦٢٠٩٥	١٠٩٧٤٠	٧٣,١٦

من هذا التقدير يتضح ان العبء الضريبي لضريبتى الارباح التجارية والضريبة العامة على الايراد يتراوح ما بين ٣٠% على الارباح التى تبلغ ٥٠٠٠ جنيه ويزداد حتى يصل الى ٧٣% على الارباح التى تصل الى ١٥٠ ألف جنيه . وواضح ان هذا العبء يفوق بكثير حجم العبء الضريبي لجميع صور الضرائب المقررة فى مرحلة الانتاج على الدخل الزراعى . وذلك يجب ان نتوقع ان يكون لهذه الضريبة اثر على النشاط التصديرى من الحاصلات الزراعية اذا ما اعطى هذا النشاط بعض الاعفاءات الضريبية .

الملخص والتوصيات

تناولت هذه الدراسة الجوانب الرئيسية للعملية التصديرية الزراعية المصرية والتي تستهدف في مجموعها دراسة الأسس والأساليب العلمية والفنية والاقتصادية والاجتماعية للأنشطة التصديرية في مجال المنتجات الزراعية وذلك بهدف تحديد المسد المعوقات واقتراح الحلول المناسبة والبدائل لمواجهة المشكلة من ناحيه ، والتعرف على امكانيات تطوير الصادرات الزراعية ورسم السياسات الواجب اتباعها لتحقيق هذا الهدف من الناحية الاخرى .

وتتكون الدراسة من سبعة فصول ، يبحث الفصل الاول في تقديرات الانتاج من السلع الزراعية والطلب المحلي عليها بهدف تحديد الفائض المتاح للتصدير ففى ضوء استراتيجيات التصدير المعلنه ، وقد تبين من الدراسة ان الرقعة المنزرعه ما زالت تتناقص بسبب الانشطة غير الزراعية المنافسة للنشاط الزراعى على الارض الزراعية مثل تجريف الارض واغراض الزحف الخضرى وغير ذلك الى جانب استمرار المعدل المرتفع للزيادة السكانيه مما ادى الى استمرار تدهور نسب الاكتفاء الذاتى من اهم المحاصيل الزراعية وفى نفس الوقت تراجع معدلات نمو الصادرات الزراعية التقليدية بصفه خاصه ، كما تتوقع الدراسة ان تصل نسبة الواردات المصريه فى عام ١٩٩٠ الى جمله الاحتياجات لنحو ٧٠% للقمح وحوالى ٤٥% للسكر و٤٠% لكل من البقول والفاكهه .

وفى مجال تقدير الانتاج الزراعى وتطوره فقد عرضت الدراسة فى الفصل الاول ايضا المقارنة بين التركيب المحصولى فى الفترتين ١٩٧١/٦٩ و ١٩٨٢/٨١ حيث زادت المساحه المحصولية من حوالى ١٠٧ مليون فدان الى نحو ١١٢ مليون فدان ، وقد زادت اهمية مجموعات محاصيل الحبوب من ٤٢% الى ٤٣% والاعلاف من ٢٤% الى ٢٦% والخضر من ٧% الى ٩% والفاكهه من ٥% الى ٦% بينما تناقصت اهمية مجموعتى الالياف من ١٥% الى ١٠% والبقول من ٤% الى ٣% فى حين استمرت مجموعــــــــــــــــة

المحاصيل الأخرى تشكل نحو ٣% من التركيب المحصولي في كل من الفترتين وفي داخل مجموعة الحبوب لم تتجاوز مساحه القمح متوسط قدره ١٢٣ مليون فدان بينما زادت مساحه الذره الشامية من ١٥ الى ١٩ مليون فدان ، في حين انخفضت مساحه الارز من ١٢ الى نحو مليون فدان . اما في داخل مجموعة الالياف فقد تراجعت مساحه القطن وهو المحصول الرئيس من ١٦ الى حوالي ١١ مليون فدان ، ويأتي القطن بعد البرسيم والذره الشامية في المساحه بمعنى ان المنافسه لصالح المحاصيل الغذائية للانسان والحيوان خصوصا مع الاستقرار النسبي لمساحه محاصيل الاعلاف ، وما يذكر ان مساحات محاصيل النباتات الطبيه والعطريه قد تميزت بالاستقرار ولم تتجاوز ١١ ألف فدان خلال المده المذكوره وهي تمثل نحو ٤% من جملة المساحه المحصوليه .

كما اهتمت الدراسة في الفصل الاول بالتغيرات التي طرأت على التركيب سبب المحصولي فقد اهتمت ايضا بتطور الانتاجية للمحاصيل الزراعيه لنفس الفترة ١٩٧١/٦٩ — ١٩٨٢/٨١ . حيث ارتفعت انتاجية بعض المحاصيل مثل القطن والقمح والبطاطس والطماطم بينما انخفضت انتاجية محاصيل اخرى مثل قصب السكر والفول والعدس فسي حين لم تتغير انتاجية محاصيل الشعير والبصل والسمسم .

وقد انعكست التغيرات في كل من المساحه المحصوليه ومتوسط الغلة الغذائية على الطاقة الانتاجية للسلع الزراعيه خلال الفترة ١٩٨٢/٦٩ فقد تراجع انتاج القطن والارز والبقول ليتقدم انتاج قصب السكر والقمح والذره الشامية والخضر والفاكهة .

وبالنسبة لتوقعات الانتاج من الحاصلات الزراعيه الحقلية والبستانيه في عام ١٩٩٠ فقد حسبنا باستخدام بديلين هما :

الأول : بقاء درجة التكتيف المحصولي بالمساحات المنزعه بالمحاصيل المبتدئه بالاراضى القديمه والجديده المستزعه حاليا والمستهدف استصلاحها في المستقبل وحتى عام ١٩٩٠ بمعدل ٥٠٠٠ فدان سنويا على ما هي عليه خلال الموسمين الصيفي والنيلي والوصول بدرجة التكتيف المحصولي

فى هذا الجانب من المساحة الى الواحد الصحيح خلال الموسم الشتوى مع زراعة الحاصلات الزراعية السائد زراعتها حاليا .

والثانى : التوسع فى زراعة نوعيات واصناف الحاصلات الزراعية التى تساعد على زيادة درجة التكثيف المحصولى .

وعند مقارنة جانب الانتاج المتوقع المقدر فى ضوء البدائل السابقة بالاستهلاك المتوقع من الحاصلات الزراعية المختلفة حتى عام ١٩٩٠ وذلك فى ضوء نمو الدخل الفردى ومعدلات التغير فى اعداد السكان ومعدل النمو فى نصيب الفرد من هذه السلع يتضح وجود عجز فى معظم السلع الزراعية الاساسية وهى القمح والذرة الشامية والبقول والسكر والفاكهة كما يتضح وجود فائض فى كل من الارز والخضر .

ولعل اكثر المعالم تناقضا فى صورة الاستهلاك هو ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الحبوب فى مصر عن ٢٥٠ كجم وهو اعلى معدل على مستوى الوطن العربى بـ ١٠ ويزيد عن مثيله فى كثير من الدول المتقدمة ويقدر متوسط نصيب الفرد فى مصر من الخضر بنحو ١٢٠ كجم فى السنة وبذلك تعتبر مصر الاولى بين الدول العربية بالنسبة لاستهلاك الخضر .

ومن ذلك يتبين ان متوسط استهلاك الفرد فى مصر من معظم السلع الغذائية الزراعية اعلا من الحد الأدنى للاحتياجات الموصى بها فى هذا المجال بمعنى ان هناك اسواق فى استهلاك الغذاء ، مضافا اليه نسب الفاقد لتلك السلع فى المراحل المختلفة ابتداء من الانتاج الى الاستهلاك النهائى ، الامر الذى يعنى انه بترشيده الاستهلاك فى ضوء المعايير الغذائية السليمة وتحسين اساليب التسويق لتقليص الفاقد فى الانتاج ابتداء بالمزرعة وانتهاء بمائدة المستهلك (من خلال بعض الاجراءات الخاصة المتمثلة فى التوسع فى بناء صوامع الغلال وتحسين التخزين والنقل وكذلك تحسين التصنيع بالنسبة للخبز والتغليف والتعبئة بالنسبة للخضر والفاكهة) يمكن زيادة الفائض التصديرى من السلع التقليدية كالارز والذرة الشامية والبقول

والبصل والثوم والبطاطس والبطيخ والشعاع والبرسيم . وعلى الرغم من أن فائض هذه المجموعة محدود ومتقلب مما يقلل من قدرة قطاع التصدير على التواجد الدائم في الأسواق الأجنبية . ومن ثم فإن استمرارية صادرات الزراعة يرتكز كما يبدو للجميع بالإضافة إلى ما سبق في المحاصيل غير تقليدية وعلى النباتات الطبية والعطرية والزهور فبالإضافة إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية وميزات الموقع من حيث قربها من الأسواق العربية والأوربية وميزات المناخ المناسب طول العام وتزايد الطلب عليها عاما بعد عام فإنها أكثر ملائمة للأراضي الجديدة وزراعات البيوت الزجاجية .

وينبغي في هذا المقام التنبيه إلى ضرورة تغيير نظرية تصدير الفائض والاعتماد على زراعة مساحات من المحاصيل السابق الإشارة إليها يخصص إنتاجها للتصدير فقط ولا تطرح للاستهلاك المحلي بحيث تضمن انتظام تصدير المنتجات الزراعية التي يفقدنا عدم انتظام تصديرها أسواقا كثيرة كانت حكرًا على المنتجات المصرية .

وقد تناول الفصل الثاني من هذه الدراسة التوزيع الجغرافي للصناعات الزراعية ومدى متلقاه من منافسة في الأسواق الخارجية للتعرف على إمكانيات تعديل التوزيع الجغرافي الحالي . وقد تبين من الدراسة أن هناك اتجاهًا عامًا لنمو الصادرات بلغ نحو ٥٨% سنويا خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣/٨٢ حيث ارتفعت قيمة الصادرات من ٢٧٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥ إلى نحو ٤٢٨ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ ، إلا أن مساهمة الصادرات الزراعية في نفس الفترة قد انخفضت من ٣٥% إلى نحو ١٥% بسبب زيادة أهمية الصادرات غير الزراعية وخاصة البترول .

وفيما يتعلق بهيكل الصادرات الزراعية فقد بينت الدراسة تناقص الأهمية النسبية للصادرات الزراعية التقليدية في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ كمحاصيل الارز والبصل وفول السوداني والكتان في مقابل تزايد أهمية صادرات الخضروات والفواكه ، وفي محاولة لترتيب أهمية الحاصلات الزراعية التصديرية يأتي القطن يليه الخضروات والفواكه ثم بعض المنتجات الحيوانية يليها البصل والنباتات الطبية والعطرية ثم الفول السوداني والكتان

الخام وفى ذيل القائمة الزهور ونباتات الزينة والابصال ، وترى الدراسة انه من الافضل تنويع الصادرات الزراعية واعادته ترتيب هيكلها لصالح الحاصلات غير التقليدية بالاضافة الى القطن الذى ارتفعت قيمه صادراته من ١٤٨ مليون جنيه عام ١٩٧٠ الى نحو ٣٠٩ مليون جنيه عام ١٩٨٣ على الرغم من انخفاض الكمية المصدره من ٥٧ مليون قنطار عام ١٩٧٠ الى حوالى ٤ر٢ مليون قنطار فقط عام ١٩٨٣ ، وترجع الزيادة فى قيمة صادرات القطن الى ارتفاع متوسط سعر القنطار المصدر من ٢٦ جنيه الى ٧٣ جنيهه لنفس السنوات ، ومن المتوقع ايضا ان تبلغ قيمة صادرات القطن فى عام ١٩٨٥ نحو ٣٦٥ مليون جنيه ونحو ٤٧١ مليون جنيه فى عام ١٩٩٠ . وكما بينت الدراسة انه من المفضل الاستمرار فى صادرات القطن الطويل التيلة حيث ما زالت لمصر ميزه نسبيه عاليه فى انتاجه وعلى الجانب الاخر يمكن الوفاء باحتياجات السوق المحلى من الاقطان المتوسطه والقصيره بزراعة الاصناف الامريكية وفيرة المحصول ومبكره النضج او الاستيراد من الخارج .

اما صادرات الخضراوات والفاكهة فما زالت تواجه منافسة قوية خصوصا فى السوق الاوروبية ومن المتوقع ان تزداد المنافسة بعد انضمام كل من اسبانيا والبرتغال الى دول السوق ، الا ان الطلب على القطن المصرى من بعض دول السوق ما زال متميزا ، لذلك ينبغى الاهتمام بزيادة انتاجه وتقليل الفاقد منه باتباع السياسات السعرية والدخلية والتسويقية المناسبة .

ولقد لعبت مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية دورا هاما فى التغيرات التى طرأت على التوزيع الجغرافى للصادرات الزراعية عامه والقطن بعينه خاصة ، حيث كانت تتركز معظم الصادرات المصرىة وحتى منتصف الخمسينات مع دول اوربا الغربية وامريكا ودول العملات الحرة ثم تحولت بعد ذلك وعلى مدى عشرين عاما لتتركز مع الدول الاشتراكية ثم عادت مره اخرى من منتصف السبعينات للتعامل مع دول غرب اوربا وامريكا .

وصفه عامه لوحظ ارتفاع اسعار التصدير لدول الاتفاقيات عن اسعار التصدير

لدول العملات الحرة فى معظم سنوات تنفيذ اتفاقيات التجارة والدفع ، أى حتى عام ١٩٨١ ، ومن الجدير بالذكر أن اختلاف أسعار التصدير يجب أن يكون المعيار الوحيد لقياس افضلية التصدير لمنطقة على أخرى للأسباب التالية :-

أولا : يجب أن يؤخذ نوع العملة المحصلة فى الحسبان ، وأهميتها لبرامج التنمية
~~~~~  
وحاجات الاستيراد المختلفة .

**ثانيا :** يجب المقارنة بين القوة الشرائية الحقيقية لمختلف العملات المحصلة . وهذا  
~~~~~  
يقضى المقارنه بين أسعار الاستيراد من المناطق المختلفة وربطها بأسعار
التصدير لنفس المناطق .

ثالثا : فى حالة التصدير لدول العملات الحرة يجب استخدام سعر صرف حقيقى
~~~~~  
لتحويل قيمة صادراتنا الى العملة المحلية ، وعادة مايزيد سعر الصرف  
الحقيقى عن سعر الصرف الرسمى لمعظم عملات هذه الدول . وبطبيعة  
الحال فسوف يرفع ذلك سعر التصدير لدول هذه المجموعة .

**رابعا :** عادة ماتكون أسعار وارداتنا من دول الاتفاقيات اعلى من نظيرتها مسن  
~~~~~  
دول العملات الحرة ، وقد يفوق هذا الاختلاف الزيادة فى أسعار تصدير
الحاصلات الزراعية المصدره اليها .

ولقد مرت التجارة العالمية للارز بفترات عدم استقرار ملحوظ منذ منتصف
الستينات ، ولم يقتصر عدم الاستقرار هذا على حجم التجارة بل كان اكثر وضوحا فسى
الاسعار ، حيث ارتفعت اسعار تصدير الارز من ٥٣ جنيها للطن عام ١٩٧٠ السى
٢٩١ جنيها للطن عام ١٩٧٤ ، أى ان السعر تضاعف خمس مرات ونصف خلال خمس
سنوات فقط ، ثم ارتفع السعر الى ٣٨٣ جنيها عام ١٩٨٢ . وتقدر القيم الاتجاهية
لاسعار تصدير الارز بحوالى ٣٦٨ جنيها للطن عام ١٩٨٥ ، تزيد الى ٤٨٠ جنيها
للطن عام ١٩٩٠ .

وتأخذ الكميه المصدره من الارز المبيض اتجاهها عاما تنازليا ، حيث انخفضت

من ٦١٣ ألف طن عام ١٩٢٠ الى ١٩ ألف طن عام ١٩٨٣ ، ويرجع ذلك الانخفاض الى زيادة الاستهلاك المحلى نتيجة لزيادة السكان ، ودخول قطاعات جديدة فى الاستهلاك ، والدعم ، فى الوقت الذى ظل فيه الانتاج المحلى جامدا ، ويمكن تنمية صادرات الارز من خلال زيادة الانتاج ، وترشيد الاستهلاك ، وتصويب العلاقات السعرية فى مجالات الانتاج والاستهلاك لهذا المحصول ويمكن احلال واردات القمح محل الارز حيث يبلغ سعر استيراد طن القمح ١٥٥ جنيه ، بينما يبلغ سعر تصدير طن الارز ٣٠٨ جنيها كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) ، وتتبع معظم الدول التى تعاني من نقص مواردها من العملات الصعبة سياسة احلال القمح محل الارز ، وتوجيه هذه الحصلة الى استيراد السلع الاستثمارية والوسيلة ومستلزمات التنمية .

وبالنسبة للبصل المصرى الطازج فيتمتع فى السوق العالمى بخصائص مميزة من حيث ارتفاع درجة الحرافه فيه والتي يفضلها المستهلك ، وقابليته للتخزين فترة طويلة ، بالإضافة الى ظهوره فى وقت مبكر بالنسبة لمواعيد ظهور البصل فى السدول الاخرى ، ويدرسه قيمة صادرات البصل الطازج وجد انها غير مستقرة وتتذبذب بشدة من عام لآخر ويرجع ذلك الى التغير فى الكميات المصدره من ناحية واسعار التصدير من ناحية اخرى ، ولقد بلغت قيمة الصادرات حدها الاقصى بحوالى ٩٣ مليون جنيه عام ١٩٧٣ ، وحين بلغت حدها الادنى بحوالى ٣٣ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ، ولما كان البصل من السلع الهامه لكل من المنتج والمستهلك والمصدر ، ويتميز بأنه سريع التلف ، وتتذبذب اسعاره بشده ، فانه يمكن الحد من التقلبات فى الاسعار عن طريق تنظيم موسمية عرض المحصول بالوسائل التالية :-

- تطوير زراعة البصل حيث ينتج فى عدد من المراوى اكثر من العروات الثلاث التى تزرع حاليا .
- تطوير اصناف البصل بحيث تكون اكثر ملائمة لاغراض التصدير والتجفيف والتخزين ولفترات اطول نسبيا .
- زيادة انتاجية الفدان وذلك باستخدام الوسائل التكنولوجية فى زراعته .

- تنظيم تسويق البصل والقضاء على استغلال التجار والوسطاء ، وانتهازهم لظروف الموسمية لعرض البصل لتحقيق هوامش تسويقية غالية .
- وتهدف الخطة الخمسية (١٩٨٣ / ٨٢ — ١٩٨٧ / ٨٦) الى تصدير نحو ٣٥ ألف طن من البصل الطازج حيث استهدفت زيادة الانتاج بمعدل سنوى ٤,٥ % ، وزيادة الاستهلاك النهائى والوسيط بحوالى ٣,٥ % .

كما تتوفر لمصر ميزة نسبية من تجارة الفول السودانى ، حيث تصدره بأسعار مرتفعة ، وتنتجه محليا بتكاليف منخفضة نسبيا ، فاذا امكن التغلب على مشاكل انتاج هذا المحصول من ناحية ، وترشيد الاستهلاك المحلى من جهة اخرى يمكن تنمية حصيلة الصادرات الزراعية . ولقد تقلبت حصيلة صادرات الفول السودانى خلال فترة الدراسة (١٩٧٠ — ١٩٨٣) ويرجع ذلك الى التقلبات فى الانتاج (وبخاصة الساحة المزروعة) لان الاسعار التصديرية تأخذ اتجاهها عاما تصاعديا ، ولقد بلغت قيمة صادرات الفول السودانى فى نهايتها العظمى بحوالى ٧١ مليون جنيه عام ١٩٨٠ فيما بلغت نهايتها الدنيا بحوالى ١٥ مليون جنيه عام ١٩٧٣ .

وتدل دراسة الاتجاه العام للكمية المصدره من الفول السودانى اتجاهها نحو الهبوط ، وتبلغ القيم الاتجاهية للكميات المصدره ٤٣ ، ٥٣ ألف طن للسنوات ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ على التوالى ، وهى تقل عن اهداف الخطة الخمسية (١٩٨٣ / ٨٢ — ١٩٨٧ / ٨٦) حيث تهدف الى تصدير ١٥ ألف طن عام ١٩٨٧ / ٨٦ بناء على زيادة الانتاج بمعدل سنوى ١٠ % ، وزيادة الاستهلاك بمعدل سنوى ٥ % فقط وهذ هـ تعتبر اهدافا طموحه .

وتعتبر منطقة غرب اوربا من اهم المناطق المستوردة للفول السودانى وتحصل هولندا المرتبة الاولى تليها ايطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة ثم بلجيكا .

ولقد تضاغت قيمة صادرات مصر من الكتان الخام من حوالى ١٢ مليون جنيه

عام ١٩٢٠ الى حوالى ٤١ مليون جنيه عام ١٩٨٣ ، وترجع تلك الزيادة لحد كبير الى الزيادة الواضحة فى اسعار التصدير ، وفى الوقت الذى تنخفض فيه الكمية المصدرة باستمرار وذلك لاعتماد سياسة التصدير على فائض الاستهلاك . وتقدر الدراسة القيم الاتجاهية للكميات المصدرة من الكتان بحوالى ٨ ٥ ٤٠ ر . ألف طن للسنوات ١٩٨٥ - ١٩٩٠ على التوالى ، وتقدر القيم الاتجاهية لاسعار التصدير بحوالى ١٦ ٥ ٦١ جنيهها للطن للسنوات ١٩٨٥ - ١٩٩٠ على الترتيب . ولقد احتلت دول غرب اوربا المرتبة الاولى فى استيراد الكتان ، وكانت بلجيكا من اهم الدول المستوردة تليها ايطاليا وفرنسا واسبانيا ثم المملكة المتحدة . ولقد جاءت منطقة شرق اوربا فى المرتبة الثانية وكانت المصدر المستورد الرئيسى تليها رومانيا ثم بلغاريا .

وبلغ متوسط قيمة صادرات مصر من البطاطس خلال النصف الاول من السبعينات حوالى ٤١ مليون جنيه ، ارتفعت الى ٨ ١٥ مليون جنيه كمتوسط للنصف الثانى من السبعينات ، ثم وصلت الى ٢٢٧ مليون جنيه خلال بداية الثمانينات (١٩٨٠ - ١٩٨٣) ويرجع ذلك الى زيادة كل من الكميات المصدرة واسعار التصدير خلال معظم سنوات الدراسة . وتتوقف الكمية المصدرة من البطاطس الى حد كبير على حالة المحصول المصرى بصفه عامه ومحصول العروة الصيفيه بصفه خاصة ، لذلك يجب الاهتمام بانتاج هذه العروة ، مع العناية باستيراد التقاوى الجيدة وبالكميات المناسبة ، ورعاية المحصول وتوقيت جمعه ، والاهتمام بتسويقه وتصديره فى المواعيد المناسبه ، وتعتبر الفترة من مارس الى يونيه (وهى الفترة التى تسبق ظهور محصول دول السوق الاوربية المشتركة) من افضل اوقات التصدير من حيث الاسعار المناسبة والتسهيلات الجمركية والاعفاءات وامكانية المنافسة مع الدول الاخرى فى التصدير . ولقد بلغت القيم الاتجاهية لقيمة صادرات البطاطس المصرية ٦٥ ٢٩ ٤٠ مليون جنيه للسنوات ١٩٨٥ - ١٩٩٠ على الترتيب ، وتعتبر منطقة غرب اوربا اهم المناطق المستوردة ، وتعتبر المملكة المتحدة السوق التقليديسة للبطاطس المصرية تليها فرنسا وهولندا وايطاليا من حيث الاهمية ، وتأتى دول شرق اوربا فى المرتبة الثانية ، وتأتى الدول العربية فى المرتبة الثالثة . ومن الجدير بالذكر

انه توجد امكانيات لتوسيع اسواق البطاطس المصرية فى المناطق الثلاثة المستوردة .

ولقد تضاعفت قيمة صادرات مصر من البرتقال اكثر من اربعة اضعاف خلال فترة الدراسة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) ، حيث زادت من ٩ مليون جنيه كمتوسط للفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٣) الى ٣٦٩ مليون جنيه كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) ، ويقدر متوسط معدل الزيادة السنوى لهذه بحوالى ١٣ % وترجع تلك الزيادة الى حد كبير الى ارتفاع اسعار التصدير حيث لوحظ ان الكميات المصدره تأخذ اتجاهها عاما تنازليا خلال فترة الدراسة ، وتقدر القيم الاتجاهية لصادرات البرتقال بحوالى ٤٨١ ٦٢١ مليون جنيه فى السنوات ١٩٨٥ - ١٩٩٠ على التوالى .

وتعتبر منطقة شرق اوربا المستورد الرئيسى للبرتقال المصرى فى السنوات الاخيرة ولقد كان الاتحاد السوفيتى من اهم دول هذه المنطقة استيرادا للبرتقال يليه تشيكوسلوفاكيا والمجر . ويلاحظ انخفاض الاهمية النسبية لصادرات مصر من البرتقال الى منطقة غسرب اوربا خلال السنوات الاخيرة ، لذلك يجب التركيز على اسواق اوربا الشرقية والدول العربية فى تصدير البرتقال خاصة بعد انضمام اسبانيا والبرتغال الى السوق الاوربية وهما من اهم الدول المنافسة لمصر فى تصدير البرتقال لهذه الاسواق .

وقد تناولت الدراسة فى الفصل الثالث تطور الصادرات الزراعية غير التقليدية من محاصيل الخضر والفاكهة فيما عدا البرتقال والبطاطس والنباتات الطبية والزهور ، وبينت الدراسة ان اجمالى قيمة صادرات تلك المحاصيل فى عام ١٩٨٤ قد بلغ ثلاث امثال ما كان عليه فى عام ١٩٧٨ بالرغم من ثبات الكمية المصدره من تلك المحاصيل على مدى سنوات الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤ عند مستوى اقل مما كان عليه فى عام ١٩٧٨ بنسب تراوحت بين ٤ % - ١٩ % ، الا ان مستوى الاسعار كان اعلا منه فى سنة الاساس بقيم تراوحت بين ٦ % - ٤٤ % على مدى سنوات الفترة ذاتها . وبالتالي يتضح ان ارتفاع قيمة الصادرات يرجع اساسا الى الزيادة المستمرة فى اسعار الصادرات .

ولذا فانه من الضرورى العمل على زيادة الكمية المصدره من هذه المحاصيل

وذلك بالتغلب على العقبات والمشاكل الانتاجية والتسويقية وغيره؛ التى تحول دون تحقيق هذا الهدف .

وقد تبين ايضا ان السنه الاخيره من الدراسة قد شهدت انخفاضا كبيرا فى كميته وقيمة صادرات الخضروات والنباتات الطبية ، وهو ما يدعو الى ضرورة التعرف على اسباب ذلك ، وان كان من المرجح ان تكون السياسات التصديرية وراء هذا الانخفاض .

وبدراسة تطور الصادرات من الفاكهة وجد انه بدءا من عام ١٩٧٩ هناك اتجاهها عاما متزايدا فى كميته وقيمة الصادرات منها . (فيما عدا عام ١٩٨٢ حيث انخفضت الكمية المصدره) وقد كانت الزيادة فى قيمة الصادرات تفوق كثيرا مثيلاتها فى الكمية ، حيث تراوحت نسب الزيادة فى كميته صادرات الفاكهة من ٦١ % الى ١٣٦ % من سنة الاساس ، اما الزيادة فى القيمة فقد تراوحت بين ٢٩ % الى ٢٥٤ % من سنة الاساس ويرجع ذلك الى الارتفاع فى المتوسط العام لاسعار التصدير للفاكهة والتى زادت فى نهاية الفترة الى ضعف ما كانت عليه فى سنة الاساس .

وفىما يختص بالخضر فقد تبين ان هناك اتجاهها عاما تصاعديا فى كل من كميته وقيمة الصادرات منها خلال فترة الدراسة (فيما عدا عام ١٩٨١ حيث انخفضت الكمية المصدره) ، فقد زادت الكمية المصدره من الخضر من ١١٦ ألف طن الى ١٩٥ ألف طن فى نهاية الفترة ، بينما تطورت قيمة تلك الصادرات من ١٠ مليون جنيه حتى وصلت الى ٤٨٢ مليون جنيه وهو ما يقرب من خمسة امثال ما كانت عليه فى بدايته الفترة ، وقد يرجع ذلك اساسا الى الارتفاع المستمر فى متوسط سعر التصدير لحاصلات الخضر حيث بلغ نحو ٢٥٠ % مما كان عليه فى سنة الاساس . وهو مؤشر لضرورة الاهتمام بالتوسع فى صادرات مصر من الخضر واتباع السياسات الملائمة لزيادة انتاجها وحل مشكلات التصدير المرتبطة بها .

اما الكميات المصدره من الزهور والنباتات الطبية فقد بلغت عام ١٩٨٤ نحو

٤٦% مما كانت عليه في عام ١٩٨١ ، فضلا عن عدم استقرار الكميات المصدره منها ففى الفترة ما قبل عام ١٩٨٢ وما يذ كر ان الكمية المصدره من الزهرى على ١٩% قدرت بنحو ٢٦٧% من مثيلتها فى عام ١٩٧٨ ، الامر الذى يوضح عدم وجود سياسة ثابتة فى مجال تصدير الزهور ويجب بحث الاسباب كمخاراء لتلافيها ، وقد ترتب على عدم استقرار الكميات المصدره من الزهور ان حدثتذبذب شديد فى قيمة المصدره منها خلال نفس الفترة تراوح بين ٣٤% الى ٢٢٣% مما كان عليه متوسط القيمة فى سنة الاساس ويحسب الى عدم استقرار اسعار تصدير الزهور فى الفترة ذاتها والتي تراوحت بين ٢٠% المسى ١٦٣% مما كانت عليه فى سنة الاساس .

وفىما يخص النباتات الطبية فقد وجد بالدراسة ان هناك تذبذب فى كمية وقية الصادرات منها وان كانت الكميات المصدره منها قد استقرت عند مستوى اقل مما كانت عليه فى سنة الاساس يتراوح بين ٤٢% ٦٤% . اما قيم الصادرات فقد تذبذبت بين ١٠١% ١٦٦% مما كانت عليه فى سنة الاساس ويرجع ذلك الى الارتفاع فى الاسعار والتي اتسمت ايضا بالزيادة والنقصان خلال سنوات الدراسة ، وقد تراوحت اسعار التصدير بين ١٤١% ٢٨٦% من اسعار سنة الاساس .

- وقد اتضح ان هناك عدد كبير من محاصيل الخضر والفاكهة والنباتات الطبيه والزهور تدخل ضمن مجموعة الصادرات غير التقليدية ، وان كمية الصادرات من هذه المحاصيل تتقلب من عام لآخر ، وقد يرجع ذلك الى عدة عوامل لعل اهمها ما يلى :-
- تذبذب الانتاج و / أو فى نفس الوقت المتاح للتصدير سواء ارتبط ذلك بتذبذب الانتاج ، او بتذبذب احتياجات السوق المحلى .
 - تقلبات الاسواق الخارجية ، وعدم استمرارية الاسواق - او المساحات السوقية امام هذه النوعية من الصادرات لشده المنافسة من ناحية ، ولانخفاض مستوى جوده هذه الصادرات من ناحية اخرى .
 - قيام القطاع الخاص بتصدير معظم - ان لم يكن كل - هذه النوعيات فى بعض السنوات ، وهو بالطبع محدود القدره ، وبالتالي امكانياته التصديرية تتقلب من عام لآخر .

— تقلبات الاسعار فى الاسواق الخارجية لهذه السلع نظرا لتقلبات العرض والطلب فى تلك الاسواق ، وعدم توفر البيانات والمعلومات للمصدرين المحليين عـسـن تلك الاسواق .

ومن ثم ، يمكن القول ان هناك امكانية كبيرة لزيادة الصادرات من هذه السلع وذلك اذا امكن التغلب على المعوقات السابقة ، والدليل على ذلك انه فى بعض السنوات حققت صادرات بعض النواعيات ارقاما مرتفعة سواء من ناحية الكمية او حصيلـة الصادرات ، وبالطبع يمكن الاستمرار عند هذا المستوى وزيادته زيادة كبيرة ، كما وانسه فيما يتعلق بالاسعار يتضح الاتجاه المستمر المتصاعد لاسعار كافة الصادرات غيـر التقليدية ، وهذا مما يدعو الى الاهتمام بهذه النواعيات والتوسع فيها ، ففيها مستقبل الصادرات الزراعية بالنسبة للاوضاع المحلية .

ويتتبع التوزيع الجغرافى لتلك النواعيات من الصادرات غير التقليدية خـلال الفترة موضع الدراسة يتضح عدم تحقق عنصر الاستمرار بالنسبة لجميع الاسواق المستورده التى تزداد فيها قوى التنافس والتحول الى اسواق اقل فى قوى المنافسة .

وبعد ان كان الاتحاد السوفيتى واوربا الشرقية الاسواق الرئيسية للصادرات المصرية غير التقليدية والتى كانت تحظى بالنصيب الاكبر من تلك حتى عام ١٩٧٨ / ٧٧ ، ازداد بعد ذلك نصيب دول اوربا الغربية والدول العربية من تلك الصادرات ، وقسم ذلك فتمدد الصادرات الى الدول العربية محدودة للغاية رغم ما لتلك الاسواق مـن مميزات ومن قدرة استيعابية . ومن ثم فانه يمكن القول بأن اسواق الدول العربية تعد من انسب الاسواق لتلك النوعية من الصادرات يليها اسواق اوربا الغربية فالشرقية ، وذلك اذا احسن الدخول الى تلك الاسواق بنوعيات السلع ومواصفاتها ومواعيدها الملائمة ، كما ان قدره الاستيعابية لاسواق الدول العربية غير محدودة بالنسبة لكمية صادراتنا وتطوراتها المتوقعة من هذه النوعية من الصادرات .

وقد تناولت الدراسة فى الفصل الرابع محاوله لقياس حجم السعات السوقية

العالمية الحالية للمصادر الزراعية يهدف التعرف على مرقع الصادرات الزراعية المصرية في السوق العالمية ومعرفة اهم الدول المنافسة للمساهمة في توسيع الخطوط الاساسية لتوسيع رقعة الصادرات الزراعية المصرية . وقد اتضح من الدراسة ان نصيب الصادرات المصرية ٣٩% من السعة السوق العالمية للقطن كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) وعلى الرغم من انخفاض صادرات مصر من القطن ، الا ان اسعار التصدير المصرية للقطن تزيد بنسبة ٥٠% عن متوسط الاسعار العالمية للقطن ويرجع ذلك الى المزايا شبه الاستثنائية التي يتمتع بها القطن المصري طويل التيلة الممتاز ، وزيادة الطلب العالمي على القطن المصري ، وكفاءة اجهزة التسويق الخارجى . ويتوقع ان يزداد الطلب العالمي على القطن المصري طويل التيلة في المستقبل .

وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى من اهم الدول المصدرة للقطن في العالم وتأخذ صادراتهما اتجاها عاما متصاعدا ، تليهما باكستان وتركيسا وتأخذ صادراتهما اتجاها عاما تنازليا ، وتتنافس مصر والسودان على تصدير القطن من طويل التيلة في السوق العالمي لذلك يلزم تنسيق السياسات الانتاجية والاستهلاكية والتسويقية للقطن بين البلدين .

اما بالنسبة للارز فتتجه كمية الصادرات العالمية منه نحو الارتفاع وبمعدل زيادة سنوى ٣٥% خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) وتعتبر تايلاند والولايات المتحدة الامريكية اهم الدول المصدرة للارز في العالم على الترتيب ، تليها باكستان والصين وبورما واليابان ، وتساهم مصر بكميات ضئيلة في السوق العالمية للارز ، وتتجه صادرات مصر من الارز نحو الانخفاض على الرغم من ان تصدير طن الارز يحقق لمصر ١٠٤٥ جنيه كقيمة مضافه لسعر الصرف الرسمى ، تزيد الى ١٥٧٣ جنيه لسعر الصرف التشجيعى لعام ١٩٨٢ .

وقد انخفضت مساهمة كمية الصادرات المصرية من البصل في السوق العالمية

من ٥٨% عام ١٩٧٧ الى ٩٠% عام ١٩٨٢ على الرغم من المزايا النسبية النوعية والسعرية والزمانية التي يتمتع بها البصل المصرى فى السوق العالمية ، حيث يتميز البصل المصرى بدرجة معينة من الحرافة يرغبها المستهلك العالمى ويمكن تخزينه لمدته طويلا بالإضافة الى ظهوره مبكرا فى السوق الاوربية قبل ظهور البصل الهولندى والاسبانى والايطالى ، وهى من اهم الدول المصدره والمنافسه للبصل المصرى فى العالم .

ومن الجدير بالذكر ان تركيا من اهم الدول المنافسه للبصل المصرى فى دول الخليج ، ولقد وجد ان الكمية المصدره من تركيا خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) تتجه نحو الانخفاض ، وهذه فرصة لزيادة وتركيز صادرات البصل المصرى الى هذه الاسواق .

ولمصر ميزه نسبية فى انتاج وتصدير البصل حيث يقدّر الفرق بين تكاليف انتاج الطن واسعار تصديره عام ١٩٨٢ بسعر الصرف الرسمى ١٧٣ر٤ جنيها ، تزيد السي ٢٥٧ر٥ جنيها بسعر الصرف التشجيعى ، فاذا اخذنا فى الاعتبار ان محصول البصل يمكن مده قصيره فى التربه بالمقارنة بالمحاصيل الاخرى ، بالإضافة الى امكانية تحمिलه على محاصيل اخرى لاتضغ مدي ربحية هذا المحصول على المستوى القومى .

يقدر متوسط مساهمة كمية الصادرات المصرية فى التجارة العالمية للقول السودانى خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) بحوالى ٩٠% ذلك فى الوقت الذى حققت الصادرات المصرية من القول السودانى اسعار عالمية قياسية ، حيث بلغ متوسط سعر الطن فوب اسكندرية ٦٦٦ دولار ، وهو يزيد عن المتوسط العام للأسعار التصديرية العالمية بنسبة ٢٦٢% ، وقد يرجع ذلك الى جودة نوعية الصادرات المصرية من ناحية ، وانخفاض الكميات المصدره من ناحية اخرى . وامر هذا شأنه يدعو الى ضرورة مراجعة خطط الانتاج والاستهلاك لهذا المحصول خاصة اذا علمنا انه يمكن زيادة المساحة المزروعه منه بتحميله على محصول القلره او اسفل اشجار الفاكهة كما ان محصول القول السودانى يصلح للتربة ويساعد على سرعة استصلاح الاراضى .

ولقد تذبذبت كمية الصادرات العالمية للفول السوداني ، ويقدّر متوسط الصادرات العالمية خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) حوالي ٢٣٢ ألف طن . وتعتبر الهند أكبر دولة مصدرة للفول السوداني في العالم حيث صدرت وحدها ٤٤٨ ٪ من إجمالي كمية الصادرات العالمية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) تليها السنغال بحوالي ١٣٤ ٪ ، والسودان ١٢٣ ٪ ، والبرازيل ٧٦ ٪ ، والجنين ٦٦ ٪ ثم الولايات المتحدة الأمريكية ٤٣ ٪ .

١. الكتان فقد بلغت نسبة كمية الصادرات المصرية منه نحو ٣٧ ٪ من المصنعة السوفيه العالمية للكتان كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) ولقد وجد ان كمية الصادرات العالمية من الكتان تأخذ اتجاهها تنازليا خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) ومعدل سنوي ٧١ ألف طن ، ولقد انعكس ذلك على انخفاض الكميات المتوقع تصديرها في المستقبل ، حيث قدرت كمية الصادرات العالمية للكتان بحوالي ٢٠٨ ألف طن عام ١٩٨٥ ، ويتوقع ان تنخفض الى ١٧٣ ألف طن عام ١٩٩٠ . ولقد احتلت فرنسا المركز الاول بين الدول المصدرة للكتان في العالم حيث صدرت ٤٣٢ ٪ من إجمالي كمية الصادرات العالمية تليها بلجيكا بنسبة ٢٥١ ٪ ثم الصين ٨٥ ٪ . ولقد وجد ان متوسط اسعار تصدير الكتان في مصر اقل من متوسطات الاسعار العالمية الامر الذي يدعو الى إعادة النظر في التوزيع الجغرافي لصادرات الكتان بهدف رفع كفاءة التصدير .

وتتجه كمية الصادرات العالمية للبطاطس خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) نحو الارتفاع ، ويقدّر متوسط معدل الزيادة السنوي بحوالي ١٠٧ ألف طن ، ويتوقع ان تصل كمية الصادرات العالمية ٥٣ مليون طن عام ١٩٨٥ ، تصل الى ٨٨ مليون طن عام ١٩٩٠ . ولقد ساهمت هولندا وحدها بأكثر من ثلث كمية الصادرات العالمية للبطاطس تليها فرنسا بنسبة ١٢٨ ٪ وإيطاليا بنسبة ٦٧ ٪ وكندا بنسبة ٧٢ ٪ ثم قبرص بنسبة ٣٤ ٪ ، ولقد كان نصيب مصر من الصادرات العالمية متواضعا حيث بلغ ٢٣ ٪ فقط

على الرغم من الارتفاع النسبي لمتوسط اسعار تصدير البطاطس المصرية حيث بلغت ٢٤٤ دولار للطن كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) وهو يزيد عن المتوسط العام لاسعار التصدير العالمية بحوالى ٤٥ ٪، وترجع تلك الزيادة فى اسعار تصدير البطاطس الى وصولها الى السوق الاوربية وهى المستورد الرئيسى فى اوقات مبكره تسبق ظهور محصول البطاطس لاهم الدول المنافسه لمصر مثل هولندا وفرنسا وقبرص، لذلك يجب استغلال هذه الميزة فى تنمية حصيلة صادرات مصر من البطاطس، كما يجب ان تستمر د راسه هذه الاسواق للتعرف على رغبات المستهلكين واذواقهم والكميات المطلوبة .

ولقد اثرت التغيرات فى كمية الصادرات المصرية من البرتقال على نصيب مصر فى السوق العالمية ، حيث تراوحت صادرات مصر بين ٣٣ ٪ عام ١٩٧٧ كحد اقصى وبين ١٧ ٪ من الواردات العالمية للبرتقال كحد ادنى عام ١٩٧٩ . ولقد وجد ان كمية الصادرات العالمية للبرتقال تأخذ اتجاهها عاما تصاعديا خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) وان مقدار الزيادة السنوى ٧٧ ألف طن ، ويتوقع ان تبلغ الصادرات العالمية للبرتقال ٦ مليون طن عام ١٩٨٥ ، تصل الى ٩ مليون طن عام ١٩٩٠ ، وتعتبر اسبانيا اكبر دوله مصدرة للبرتقال فى العالم وتعتبر اقوى منافس للبرتقال المصرى فى السوق الاوربية ، ولقد زادت شدة هذه المنافسة بعد انضمام اسبانيا للسوق المشتركة لذلك يجب العمل على تدعيم صادرات البرتقال المصرى فى السوق الاوربية وفى نفس الوقت الاهتمام باسواق الخليج العربى تمويضا لما قد نفقده فى هذه السوق ، ولقد احتلت المغرب المركز الثانى بعد اسبانيا فى السوق العالمية وتعتبر المغرب منافس قسوى للصادرات المصرية فى الاسواق العربية ، وجاءت اسرائيل فى المركز الثالث تليها الولايات المتحدة الامريكية وجنوب افريقيا وكوبا .

ومقارنة متوسطات اسعار تصدير البرتقال فى العالم وجد ان اسعار التصدير المصرية تفوق متوسط الاستعار التصديرية العالمية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) باستثناء اسبانيا حيث بلغ متوسط اسعار تصديرها ٤٤٣ دولار للطن وهى تزيد بنسبة

٥% عن متوسط اسعار التصدير المصرية والبالغة ٣٨٦ دولار للطن .

وعلى الرغم من توفر الاسواق العالمية والتي يمكنها ان تستوعب اضعاف الكميات التي صدرتها مصر من المحاصيل ، وعلى الرغم من الارتفاع النسبي للاسعار التصديرية المصرية لمعظم هذه المحاصيل ، فان الدراسة السابقة وضحت ان الكميات المصدرة من هذه المحاصيل تأخذ اتجاهها عاما تنازليا ، الامر الذي يدعو الى ضرورة اعاده النظر في السياسات الانتاجية والاستهلاكية والتسويقية لهذه المحاصيل خاصة وان لمصر ميزة نسبية في انتاج وتصدير هذه المحاصيل .

ومن الجدير بالملاحظة ان الانخفاض المستمر في سعر صرف الجنيه المصري منذ منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينات قد صاحبه انخفاض في كمية الصادرات الزراعية المصرية ويرجع ذلك الى ضعف مرونة جهاز الانتاج الزراعي بصفة اساسية ، بالإضافة الى المحددات الانتاجية والاستهلاكية والتسويقية والتشريعية التي تحد من استجابة الصادرات الزراعية للخفض المتتالي لسعر الصرف ، وترجع معظم الزيادة في قيمة الصادرات الزراعية المصرية الى الارتفاع في الاسعار العالمية لهذه المحاصيل الى حد كبير . لهذا يجب العمل على تطوير جهاز الانتاج الزراعي ، واعادة النظر باستمرار في التركيب المحصولي . لضمان توجيه الموارد الزراعية لتعظيم حصيلة البلاد من الصادرات الزراعية في ضوء المحددات الانتاجية والاستهلاكية والتسويقية الداخلية والخارجية .

كما تناول البحث في الفصل الخامس دراسة الاطار التنظيمي لتصدير السلع الزراعية للوقوف على اهم الثغرات الموجودة في الهيكل التنظيمي الحالي للاجهزة والمؤسسات العاملة في مجال تصدير السلع الزراعية وبلورة اهم المقترحات الممكنة للتغلب على تلك الثغرات ، وقد اتضح من الدراسة ان هناك عدم استقرار في الاطر التنظيمية للعملية التصديرية بصفة عامة وفي مجال الصادرات الزراعية بصفة خاصة وقد يرجع ذلك الى العديد من الظواهر كاصدار العديد من القرارات والقوانين المنظمة

— التداخل فى الاختصاصات والازدواج فى العمل بين الهيئات الثلاثية التى تتولى تنشيط الصادرات الزراعية وهى مركز تنمية الصادرات وقطاع التمثيل التجارى والهيئة العامة للمعاضد .

— عدم ممارسة مركز تنمية الصادرات لاختصاصاته التى نص عليها قرار انشائه وخاصة اهدافه الرئيسية فيما يتعلق بالمعلومات والخدمات التصديرية والتسويقية والتدريب ، مما ترتب عليه اهتزاز صورة المركز فى القطاع التجارى .

— عدم وجود مركز معلومات متخصص فى توفير البيانات اللازمة لقطاع التصدير .
— القصور فى المؤسسات المالية المتخصصة فى تمويل عمليات تصدير السلع الزراعية حيث يقتصر تمويل التصدير حاليا على البنوك التجارية التى تعطى القروض قصيرة الاجل .

— تعدد الجهات المعنية بالتسويق مما ادى الى غياب التنسيق الكامل بين جميع مراحل تداول السلعة ابتداء من مرحلة الانتاج الى مرحلة الشحن .
— تعدد جهات الاشراف والرقابة النوعية والسعرية ، مما ادى الى تعسدد الاجراءات وتعقدها .

— عدم وضوح الاطار التنظيمى الذى يحدد العلاقات التنظيمية بين الجهات المكونة للهيكل التنظيمى للجهات العاملة فى مجال تصدير السلع .

ومن ثم فانه يتضح مما سبق ضرورة العمل على تعديل الهيكل التنظيمى الحالى للجهات العاملة فى مجال تصدير السلع الزراعية ، بما يحقق البناء الهيكلى المتكامل القادر على تنشيط الصادرات الزراعية بنجاح .

ولهذا فقد ركزت الدراسة على عرض مقترحات لما يجب ان يكون عليه هذا الهيكل فى المدى القصير والبعيد .

ويتلخص الاقتراح الاول فى الابقاء على الهيكل الحالى للجهات القائمة بتصدير السلع الزراعية مع علاج اوجه القصور والضعف الموجودة به وذلك فى المدى القصير، اما الاقتراح الثانى فيتعلق بضرورة احلال المجالس السلعية (البورصات) محل الهيكل الحالى وذلك فى المدى البعيد حيث تتولى هذه المجالس التخطيط للانتاج حتى اتعام عملية التصدير، مارا بالاشراف على الانتاج ونقله وتسويقه بالداخل وبالخارج بالاضافة الى وضع القواعد التى تكفل التزام كافة المتعاملين فى مجال السلعة بتنفيذ هذه الخطة على ان يبدأ بتطبيق هذه المجالس السلعية بالنسبة للسلعة (او مجموعة السلع) التى تشرف عليها تنظيمات قائمة كالسلع التى تشرف عليها لجان البت .

وقد تناول الفصل السادس من النظم والسياسات التسويقية للسلع الزراعية التصديرية بهدف تحديد مدى كفايتها وامكانيات تطويرها وذلك فيما يتعلق بالاساليب المتبعة فى تسويق السلع الزراعية التصديرية والتى اتضح منها ان التصدير اساسا يتم عن طريق مصلحه الجمارك مباشرة فيما عدا السلع المحظور تصديرها . والاصل فى التصدير هو حرية التصدير لكافة السلع بالتنافس بين القطاعين العام والخاص ورغم ذلك فقد استثنيت بعض السلع من هذه القاعدة لاطرافها الخاصة المتعلقة بالانتاج والتسويق ، واصبح التعامل فى السلع التصديرية يتم على اساس سلع مقصور تصديرها على القطاع العام التجارى ، وهى القطن الخام والارز والبرتقال ، وبيع تصديرها مقصور على القطاع العام التجارى والانتاجى وهى غزل القطن ، وبيع متروكة للتنافس بين القطاعين العام والخاص وهى باقى السلع الزراعية الاخرى التى يوجد فائض منها مثل البطاطس والفسول السودانى والخضر والفاكهة والموايح - عدا البرتقال - والنباتات الطبية والعطرية والزهور وبعض السلع الزراعية الاخرى .

وتتوقف الكفاءة التسويقية للصادرات الزراعية على مدى ملائمة الاساليب التسويقية المتبعة لنوعية السلع المصدره وقيام جهات التنفيذ بواجباتها . ويمكن تحديد اهم العوامل المؤثرة على الكفاءة التسويقية فى مجموعة عوامل فنية والتى تتضمن خدمات النقل والتخزين وغيرها من العمليات الفنية ، ومجموعة العوامل التى تتعلق بالطرق والوسائل

التي تنتقل بها السلع من المنتج الى المستهلك ويدخل في هذا الصدد مدى كفاءة المعلومات التسويقية التي يعتمد عليها توازن العرض مع الطلب ومدى ملائمة النظام السعري للربط بين تغيرات الانتاج والتسويق .

وبالنسبة للاجهزة المنفذه لعمليات التصدير فهناك شركات القطاع العام التجارى والانتاجى ، والقطاع الخاص الانتاجى والحرفى والتجارى ، كذلك اجهزة التعاونيات . هذا بالإضافة الى الاجهزة المساعدة فى تسويق السلع التصديرية وتشمل مكاتب التمثيل التجارى بالخارج ، ومركز تنمية الصادرات ، والهيئة العامة للمعارض والاسواق الدولية ، والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

كما تم مناقشة دور التسويق التعاونى بالنسبة للسلع التصديرية التي يتم تسويقها داخليا عن طريق التسويق التعاونى .

وانتقلت الدراسة بعد ذلك لمناقشة المراحل التسويقية لبعض اهم المحاصيل التصديرية والتي شملت كل من البطاطس ، الثوم ، والبصل ، والبرتقال ، الطماطم ، الزهور ، والنباتات الطبية . والتي اتضح منها ان هناك تقلب فى الكميات المسوقة من عام لآخر ، كما ان هناك قصور كبير فى الخدمات التسويقية .

وبالنسبة لاهم المشاكل التسويقية التي تعترض تنمية الصادرات الزراعية كمية وقيمه نوقشت فى تزايد الاستهلاك المحلى من السلع الزراعية وبالتالي يصعب توفير احتياجات قطاع التصدير من السلع الزراعية من ناحية ، ومن ناحية اخرى ترتفع اسعار المتاح للتصدير من تلك السلع وذلك طبيعى لزيادة الطلب المحلى ، مما يؤدى الى انخفاض الميزه النسبية للصادرات الزراعية المصرية ، يرتبط بذلك فى نفس الوقت ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعى . كما وان للسياسات السعريه والتسويقية للسلع الزراعيه اثرها على الانتاج وبالتالي على الكميات المتاحة للتصدير وكان ذلك من اهم الاسباب التي ادت الى تناقص المساحات المنزرعة بالسلع الاساسية والتي ينطبق عليها نظام

التسويقى التعاونى وهى سلع القطن والارز والبصل والثوم ، فاذا استمرت السياسة المصيرية الزراعية على ما هى عليه فسوف ينخفض او ينعدم المتاح للتصدير من هذه السلع عاما بعد آخر . وهذا لا يعنى الدعوه لرفع اسعار المحاصيل الزراعية بصورة مطلقة ، ولكن لابد من ربط اسعار تلك المحاصيل بتكاليف انتاجها ، والدعم المقدم لمستلزمات الانتاج ، والاسعار العالمية ، ودعم القطاع الزراعى بصفة عامه ، ومستويات الاسعار فى القطاعات الاخرى فى الاقتصاد القومى .

كذلك من معوقات نمو الصادرات الزراعية هو تزايد الاكتفاء الذاتى لسدول السوق الاوربية المشتركة وبالتالى نقل الصادرات الى دول السوق من الدول الاخرى التى تتعامل مع بعضها فى الانتاج مثل مصر والتى تتعامل مع اليونان واسبانيا والبرتغال على سبيل المثال .

كما وان انخفاض نوعية الانتاج المتاح للتصدير وقد رته ، الى المنافسة من المعوقات الهامة لنمو الصادرات الزراعية ، وذلك يرجع للاصابة بالآفات والامراض سواء استخدام المعاملات الزراعية ، وعدم ملائمة مواعيد الزراعة والحصاد ، وعدم استخدام الاساليب الفنية المتقدمة ، ومثال ذلك انخفاض نسبة الصالح للتصدير فى البصل لنحو ٥٥ ٪ وفى الفول السودانى لنحو ٤٠ ٪ - ٥٠ ٪ والباقى يوجه للتقشير ، وفى الخضر الطازجه ٤٠ ٪ من انتاجية الفدان ، والثوم نحو ٦٠ ٪ والباقى نقصه . ويؤدى هذا الى ارتفاع التكاليف التصديرية ، ومن ثم ضعف القدرة على المنافسة فى الاسواق الخارجية .

وتعانى صادرات السلع الزراعية من النقص والقصور فى اداء مختلف العمليات التسويقية مما يؤثر على نوعية وكفاءة سلع التصدير . حيث ان هناك نقص وتخلف فى خدمات النقل والتخزين سواء الداخلى او الخارجى حيث تتكدس مخازن مطسار القاهرة وارصفة الموانئ اثناء مواسم التصدير . هذا مع عدم وجود الجهاز الكسفت الذى يستطيع تزويد قطاعات التصدير سواء العامه او الخاصة واللجان المختلفة

بأوضاع الاسواق العالمية والاسعار العالمية وانسب مواعيد التصدير ونوعية الصادرات المطلوبة وتطور اذواق المستهلكين واحداث الاساليب التكنولوجية في مجال اعداد وتجهيز السلع الزراعية للتصدير .

كما تناولت الدراسة مناقشة مشاكل تصدير الخضر ، والتي تتضمن تقلبات الانتاج وبالتالي المتاح للتصدير ، ومشاكل النقل والتجهيز والحفظ ، كذلك مشاكل تصدير النباتات الطبية ، والزهور والتي تتضمن ايضا نقى مواد التعبئة والاستثمارات ، وانخفاض المستوى الفنى للقائمين على الانتاج والتجهيز للتصدير ، وتعدد الاجهزة الحكومية التى تشرف على عمليات التصدير ، وعدم انتظام مواعيد شركات الطيران ، بالإضافة الى عدم توفر الدعاية الكافية لتلك السلع فى الخارج .

وبالنسبة لامكانيات تطوير اساليب واجراءات تسويق السلع التصديرية الزراعية ، فقد اتضح ان هناك امكانية كبيرة لتنمية الصادرات الزراعية من السلع التقليدية بصفه عامه وغير التقليدية بصفه خاصه ، وتأتى هذه الامكانية من تنمية الانتاج الزراعى كما ونوعا ، وذلك عن طريق زيادة انتاج المحاصيل التصديرية خاصه فى الاراضى المستصلحة ، وتخصيص مساحات من الاراضى المستصلحة لشركات التصدير والمصدرين لزراعتها بالخضروات والمحاصيل غير التقليدية باستخدام تكنولوجيا متطورة ، واقامه محطات التعبئة لتصل الى مستوى الجودة العالمى والزام المصدرين بمواعيد الجودة والمواصفات فى الانتاج المصدر لضمان التسويق وسمعه السلع فى الاسواق الخارجية . ومن العوامل التى تعطى دفعه قوية للصادرات المصرية عامه والزراعية خاصه اعطاء الاولوية فى مشاريع الاستثمار والمناطق الحرة للانتاج التصديرى ، ويحيز ان تكون تلك الصادرات على درجة من التصنيع او فى صورة كاملة التصنيع ، وذلك يؤدى الى الانتقال من مرحلة تصدير الفائض الى مرحلة الانتاج من اجل التصدير .

وعليه التنسيق بين مختلف الاجهزة والجهات له دور رئيسى ان لم يكن الدور الاول — بعد زيادة الانتاج — فى تنمية الانتاج — فى تنمية الصادرات . وقد يكون

من الاجدى انشاء مجلس قومي للتصدير تشارك فيه الوزارات المعنية وتكون مهمة وضع استراتيجية قومية للصادرات وبرامج لتنفيذ هذه الاستراتيجية ومتابعة التنفيذ واتخاذ كافة الاجراءات التى من شأنها تحقيق الاهداف التصديرية . كما ان العمل على ربط اجهزة الانتاج والتسويق والتمويل والجمارك والخدمات التصديرية والتنسيق بينها فى اطار مجالس سلعية تختص بالتخطيط للانتاج والتجاره الخارجيه وتحديد ومتابعه الاهداف التصديرية لكل سلع او مجموعة من السلع وازالة المعوقات ، كذلك التنسيق بين الاجهزة الحكومية والاجهزة المعاونة الاخرى فى مجال التجارة الخارجية .

ومن ضمن متطلبات تنمية الصادرات الزراعية العمل على تطوير وتنظيم التسويق الداخلى لسلع التصدير ، حيث تعتبر عملية التصدير ناتج عدد عمليات متكاملة وهى الانتاج والتعبئة والحفظ ثم النقل كمرحلة تالية فالتسويق الخارجى كمرحلة نهائية . وهنا تتضح اهمية ودور العنصر البشرى المدرب سواء على مستوى الانتاج التصديرى ، او التسويق والتصدير . كما وان عمليات النقل الداخلى والشحن الخارجى تتطلب تكوين شركات النقل الداخلية لزيادة سرعة وكفاءة نقل السلع التصديرية ، كما وان قيام شركة مصر للطيران وشركات الطيران الاخرى باعطاء اولوية لشحن الخضروات والفواكه الطازجه والزهور .

ومن العوامل ذات الاثر فى تنمية الصادرات توفر مواد التعبئة للسلع المصدرة ، سواء يتم ذلك عن طريق الجهات الحكومية العاملة فى هذا المجال او قيام المصدرين باستيراد مواد التعبئة والتغليف مباشرة ، وتشجيع الشركات المنتجة على انتاج وتطوير مواد التعبئة والتغليف لسلع التصدير .

كذلك للرسم المحلية على الصادرات اثر على كمية الصادرات ، مما يتطلب العمل على موازنة تلك الرسوم لحاله الاسواق الخارجية والظروف المحلية من فتسرة لاجرى ، ومن تلك الرسوم ، الرسوم الجمركية ، رسوم رقابة الصادرات والحجر الزراعى ، ورسوم قرية البضائع .

وعلى كفاءة التسويق الخارجى للصادرات المصرية يتوقف مدى اكتساب مساحات سوقية واسواقا جديدة للصادرات المصرية وبالتالي زيادة فى كمية وعائد الصادرات. ومن العوامل التى تساعد على ذلك الاعلان عن السلع والدعاية لها بصورة دورية متطورة فى الاسواق الخارجية وذلك عن طريق وسائل الاعلام المختلفة ، كذلك تصميم شعار قومى للصادرات المصرية ، والتوسع فى الاشتراك فى المعارض الدولية المتخصصة. ومن الضرورى الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فى مجال تنمية الصادرات وتبادل الخبرات مع هيئات ومراكز تنمية الصادرات فى هذه الدول . والعمل على الاستفادة من التفضيلات الجمركية وغير الجمركية من العوامل التى تؤدى الى تنمية الصادرات . كذلك العمل على الحصول على تفضيلات اخرى ، ومناقشة اساليب الحماية فى دول السوق الاوربية .

وتتطلب تنمية الصادرات - والصادرات الزراعية بصفة خاصة - تشجيع وتنمية دور القطاع الخاص عن طريق تشجيع المنافسة بين القطاع العام والخاص على الشراء من الزراعة والبيع فى الداخل والخارج على ان توضع التشريعات والقوانين لمنع احتكار البعض وتنظيم السوق لصالح المنتج والمستهلك والمصدر ، ويؤدى ذلك الى تخفيض الزراعة والمصدرين وتحسين نوعيه الصادرات . كذلك تشجيع اقامة الشركات الجديدة المتخصصة فى نشاط التصدير والخدمات التسويقية والتصديرية على مستوى السوق المحلية والعالمية .

ويعد تمويل الصادرات على جانب كبير من الاهمية خاصة بالنسبة للقطاع الخاص ، لذا فتوفير القروض الميسره وبأسعار فائدة مناسبة لتمويل عمليات التصدير فى كافه مراحلها له الاثر الفعال على تنمية الصادرات . كذلك تطوير قوانين الفسرف التجارية والصناعية بما يمكنها من المساهمة فى النشاط التصديرى والقيام ببعض الخدمات نيابه عن الدولة وتقديم الخبرة والمشورة للقطاع الخاص .

وقد انتهت الدراسة بالفصل السابع وذلك ببحث بعض المقترحات المحدده

لتنشيط الصادرات الزراعية من خلال تعديل سياسات الاستثمار والانتاج والائتمان والتصنيع الزراعى والضرائب والجمارك وسعر الصرف وقد اتضح من الدراسة ما يلى :-

— اذا كان من المستهدف زيادة الانتاج من السلع الزراعية التصديرية لزيادة الفائض المتاح للتصدير دون التأثير على الانتاج من السلع الزراعية البديلة للواردات فان الامر يتطلب زيادة الطاقة الانتاجية للقطاع الزراعى بتوجيه المزيد من الاستثمارات لزيادة موارد الانتاجية ورفع كفاءتها الانتاجية — فى ظل الوضع الحالى للمنافسة الشديدة ما بين السلع الزراعية التصديرية والبديلة للواردات على استخدام الموارد الزراعية المحدودة .

— ان الاستثمار فى مجال التوسع الزراعى الافقى بما يعنيه من زيادة الرقعة الارضية المنزرعة انما يعنى فى نفس الوقت امكانية التوسع فى انتاج اى من المحاصيل الزراعية النباتية التصديرية او البديلة للواردات تبعاً لاتجاهات السياسة الانتاجية ، الى جانب توافر المقومات اللازمة للاستثمار فى نشاط المنتجات الزراعية الحيوانية على الاراضى الجديدة . اما الاستثمار فى مجال التنمية الرأسية والذي يهدف الى رفع انتاجية الوحدة الارضية من المحاصيل النباتية فهو يسمح ايضا بوجود الفرص المتساوية امام زيـادة الانتاج من اى من المحاصيل النباتية التصديرية او البديلة للواردات حيث سهولة تحويل الموارد الزراعية من انتاج محصول نباتى الى اخر . اما الاستثمار فى مجال الانتاج الحيوانى ، والذي تعد منتجاته حالياً من السلع البديلة للواردات ، فتتضمن اثاره المباشرة على زيادة الطاقة الانتاجية من هذه المنتجات دون غيرها من المحاصيل النباتية ، بل قد يكون له انعكاساته السلبية على الانتاج من المحاصيل النباتية التصديرية او البديلة للواردات حيث المنافسة فيما بينهما على استخدام الموارد الزراعية ، وهو ما يستلزم ضرورة التوازن فيما بين الاستثمار فى هذا المجال والاستثمارات فى مجال التوسع الزراعى الافقى او التنمية الرأسية للمحاصيل الزراعية النباتية .

— مع التسليم بأهمية زيادة الانتاج من السلع الزراعية البديلة للواردات ، فان هدف تنمية الصادرات من السلع الزراعية لا بد وان يسبقه زيادة معدلات الاستثمار فى النشاط الزراعى باعطاء الاستثمارات الزراعية وزنا اكبر عند توزيع الاستثمارات الكلية ما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، على ان يلى ذلك تخصيص نسبة اكبر من الاستثمارات لبرامج ومشروعات التوسع الزراعى الافقى ، وكذلك ايضا بالنسبة لبرامج ومشروعات التنمية الرأسية فى مجال الانتاج النباتى عند تخصيص استثمارات التنمية الزراعية الرأسية حتى يمكن توفير الامكانيات لزيادة الانتاج من السلع الزراعية التصديرية باعتبار هذين المجالين هما القاعدة الاساسية لزيادة الانتاج من المحاصيل النباتية والتي تشكل هيكل الصادرات الزراعية المصرية الاساسى والتي تتضع الزراعة المصرية بوجود ميزة نسبية كبيرة فى الانتاج منها ، وذلك عكس الحال بالنسبة للمنتجات الزراعية الحيوانية .

— واخيرا تجدر الاشارة الى انه من المتوقع ان تنحصر الآثار المترتبة على الاستثمارات الزراعية الحالية والمستقبلية سواء كانت فى مجال التوسع الزراعى الافقى او فى مجالات التنمية الرأسية للانتاج النباتى فى زيادة الانتاج من السلع الزراعية البديلة للواردات ومن السلع الزراعية التصديرية غير التقليدية وبدرجة اكبر ان لم يكن كليه عنه بالنسبة للانتاج من السلع الزراعية التصديرية التقليدية .

ومن استقراء الاتجاهات المشار اليها بشأن سياسة الانتاج الزراعى ما يشير الى اتجاه القطاع الزراعى خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢ نحو زيادة الانتاج من المحاصيل البديلة للواردات وغيرها من المحاصيل التصديرية من خلال التوسع فى المساحات المنزرعة بها كلها فيما ما يشير الى الحقائق التالية :-

— ان محاولة الاتجاه نحو زيادة الانتاج والصادرات من المحاصيل التصديرية التقليدية والمتشعبة فى القطن ، والارز ، والفول السودانى من خلال التوسع

فى المساحات المنزرعة بها قد لا يمكن تحقيقه ، وفى ضوء محدودية المساحة الارضية المنزرعة ، الا فى حدود ضيقة (وخاصة مع تزايد الاحتياج المحلية منها) وعلى حساب المساحات المنزرعة بمجموعة المحاصيل الصيفية البديلة للواردات وهو ما قد يتنافى مع هدف تحقيق الاكتفاء الذاتى منها ما لم تتحقق طفرة كبيرة فى زيادة انتاجية الفدان من اى منها .

— امكانية مضاعفة الانتاج ، والصادرات من حاصلات البصل ، والثوم ، والكمون بمضاعفة المساحات المنزرعة بها دون تأثير ملموس على المساحات المنزرعة بغيرها من الحاصلات الشتوية او الانتاج منها خاصة وان المحصول الاول ، والثانى من الحاصلات التى ينجح تحميل زراعتها على غيرها من المحاصيل الاخرى ، وهو ما يمكن ان يكون اتجاها من اتجاهات سياسة الانتاج الزراعى فى المستقبل بهدف تنمية الصادرات من هذه المحاصيل .

— كما يمكن ايضا الاتجاه نحو التوسع فى المساحات المنزرعة بالمحاصيل التصديرية غير التقليدية كالنباتات الطبية والعطرية والزهور بغرض زيادة الانتاج والصادرات منها ، دون ان يكون لذلك تأثير عكسى ملموس على الانتاج من المحاصيل التصديرية الاخرى او البديلة للواردات .

— ان الاتجاه نحو التوسع فى المساحات المنزرعة بالخضروات والفاكهة وان كان يعد من الاتجاهات المطلوبة لسياسة الانتاج الزراعى فى المستقبل بغرض زيادة الصادرات من هذه الحاصلات الا ان استمرارية هذا الاتجاه بالنسبة للانتاج منها فى الاراضى القديسة لا يعد امرا ضروريا حيث قد يتحقق ذلك على حساب الانتاج من غيرها من الحاصلات ، وفى نفس الوقت الذى يتوقع فيه ان تكون حاصلات الخضروات والفاكهة (وغيرها من الحاصلات غير التقليدية) هى المحور الاساسى للانتاج فى الاراضى الجديدة الجارى استزراعها حاليا والمستهدف استصلاحها واستزراعها مستقبلا بدرجة قد تنفى باحتياجات السوق المحلى وزيادة الصادرات منها .

— ان فى الاتجاهات المشار اليها ما يعكس ضعف فاعلية الاجراءات التى تتخذها

الدولة بشأن توزيع المساحات المنزرعة ما بين المحاصيل المختلفة مسـن خلال تدخـلها وتـحدـيـدهـا للمـسـاحـات الـتى تـزرع سنوياً من المحاصيل التصديرية أو البديلة للواردات الرئيسية (ومن ثم التأثير على المساحات المنزرعة على غيرها من المحاصيل الأخرى) فى نفس الوقت الذى تعكس فيه زيادة درجة تأثير عامل الاكتفاء الذاتى وقوى السوق فى هذا الشأن ، وهو ما يعزى الى وجود الملايين من الوحدات الانتاجية الصغيرة بالقطاع الزراعى وعليه فان هدف الاتجاه نحو زيادة الانتاج من المحاصيل التصديرية غير التقليدية كمحاصيل الخضروات والفاكهة ، والنباتات الطبية والعطرية تبعاً للاتجاهات المشار اليها ، وبغرض زيادة الصادرات منها قد يتطلب تنظيم الوحدات الانتاجية المتخصصة فى انتاجها ، وفى شكل تعاونيات أو اتحادات نوعية على غرار الجمعية التعاونية لمنتجى البطاطس ، كانشاء تعاونيات أو اتحادات لمنتجى حاصلات الخضراوات التصديرية ، وتعاونيات أو اتحادات لمنتجى حاصلات الفاكهة التصديرية ، وتعاونيات أو اتحادات لمنتجى النباتات الطبية والعطرية والزهور بغرض التصدير ، وذلك فى مناطق الانتاج الرئيسية لمثل هذه الحاصلات .

ان وجود مثل هذه التعاونيات أو الاتحادات وتنظيمها الذى قد يشتمل على تعاونيات أو اتحادات مركزية وأخرى محلية يتوقع ان تساعد على تطوير الانتاج من هذه المحاصيل من خلال ما يمكن ان تقدمه لأعضائها من خدمات مرتبطة بالعملية الانتاجية أو بتسويق الانتاج نفسه ، وفى نفس الوقت الذى يمكن ان تساعد فيه على الالتزام باهداف تصديرية معينة من هذه الحاصلات من خلال العلاقات المنظمة فيما بينها من جهة ومؤسسات التصدير من جهة أخرى ، بدلاً من الاعتماد على سياسة تصدير الفائض عن حاجة السوق المحلى من هذه السلع والمتبعة حالياً .

ولاشك ان للسياسة الائتمانية فى قطاع الزراعة دور فى زيادة الانتاج من

المحاصيل التصديرية ، ولكن يمكن لهذا الدور ان يصبح اكثر فعالية وذلك اذا ما اتبعت اجراءات اضافية منها على سبيل المثال :-

- تقديم المزيد من القروض لانتاج المحاصيل التصديرية وخاصة المحاصيل التى لم تجد العناية الكافية مثل الارز والفاكهة بصفة عامة والخضر وخاصة محصول البصل ، كما يجب اعطاء المزيد من القروض اللازمة لاستصلاح الاراضى من اجل التوسع الافقى بكسب مزيد من الارض الجديدة والسعى تعتبر حجرة الزاوية فى سبيل زيادة الانتاج من بعض المحاصيل التصديرية مثل الفاكهة والنباتات الطبية والعطرية .

- الا يكون الاهتمام فقط بحجم القروض ولكن يجب على نفس القدر من الاهمية ان تكون شروط الاقراض من سعر فائدة وطريقة سداد مناسبة ومتشعبة مسع طبيعة كل نشاط من الانشطة الانتاجية بحيث لا يهرب الزارع من نشساط مرغوب الى اخر غير مرغوب فيه طبقا للسياسة العامة فى قطاع الزراعة ، فمثلا يجب ان تكون شروط الاقراض حافزا للزارع ان يتجه الى ، نال استصلاح الاراضى والذي يحتاج الى فترة طويلة بنفس القدر الذى يتجه فيه الى انتاج الخضر والفاكهة .

- من الضروري ان تتعدى السياسة الائتمانية العملية الانتاجية من المحاصيل التصديرية بحيث تشمل فى نفس الوقت العملية التصديرية ، بأن يتم تقديم تسهيلات ائتمانية للمصدرين تحفزهم على زيادة نشاطهم فى تصدير المحاصيل الزراعية ، وذلك يتطلب توفير الهياكل التنظيمية القادرة على تقديم هذه الخدمات .

ومن امثلة هذه الهياكل التنظيمية بنك تنمية الصادرات الذى تأسس برأسمال قدره ٥٠ مليون جنيه والذي بدأ اعماله فى ١٩٨٥ / ٢ / ٣ ، وقد تقدم البنك بمقترحات محددة لتوفير التمويل اللازم للعملية التصديرية من خلال قرض طويل الاجل يمثل ثلاثة اضعاف رأسمال البنك لمدة ٢٥ عاما بفائدة تتراوح بين ٤ - ٥ % ، وذلك بان يقوم البنك باعطاء المصدرين قروض قصيرة ومتوسطة الاجل وكذلك اعطاء قروض لاستيراد

المستلزمات السلمية اللازمة للمنشآت الزراعية والصناعية والخدمية القائمة بهدف التصدير
او اعادة التصدير • وبالإضافة الى ذلك عهد الى البنك القيام بدور خاص كمدير لقروض
البنك الدولي لمصر لتمويل المشروعات التصديرية •

ولقد أصبح للسياسة الضريبية باعتبارها جزءاً من الأدوات المالية التي تستخدمها
الدولة في سبيل تحقيق الاهداف المختلفة للسياسة الاقتصادية دور يتعدى مجرد انها
وسيلة لتدبير الاموال اللازمة لاداء الدولة بعض الوظائف العامة في المجتمع • فلقد
أصبحت اداة تستخدم من اجل تمويل النشاط الاقتصادي المتنامي من جانب الدولة
وأصبحت تستخدم من اجل تحقيق اهداف اجتماعية بالتأثير في شكل توزيع الدخل القومي •
ومن اجل تحقيق اهداف اقتصادية مثل تشجيع الادخار والاستثمار وتوجيه الاستثمار
الاقتصادي من نشاط الى اخر وذلك بفرض ضرائب هنا او اعطاء إعفاءات هناك •

ولذلك يمكن للسياسة الضريبية ان تلعب دوراً في تنفيذ السياسة التصديرية
للدولة من المحاصيل الزراعية • وذلك اما بطريق مباشر عن طريق تشجيع النشاط التصديري
لهذه المحاصيل • او بطريق غير مباشر بمحاولة زيادة الانتاج من هذه المحاصيل
التصديرية باعتبار ان الانتاج من العوامل المهمة المحددة لامكانيات التصدير من أي
محصول •

ففي مرحلة الانتاج ليس من المتوقع ان يكون للضريبة المباشرة بصورتها الحالية
أي اثر توجيهي على النشاط الزراعي وذلك لضآلة عبئها الضريبي الذي لم يتعد ٢% من
الدخل الزراعي وذلك للأسباب الآتية :-

— تفرض ضريبة الاطيان بسعر نسبي ضئيل بالمقارنة بالضرائب النوعية الأخرى
كما انها تفرض على القيمة الإيجارية والتي من المفروض ان يعاد تدويرها
كل عشر سنوات كما نص القانون — الشيء الذي لم يتم في الواقع — ومن
الطبعي ان تتغير خلال تلك المدة الطويلة جميع الظروف الاقتصادية
وتتغير مستويات الاسعار • وبالتالي القدرة الشرائية للنقد ولا بد أن

تنعكس هذه التغيرات على متوسط القيمة الايجارية للفدان في حين ان قيمة الضريبة ثابتة لا تتغير الامر الذي يؤدي الى انخفاض القيمة الحقيقية لحصيلة الضريبة وتدهور نسبة الضريبة المفروضة على الاطيان الزراعية . والدليل على ذلك ما رأيناه عند تقدير العبء الضريبي للضريبة الزراعية حيث وجدناه يتناقص من سنة الى اخرى وذلك لثبات الضريبة بالرغم من التزايد المستمر في الدخل الزراعى مما يعنى الزيادة في متوسط دخل الفدان وهذه الظاهرة انعكست ايضا في حجم المرونة الضريبية التى تم حسابها للضريبة الزراعية حيث كانت مرونة سالبة .

— ضريبة الارباح التجارية فرضت على ارباح الاستغلال الزراعى لبعض الانشطة الانتاجية فى قطاع الزراعة ، ولكن هذه الضريبة لم تخضع فى حالة قطاع الزراعة للتصاعد المعمول به بالنسبة لنفس الضريبة فى القطاعات الاقتصادية الاخرى . علاوة على ذلك ان هذه الضريبة لا تفرض على اساس الربح المحقق فى هذه الانشطة بصفته وعاء ضريبة الارباح التجارية ، وانما تفرض على اساس القيمة الايجارية للفدان التى تقل كثيرا عن صافى ارباح الفدان من الفاكهة او النباتات الطبية ، مما يترتب عليه عدم وجود علاقة بين الدخل من هذه الانشطة وبين الحصيلة الضريبية منها ، وبالتالي حدوث نفس الشئ كما هو الحال فى ضريبة الاطيان حيث سيؤدى ثبات القيمة الايجارية من ناحية وتزايد مستويات اسعار الانتاج الزراعى من ناحية اخرى الى تدهور نسبة الضريبة المفروضة على الاستغلال الزراعى من هذه المحاصيل .

— الضرائب الغير مباشرة التى تفرض على الاستغلال الزراعى من خلال السياسة السعرية التى تتبعها الدولة عن طريق التسويق التعاونى لبعض المحاصيل يمكن ان تلعب دورا كبيرا فى التأثير على حجم وهيكल الصادرات الزراعية . ولكن السياسة المتبعة والتى تشمل جزءا فقط من المحاصيل الزراعية كان من نتيجتها حدوث اختلاف كبير بين ربحية المحاصيل المختلفة والذي عبست عنه بعض التقديرات التى تشير الى ان العائد السنوى للفدان من المحاصيل الحقلية يعادل حوالى ٥٨ ٪ فقط من العائد السنوى للفدان من الفاكهة

وحوالى ٢٤% فقط للفدان من الخضر • وهذا وان كان قد ادى الى التوسع فى زراعة الفاكهة والخضر باعتبارها محاصيل تصديرية ولكن كان ذلك على حساب تناقص المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية التقليديـة وخاصة القطن باعتباره محصول تصديرى هام تتمتع فيه مصر بميزة نسبية على مستوى التجارة العالمية للقطن ، وادى كل ذلك الى اختلال فى التركيب المحصولى فى الزراعة المصرية بصفة عامة •

— ولذا لك يجب اصلاح النظام الضريبي فى قطاع الزراعة بالشكل الذى يزيـد من امكانية استخدام الضريبة من اجل توجيه الموارد الانتاجية بالشكل الذى يـؤدى الى تحقيق الاهداف الاقتصادية للدولة ومنها زيادة انتـاج المحاصيل التصديرية • فى الوقت الذى لا يتم فيه اهمال الهدف المالى والاجتماعى للضريبة •

ويمكن ان يركز هذا الاصلاح الضريبي بصفة اساسية على الغاء الضرائب الزراعية المباشرة التى تأخذ اشكالا عدة ، مما ينفى عنها صفة اليقين والوضـح فـى الضريبة ، على ان يتم احلال ضريبة واحدة على الارباح الناتجة من الاستغلال الزراعى وان تكون هذه الضريبة ذات سعر تصاعدى ومحددة المعالم من حيث وسائل تحديد الارباح الخاضعة للضريبة وطرق ومواعيد التحصيل وغير ذلك من اجراءات تنظيميةـة وادارية • ان هذا الوضع والتوحيد والتعاقد فى سعر هذه الضريبة الزراعية التـى تفرض على صافى الارباح الناتجة من الاستغلال الزراعى يجعل هناك امكانية مـن استخدام هذه الضريبة — الى جانب قيامها باداء الاهداف المالية والاجتماعية كآداة توجيهية للتأثير فى السياسة الانتاجية الزراعية •

اما عن الضرائب الغير مباشرة والمثثلة فى الفروق السعرية للحاصلات الزراعية فيجب ان يتم اصلاح السياسة السعرية عن طريق وضع اسعار واقعية ومجزية للمحاصيل الزراعية ، بحيث تعكس الربحية النسبية لمختلف المحاصيل ، وبالشكل الذى يكون له تأثير على التركيب المحصولى الذى يتمشى الى جانب اهداف السياسة العامة للدولة مع سياسة تشجيع الصادرات الزراعية .

وهنا فى مرحلة التصدير يتم فرض ضريبتى الارباح التجارية والايراد العام على صافى الارباح المتحققة من النشاط التصديرى للحاصلات الزراعية بسعر تصاعدى كما هو الحال فى باقى الانشطة التجارية الاخرى ، مما يؤدى الى ان هذه الضريبة تشكل عبئا لا بأس به من حيث ما تقتطعه من الارباح المتحققة فى مجال تصدير هذه الحاصلات . ونظرا لان هذا العبء كبير بالمقارنة بالضرائب الزراعية المفروضة فى مرحلة الانتاج ، فانه وتمشيا مع السياسة التصديرية للدولة التى تهدف الى تنمية الصادرات الزراعية ، يمكن هنسبا استخدام الاعفاءات الضريبية كوسيلة لتشجيع الصادرات الزراعية .

ولاقتراح استراتيجية عامة لتنمية الصادرات حيث لا توجد فى مصر استراتيجية شاملة لهذا الغرض لذا اصبحت لزاما وضع هذه الاستراتيجية اذا اردت حقا تنمية الصادرات والزراعية منها خاصة . واصبحت اى استراتيجية لتنمية الصادرات لابد أن تتضمن اهداف التصدير ثم تخطيط الانتاج بما يحقق تلك الاهداف ثم توفير الخدمات المساعدة لانتماء عمليات التسويق والترويج .

ومفهوم الاستراتيجية يبدأ براسة تجربة الماضى والحاضر من خلال تقييس الممارسة لاظهار السلبيات والعمل على معالجتها من جهة ووضع اهداف لمرحلتين احدهما متوسطة الاجل والاخرى طويلة الاجل ، وكذلك وسائل تحقيق الاهداف .

ويجب ان تتضمن استراتيجية تنمية الصادرات الخطط متوسطة الاجل (٣-٥ سنوات) وخطة طويلة الاجل حتى عام ٢٠٠٠ . وفى الخطة المتوسطة يجب التركيز على استكمال

مشروعات الانتاج للتصدير ، واعداد دراسات عن اسواق الدول العربية والافريقية والاوربية في ضوء مختلف المتغيرات المستقبلية . والبدأ في اعداد بحوث ودراسات ميدانية لبعض المنتجات غير التقليدية التي لها مستقبل تصديرى .

وفي الخطة طويلة الاجل يتطلب الامر انشاء نظام كامل للتخطيط والمعلومات التصديرية ، واقامة المشروعات التصديرية المتكاملة ، وتشجيع الانتاج التصديرى ، والعمل على تدعيم الصادرات المصرية فى الاسواق الخارجية ، وتدعيم نظام النقل والمواصلات الداخلية والخارجية .

كما يجب ان تتضمن استراتيجيات تنمية الصادرات الزراعية اعاد النظر فى السلع التقليدية وتدعيم حصتها فى الصادرات او تخفيفها فى ضوء ما تسفر عنه اتجاهات انماط الاستهلاك . كذلك خطة للصادرات غير التقليدية وتطويرها فى الاراضى القديمة والجديدة . واعداد البحوث التسويقية لوضع اولويات جغرافية للصادرات فى ضوء الاولويات السلعية ، وكيفية توفير الاستثمارات اللازمة لعملية الانتاج ، ودراسة السياسات السعرية للحاصلات الزراعية ، وربط الاستيراد بالتصدير .

ويجب ان تكون تلك الاستراتيجيات ناشئة عن مشاركة واتفاق اجهزة الدولة المعنية بالانتاج - الزراعة ، الصناعة ، الاقتصاد ، التموين ، المالية ، المواصلات وذلك لضمان التزام هذه الاجهزة بكل مستوياتها بالاستراتيجية المعده وبرامجها التنفيذية ، كذلك ضرورة تبسيط اجراءات التصدير وتوحيد جهة اصدار القرارات كما انه من الضرورى ان يكون لكل من القطاع العام والقطاع الخاص دور اساسى فى تنفيذ هذه الاستراتيجية .

" الملاحق "

ملحق (١) : تطور الصادرات الزراعية التقليدية وتوزيعها

• الجغرافى

ملحق (٢) : تطور الصادرات من المحاصيل غير

التقليدية •

ملحق (٣) : السعة السوقية العالمية والطاقة

التصديرية العالمية للدول المنافسة

• للصادرات الزراعية المصرية

ملحق (١) : تطور الصادرات الزراعية التقليدية
وتوزيعها الجغرافي —————

جدول رقم (١٢) تطور كمية صادرات مصر من القطن الى اهم الدول المستوردة
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)

(بطن مئوي)

الاتحاد السوفيتي - الديمقراطية	المانيا	البحر	بولندا	تشيكوسلوفاكيا	رومانيا	يوغوسلافيا	اسبانيا	اليونان	بلغاريا	إيطاليا	النمسا	مصر	فرنسا	الصين	اليابان	الهند		
١٩٧٠	١٩٩١٢٧٠	٨٨٤٤٧	١١١٥٨٧	١١١٣٦٨	٢٢٥٩١١	٢٦٤٦٩٢	٢٢٤٣١٤	١١١٥٥٠	١٢٢٠٨٠	٥١١٨٤	٢٦٦٣٥	٢٩٠٢٣٥	١٣٥٨٦٢	٢٢٨٧٠	١٨١٨١٥	٢١٥٥٢٤	١٥١٠٦٨	٥٢٨٠٨
١٩٧١	٢٢٥٥٦٢٧	٧٢٩٤٤	٨٥٦٤٦	١١٥٠٦٤	٤٢٢٠٢٢	٢٨٤٧٣٠	٥٢٤١٠	١١١٣٩٩	١٥٢٠٥٠	١٤٥٥٥٠	١٥٢٠٦٥	٢٠١٣٤٠	١٨٢١٧٩	١٠١٦٨٤	١١٧٧١٢	٢٢٣٠٤٠	٢٢٣٠٤٠	٦١٥٧١٧
١٩٧٢	١٥٤٧١١٨	٢٤٤١٨	١٣٠٦١٧	١٥١٦٨٩	٤٦٤٩٥٧	٢٤٤٨٢٢	١٠٨٢٨٨	١٧٠١٧١	١١٠٥٥٤	٤٨٢٦٨	١٠٢٠٤٤	٢٤١٤٨٤	٢٤١٤٨٤	١٠٢٠٤٤	٢٤١٤٨٤	١٠٢٠٤٤	٢٤١٤٨٤	١٠٢٠٤٤
١٩٧٣	١٢٦٠٥١١	٢٢٠٩٠	٦١٠٨٨	١١٣٥٨٨	٢٢٦٩٠٥	٢٠٠٤٢٠	٢٠٠٤٢٠	١٢٦٩٠٥	١٢٦٩٠٥	١٢٦٩٠٥	١٢٦٩٠٥	١٢٦٩٠٥	١٢٦٩٠٥	١٢٦٩٠٥	١٢٦٩٠٥	١٢٦٩٠٥	١٢٦٩٠٥	١٢٦٩٠٥
١٩٧٤	١١٦١٥٤٨	١٢٩١٢	٨٨٦٧١	١٢٧١٦٨	٧٤٢٩٠	١٢٧١٦٨	٨٨٦٧١	١٢٧١٦٨	٨٨٦٧١	١٢٧١٦٨	٨٨٦٧١	١٢٧١٦٨	٨٨٦٧١	١٢٧١٦٨	٨٨٦٧١	١٢٧١٦٨	٨٨٦٧١	١٢٧١٦٨
١٩٧٥	١٢٨٤١٩٤	١٢٠٦١١	٤٢٥٦٤	١٢٠٦١١	٤٢٥٦٤	١٢٠٦١١	٤٢٥٦٤	١٢٠٦١١	٤٢٥٦٤	١٢٠٦١١	٤٢٥٦٤	١٢٠٦١١	٤٢٥٦٤	١٢٠٦١١	٤٢٥٦٤	١٢٠٦١١	٤٢٥٦٤	١٢٠٦١١
١٩٧٦	٢١٦٥٠	٧٢٢١٥	٢١١٠٦	٢١١٠٦	٢٢٧١٦	٢١١٠٦	٢١١٠٦	٢٢٧١٦	٢١١٠٦	٢١١٠٦	٢٢٧١٦	٢١١٠٦	٢١١٠٦	٢٢٧١٦	٢١١٠٦	٢٢٧١٦	٢١١٠٦	٢٢٧١٦
١٩٧٧	٥٧٧٣٧١	٦٦٨٨٧	٥٣٧٩٤	٦٦٨٨٧	٥٣٧٩٤	٦٦٨٨٧	٥٣٧٩٤	٦٦٨٨٧	٥٣٧٩٤	٦٦٨٨٧	٥٣٧٩٤	٦٦٨٨٧	٥٣٧٩٤	٦٦٨٨٧	٥٣٧٩٤	٦٦٨٨٧	٥٣٧٩٤	٦٦٨٨٧
١٩٧٨	—	—	٥٥٤٣٢	١١١٤١٨	١٢٤٨٦	١٢٤٨٦	١٢٤٨٦	١٢٤٨٦	١٢٤٨٦	١٢٤٨٦	١٢٤٨٦	١٢٤٨٦	١٢٤٨٦	١٢٤٨٦	١٢٤٨٦	١٢٤٨٦	١٢٤٨٦	١٢٤٨٦
١٩٧٩	—	—	—	١٢٨٠٢٥	٢١٢٢٦	١٢٨٠٢٥	٢١٢٢٦	١٢٨٠٢٥	٢١٢٢٦	١٢٨٠٢٥	٢١٢٢٦	١٢٨٠٢٥	٢١٢٢٦	١٢٨٠٢٥	٢١٢٢٦	١٢٨٠٢٥	٢١٢٢٦	١٢٨٠٢٥
١٩٨٠	—	—	—	٢٤٦٤٧	١٤٠٩١١	٢٤٦٤٧	١٤٠٩١١	٢٤٦٤٧	١٤٠٩١١	٢٤٦٤٧	١٤٠٩١١	٢٤٦٤٧	١٤٠٩١١	٢٤٦٤٧	١٤٠٩١١	٢٤٦٤٧	١٤٠٩١١	٢٤٦٤٧
١٩٨١	—	—	—	٢٢١١٣٨	٢٢١١٣٨	٢٢١١٣٨	٢٢١١٣٨	٢٢١١٣٨	٢٢١١٣٨	٢٢١١٣٨	٢٢١١٣٨	٢٢١١٣٨	٢٢١١٣٨	٢٢١١٣٨	٢٢١١٣٨	٢٢١١٣٨	٢٢١١٣٨	٢٢١١٣٨
١٩٨٢	٤٨٠١	٨٣٥٠٩	١٤٤٦٨	١٤٤٦٨	١٤٤٦٨	١٤٤٦٨	١٤٤٦٨	١٤٤٦٨	١٤٤٦٨	١٤٤٦٨	١٤٤٦٨	١٤٤٦٨	١٤٤٦٨	١٤٤٦٨	١٤٤٦٨	١٤٤٦٨	١٤٤٦٨	١٤٤٦٨
١٩٨٣	٥٤٧١٩٦	١١١٣٩٥	١٣٠٦١١	١١١٣٩٥	١٣٠٦١١	١١١٣٩٥	١٣٠٦١١	١١١٣٩٥	١٣٠٦١١	١١١٣٩٥	١٣٠٦١١	١١١٣٩٥	١٣٠٦١١	١١١٣٩٥	١٣٠٦١١	١١١٣٩٥	١٣٠٦١١	١١١٣٩٥

المصدر : جمعت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتمهنة العامة والاحصاء

جدول رقم ٢ - التطور كمية صادرات مصر من القطن الى أهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٢٠ - ١٩٨٢)

(بلايف جنيه)

السنة	الاتحاد السوفيتي	المانيا الديمقراطية	الجبر	بولندا	تشيكو	رومانيا	يوغوسلافيا	اسبانيا	اليونان	بلغاريا	بريطانيا	إيطاليا	المانيا الاتحادية	هولندا	فرنسا	الصين	اليابان	الهند
١٩٢٠	٥٥٤٨٠	٢٤٧٢	٢٢٨٢	٤٤١١	٩٣٢٧	٦٨٣٦	٥٧٦٠	٢١٩١	٢١٥٠	١٤١٥	١٦٦١	٦٦٥٥	٣٠٤٧	١٣٧٨	٤٣١٧	٦٠١٠	١٧٦١	١٤٤١٢
١٩٢١	٦٦٥٥٠	٢٠٢٨	٢١٩٨	٦١٨٨	١٢٥٥٨	٧٢٤٨	١٣٨١	٢١٤٠	٢٧٧٢	٢٨٤٥	٢٠٧٨	٦١٣٤	٥٥٩١	٢٢٢٥	٢٨٨٠	١٠٢٤٨	١٢٦٦٤	١٩٤١٤
١٩٢٢	٤٨٦٥٦	١٨٧٠	٢٨٠٦	٤٤٨٩	١٤٠٢٢	٨٢٧٨	٢٩٨٤	٢٨٤٩	٢٣٠٨	١٣٨٨	٢٤٨٣	٥٢٠٤	٦٤٤٠	٢٠٥١	٥٥٦٧	٩٥٩٦	١٤٤١٣	١٦٥٦٥
١٩٢٣	٥٥٦٥٥	٢٥٧٠	٢٣٨٧	٤٨٢٩	١٥٢٠٧	١٠٤٠٢	٢٦٩٢	٦٦٨٠	٢١٢١	٢٧٢٤	٣٤٠٨	١٠٠٨١	٧٥٦٣	٥٩٤٨	٧١٧٦	٦٤٥١	٢١١١٥	١٣٢٧٠
١٩٢٤	٧٥٩٧٣	٤٦٦٤	٥٤٩٣	٨٤٢٨	٢٢٨٣٧	١٣٧٠٤	٢٧٠٢	٤١٤٣	٤٣٢٢	٥٧٢٥	٤٧٠٤	١١٠٢٦	٧٨٦٤	٢١٦١	١٠٠٥٨	١٠٧٣٢	٥٦٩٠٣	١٠٢٦٥
١٩٢٥	٧٢٨٢٨	٧١٠٩	٢٣١٤	١١٧٣٥	٢٧٠٩١	٢٤٤٢٤	٤٥٩٩	٢٩٦٢	٢٤٩٣	٤٩٩٩	١٣١٩	٤٢٠٦	٦٤٦	٨٨٤	٥٤٣١	١٩٤٠٢	٤٠١٤	-
١٩٢٦	٣٤٥٦٢	٤٠٧٥	٧٢٤	٤٤١٢	١٨٢٠٠	٩٩٢٠	٢٧٩٠	٣٤٠٤	٢٦٢٣	٢٦٨٥	١٠٦٠	٥٧٤٢	٤٢٨٧	٢٤٥١	٦١٦٥	١٨٩٠١	١٩٣١١	٤٧٦٨
١٩٢٧	٤٣٠٨١	٤٧٠٤	٢٩٤٨	٩٠١٠	٢٦٦٣٠	٥٤٨١	٢٧٨٨	٤٤٠٤	٤٢٨٣	٥٤٣٩	١١٠٥	٥٩٥٤	٨٢٧٤	٤٣٩٨	٦٩٣٧	١٢٤٨٧	٢٢٤٨	-
١٩٢٨	-	-	٣٤٤٨	٥٤٨٧	٤٨٣٣	١٠٦٢	٤٨٣٣	٥٤٨٧	٢٩٨٩	٩٥٦٩	١٦٢٦	٨٣١٥	١٠١٩٤	٥٢١٤	٨٣٠٤	٢٢٩٤٥	١٨١٨٨	٦٣١٦
١٩٢٩	-	٨٧٢٥	-	٧٤١٠	١٣٩٥٧	٢٣٩٢٨	١٢٥٨٤	٢٧٨١	٣٥٦٥	٤١١٠	٨٠٤٦	١٦٥٥٠	٣٢٩٣٦	١٧٤٨٣	٧٠١١	٢٠٤٧١	٤٧٧٤٠	-
١٩٣٠	-	-	-	-	١٤٣١٥	٤٠٣٧٦	٢٠٠٦٠	١٧١٦	٢٧٤٩	٨٥٠٥	٥٧١١	٢٤٦١٨	٢٤٦١٨	١٢٩٠١	١١٢٧٤	٣٦٠٤٧	٤٨١٧٩	-
١٩٣١	-	-	٢٣٦	٨٦٥٠	٢١١٢	٢٥٤٩٠	٢١٤٦٦	٧١٣٦	٣٩٥٥	٦١٦٤	٢٣٢٧	٢٢٢٨٦	٢٥٢٨٢	٢٣١١٥	١٨٥٠٢	٤٣٥٥٢	٥٢٦٨١	-
١٩٣٢	٢٦٧	٤٩٥٠	٧٣٢٢	٤٢	٢٢٠٥٠	٢٣١٧٧	١٦٢٢٧	٧٧٨٧	٢٤٠٧	٥٧٩٣	٣٩٥٧	٢٩٤٣٩	٨٥٠٦	١٩٧٢٦	٢٦٣٨٦	٢٣٤٢٢	٤٤٢٣٨	-
١٩٨٣	٣١٢٦٨	٩٢٠٤	١٠٤٣٤	٥٦٦٢	٢٦٦٤٨	٧٨٧٩	١٤٩٣٢	٨٤١٧	١٢١١٨	-	٣٧٦٣	٢٨٩٠٢	١٧٧٢٦	٢١٩٥٩	٧١٢٣	١٥٦٥٦	٤٦٥٢٨	-

المصدر :-

تقارير التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتحفة العامة والاحصاء .

جدول رقم ٧ - تطور متوسط أسعار صادرات مصر من القطن إلى أهم الدول المستوردة
للسنة (١٩٢٠ - ١٩٨٣)

(جنيه / قنطار شري)

السنوات	الاتحاد السوفيتي	المانيا الديمقراطية	الجسر بولندا	تشيكوسلوفاكيا	رومانيا	يوغوسلافيا	إيطاليا	اليونان	ألمانيا الغربية	فرنسا	البحرين	اليابان	الهند
١٩٢٠	٢٨	٢٨	٢٨	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٠	٢٠	٢٨	٢٢	٢٢
١٩٢١	٢٠	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٨	٢٢	٢٢
١٩٢٢	٢١	٢٠	٢١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٨	٢٢	٢٢
١٩٢٣	٢٢	٢١	٢١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٨	٢٢	٢٢
١٩٢٤	٢٥	٢١	٢١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٨	٢٢	٢٢
١٩٢٥	٢٧	٢١	٢١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٨	٢٢	٢٢
١٩٢٦	٢٦	٢١	٢١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٨	٢٢	٢٢
١٩٢٧	٢٦	٢١	٢١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٨	٢٢	٢٢
١٩٢٨	٢٦	٢١	٢١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٨	٢٢	٢٢
١٩٢٩	٢٦	٢١	٢١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٨	٢٢	٢٢
١٩٣٠	٢٦	٢١	٢١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٨	٢٢	٢٢
١٩٣١	٢٦	٢١	٢١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٨	٢٢	٢٢
١٩٣٢	٢٦	٢١	٢١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٨	٢٢	٢٢
١٩٣٣	٢٦	٢١	٢١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٨	٢٢	٢٢

المصدر : نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للمتابعة العامة والاقتصاد

جدول رقم (٤-٧) تطور كمية صادرات مصر من الارز الجيفر الى اهم الدول
المصدرة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)

بالطن

سنوات	موريتانيا	الاردن	السعودية	الامارات	السودان	لبنان	ليبيا	الاتحاد السوفيتى	المانيا الديمقراطية	بولندا	تشيكوسلوفاكيا	فنلندا	قبرص	ايطاليا	النمسا
١٩٦٩	٣٧٢٧٦	١٠٠١١	—	—	١١٩٣٥	—	—	٢٤١٣٧٥	١١٤١٢	١٧٧٨٥	٢٣٨٠٠	١٢٠٠	—	—	—
١٩٧٠	٣٦٧٣٩	١٤٨٩٩	—	—	١٠٤٤١	٥٩٦٩	—	١٨٤٥٢٨	١١٧٤٩	٣٦٧٨٠	٣٢٩٥٣	—	—	—	—
١٩٧١	٣٦١٢٩	—	—	—	٦٤٨٩	٦٢٧٤	٩٠٠٠	١٥٧١٢١	٨٥١٤	٣٧٧٧٤	٣٠٦٧٣	—	—	١١٢١٢	—
١٩٧٢	٢٦٩١٨	—	—	—	—	١٤٦٠٦	٢٢٥٢٧	٦٤٨١٨	٥٨٥٠	—	١٨٨٠٠	١٥٦١٠	—	٨٢٣٨	—
١٩٧٣	٥١١٢	٩٧٢٥	—	—	٣٥٠٠	٨٠٢٦	٢٠١٧٣	—	٤٤٩٩	—	١٨٠٠	—	—	—	—
١٩٧٤	٤٠٧٣	—	٣٥٠٠	—	—	٢٧٠٠	٢٠٩٠	٢٢٤٨٢	٦٠٢٥	—	١٤٥٢١	—	—	—	—
١٩٧٥	٧٢٤٧	١٨٠٨٧	٢٤٠٨	٤٠٠	—	٢٧٢٩	—	٦٠٨٠٠	٢٢٥٠٦	١٥٢٥٠	٢٠١٤٠	٦٨٨٢	—	١٧١٢	١٠٠٣
١٩٧٦	٣٩٧٧٩	٢٢٨٧٨	٢٥٨٧	—	—	٦٨٨٢	—	٣٥٩٩٠	٤٩٩٩	—	٢٤٨٥٩	—	—	٤٧٨	٣١١٥١
١٩٧٧	٢٤٧٣١	١٥٢٢٢	٣٥٠٥	—	٣٠٠٣	٨٣٤٣	١٠٠٠٠	١٠٢٤٤	—	—	٢٠٥١٧	١٥٠٠٣	٥٧٧	٣٣٠٠	٧٥٠٠
١٩٧٨	—	٢٣٤٤٣	٢٨٨٩	١٧٠٢	٣٣٢١	—	—	١٠٥٠٠	٩٩٩٩	١٠٠٠٤	١٣٣٥٠	٧٠٠٠	—	٣٠٦٥	—
١٩٧٩	—	—	٤٠٠٠	—	٩٥٤٥	—	—	—	٣٠٤٥	١٢٥٠٠	—	٩١٠٠	—	—	٣٠٠٤
١٩٨٠	—	—	٣٨٠٠	١٣٥٠	٥٤٥٦	٧٨٨٠	—	٨٥٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠	٧٠٢٣	—	١٥٥٠	١٦٦٦٦
١٩٨١	—	—	٣٢٨٠	١٧٧٧	٥٣٥٠	١٤٥٨	—	٤٠٠٠	—	—	—	—	٢٣٧	—	—
١٩٨٢	٣٤٦٣	٢٧٥٠	—	١٢٠٠	—	—	—	٤٥٠٠	—	—	٣٠٠٠	—	—	—	—

المصدر / نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاقتصاد

جدول رقم (٥) تطور قيمة صادرات مصر من الارزالمبيضاالى اهم الدول المستوردة
خلال الفترة من (١٩٧٠ - ١٩٨٣)
(بالاف جنيه)

السنوات	سوريا	الأردن	المملكة العربية السعودية	الإمارات	السودان	لبنان	ليبيا	الاتحاد السوفيتى	ألمانيا الديمقراطية	بولندا	تشيكوسلوفاكيا	فلندا	قبرص	إيطاليا	النمسا
١٩٧٠	٢٠٩٣	٥٧٦	—	—	٧٨٠	—	—	١٣٤٧٠	٧٧٨	١١٣٥	١٩٧٥	٣٤٤	—	—	—
١٩٧١	١٧٦٧	٧٢٩	—	—	٦١٤	٢٦٨	—	١٠٥٤٨	٦٥٤	١٨٢٩	١٥٦٢	—	—	—	—
١٩٧٢	١٦٦٠	—	—	—	٣٨٣	٣٢٠	٤٣٥	٨٩١٥	٤٧٤	١٩٩٦	١٦٩١	—	—	٤٦٩	—
١٩٧٣	٢٩٦٤	٦٨٦	—	—	—	١٥٢٢	١٧٥٢	٧١٠٠	٧٢٨	٢١٠٥	١٠٦٠	—	—	٦٢٣	—
١٩٧٤	١١١٢	٢٠٢١	—	—	٧٤٩	١٥٤٩	٤٣٧٦	—	٣٠٣	—	٧٠٩٥	—	—	—	—
١٩٧٥	٨١٧	—	٧٠١	—	—	٦٨٢	٣٦١١	٩١٧٨	١٥١٣	—	٣٣٢١	—	—	—	—
١٩٧٦	٩٧١	٣٧٧	٣٧٧	٧٦	—	٤٩٨	—	١٠٠٨٢	٣٣٩١	٢٢٣٥	٤٣٥٢	٦٩٥	—	١٣٢٧	٧٠
١٩٧٧	٣٧٦٣	١٦٨٤	٥٢١	—	—	٨٢١	—	٤٥٢٠	٦٦٠	—	٣٣٥٨	—	—	٥٣٣	٢٨٠٦
١٩٧٨	٣١٦٧	١٩٣٩	٥٧٧	—	٣٥٩	١١٢٠	١٣٩٨	٦٨٧	—	—	٣٥٧٣	١٦١٧	٥٠٩	٤٢٧	١٠١٦
١٩٧٩	—	٥٥٣٦	٨٤٦	١٣٥٥	٦٨٠	—	—	٢١٣١	١٨٤٠	١٨٤٣	٢٤٦٩	٨٤٠	٥١١	—	١٨٢٦
١٩٨٠	—	—	١١٨٢	—	٢٣٢٥	—	—	—	١٥٧٥	٢٩٦٦	—	٢١٩٩	—	—	٧٥٢
١٩٨١	—	—	١٥٩٨	٥٥٩	٩٩٥	٢٨٢٩	—	٤٢٩٣	١٦٥	٥٩٦	٥١٣	٢٣٥٣	—	٣٤٣	٤٤٦٥
١٩٨٢	—	—	١٦٥٣	٦٠٨	١٦٤٢	٦٤٤	—	١٨٥٤	—	—	—	—	٩٧٢	—	—
١٩٨٣	—	٨١٧	٩٢١	٣٤١	—	—	—	١١٠٧	—	—	٧٠٣	—	—	—	—

المصدر : نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والا حياء

جدول رقم (٢-٦) تطور متوسط أسعار صادرات مصر من الارز لاهم الدول المستوردة
خلال الفترة (١٩٢٠ - ١٩٨٣)

السنوات	سوريا	الاردن	السعودية	الامارات	السودان	لبنان	ليبيا	الاتحاد ألمانيا	بولندا	تشيكو	فنلندا	قبرص	إيطاليا	النمسا
١٩٢٠	٥٦	٥٨	—	—	٦٥	—	—	٥٦	٦٨	٦٦	٨٣	٣٧	—	—
١٩٢١	٤٨	٤٩	—	—	٥٩	٤٥	—	٥٧	٥٦	٥٠	٤٧	—	—	—
١٩٢٢	٤٦	—	—	—	٥٩	٥١	٤٨	٥٧	٥٦	٥٣	٥٥	—	٤٢	—
١٩٢٣	١١٠	٩٧	—	—	—	١٠٤	٧٨	١١٠	١٢٤	—	١١٢	٦٨	٧٦	—
١٩٢٤	٢١٨	٢٠٧	—	—	٢١٤	١٩٣	٢١٧	—	٣٥٦	—	٣٩٤	—	—	—
١٩٢٥	٢٠١	—	٢٠٠	—	—	١٨٤	١٩٠	٢٧٤	٢٥١	—	٢٢٩	—	—	—
١٩٢٦	١٣٤	١٣١	١٥٧	١٩٠	—	١٨٢	—	١٦٦	١٥١	١٤٧	٢١٦	١٠١	٧٥	٧٠
١٩٢٧	٩٥	٧٤	١٤٥	—	—	١١٩	—	١٢٦	١٣٢	—	١٣٥	—	٨٨	—
١٩٢٨	١٢٨	١٢٧	١٦٥	—	١٢٠	١٣٤	١٤٠	١٧٣	—	١٢٤	١٠٨	١٠٨	١٢٩	١٣٥
١٩٢٩	—	٢٧٥	٢٩٣	٣٢٢	٢٠٥	—	—	٢٠٣	١٨٤	١٨٤	١٨٥	١٢٠	٢٥٦	٥٩٦
١٩٨٠	—	—	٢٩٦	—	٢٤٤	—	—	—	٥١٧	٢٣٧	—	٢٤٢	—	٢٥٠
١٩٨١	—	—	٤٦١	٤١٤	١٨٢	٣٥٩	—	٥٠٥	٢٩٨	٢٩٨	٣٤٢	٣٣٥	٢٢١	٢٦٧
١٩٨٢	—	—	٥٠٤	٣٤٢	٣٠٧	٤٤٢	—	٤٦٤	—	—	—	٣٠٤	—	—
١٩٨٣	—	٢٣٦	٣٣٥	٢٨٤	—	—	—	٢٤٦	—	—	٢٣٤	—	—	—

المصدر :-

فشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتمهنة العامة والاحصاء .

جدول رقم (٧-٢) تطور كمية صادرات مصر من البصل لاهم الدول المستوردة

خلال الفترة من (١٩٧٠ - ١٩٨٣)

(بالطن)

السنوات	السعودية	لبنان	الاتحاد السوفيتى	المانيا الغربية	بريطانيا	ايطاليا	المانيا الاتحادية	فرنسا	الدنمرك	السويد	هولندا
١٩٧٠	٢١٤٠	—	٢١٥٤٦	٢٥٨٠	١٣٢٧٤	٣٧٩٠	١٣٧٧٣	١٠٣٤٣	٢٥٤٠	٤٩٣	١١٢٦٥
١٩٧١	—	—	٤١٩٢٩	—	١١٠٢٣	١٠٤٤	١٣٠٦٥	٩٩١٨	٢٥٠١	٨٥٣	٥٥٠٦
١٩٧٢	—	١٠٠٣	٤٠١٧٦	٥٠٣٣	٧٠٢٨	٣٣٦١	١٩٠٤٩	١٨٥٦١	١٦٩٥	٤٩٤	٥٧٢٨
١٩٧٣	٣٠٣	٣٩٨	٣٤٨٦٦	٤٢٩٤	٩٥٠٠	١٠٣٥١	١٥٣٤٥	٩٠٢٨	٢٠٥١	١٠٨٨	٨١٦٢
١٩٧٤	—	٨٧٩	—	٣٥٣٤	٧٦٧٤	١٢١٧	١٢٠٧٦	١٥٢٨٧	١١٠٧	—	٧١٧٤
١٩٧٥	—	١٠٤٣	٣٠٨٣٢	٢٩٦٨	٤٦٦٦	٢٠٢٢	١٠٢٠٧	٨٨٣٧	٥٨٤	٤٦٠	٥٦٣٧
١٩٧٦	—	١٠٠٦	٢٩٥١٣	٢٠٢٣	٢٨١٧	٢٤٤٧	٧٤٠٩	٩٥٦٧	٢٥٠٩	٣٧٤	٥٠٦٢
١٩٧٧	١٤٥١	١٠١٢٩	٣١٤١٩	٥٠٣	٨٥٥	٢٢٧٩	٧١٠٩	١٠٢٣٥	٩٣٢	٢٤٥	٨٠٩٣
١٩٧٨	٢١٧٨	٤٨٩٩	٢٣٨٤٥	—	١١٧٨	٣٦١٢	٦٨٨٦	١٠٧٥٦	—	—	٣٧٣٥
١٩٧٩	١٣٢	٣٥٤	—	—	—	٤٢٣٥	٤٩٨٩	٨٧٧١	—	—	٢٨١٩
١٩٨٠	١٧١٩	٢٤٢٠	٦٠٠٧١	—	٢٣٤٨	٤٩٠٨	—	١٠٢٢٥	—	—	٣٩٦٢
١٩٨١	—	١٠٣٨	٧٦٦٤	—	٢١٨١	—	١٢٢٠	٣٤٦٢	—	—	١٠٦١
١٩٨٢	٤٦	٣٥٠	٧٤٣٣	—	—	٢٠٩٨	—	٢٧٥١	—	—	—
١٩٨٣	٩٠٦	—	٢٤٣٩٩	—	١١٠٩	٢٣٠١	٩٩٠	٣٤٩٨	—	—	—

المصدر : جمعت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

جدول رقم (٢-٨) تطور قيمة صادرات مصر من البصل الطازج لاهم الدول المستوردة

خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)

(بالالف جنيه)

السنوات	المصرية	لبنان	الاتحاد ألمانيا السوفيتي الديكرا طيبة	بريطانيا	إيطاليا	ألمانيا الاتحادية	فرنسا	الدنمارك	السويد	هولندا	
١٩٧٠	٨٢	—	١٣٤٠	١٢٠	٨٤٦	٢٦٠	٩٢٩	٦٦٩	١٦٣	٣٠	٧٤٩
١٩٧١	—	—	٢٣٤٥	—	٥٤٤	٤٧	٥٩٩	٤٧٢	١١٦	٤٣	٢٦٧
١٩٧٢	—	٢٥	٢١٩٤	٢٩٣	٢٨٥	١١١	٦٦٤	٦٠٠	٦٢	١٧	٢٠٠
١٩٧٣	٢٥	٣٠	٣٦٣٨	٦٠٥	٩٢١	٣٣٢	١٥١٠	٩٣١	٢٠٥	٩٧	٨٠٣
١٩٧٤	—	٤٤	—	٣٤٦	٤٣٣	٨٩	٨٠٠	٨٠٧	١١١	—	٣٩٣
١٩٧٥	—	٨٠	٣٥٨٠	٤٥٣	٣٧٥	١٨٧	٨١٩	٧٣٩	٣٩	٣٤	٤٨٤
١٩٧٦	—	٨٩	٣٩٨٣	٣٤٠	٢٩٠	٢٦٥	٧٨٣	١٠٢٣	٢٨٥	٤٣	٥١٨
١٩٧٧	٣٧٧	٥٦١	٣٧٩٣	٦١	٦٨	١٦٧	٥٣٩	٨٠٤	٧٦	٢٧	٦١٥
١٩٧٨	١٢٩	٣٢٩	٢٩٣٠	—	٧٥	٢٣٥	٤٣٦	٦٨٣	—	—	٢٤١
١٩٧٩	١٦	٣١٢	—	—	—	٥٧٦	٦٩٠	١٢٠٤	—	—	٣٩١
١٩٨٠	٣٤٠	٤٨٤	١٩٥٠	—	٤٦٤	٩٦٥	—	٢٠٤٦	—	—	٦٦٦
١٩٨١	—	٢٠٠	١١٩٢	—	٥٢٥	—	٣٠٠	٨٠٦	—	—	٢٥٤
١٩٨٢	—	٦٢	٢١٩٤	—	—	٦١٨	—	٧٩٣	—	—	—
١٩٨٣	١٥٠	—	٦٥٢٥	—	١٥٥	٣٢٩	١٤٤	٥٠٧	—	—	—

المصدر : جمعت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

جدول رقم (٩-٢) تطور متوسط اسعار صادرات مصر من البصل الطازج لاهم الدول المستوردة
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)

(جنيه / طن)

السنوات	المملكة العربية السعودية	لبنان	الاتحاد السوفيتي	المانيا الديمقراطية	بريطانيا	ايطاليا	المانيا الاتحادية	فرنسا	الدنمارك	السويد	هولندا
١٩٧٠	٣٨	—	٦٤	٤٧	٦٤	٦٩	٦٧	٦١	٦٤	٦١	٦٦
١٩٧١	—	—	٥٦	—	٤٩	٤٥	٤٦	٤٨	٤٦	٥٠	٤٨
١٩٧٢	—	٢٥	٥٥	٥٨	٤١	٣٥	٣٥	٣٢	٣٧	٣٤	٣٥
١٩٧٣	٨٣	٧٥	١٠٤	١٤١	٩٧	١٠١	١٠٤	١٠٣	١٠٠	٨٩	٩٨
١٩٧٤	—	٥١	—	٤٨	٥٦	٧٣	٦٦	٥٣	٥٨	—	٥٥
١٩٧٥	—	٧٧	١١٦	١٥٣	٨٠	٨٥	٨٠	٨٤	٦٧	٧٤	٨٢
١٩٧٦	—	٨٨	١٣٥	١٦٨	١٠٣	١٠٨	١٠٦	١٠٧	١١٤	١١٥	١٠٢
١٩٧٧	٥٨	٥٥	١٢١	١٢١	٨٠	٧٣	٧٦	٧٨	٨٢	١١٠	٧٦
١٩٧٨	٥٩	٦٧	١٢٣	—	٦٤	٦٥	٦٣	٦٣	—	—	٦٥
١٩٧٩	١٢١	١٤٥	—	—	—	١٣٦	١٣٨	١٣٧	—	—	١٣٩
١٩٨٠	١٦٨	٢٠٠	١٤٤	—	١٦٨	١٩٧	—	٢٠٠	—	—	١٦٨
١٩٨١	—	١٩٣	٢٦٠	—	٢٤١	—	٢٤٦	٢٣٣	—	—	٢٣٦
١٩٨٢	١٧٤	١٧٧	٢٩٥	—	—	٢٩٥	—	٢٨٨	—	—	—
١٩٨٣	١٦٦	—	٢٦٧	—	١٤٠	١٤٣	١٤٥	١٤٥	—	—	—

المصدر : جمعت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

جدول رقم (٢-١٠) تطور كمية صادرات مصر من القطن السوداني لاهم الدول المستوردة
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)
(بالطن)

السنوات السعودية لبنان المجر قبرص بريطانيا ايطاليا فرنسا هولندا بلجيكا

١٩٧٠	-	١٢٥٠	٤٠٢	١٢٠	١٠٤٠	٢٢١٤	١٠٦٦	٢٧٠	١٠٠
١٩٧١	-	٦٠٨	٨٠٠	-	٤٣٦	٦٤٥٦	٣٨٩	٢٠٤٢	-
١٩٧٢	-	٢٩٥	٨٠٠	-	٥٧٧	٥٠١٤	-	٢٧٥	-
١٩٧٣	-	١٠٠	١٥٠	-	٣٣٠	٤٠١٣	-	٢٠١	١٠٠
١٩٧٤	-	٥١٥	١٧٧٧	١٠٠	١١٠	٤٩٧٠	-	-	٥٠
١٩٧٥	-	٢٦٢	١٣٦	٢٩٨	٢٢١	٤٥٣١	٣٥٣	٣١٠	١٢٠
١٩٧٦	-	٢٣٥	١٠٠	٤١٦	٣٠٧	٤٥١٥	٩٣٣	٢٢٨	٨٥
١٩٧٧	١٦٥	٢٩٣	٢٥٠	-	٧١٥	٤٨٤٨	٣٤٨٢	٨٢٠	-
١٩٧٨	٥٧	١٣٠	٤٤٠	٣٩٥	٣٢٣	٤٥٣٠	٢٦٧٥	٢٠٢٨	-
١٩٧٩	١٤٠	٥٥٥	٩٤٩	٦١١	٢٣٢	١٣١٣	-	-	-
١٩٨٠	٤٥١	٧٩٨	١١٤٠	-	-	١٠٨٦	١٢٤٧	٦١١٥	٦٥٦
١٩٨١	٤٦٢	٢٥٢	٦١	٢٤٩	١٨٨	٧٩٢	٩٢٦	١١١٤	١٥٠
١٩٨٢	١٥٥	٦٥	١٣٧٢	٣٣٨	٣٧	١١٠	٣٣٤	٢١٢٥	-
١٩٨٣	-	٣١٨	٤٤٥	٧٠	٤٣٢	٨٨٥	٤٦٣	٢٤٢٢	-

المصدر : جمعت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

جدول رقم (١١-٢) تطور قيمة صادرات مصر من القطن السوداني لاهم الدول المستوردة
خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٣)

(الف جنيه)

المسنوات	السعودية	لبنان	المجر	قبرص	بريطانيا	ايطاليا	فرنسا	هولندا	بليجيكا
١٩٧٠	-	١٠٣	٧٧	٢١	١٢٤	٢٧٠	١٣٤	٥٧	١٤
١٩٧١	-	٥٩	١٤٩	-	٦٤	٧٦٩	٤٦	٣٣٣	-
١٩٧٢	-	٢٧	١٥٠	-	٨٣	٦٩٨	-	٣٧	-
١٩٧٣	-	١٧	٣٣	-	٥٠	٦٥٧	-	٣١	١٥
١٩٧٤	-	١٤٨	٥٨٠	٢٦	٢٥	١١٢١	-	-	١٢
١٩٧٥	-	٦٥	٥١	٧٩	٥٢	١١٠٠	٨٦	٧٦	٢٩
١٩٧٦	-	٤٩	٣٦	١١٤	٨١	٩٣٥	٢٤٣	٥٩	٢١
١٩٧٧	٥٠	٧٨	٧٤	-	٢٠٢	١٣٤٠	٧٥٤	٢٣٤	-
١٩٧٨	١٨	٤٢	١٤٢	١٣٣	٩٦	١٣٧٣	٦٧٠	٦٩٣	-
١٩٧٩	٦٨	٣٤٦	١١٠٠	٣٩٠	١١٦	٦٢٨	-	-	-
١٩٨٠	٢٥١	٤٥٠	٦١٢	-	-	١١٢٦	٥٣٠	٢٩٧٠	٣٧٥
١٩٨١	٣٣٧	٢٢١	٤٦	٢٥٢	١٥٨	٦٠١	٥٦٥	٨٣٨	١٠٦
١٩٨٢	٨٧	٣٧	٩٠٢	٢٨٥	٢٦	٦٥	١٠٤	١١٣٣	-
١٩٨٣	-	١٩٤	٢٦٩	٥١	٨٩	٥٢٦	٢٨٥	١٣٩٧	-

المصدر : جمعت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

جدول رقم (١٢-٤) تطور متوسط أسعار صادرات مصر من القطن السوداني لاهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)

(جنيه / طن)

السنوات	السعودية	لبنان	المجر	قبرص	بريطانيا	ايطاليا	فرنسا	هولندا	بليجيكا
١٩٧٠	—	٨٦	١٩٢	١٧٥	١٦٧	١٢٢	١٢٦	١٥٤	١٤٠
١٩٧١	—	٩٧	١٨٦	—	١٤٧	١١٩	١١٨	١٦٣	—
١٩٧٢	—	٩٢	١٨٨	—	١٤٤	١٣٩	—	١٣٥	—
١٩٧٣	—	١٧٠	٢٢٠	—	١٥٢	١٦٤	—	١٥٤	١٥٠
١٩٧٤	—	٢٨٧	٣٢٦	٢٦٠	٢٢٧	٢٢٦	—	—	٢٤٠
١٩٧٥	—	٢٤٨	٣٧٥	٢٦٥	٢٣٥	٢٤٣	٢٤٤	٢٤٥	٢٤٢
١٩٧٦	—	٢٠٩	٣٦٠	٢٧٤	٢٦٤	٢٠٧	٢٦٠	٢٥٩	٢٤٧
١٩٧٧	٣٠٣	٢٦٦	٢٩٦	—	٢٨٣	٢٧٦	٢١٧	٢٨٥	—
١٩٧٨	٣١٦	٣٢٣	٣٢٣	٣٣٧	٢٩٧	٣٠٣	٢٥٠	٣٤٢	—
١٩٧٩	٤٨٦	٦٢٣	١١٥٩	٦٣٨	٥٠٠	٤٧٨	—	—	—
١٩٨٠	٥٥٧	٥٦٤	٥٣٧	—	—	١٠٣٧	٤٢٥	٤٨٦	٥٧٢
١٩٨١	٧٢٩	٨٧٧	٧٥٤	١٠١٢	٨٤٠	٧٥٩	٦١٠	٧٥٢	٧٠٧
١٩٨٢	٥٦١	٥٦٩	٦٥٧	٨٤٣	٧٠٣	٥٩١	٣١١	٥٣٣	—
١٩٨٣	—	٦١٠	٦٠٤	٧٢٩	٢٠٦	٥٩٨	٦١٢	٥٧٧	—

المصدر : جمعت وحسبت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

جدول رقم (٢-٣) تطور كمية صادرات مصر من الكتان الخام لاهم الدول المستوردة
خلال الفترة (١٩٢٠ - ١٩٨٣) (بالطن)

السنة	المجر	رومانيا	بلغاريا	اسبانيا	بريطانيا	ايطاليا	سويسرا	فرنسا	بلجيكا	اليابان	الولايات المتحدة
١٩٢٠	٣٣٥٢	—	٧١٤	—	—	١٠٨٥	—	—	٢٦٨	—	—
١٩٢١	١٧٤١	—	٩١٩	—	١٠٢	٧٤٦	—	—	٣١٠	—	—
١٩٢٢	١٠١٧	١٥٤	—	—	—	٩٢٢	—	—	١٢٠	—	—
١٩٢٣	٢٩٧٧	—	٢٣١	١٥٨	—	١٠٠٢	—	—	١٦٧	—	—
١٩٢٤	—	—	—	—	—	٧٤٠	٧٧	—	٣٨١٩	١٠١	—
١٩٢٥	٢٧٤	—	١٧٨	٦٧	—	١٨٥٨	٣٥٥	١١٩٩	٤٥٩٥	—	—
١٩٢٦	٧٩٨٨	—	٣٠٨٠	—	٣٠٩	١٣٠٧	٢٠٥	٤٦١	٥٠٠٠	—	—
١٩٢٧	٦٦٩	١٨٧	٦٤٠	١١٥٤	١٩٠	٢٧٦١	٢٨١٨	٩١٧	٥٧٥١	٢٣٥	—
١٩٢٨	١٥٢	—	—	١٧٠٥	٥٥٥	٢٦٤٧	٣٢١	١١٣٧	٤١٩٩	٣١٢	—
١٩٢٩	٢٢٧	—	—	٥٥٦	٢٥	٢١٠٨	٣٩١	٤٨٥	٤٩٨٥	—	—
١٩٣٠	١٥٦	٥٨٢	—	١٥٩٧	٤٣	٢٠٣٩	—	١٢٦	١٨٧٣	٩٢٣	—
١٩٣١	٥٠	٨٠٠	٦٠	١٠٢٧	—	١١٩٩	١٨٥	—	١٩٣٦	١١٦٧	١٦٢٢
١٩٣٢	٣٠	—	—	—	—	١٤٣٨	—	٢٧٧	٨٥٧	١٢١٣	٤٠٨٦
١٩٨٣	—	—	—	٢٣١	٢٠	٨٣٠	١٠	٧٣٤	٤٤٣٥	٢٢٣	—

المصدر : جمعت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتنبؤ العام والاحصاء

جدول رقم (١٤٢) تطور قيمة صادرات مصر من الكتان الخام لاهم الدول المستوردة
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣) (الف جنيه)

السنوات	المجر	رومانيا	بلغاريا	اسبانيا	بريطانيا	ايطاليا	سويسرا	فرنسا	بلجيكا	اليابان	الولايات المتحدة
١٩٧٠	٤٧٥	—	٨٨	—	—	١٧٨	—	—	٢٢	—	—
١٩٧١	٢١٣	—	١٠٢	—	٢٨	١٥٢	—	—	٥٠	—	—
١٩٧٢	١٣١	١٠	—	—	—	١٩٤	—	—	٢٧	—	—
١٩٧٣	٤٥٧	—	٣٦	٣٥	—	٢٣٦	—	—	٢٣	—	—
١٩٧٤	—	—	—	—	—	١٧٥	٢٠	—	٨١٩	—	—
١٩٧٥	٨٤	—	٤٣	٣	—	٣٤٧	٣٠	٦١	٣٩٩	—	—
١٩٧٦	٢٦٨٤	—	٥٧٨	—	١٣	٢٤٩	٥٠	١٣	٧٠٦	—	—
١٩٧٧	٢٠٤	٩٢	١٤٤	١٠١	١٩	٧٦٩	٧٨٧	٩٩	١٣٧٨	٢٢	—
١٩٧٨	٧٢	—	—	١٧١	٨٥	٥٦٩	١١٢	١٣٩	١٦١٧	٤٦	—
١٩٧٩	١٥٧	—	—	١٠٨	٢١	١١٧٦	٥٥	٣٧٠	٣٤٧٧	—	—
١٩٨٠	١٢٣	٤٥٤	—	٤٦٨	٣٥	١٢٧٥	—	٢٩	١٧٣٢	٣٠٩	—
١٩٨١	٤٢	٤٦٨	٤٧	٢٢٩	—	٧١٦	١٢٨	—	١٢١٧	٢٨١	٢٣٧
١٩٨٢	١٩	—	—	—	—	٦٦٥	—	٤٦	٥١٨	٣١٩	٥٨١
١٩٨٣	—	—	—	٧٠	٣	٣٧٦	—	١٩٩	٢٣٥٠	١١٠	—

المصدر : جمعت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعينة والماء والاحصاء .

جدول رقم (٤-١٥) تطور متوسط اسعار صادرات الكتان الخام لاهم الدول المستوردة
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)
(جنيهه / طسن)

السنوات	المجر	رومانيا	بلغاريا	اسبانيا	بريطانيا	ايطاليا	سويسرا	فرنسا	بلجيكا	اليابان	الولايات المتحدة
١٩٧٠	١٤٢	—	١٢٣	—	—	١٦٤	—	—	١١٩	—	—
١٩٧١	١٢٢	—	١١١	—	٢٧٥	٢٠٤	—	—	١٦١	—	—
١٩٧٢	١٢٩	٦٥	—	—	—	٢١٠	—	—	٢٢٥	—	—
١٩٧٣	١٥٤	—	١٥٦	٢٢٢	—	٢٣٦	—	—	١٣٨	—	—
١٩٧٤	—	—	—	—	—	٢٣٦	٢٦٠	—	٢١٤	٢٥٧	—
١٩٧٥	٣٠٧	—	٢٤٢	٤٥	—	١٨٧	٨٥	٥١	٨٧	—	—
١٩٧٦	٣٣٦	—	١٨٨	—	٤٢	٢٠٦	٢٤٤	٢٨	١٤١	—	—
١٩٧٧	٢٠٥	٥١٧	٢٢٥	٨٨	١٠٠	٢٨٩	٢٢٩	١٠٨	٢٤٠	٩٤	—
١٩٧٨	٤٧٤	—	—	١٠٠	١٥٣	٢٥٣	٣٤٩	١٢٢٠	٣٨٥	١٤٧	—
١٩٧٩	٦٩٢	—	—	١٩٤	٣٩	٥٥٨	١٤١	٧٦٣	٦٩٧	—	—
١٩٨٠	٧٨٨	٢٨٠	—	٢٩٣	٣١٤	٦٢٥	—	٢٣٠	٩٢٥	٣٣١	—
١٩٨١	٨٤٠	٥٨٥	٧٨٣	٢٢٣	—	٥٩٧	٦٩٢	—	٦٢٩	٢٤١	١٤٦
١٩٨٢	٦٣٣	—	—	—	—	٤٦٢	—	١٦٦	٦٠٤	٢٦٣	١٤٢
١٩٨٣	—	—	—	٣٠٣	١٥٠	٤٥٣	٦٠٠	٢٧١	٥٣٠	٤٧٢	—

المصدر : جمعت وحسبت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

جدول رقم (٢-١٦) تظهر كمية صادرات مصر من البطاطس لاهم الدول المستوردة
في الفترة من (١٩٧٠ - ١٩٨٣)
(بالطن)

السنوات	الأردن	السعودية	لبنان	الكويت	ألمانيا الديمقراطية	بريطانيا	فرنسا	هولندا
١٩٧٠	—	٢٩٠٨	—	٥٠٥	٢٧٣٣٢	٣٥٠٣٥	٢٩٣٦	٢٧٦٦
١٩٧١	٤٤٨٧	٩٥٨	—	—	—	٣٩٦٢٢	٢٣٨٥	—
١٩٧٢	—	٣٤٦٧	—	—	١٢٥٣٤	٥١٢٤٠	—	—
١٩٧٣	٢٣١٩	٣٦٧٩	١١٩١	٤٧١	٢٢٨٢١	٥٧٨٠٥	٢٤١٩	٢٠٨٧
١٩٧٤	٣٩٣٠	٧٢٢٨	٣٨٣٢	١٢٩٠	٩٦٦٧	٥٦٩٧١	—	—
١٩٧٥	١١٩٣	٥٠١٥	٢٦٠٨	٧١٥	١٨٦٦٦	١٦٥٧٥	٢٠٤	—
١٩٧٦	٢٨٣٠	٥٤١٦	٤١٨٧	٣٨٩٩	٢١٩٩٨	٨٧٦٣٢	٢٥٢٥	٧١٤١
١٩٧٧	٩١٢	٥٧٥٣	١٥١٣١	١٠١١	٢٥٢٤١	١١٢٥٤٢	٢٥٨٨	٢٧٨
١٩٧٨	—	٢٤٣٩	٢٠٥١٥	٢٠٤٦	—	٦٧٨٩٧	٦٧٥	—
١٩٧٩	٤٠٢٢	٢٤٣٠	١٦٤٦٣	٥٢٢	—	٨٥٣٣٥	—	—
١٩٨٠	—	٧٩٣٦	٣٣١٨٣	١٠٩٤	—	١٠٠٠٣١	—	—
١٩٨١	—	٢٣٠١	٣٨٣٦٠	٢٧٣	—	٥٣٣٨٠	—	—
١٩٨٢	—	٩٥٥٤	٥٠٦٩١	٤٥٠	—	٨٤٠٩٩	١٤٨٣	٢٣٥٢
١٩٨٣	٤٦٧٩	١٨١٨٣	١٠٠٤	—	—	٧٦٤٦٢	٦٧٩	—

المصدر : جمعت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

جدول رقم (٢-١٧) تطور قيمة صادرات مصر من البطاطس لاهم الدول المستوردة

خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٣

(بالالف جنيه)

السنوات	الأردان	السعودية	لبنان	الكميت	ألمانيا الديمقراطية	بريطانيا	فرنسا	هولندا
١٩٧٠	—	١٠٨	—	١٩	١٢٣٠	١٤٨٥	١٠٩	٩٥
١٩٧١	١٢٢	٢٦	—	—	—	١٣٦٦	٦٩	—
١٩٧٢	—	١٠٥	—	—	٥٧٦	٢٢٠٤	—	—
١٩٧٣	١٠٠	١٦٣	٥١	٢١	١٥٥٤	٣٦٤٠	٢٩٤	١١٣
١٩٧٤	١٧٠	٣١٢	١٦١	٥٦	٦٦٢	٣٤٨٣	—	—
١٩٧٥	٦٥	٢٧٥	١٣٢	٣٩	١٤٢٧	١٠٢٣	١٣	—
١٩٧٦	٢٠٠	٣٩٤	٢٨٩	٢٨١	٣٥٨٧	٩١٣٨	٣١٠	٥٣٣
١٩٧٧	٥٨	٣٩٧	١٠٤٣	٧٨	٤١٦٣	١٠٢٢٩	١٩٦	٢١
١٩٧٨	—	١١٠	٩٢٢	٨٣	—	٤٢٤٤	٤٧	—
١٩٧٩	٤٨٠	٣٣٠	٢٤٧٨	٧٩	—	١٤٧٦٧	—	—
١٩٨٠	—	٨١٦	٢٦٢٢	١٥٣	—	١٦٩١٤	—	—
١٩٨١	—	٤٢٠	٦٦٩٨	٢٤	—	١٠٣٩٤	—	—
١٩٨٢	—	١٥٣٦	٧٩٠٠	١٢٢	—	١٨٠٠٢	٣٢١	٤٠٦
١٩٨٣	٩٧٠	٢٥٢٤	١٤٦	—	—	١٢٢٤٨	١٠٦	—

المصدر : جمعت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

جدول رقم (٢-١٨) تطور متوسط أسعار صادرات مصر من البطاطس لاهم الدول المستوردة

فى الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٣

(جنيه / طن)

السنوات	الأردن	السعودية	لبنان	الكويت	ألمانيا الديمقراطية	بريطانيا	فرنسا	هولندا
١٩٧٠	—	٣٧	—	٣٨	٤٥	٤٢	٣٧	٣٤
١٩٧١	٢٧	٢٧	—	—	—	٣٤	٢٩	—
١٩٧٢	—	٣١	—	—	٤٦	٤٣	—	—
١٩٧٣	٤٣	٤٤	٤٣	٤٥	٦٨	٦٣	٦٧	٥٤
١٩٧٤	٤٣	٤٣	٤٢	٤٣	٦٨	٦١	—	—
١٩٧٥	٥٤	٥٥	٥١	٥٥	٧٦	٦٢	٦٤	—
١٩٧٦	٧١	٧٣	٦٩	٧٢	١٦٣	١٠٥	١٢٣	٧٥
١٩٧٧	٦٤	٦٩	٦٩	٧٧	١٦٥	٩١	٧٦	٧٦
١٩٧٨	—	٤٥	٤٥	٤١	—	٦٣	٧٠	—
١٩٧٩	١١٩	١٣٦	١٥١	١٥١	—	١٧٣	—	—
١٩٨٠	—	١٠٣	٧٩	١٤٠	—	١٦٩	—	—
١٩٨١	—	١٨٣	١٧٥	٨٨	—	١٩٥	—	—
١٩٨٢	—	١٦١	١٥٦	٢٧١	—	٢١٤	٢١٦	١٧٣
١٩٨٣	٢٠٧	١٣٩	١٤٥	—	—	١٦٠	١٥٤	—

المصدر : جمعت وحسبت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

جدول رقم (٢-١٩) تطور كمية صادرات مصر من البرتقال لاهم الدول المستوردة
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)

(بالطن)

السنوات	السعودية اليمن	البحرين	الاتحاد الجبر السوفيتي	بريطانيا فرنسا هولندا	
١٩٧٠	٤٨٨٢	-	-	٤٠٢٥ ٦٨٦٦٨	٣٣٧٧ - ٧٦٥١
١٩٧١	٢٦٨٥	-	-	٦٥٥٩ ٨٩١٣٠	١١٨٨ ٤٤٧٤ -
١٩٧٢	٥٢٣٣	-	-	٣٢٨٥٦ -	٨٩١ ٥١٤٢ ٥٣٤٢ ٥٨١٠
١٩٧٣	٦٣٢٠	-	-	٥١٣٥ ٤٧٧٩٢	٨٥٥٢ ٢٧٣٨٧ - ٦٤١٥
١٩٧٤	٣٣٣٢	-	-	٣٩٣٢ -	٢٤٤١ ٣٨١٦ ٢٣٧٩٦ ٥٧٧٨
١٩٧٥	١٠٢٤٨	-	-	٤٧٧٢ ١١٩٠	١٤٤٣ ٥٢٠٥ ١٧٣٨٥ ٣١٧٦
١٩٧٦	١٤٢٧٩	-	-	٤٢٥٠ ٦٥٩٢	٤٥٥٣ ٤٢٢٦ ١٥٣٣٩ ٩٢٩٤
١٩٧٧	١٣٧٩٣	٨٨٤	-	٦٠٠٠ ٣١٢٢	٣٨٤٥ ١١٢١٠ - ٣٤٠٢
١٩٧٨	١٥٦٩٧	١٩٦٢	٥١٤	٣٨٣٩ ١٢٢٢٢	٢٨٧٨ ٤٠٤٩ ١٦٧١١ ١٨٥٠
١٩٧٩	٢٢٣٥٤	٣٦٧٤	٢٧٥	٢٤٥٠ ٣٦٣١٩	٨٢٢٦ - - -
١٩٨٠	٢٠٣٠٣	١١٠٤١	-	٣٢٦٢ ٥٣٧٣١	٣٦٨١ - ٧٠٤٧
١٩٨١	٣٤٠٢٥	١١١١١	٦٠٠	٥٥٧٩ ٥٠٣٢٦	٢٤٥٥ - ١٠٢٥
١٩٨٢	٣٢٤٩٨	١١٢٧٧	٧٤٠	٤٩٩٤١ -	٦٩١٠ ٣٧٨٢ - ٥٩١
١٩٨٣	٢٩٦٩٥	٨٨٤٦	١٠٨٠	٩٠٥٢٨ -	٤٣٣١ ١٨٦٠ ٨٧٦٧ ١١٢٠

المصدر : جمعت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

جدول رقم (٢-٢٠) تطور قيمة صادرات مصر من البترول لاهم الدول المستوردة
خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٣) (بالالف جنيه)

السنوات السعودية اليمن البحرين الاتحاد المجر تشيكوسلوفا بريتانيا فرنسا هولندا
السوفيتي

١٩٧٠	٢٢٥	—	—	٥٢٣٩	٢٧٩	—	٩٠	—	١٨٨
١٩٧١	١١٧	—	—	٦٤٩٥	٤٩٤	—	١٢٠	٤٧	—
١٩٧٢	٢٠١	—	—	٢٢٤١	—	٣٦٩	١٥٩	٣١	١٩٤
١٩٧٣	٢٣٧	—	—	١٠٤٣٣	٣٥٥	١٩٣٣	٢٥٠	—	٢٢٧
١٩٧٤	١٤٠	—	—	—	٢٩٢	١٨٨٨	١٠٨	٦٢	٢٠٢
١٩٧٥	٨٨٣	—	—	١١٧٩	٤٦٨	١٦١٦	١٨٦	٨٩	١٩١
١٩٧٦	١٥٤٥	—	—	٧٦٨٥	٤٨٥	١٩٥٦	٣٠١	٣٩٢	٧٠٨
١٩٧٧	١٦٦٠	١٠٥	—	٩٥٨٢	٥٢٠	١٦٩٤	٢٧٥	—	٢٧٥
١٩٧٨	٢٣٨٧	٢٩٤	٨٩	١٢٢٩٤	٣٦٤	٢٨٠٨	٣١٠	٢٨٠	١٦٨
١٩٧٩	٥٢٧٧	٧٨١	٨٩	٤٩٨٣	٤٣٨	١٦٩٢	—	—	—
١٩٨٠	٥٧٠٦	٣٢٢٦	—	١٥٢٦٦	٧٣٥	—	٧١٥	—	١٤٠٩
١٩٨١	١٠٤٧٧	٤٠٣٤	١٧٦	١٤٠٦٦	١٤٠٥	—	—	٦٠٨	٢١٤
١٩٨٢	٩٥٢٥	٣٦٥٩	٢٨٠	٢١١٧٠	—	١٤٤٤	١٥٥	—	١٣٨
١٩٨٣	٩٨٣٥	٢٩٠٥	٣٢٨	٣٢١٤٦	—	٣٤٧٢	٣٢٧	٩٩٩	٢١٧

المصدر : جمعت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

جدول رقم (٢١-٢) تطور متوسط اسعار صادرات مصر من البرتقال لاهم الدول
المستوردة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)
(جنيه / طن)

السنوات السعودية اليمن البحرين الاتحاد المجر تشيكوسلوفايا بريطانيا فرنسا هولندا
الсоветي

١٩٧٠	٤٦	—	—	٧٦	٦٩	—	٢٧	—	٢٥
١٩٧١	٤٤	—	—	٧٣	٧٥	—	٢٧	٤٠	—
١٩٧٢	٣٨	—	—	٦٨	—	٦٩	٣١	٣٥	٣٣
١٩٧٣	٣٨	—	—	٧١	٦٩	٧١	٢٩	—	٣٥
١٩٧٤	٤٢	—	—	—	٧٤	٧٩	٢٨	٢٥	٣٥
١٩٧٥	٨٦	—	—	٩٨	٩٨	٩٣	٣٦	٦٢	٦٠
١٩٧٦	١٠٨	—	—	١١٨	١١٤	١٢٨	٧١	٨٦	٧٦
١٩٧٧	١٤٢	١١٩	—	١٣١	٨٧	١٥١	٧٢	—	٨١
١٩٧٨	١٥٢	١٥٠	١٧٣	١٧٣	٩٥	١٧٣	٧٧	٩٧	٩١
١٩٧٩	٢٣٦	٢١٣	٣٢٤	١٥٩	١٧٩	٢٠٣	—	—	—
١٩٨٠	٢٨١	٢٩٢	—	٢٨٤	٢٢٥	—	١٩٤	—	٢٠٠
١٩٨١	٣٠٨	٣١٢	٢٩٣	٢٧٩	٢٥٢	—	—	٢٤٨	٢٠٩
١٩٨٢	٢٩٣	٣٢٤	٣٧٨	٤٢٤	—	٣٨٢	٢٢٤	—	٢٣٤
١٩٨٣	٣٣١	٣٢٨	٣٠٤	٣٥٥	—	٣٩٦	١٧٦	٢٣١	١٩٤

المصدر : جمعت وحسبت من نشرات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

ملحق (٢) : تطور الصادرات من المحاصيل غير
التقليدية

جدول (١٠٣) تطور كميات بعض الصادرات الزراعية والتطور النسبي

بالطن (١٩٧٨=١٠٠)

	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
اليوسفى %	٢٣٥	٨٣١٦	٤٢	٣١٠	٢١٤	١٩٤٩	١٩
	١٠٠	٣٥٣٨,٧	١٧,٩	١٣١,١	١٢٥,١	٨٢٩,٤	٩
الليمون الطامض %	٢٨٥	٤٩١	٤٤٩	٤٥٧	٧٠٨	٩٠١	١٤٣٩
	١٠٠	١٧٢,٣	١٥٧,٦	١٦٠,٤	٢٤٨,٤	٣١٦,١	٥٠٤,٩
البلح %	١٧٧	٢٩٧	١٣٠	٢٠٣	٥٠٧,٧	١١٢٠	٦٤٣
	١٠٠	١٦٧,٨	٧٣,٥	١١٤,٧	٢٨٦,٨	٦٣٢,٨	٣٦٣,٣
الجوافه %	٦٨	١٦٤	٥	٣١٥	١٣٩٨	٢٣٢٣	١٨٩١
	١٠٠	٢٤١,٢	٧,٤	٤٦٣,٢	٢٠٥٥,٩	٣٤١٦,٢	٢٧٨٠,٩
المانجو %	١٠٣	٤٧٢	٧	٢٠٦	٤٣٨	٣٤١	١٨٣
	١٠٠	٤٥٨,٣	٦,٨	٢٠٠	٤٢٥,٢	٣٣١,١	١٧٧,٧
الرمان %	٣٣٩	٥٠٩	١٦	٢٢١	٥٤٥	١٢٦١	١٠١٤
	١٠٠	١٥٠,١	٤,٧	٦٥,٢	١٦٠,٨	٣٧٢	٢٩٩,١
العنب %	٣٠	٧٦	١٧٣	١٠٦	٩٤	٢٥١	١٤٣
	١٠٠	٢٥٣,٣	٣٢٤٣,٣	٣٥٣,٣	٣١٣,٣	٨٢٦,٧	٤٧٦,٢
الكثري %	٦,١	٤٢	٤,١	٦٤,٣	١٥	١٧	٣٤
	١٠٠	٦٣٦,٤	٦٩,٧	٩٧٤,٢	٢٢٧,٣	٢٥٧,٦	٥١٥,٢
الفراولة %	١,١	٠,٣	—	٥,١	—	٢٩,٤	٦٣,٣
	١٠٠	٢	—	٣٩٣,٣	—	١٩٦٠	٤٢٢٠
البطيخ %	٢٢٥٣٨	١٠٤٥٩	٧٦١٥	١٠٩١٥	٧١٤٨	٢١٤٤٨	٢٢٥٦١
	١٠٠	٤٦,٤	٣٣,٨	٤٨,٤	٣١,٧	٩٥,٢	١٠٠,١
النمام %	١٥	٢٣	٢٢	٩٧	٩٠	٥٩	٦١
	١٠٠	١٥٣,٣	١٤٦,٧	٦٤٦,٧	٦٠٠	٣٩٣,٣	٤٠٦,٧
البطاطس %	٦٧٨٣١	١١٣٠٧٢	١٤٣٨٩٠	٩٦٢٩٢	١٥١٤٦٥	١٣٩٨١٥	١٣٢٥٠٦
	١٠٠	١٦٦,٧	٢١٢,١	١٤٢	٢٢٣,٣	٢٠٦,١	١٩٥,٤
الطماطم %	٨٣١١	٤١٧٢	٢٠٥٦	١٢٩٣	٨٥٧٦	١٦٥٠٢	٩٠٦٥
	١٠٠	٥٠,٢	٢٤,٧	١٥,٦	١٠٣,٢	١١٨,٦	١٠٩,١
الخيار %	١٠٢٤	٢٤	١٣	١٧٢	١٠٦٤	٦٧٧	٣٣٩
	١٠٠	٢,٣	١,٣	١٦,٨	١٠٣,٩	٦٦,١	٣٣,١
الكوسة %	٣٦	٥٦	٣٢	٢٤٢	٢٤١,٥	١٦١	٣١٥
	١٠٠	١٥٥,١	٨٨,٩	٦٧٢,٢	١٤,٩	٤٦٩,٤	١٠٩٧,٢

تابع الجدول رقم (١-٣)

المغشوف %	١٠٢٤	٦٦٤	٨٢٠	٩٧٣	٢٩١٤	١٨٠٦	١١٥٩
	١٠٠	٦٤ر٨	٨٠ر١	٩٥	٢٨٤ر٦	١٧٦ر٤	١١٣ر٧
القلقل الاخضر %	٧٠	٩٠	١٦	٣٤٤	٣٥٦ر١	٤٣١	٦٥٤
	١٠٠	١٢٨ر١	٢٢ر١	٣٩١ر٤	٥٠٩ر١	٦١٥ر٧	٩٣٤ر٣
الفاصوليا الخضراء %	٤٣٢٩	٣٧٥٦	٦٢	٦٤٥١	١٣٢٦٧	١٠٩٧٢	١١٤٤٨
	١٠٠	٨٦ر٨	١ر٤	١٤٩ر٢	٣٠٦ر١	٢٥٣ر١	٢٦٤ر٥
البسلة الخضراء %	١٠٥	٤١	١٦	٤٩٠	١١٧١ر١	١٥٧٩	١٠٩٥
	١٠٠	٣٩ر١	١٥ر٢	٤٦٦ر٧	١١١٥ر٧	١٥٠٣ر٨	١٠٤٢ر٩
القلقل %	١١٣٦	٩٧٨	٩٥٥	٩٠١	٦٥١ر١	١٥٧٩	١٢٠١
	١٠٠	٨٦ر١	٨٤ر١	٨٠	٥٧ر٤	١٣٩	١٠٥ر٧
الهظاظ %	٢٩٩٦	٢٥٤٦	٣٥٦٠	٤١٧٤	٢١٣٢	٢٥٩٢	٢٦١٦
	١٠٠	٨٥	١١٨ر٨	١٣٩ر٣	٧١ر٢	٨٦ر١	٨٧ر٣
الجزر الاصفر %	١١٢٥	١٣	٤٧ر٨	٧٠ر٦	٩٧	١٦٨	٣٦
	١٠٠	١ر٢	٤ر٣	٦ر٣	٨ر٦	١٤ر١	٣ر٢
الباميه الخضراء %	٤٣	٣٦	١ر٦	١٥٩	١٩٨	٩٥	١١٩
	١٠٠	٨٣ر٨	٣ر٧	٣٦٩ر٨	٤٦٠ر١	٢٢٠ر١	٢٧٦ر٧
الجلاد يولى %	٢٣٨ر١	٨٦	٦١١ر٣	٤١١	٥٧٢ر١	١٦٥	١٤
	١٠٠	٣٦ر١	٢٥٦ر٣	١٧٢ر٣	٢٤٢ر٣	٦٩ر٢	٥ر١
القرنفل وصنوبر الجنبه %	١٧٧ر٧	١٤٥ر١	٣٤٠ر٨	٥٨	٤١ر٣	١٠٧	١٤٩
	١٠٠	٨١ر٩	١١١ر٨	٣٢ر٦	٢٣ر٢	٦٠ر٢	٨٣ر٩
النباتات الطبيه %	١٨٥٦٨	١٦٨٧٤	١٠٧٧١	١٤١١١	١٣٢٠٠	١١٦٠٧	١٧٣٩١
	١٠٠	٩٠ر٩	٥٨	٧٦ر٤	٧١ر٦	٦٢ر١	٩٣ر٧
الفاكهه اجمالى %	١٥٦٧٤٨	٩٥٢٣٥	١٢٠٠٣	١٢٧٨٢	١١٤٣٠٣	١٧٧٤١	٢٨٥٠١
	١٠٠	٦٠ر٧	٧٦ر٦	٨١ر١	٧٣	١١٣ر٣	١٨ر١
اجمالى الخضر %	١١٨٩٨١	١٢٦٣٣٦	١٥١٦٨١	١١٤٣٨٧	١٨٢٣٠٤	١١٣٣٥٨٨	١٩٤٥٣٧ر١
	١٠٠	١٠٦ر٢	١٢٧ر١	٩٦ر١	١٥٤ر١	١٩٦ر١	١٦٣ر١
اجمالى الزهور %	٤١٦	٢٣١	٩٥٢	٤٦٩	٦١٩	٢٧٢	١٦٣
	١٠٠	٦٤ر٩	٢٦٧ر٤	١٣١ر٧	١٧٣ر٩	٧٦ر٤	٤٦
اجمالى الصادرات الزراعية غير التقليديه %	٢٩٤٦٥٣	٢٣٨٦٧٦	٢٨٣٤٠٧	٢٥٦٢٣٩	٣١١٥٢٦	٤٢٢٨٧٩	٢٤٠٥٥٩
	١٠٠	٨١	٩٦ر٢	٨٧	١٠٥ر٧	١٤٣ر١	٨١ر١

* تشمل صادرات أهم محاصيل الفاكهه والخضر والزهور والنباتات الطبيه والمطريه
المصدر: مركز تنمية الصادرات

جدول (٢-٣) تطور قيمة بعض الصادرات الزراعية والتطور النسبي

(١٩٧٨ = ١٠٠) بالالف جنيه

	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
اليوسفى %	٥٨	١٢٣٢	١٠٠	١٤٥	١٢٥	٩٧٠	٧٦
	١٠٠	٤١٥٦٨	٢٠٥٨١	٢٨٤٣٨	٢٤٥٠٨	١٩٠١٩٦	١٤٩
اللوز الحامض %	٦٩	١١٨	٩٢٧	١٨٥٧	٣٤٠٤	٣٨٨٣	٤٥٠
	١٠٠	١٧١	١٣٤٤	٢٦٩٨	٤٩٣٣	٥٦٢٨	٦٥٢٨
البلح %	٥٣	١٩٦٧	٩١٨	١٤٣	٣٦٧٤	٦٨٢٨	٢٤٥٣
	١٠٠	٣٧١٨	١٧١٨	٢٧٠٨	٦٩٣٢	١٢٨٨٣	٤٦٢٨
الجوانه %	٢٨٦	٧٠٨	٣٨	١٨٧٨	٨٠٢	٩٨٥٣	٦٠٨٨
	١٠٠	٢٤٥٨	١٠٨	٦٥٤٨	٢٨٠٤٨	٣٤٤٥٨	٢١٢٨٧
المانجو %	٧٣	٢٢٤	٥٦	٢٢٣	٤٩١٨	٢٠٥٣	١٥٦٠
	١٠٠	٣٠٦٨	٧٧	٣٠٥	٦٧٢٨	٢٨١٨	٢١٣٧
الربان %	١٣٥٦	٢٥٠	١٠٨	١٢٠٣	٣٠٦٨	٤٩٨٨	٢٦٤
	١٠٠	١٠٤٣٧	٨٠٤	٨٨٧	٢٢٥٧	٣٦٧٣	١٩٤٧
المنب %	٢١	٤١	٢٤٤٦	٣٣	٦٤٣	١٢١٦	٨٠٨
	١٠٠	١٩٥٢	١١٦٤٨	١٥٩	٣٠٦٨	٥٧٩٨	٣٨١٨٤
الكثري %	١٨	١٩٧	٢٣	١٣٨١	١٠٨	١٠٨	١١٨
	١٠٠	١٠٣٦٨	١٢١٨	٦١٠	٥٣١٦	٥٧٣٦	٥٨٤٣
الفراوله %	١٨	٢٠٤	—	٥٣	—	٣٥٣	٨٦٣
	١٠٠	٢٧	—	٣٥٣٣	—	٢٣٥٣٣	٥٧٥٣٣
الطحين %	٣٠٧٠	٣٠١٠	٢٥٧٩	٢٨٦٣	٢٧٢٥	٥٣١٣	٦١٤٨٦
	١٠٠	٩٨٠٥	٨٤٠	٩٣٣	٨٨	١٧٣٨	٢٠٠٣
الشمام %	٢٨	٣٤	٢٧	٢٦٤	٤٤٧	٢٢٤	١٩٨
	١٠٠	١٣٦	١٠٨	١٠٥٦	١٧٨٨	٨٩٦	٧٩٦
البطاطس %	٥٧٨٤	١٨٨١٢	٢٢٧٤٣٦	١٧٩٢٨٨	٢٨٧٦٢	٢١٤٣٦٨	٢٥٥٦٨٨
	١٠٠	٣٢٥٨	٣٩٣٨	٣١٠	٤٩٧٣	٣٧٠٦	٤٤٢٨
الطماطم %	١٣٦٥	١٠٨٣	٦٩٠	١١٣٦	٢٩٧٧	٤٨٩٨٨	١٩٨٠٦
	١٠٠	٧٩٣	٥٠٦	٨٣٦	٢١٨٨	٣٥٨٨٩	١٤٥٨
الخيار %	٢٠٤٨	٥٣	٣٤	٦٨	٤٩٤٨	٢١٣٨	٧٦٨
	١٠٠	٢٦	١٨	٢٩٤	٢٤١٨	١٠٤٨	٣٧٦
الكوسه %	٥	٨٣	٤	٥٥٨	٧٢	٤٤	٩٠٦
	١٠٠	١٦٦	٩٠	١١٠٤	١٤٥٠	٨٨٠	١٨١٢

تابع جدول رقم (٢-٣)

	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨
الخشوف	٥٢٧,٣	٧٧٢,٤	٦٩٨,١	٦٦٨,٤	٢٧٩,٣	٢٠٣	١٤٦
%	٣٦١,٢	٥٢٩	٤٧٨,٢	٤٥٧,٨	١١١,٣	١٣٩	١٠٠
الفلل الاخضر	١٧٧,١	١٧٣,٣	١٣٥,٤	١٤٤,١	٦,١	٢٥	٢,٦
%	٦٨٤٢,٣	٦٦٦٥,٤	٥٢٠٧,٧	٥٥٤٢,٣	٢٣٤,٦	٩٦١,٥	١٠٠
الفاصوليا الخضراء	٣٣٣٢,١	٣٧٤٥,٥	٥٨٦٥,١	٢٥٠٤,٨	١٩,٨	١٠٩٥	١٢٣٠
%	٢٧٠,١	٣٠٤,٥	٤٧٦,٨	٢٠٣,٦	١,٦	٨٩	١٠٠
البسلة الخضراء	٣٤٦,٣	٦٦٤	٥٣٧,١	٢١٥	٤,٤	١٢,٥	٣,١
%	١٠٩١,٤	٢١٠٧,١	١٧٠٥,١	٦٨٢,٥	١٤	٣٩,٧	١٠٠
القلناس	٢٨٥,١	٤٤٦,١	٢١٠,٣	٢٥١,٧	٣٦١,١	٢٥٦,٣	٢٨٤
%	١٠٠,٤	١٥٧,٤	٨٤,٨	٨٨,٦	١٢٧,٢	٩٠,٣	١٠٠
البطاطا	٦٣٣,٦	٦١٧,٤	٨٥٠,٧	٨٨١,٣	٥٧٠,١	٣١٤,١	٢٨١,٤
%	٢٢٥,٢	٢١٩,٤	٣٠٢,٣	٣١٣,٢	٢٠٢,١	١٤٠,١	١٠٠
الجزر الاخضر	٧,١	٢٧,٥	٣٦	٢٤,٨	٦,١	١,٨	١٤٦,٣
%	٥,٢	١٨,٨	٢٤,٦	١٧	٤,٢	١,٢	١٠٠
الباميه الخضراء	٥٠	٦٣,١	١٤١,٨	١٨,١	٥,٥	١٨,٥	٢١,٥
%	٢٣٢,١	٢١٣,٥	٦٥٩,٥	٨٧,١	٢,٣	٨٢,١	١٠٠
الجلاد يولس	١٥,١	٤٠٣,٤	١٢٤٣,٨	٧٢٦,٧	٦٣٦,٤	١٧١,١	٣٩٢
%	٣,١	١٠٢,١	٣١٧,٣	١٨٥,٤	١٦٢,٤	٤٣,١	١٠٠
القرنفل وعصفور الجنبه	١٩٣,١	٢٤٧	١١٤,٧	١٢٢,٥	٣٣٧,١	٢٧٠,٣	٢١٧,٦
%	٨٨,٧	١١٣,٥	٥٢,٧	٥٦,٣	١٥٥,٣	١٢٤,٢	١٠٠
النباتات الطبيه	١٠٥٠٤	١٠٨٤٩	٦٨١٠	٨٩٢٨	١١٣٥١	١٠٥٦٥	٦٨٥٤
%	١٥٣,٣	١٥٨,٣	١٠٠,٥	١٣٠,٣	١٦٥,٦	١٤٥,١	١٠٠
الفاكهه	٦١٧٨٩	٥٩٩٧٦	٤٢٦٩١	٣٨١١٦	٣١١٤٨	١٩١٧١	٢٤٣١٢
%	٢٥٤,٢	٢٤٦,٧	١٧٥,٦	١٥٧,١	١٢٨,٢	٧٨,١	١٠٠
الخضر	٤١٠٨٩,٨	٤٨٤٣٠,٨	٤١٤٢٤	٢٣٨٤١	٢٤٣٦٣	٢٢١٨٧	٩٩٥٣
%	٤١٢,٨	٤٨٦,٦	٤١٦,٢	٢٣٩,٥	٢٤٤,٨	٢٢٣	١٠٠
الزهور	٢٠٨,٢	٦٥٠,٥	١٣٥٨	٨٤٩	٩٧٤	٤٤٢	٦١٠
%	٣٤,١	١٠٦,٦	٢٢٢,٦	١٣٩,٢	١٥٩,٧	٧٢,٥	١٠٠
اجمالى الصادرات الزراعيه الغير تقليديه	١١٣٥٩١	١١٩١٠,٤	٩٢٣٦٣	٧١٨١٤	٦٧٨٣٦	٥٢٣٦٥	٤١٧٢٨
%	٢٧٢,٢	٢٨٧,٣	٢٢١,٣	١٧٢,١	١٦٢,٦	١٢٥,٥	١٠٠

المصدر : مركز تنبيه الصادرات

جدول (٣-٢) تطور اسعار بعض الصادرات الزراعية بالجنيه للطن والتطوير النسي

(١٩٧٨=١٠٠) (جنيه للطن)

	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
اليوسف	٢٢	١٤٨	٢٥٠	٤٦٨	٤٢٥	٤٩٧	٤٠٠
%	١٠٠	٦٨٢	١١٥٢	٢١٥٢	١٩٥٩	٢٢٩٠	١٨٤٣
اللبون الحاضر	٢٤٢	٢٤٠	٢٠٧	٤٠٦	٤٨١	٤٣١	٣١٣
%	١٠٠	٩٩	٨٥	١٦٨	١٩٩	١٧٨	١٢٩
الجب	٢٩٩	٦٦٢	٧٠١	٧٠٧	٧٢٥	٦١٠	٣٨٢
%	١٠٠	٢٢١	٢٣٤	٢٣٦	٢٤٢	٢٠٤	١٢٨
الجوان	٤٢١	٤٢٧	٦٢٠	٥٩٤	٥٧٤	٤٢٤	٣٢٢
%	١٠٠	٩٠١	١٤٧	١٤١	١٣٦	١٠١	٧٦
الانسج	٧٠٩	٤٧٥	٨٠٠	١٠٨٣	١١٢٤	٦٠١	٨٥٣
%	١٠٠	٦٦	١١٣	١٥٣	١٥٩	٨٥	١٢٠
الرمسان	٤٠٠	٤٩١	٦٨١	٥٤٤	٥٦٢	٣١٥	٢٦٠
%	١٠٠	١٢٣	١٧٠	١٣٦	١٤٠	٩٩	٦٥
المنسب	٧٠٠	٥٤٠	٢٥١	٣١٦	٦٩١	٤٨٥	٥٦٠
%	١٠٠	٧٧	٣٦	٤٥	٩٩	٦٩	٨٠
الكشري	٢٢١	٤٦٩	٤٦٠	٢٠٥	٦٧٣	٦٤١	٣٢٢
%	١٠٠	١٧٣	١٧٠	٧٦	٢٤٨	٢٣٧	١٢١
الفراولة	٧٥٠	١٣٣٣	—	٨٨٣	—	١٢١٧	١٢٧٠
%	١٠٠	١٧٨	—	١١٨	—	١٦٢	١٨٣
البطيخ	١٣٦	٢٨٧	٢٣٩	٢٦٢	٣٨٢	٢٤٨	٢٢٢
%	١٠٠	٢١١	٢٤٩	١٩٣	٢٨١	١٨٢	٢٠٠
الشمس	١٦٢	١٤٨	١٢٣	٢٢٢	٤٩٧	٣٨٠	٣٢٦
%	١٠٠	٨٩	٧٤	١٦٣	٢٩٨	٢٢٧	١٩٥

تابع جدول رقم (٣-٢)

البطاطس	٨٥	١٦٧	١٥٩	١٨٧	١٩١	١٥٣	١٩٢
%	١٠٠	١٩٦	١٨٧	٢٢٠	٢٢٥	١٨٠	٢٢٦
الطماطم	١٦٥	٢٥٨	٣٢٩	٨٧٩	٣٤٧	٢٧٠	٢١٨
%	١٠٠	١٥٦	١٩٩	٥٢٣	٢١٠	١٦٤	١٣٢
الخيار	٢٠٠	٢٢١	٢٦٢	٣٤٩	٤٦٤	٣١٥	٢٢٧
%	١٠٠	١١١	١٣١	١٧٥	٢٣٢	١٥٨	١١٤
الكوسه	١٣٩	١٤٨	١٤١	٢٢٨	٣٠٠	٢٦٠	٢٢٩
%	١٠٠	١٠٦	١٠١	١٦٤	٢١٦	١٨٧	١٦٥
الخرشوف	١٤٣	٣٠٦	٣٤١	٦٨٦	٢٣٩	٤٢٧	٤٥٥
%	١٠٠	٢١٤	٢٣٨	٤٧٩	١٦٧	٢٩١	٣١٨
الفلن الاخضر	٣٧	٢٧٨	٣٨١	٤١٩	٣٧٩	٤٠١	٢٧١
%	١٠٠	٧٥١	١٠٢٩	١١٣٢	١٠٢٤	١٠٨٤	٧٣٢
الفاصوليا الخضراء	٢٨٤	٢٩٢	٣١٩	٣٨٥	٤٤١	٣٤٤	٣٠٠
%	١٠٠	١٠٣	١١٢	١٣٥	١٥٥	١٢١	١٠٥
البقلة الخضراء	٣٠٠	٣٠٥	٢٧٥	٤٣٩	٤٥٨	٤٢١	٣١٦
%	١٠٠	١٠١	٩٢	١٤٦	١٥٢	١٤٠	١٠٥
الفلن اسود	٢٥٠	٢٦٢	٣٧٨	٢٧٧	٣٢٢	٢٨٣	٢٣٧
%	١٠٠	١٠٥	١٧١	١١١	١٢٩	١١٣	٩٥
البطاطا	٩٤	١٥٥	١٦٠٤	٢١١	٣١٩	٢٨٨	٢٤٢
%	١٠٠	١٦٥	١٧٠٦	٢٢٤	٤٢٤	٣٠٦	٢٥٧
الجزر الاخضر	١٣٠	١٣٨	١٣٠	٣١٠	٣٧١	١٦٤	٢١١
%	١٠٠	١٠٦	١٠٠	٢٣٨	٢٨٥	١٢٦	١٦٢
البامية الخضراء	٥٠٠	٥١٤	٢٥٠	١١٩	٧١٧	٦٦٣	٤٢٠
%	١٠٠	١٠٣	٥٠	٢٤	١٤٣	١٣٣	٨٤

تابع جدول رقم (٣-٣)

الجلاد يوليس	١٦٤٠	٢٠٠٠	١٠٤١	١٧٦١	٢١٥٤	٢٤٤٢	١٠٧١
%	١٠٠	١٢٢	٦٣	١٠٨	١٣١	١٤٩	٦٥
القرنفل وعذفور الحنة	١٢٢٥	١٨٤٩	٩٩١	٢١٠٣	٢٧٩٧	٢٣٠٨	١٢١٥
%	١٠٠	١٥١	٨١	١٧٢	٢٢٨	١٨٨	١٠٢
النباتات الطبية	٣٦٨	٦٢٥	١٠٥١	٦٢٣	٥١٨	٩٣٥	٦٠٤
%	١٠٠	١٧٠	٢٨٦	١٧٢	١٤١	٢٥٤	١٦٤
الفاكهة	١٥٥	٢٠١	٢٦٠	٣٠٠	٣٧٤	٣٣٨	٢١٦٨
%	١٠٠	١٣٠	١٦٨	١٩٣	٢٤١	٢١٨	١٣٩٨
الزهور	١٤٦٦	١٩١٣	١٠٢٣	١٨١٠	٢١٩٤	٢٣٩٣	١٢٧٦
%	١٠٠	١٣١	٧٠	١٢٤	١٥٠	١٦٣	٨٧
صادرات زراعية غير تقليدية	١٤٢	٢١٩	٢٣٩	٢٨٠	٢٩٦	٢٨٣	٤٧٢
%	١٠٠	١٥٤	١٦٩	١٩٧	٢٠٨	١٩٩	٣٣٢

■ تشمل صادرات أهم مداخل الفاكهة والخضر والزهور والنباتات الطبية والمطرية .
المصدر : مركز تنمية الصادرات .

ملحق (٣) : السعة السوقية العالمية والطاقة

التصديرية العالمية للدول المنافسة

للمصادرات الزراعية المصرية

جدول رقم (٤ - ١) نسبة صادرات مصر الى اجمالي الواردات العالمية من اهم الصادرات الزراعية في الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٢)
الكمية بالطن * القيمة بالفلدولار

١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
١٤٣٩٠٠	٤٦٥٨٨٠	١٣٢١٥٠	٣٣٦١٧٢	١٤٦٥٨٤	٣٨١٨٢٥	١٦٤٠٦٦	٤٢٣٣٨٦	١٧٧٥٦٤	٤٥٧٠٩١	٢٥٠٠٠٠	٤٠٨٢٠٠
اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر
٣١٧٣٢١١	٦٥٣٢٤٢٣	٢٤٤٤٣٤	١٢٧٧٩٥٧	٤٤٨٣١٢٨	٧١٦٥٢٨٦	٥٠٠٦٩٨٣	٨٧٨٢٦١٠	٤٤٤٦٣٥٧	٨٢٦٧٥٩٤	٤٤٥٤٩٧٦	٢٧٧١٦٨٢
الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية
٣,٦	٧	٣	٥,٤	٣,٣	٥,٣	٣,٢	٥	٤	٥	٤,٦	٦
النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %
٢٢٢٩٩٧	٥٩٧٥٤	١٤٥١٤٠	٥٠٨١٨	٩٤٨٧٨	٣١٥٤٠	٩٨٠٧٢	٣٥٢٢٣	٩٣٠١٨	٤٢٦٠٩	٢٦٥٠٠	١٠٠٠٠
اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر
٠٠٤٢١٦٤	٣٣١٠٨٤٠	٢٦٤٤٢٣	٤٨٢٤٦٨	١١٤١١٨٦	٤٣٢٦٢١١	١٧٧٩٥٨٢٤	٥٣٢٨٦١٩	٣٧٩٠٣٩٢	٦٤٣٨٨٥	٤٤١٨٢٣٩	٤٤١٨٢٣٩
الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية
٢,٢	٢	١,٤	١,٢	١,٨	١,٧	١,٨	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %
٨٠٨٢٠	١٨٥٣١	٥٧٣٩٩	١٢١٨٠	٢٣٩٢٨	٤٧٢٠	٤١٩٨٩	١١٦٤٦	١١٧١٧	٦٧٦٧	١٥٠٠٠	٤٥٠٠
اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر
٣٩٣٨٤٠	٣٤٢٤٤٦	٤٦٧١٦٨	٤١٤٦٦٦	٤٨٤٧٣١	٣٨١٩٠٥	١٦٣٤٣٦٦	٥١٣٢٦٩	١٧٨٦٨٢٣	٥٧٦٧٩٢	١٦٧٩٨٨٩	٤٠٤٩٤٢
الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية
٥,٨	٥,٤	٣,٩	٤	١,٢	١,٢	٢,٧	٢,٣	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢
النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %
١٤٢٧	٣٨٠٩	١٣١٥٨	٣٨٨٣	٦٤٦٥	٤٠٥٧	١٣٣٦٠	٧٣٠٤	٤٥٠٧	٣٣٧٩	٤٦٤٢	٢٧٠٠
الاردات السودانية	الاردات السودانية	الاردات السودانية	الاردات السودانية	الاردات السودانية	الاردات السودانية	الاردات السودانية	الاردات السودانية	الاردات السودانية	الاردات السودانية	الاردات السودانية	الاردات السودانية
١٤١٤٧١٨	٣٣٨١١٦	١٣١٢٩٤	١١٥٣٣٣	٣٣٤١١١	٢٨٨٣١٢	١١٦٣٢١٥	٢٦١٠٢٨	٧٢٩٤٥٠	١٦٧٣٠٩	٧٠٣٥٥٧	١٤٤٧٦٧
الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية
١	١	١,٤	٢	٥	١,٤	١,٢	١,٨	١,٢	٢	١,٧	٢
النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %
١٦٢٩٢	٩٩٩٠	١١٦٨٨	٩٠٠٩	١٠٥٤٨	٨٩٤٠	٨٠٤١	٦٧٣٩	٨٨٧٢	٥٣١٠	٩٠٠٠	٦٠٠٠
اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر
٢٤٦٦٢٢	١٧٩١٧	٢٧٢٨٠٣	١٨٥٢٢٧	٢٦٤١٨١	٢٠٦٠٨١	٢٤٥٤٠٩	١١١٤٢١	٢٢٤٨٤٤	١٣٨٧٨٢	٢٢١٨٠٤	١٥١٥١٢
الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية
٦,٦	٥,٧	٤,٣	٤,١	٤	٤,٣	٣,٣	٣	٣,١	٣,٨	٣,١	٣,٨
النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %
١٦٦١٠٠	٤١٩٣٠	٩٧٨٣٠	١٤٧٨٣	١١٣٠٧٢	٢٦٨٨٠	١٤٣٨٨٢	٣٢٥٠١	٩٦٣٢٨	٢٥٦٥٣	٩٥٠٠٠	٢٦٦٠٠
اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر
٤٧٥٩٦٨٧	١١٠٩٢٣٧	٣٨٨٨٧٦٩	٢٣٣٧٥٢	٤٣٧١٦٥	٩١٦٣٩٨	٤٦٧٢٣٢٢	١٠٣٤٨٢٠	٤٦٩٠١٣٠	٩٥٢٤٧٣	٥٠٤٥٩٦٢	١١٠٧٦٦٧
الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية
٣,٥	٣,٨	٢,٥	٢	٢,٦	٢,٩	٣	٣	٢,١	٢,٧	١,٩	٢,٤
نسبة %	نسبة %	نسبة %	نسبة %	نسبة %	نسبة %	نسبة %	نسبة %	نسبة %	نسبة %	نسبة %	نسبة %
١٧٠٦٠٣	٥٤٨٤١	١٣٣٠٥٠	٥٣١٤٤	٨٣٥٠٤	٢٢٥٥٢	١٠٦٥١٣	٣٨١٤٠	١١٤٠٣٠	٤٧٣٦٤	١١٣٧٠٠	٤٤٠٠٠
اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر	اجمالي صادرات مصر
٥١٦٢٠٨٨	١٥٨٥١١٨	٤٩٠٣٨٦	١٨١٦٧٦٢	٥٠٢٣٢٥٧	٢١١٧٢٣٣	٥٢١٤٦٢٦	٢٣٥٠٢٤٨	٥٠١٣٥٨٠	٢١٨٣٦٤	٥١١٧١٤٢	٢١٥٦٢٥٦
الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية	الواردات العالمية
٣,٣	٣,٥	٢,٧	٢,١	١,٧	١	٢,١	١,٧	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢
النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %

جدول رقم (٤ - ٢)
تطور الكمية المصدرة من القطن لأمم الدول المصدرة
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢)

(الكمية بالطن)

السنوات	الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد السوفيتي	باكستان	تركيا	مصر	الكينج	السودان	اجمالي صادرات العالم
١٩٧٠	٦٧٦٢٧٩	٥١٦٥٠٠	١٣٥١٠٠	٣٠٩٥٦٤	٢٨٥٢٥٠	٢١٣٧٧٦	٢٢٩٩٩٦	٣٩٤١٦٢٧
١٩٧١	٩٣٦١٥٤	٥٤٦٨٠٠	١٩٢٠٠٠	٢٣٨٤٨١	٣٣٣٣٩١	١٦٦١٣٦	٢٣٩١٦٤	٤٠٣٢٢٧٢
١٩٧٢	٧٠٠٥٦٢	٦٥٢٢٠٠	٢٦٠١١٦	٢٥٢٠٤٨	٢٩٤٩٧٧	٢٠٣٩٨٩	٢٤٦٥٩٤	٤٠٨٤٨٨٧
١٩٧٣	١٢٤٦١٨٢	٧٢٨٣٠٠	١٩٦٨٠٩	٣٢٢٠١٩	٢٨٤٧٨٠	١٧٨٦٣٥	٢٢٥٤٢٧	٤٧٠٩٦٠٥
١٩٧٤	١١٧٢٠٢٨	٧٣٨٦٩٧	٣٧٠٤٢	١٤٥١٧٩	٤٣٢٢٤٠	١٦٦٤٦٥	٩٣٥٢٠	٣٧٧٢٦٤٠
١٩٧٥	٨٧٠٩٦٩	٨٠٠٢٤٧	٢٠٠٤٤٤	٢٤١٧٠٠	١٨٥١٠٠	١٥١٣٩٣	١٤١٤٠٧	٣٨٧٩١٥٢
١٩٧٦	٧٤٨١٢٣	٨٧٧٩٢٥	١١٣٤٨٨	٣٨٠٧٤٢	١٦٥١٧٦	١٤٢٦٢٩	٢١٠٠٩٨	٤٠٢١٧٣٦
١٩٧٧	٩٧٢٨٤٦	٩٧٢٤٥٨	٢١٦٦٠	١٥٠٣٥٦	١٤٣٩٠٠	١٣٠٧٥٢	٢١٧٨٩٥	٣٨٩١٩٢٩
١٩٧٨	١٢٧٩٣٠٥	٨٥٧٨١٩	١٠٠٤٢٣	٢٧٧٨٨٥	١٣٢٩٥٠	٢٠٠٤٤٨	١٤٢٦٠٠	٤٣٨٧٤٠٨
١٩٧٩	١٤٤٧٧٠٦	٧٨٩٠٤٢	٥٤٦٣٤	١٥٠٦١٨	١٤٦٥٨٤	٢١١٦١١	١٨٠١٧٩	٤٣١٢٠٩٤
١٩٨٠	١٨٢٣٢٣٣	٨٤٣٢٢٧	٢٥٠٨٠٢	١٨١٢٦٦	١٦٤٠٦٦	١٧١٦٠١	١٣٢١٣٠	٤٨١٣٧١٢
١٩٨١	١٢٦٨٩٢٢	٩١٥٩٤١	٣٢٥٣١٦	٢٠٥٩٩٣	١٧٧٥٦٤	١٨٢٥٨٠	٦٤٦٥٢	٤٣٠٦٤١٦
١٩٨٢	١٣٩١٧٧٢	٩٤٨٧٨٨	٢٣١٤١٣	٢١٦٩٧٥	٢٠٥٠٠٠	١٢٦١٣٠	١٠٣٠٠٠	٤٤٤٨٣٤٩

ملحق رقم (٤ - ٣)
الاتجاه العام للكمية المصدرة من القطن لاهم الدول المصدرة
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢)

صالة رقم	م = ا + ب + ج م هـ	معامل الارتباط	معامل التحديد	اختبار ت	اختبار ف
(١)	م هـ = ٦٨٠٧٥٧ + ٦٢٤٦٤ م هـ	٠٧١	٠٥٢	٣٤٢٩	١١٨٢٨
(٢)	م هـ = ١٣٤٩٩٣ + ٦٠٠٣ م هـ	٠١٦	٠٠٢	٠٥٥٧	٠٣١٠
(٣)	م هـ = ٢٨٧٩٥٤ - ٧٣٦٨ م هـ	- ٠٣٩	٠١٥	١٤٣١	٢٠٤٨
(٤)	م هـ = ١٨٩٢٠١ - ٦٣٤٥ م هـ	- ٠٣٠	٠٠٩	١٠٧٩	١١٦٥
(٥)	م هـ = ٢٥٠٢٦٢ - ١١٢٨٢ م هـ	- ٠٧١	٠٥٠	٣٣٥٩	١١٢٨٩
(٦)	م هـ = ١٦٨٥٦ + ٩١٢٨ م هـ	٠٩٤	٠٩١	١١٢٣٨	١٢٦٣٠١
(٧)	م هـ = ٩٢٨٤١ - ٤٠٥٥ م هـ	- ٠٤٢	٠٢٢	١٧٩٥	٣٢٢٥
(٨)	م هـ = ١٣٦١٥٧ + ٣٩٤٦ م هـ	- ٠٧٤	٠٤٩	٣٦٦٢	١٣٤١١
(٩)	م هـ = ٦٥٣٠٣ - ١٥٥٩ م هـ	- ٠٣٦	٠١٣	١٣١٩	١٢٣٩
(١٠)	م هـ = ٥٦٠٩٠ - ٢٢٦٩ م هـ	- ٠٥٦	٠٣٢	٢٢٩٠	٥٢٤٤

المصدر :

جمعت وحسبت من الجدول رقم (٤ - ٢) بالملحق)
م هـ = القيمة التقديرية للكمية المصدرة من القطن بالالف طن في السنة هـ .
م هـ = متغير الزمن ، حيث هـ = ١٣ ٥٠٠ ، ٢ ٥١ ، وكانت نقطة الاصل سنة ١٩٧٠ .

اهم الدول المصدرة للقطن في العالم :

(١) الولايات المتحدة الاميركية	(٢) باكستان
(٣) تركيا	(٤) المكسيك
(٥) السودان	(٦) باراجواي
(٧) الهند	(٨) سوريا
(٩) كولومبيا	(١٠) مصر

جدول رقم (٤ - ٤) تطور الكمية المصدرة من الارز لاهم الدول المصدرة
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢)

السنوات	تايلاند	الولايات المتحدة	باكستان	الصين	بورما	اليابان	ايطاليا	استراليا	كوبا	اورجواي	جملة الصادرات (بالطن)
١٩٧٠	١٠٦٣٦١٦	١٧٤٠٤٢٤	٤٨٢٠٠٠	١٨٢٩٨١٢	٦٤٠١١٠	—	٣٤٤٨٥٨	١٢٨٧٧٠	٨٨٨٤٠	٤٥٠٨٠	٨٨٢٠٦٩٢
١٩٧١	١٥١١٣٨٤	١٤٧٢٤٩٥	١٨٢١٩٣	٢١٥٨٢٩٠	٨١٠٤٨٠	—	٤٣٥٤٨٦	١٠٢٤٢٧	١٠٣٠٠٠	٦٢٢١٢	٩٣٠٥٣٩٢
١٩٧٢	٢١١٢٨١٣	٢٠٣٥٧٨٨	١٩٧٩٨٠	٢٠١٦١٨٢	٥١١٠٠٠	—	٣٦٣٤٤١	١٧٨٦٣٤	١٠٠٠٠٠	٣٦٤٨٦	٩٠٥٥٧٨٧
١٩٧٣	٨٤٨٧١٧	١٦٣٠٠٤٥	٧٨٨٨٧٦	٣٥٤٨٧٨٦	١٤٤٣٠٠	—	٢٤٠٤٧٤	١٥٦٧٦٦	١٠٢٠٠٠	٥٢٢٨٠	٩٣٦٦٤٤٣
١٩٧٤	١٠٤٦٠١٦	١٧٢٥٥٦١	٥٩٧٢٤٠	٣١٢٠١٠١	٢٠٨٠٧٧	—	٤٥٠٢٠٧	١٣٦١٦٨	٣٠٠٠٠٠	٤٧٩٤٤	٨٨٦٥٠٥١
١٩٧٥	٩٤٦٧٠٥	٢١٣٨٥٩٦	٤٧٧٦٥٠	٢٩٠٠٠١٠	٤٠٠٠٠٠	—	٤٣٩٣٠٤	١٧٥٥٧٣	٣٥٠٠٠٠	٩٩٢٨٢	٨٨٠٤٨٩٨
١٩٧٦	١٩٢٥٣١٨	٢١٠٦٨٠٤	٧٩٤٥٤٨	١٤٤٦٠٣٢	٦٢٨٠٠٠	—	٣٨١١٩٦	٢١٧٥٦٣	١٥٠٠٠٠	٧٨٧٥	٨٩٩٢٦١٨
١٩٧٧	٢٩٣١٥٦٢	٢٢٨٧٥٤٤	٦٦٠١٦٤	١١٧٣١٦٥	٦٦٨٨٠٠	١٨٥٢٧	٣٠٢٩٩٤	٢٥٤٨٧٦	٢٨٠٠٠٠	١٢٢١٤٩	١٠٨٤١٥٢٥
١٩٧٨	١٥٩٨١٢١	٢٢٧٨٧٢٨	٧٧٦٦٠٠	١٦١١٤١٥	٣٤٥٣٠٠	٨١٩٧١	٤٣٨٩٩٠	٢٧٧٠٥٢	٥٠٠٠٠٠	١٠٠٤٥٥	٩٨٣٧٤٢٤
١٩٧٩	٢٧٢٢٨٢٢	٢٣٠٠٦٢٣	١٠١٥٠١٢	١٤٧٠٢٩٩	٦٠٧٠٠٠	٦٠٣٢٣٤	٥٢٥٠١٦	٢٤١١٠٠	٤٥٠٠٠٠	١٦٦٨٥٤	١١٨٨٧٠٢٣
١٩٨٠	٢٧٩٩٦٦٤	٣٠٥٤٢٣٧	١٠٨٦٤٤١	١٣٧٦٦٦٦	٦٥٣١٠٠	٦٨٨٧٨٢	٥٧٧٤٢٢	٤٥٧٢٠٢	٣٠٠٠٠٠	١٤١٥٦٦	١٣٠٤٦٩٨٣
١٩٨١	٣٠٢٧٤٣٨	٣١٣٢٥٣٥	١٢٤٣٦٦٥	٦٨٤٧٠٢	٦٧٣٩٠٠	٨٥٥٠٤٦	٥٧٨٦١٣	٢٨١١٥٣	٣٠٠٠٠٠	٢٠٢٥٤٨	١٣١٠١٢٤١
١٩٨٢	٣٨١٨١٣٣	٢٥٤٠٣٤٥	١٥١٠٢٨	٥٦٠٥٤٢	٧٠١٣٠٠	٣١٨٤٥٠	٥٣٢٠٤٤	٥١٦٣٧٢	٣٠٠٠٠٠	٣٥٦٠٤	١١٩٦١٩٤٧

Source: Food And Agriculture Organization, Trade year Book, 1970 - 1983.

ملحق رقم (٤-٥) الاتجاه العام للكمية المصدرة من الارز لاهم اندول
المصدرة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢)

حالة رقم	ص هـ = أ + ب ص هـ	معامل الارتباط	معامل التحديد	اختبار ت	اختبار ف
(١)	ص هـ = ٦٨٠٩١٨ + ١٩٣١٦١ ص هـ	٠٧٨	٠٦٢	٤٢٤٢	١٢٩٩٧
(٢)	ص هـ = ١٤٠٣١ + ١١٢١ ص هـ	٠٨٦	٠٧٤	٥٧٢٠	٣٢٧٢٠
(٣)	ص هـ = ٢٢٧٣ + ٧٢٥ ص هـ	٠٨٥	٠٧٣	٥٤٦١	٢٩٨٣١
(٤)	ص هـ = ٢٩٣٥١ - ١٥٦٧ ص هـ	٠٦٧	٠٤٥	٣٠٤٠	٩٢٤١
(٥)	ص هـ = ٤٥٣٧٩٨ + ١١٩٩٩ ص هـ	٠٢٣	٠٥٥	٠٦٨٥	٠٦١٦
(٦)	ص هـ = ٣٠١٧٨٩ + ١٨٦٢٣ ص هـ	٠٦٩	٠٤٨	٣٢٤١	١٠٥٠٩
(٧)	ص هـ = ٣٧٦٨١ + ٢٩٨٢١ ص هـ	٠٨٣	٠٦٩	٤٩٥٥	٢٤٥٥٩
(٨)	ص هـ = ٨٥٤٥٠ + ٢٤٣١٨ ص هـ	٠٦٩	٠٤٧	٣١٧٦	١٠٥٠٩
(٩)	ص هـ = ٣٩٩٤ + ١٥٥٣٧ ص هـ	٠٩٢	٠٨٥	٨١٢٥	٦٦٠٣١
(١٠)	ص هـ = ٢٠٩٥٠ + ١١٣٥٠ ص هـ	٠٨٣	٠٦٩	٥٥٥٠	٢٥٥٠٦

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (٤-٤) بالملحق .

ص هـ = القيمة التقديرية للكمية المصدرة من الارز بالالف طن في السنة هـ

ص هـ = متغير الزمن حيث هـ = ١٣٦٠٠٠٦٢٥١ وكانت نقطة الاصل سنة ١٩٧٠

أهم الدول المصدرة للارز في العالم :

(١) تايلاند	(٢) الولايات المتحدة الامريكية
(٢) باكستان	(٤) الصين
(٥) بورما	(٦) ايطاليا
(٧) استراليا	(٨) كندا
(٩) اوراجوى	(١٠) هولندا

جدول رقم (٦-٤) تطور الكمية المصدره من البصل لاهم الدول المصدرة
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)

الكمية بالطن

السنوات	هولندا	اسبانيا	الهند	الولايات المتحدة	تركيا	ايطاليا	باكستان	المكسيك	الاقيانوسية	جدة الصادرات
١٩٧٠	٢٥٧٥٠٠	١٣٧٩٤٦	١٤٧٤٧٦	٦٦٧٥١	—	٥٤١٦٧	—	٢٣٥٩٨	—	١١٦٥٨٠٣
١٩٧١	٢٨٥٥٥٣	١٥٦١٢١	٨٧٥٦٦	٦٢١٥٠	—	٦٦٥٦٧	—	١٧٤٩٦	—	١٠٨٤٠٨٨
١٩٧٢	٢٩٠٥٨١	١٥٩٨٨٠	٣٩٢١٤	٥٨٤٣٠	—	٤٣٣٤٤	—	٢٥٣١٨	—	١٠٣١١٨٨
١٩٧٣	٣٢٨٢٦٠	١٧٠٠٠٨	٥٧١٣٠	٨٤٤٣٨	—	٤٩٣٤٦	—	٤٦٣٤٥	—	١١٧١١٥٦
١٩٧٤	٣٥٧٠٧٢	١٤٩٥٧٨	٦١٥٤١	٦٦٩٦٣	—	٧١٨٠٥	—	٤٢٩٠٩	—	١١٧٢٩٧٦
١٩٧٥	٣٤٧٦٣٧	١٤٨٣٤٢	١١٢٤٠٠	٦٩١٦١	—	٩٦٥٨٧	—	٣٣٦٣٤	—	١١٦٦٨١١
١٩٧٦	٣٤٤٧٩٦	١٥٨٨٣١	١٦٢٣٣٠	١٤٨٦٦٣	—	١١٢٨٢٦	—	٣٢٩١٥	١١٦٨٣	١٣٢٣٤٨٩
١٩٧٧	٣٦٥٩١١٧	١٨٩٦٢٣	٨٦٨٨٩	٨٦٤٠٢	١٠٥٣٦	٧٢٥٥٧	٣٦٧٣	٣٧٣٢٥	٤١١١٩	١٤٠٢١١٧
١٩٧٨	٢٤٤٩٤٥	١٦٢٩٥١	٥٣٨٧٧	١١٣٦٧٥	٢٠٠٠٠	٨١٨٥٠	٤٧٣٥٥	٤٧١١٤	٢٦٦٣٥	١٤٦٢٤٩٤
١٩٧٩	٤٣٤٤١٧	٢٠٠٢٥٢	٧٠٠٠٠	٧١٤٤٧	٣٠٠٠٠	١٠٢٤٠١	٢٢٢٦٨	٦٥٠٠٠	٤٣٢٧٨	١٤١٥٨٢٠
١٩٨٠	٤٣٧٤٦٨	١٩٧٦٧١	١٨١٠٠٠	١١٦٨٧٠	٣٢٥٨١	٩٣٩٥٠	٦٨٥٩٠	٥٧٢٤٥	٤١٤٢٥	١٦١٦٢٥٥
١٩٨١	٤٥٢٢٠٤	٣٠٠٣٩١	٢٠٠٠٠	١١٦٨٥	٩٨٧٤٣	١٠٣٠١١	٧٥٢٨٢	٤٥٨٣٩	٥٠٥٠٩	١٩١٨٩٠٧
١٩٨٢	٤٧٨٢٢٩	٢١٥٦٠٢	١٥٠٠٠٠	٦٥٠٢٧	١٨٣٠٦٣	٨٤٢٣٤	٣٣٨٩٣	٦٥٠٠٠	٤٧٤٩٢	١٦٨١٨٧٠

نفس المصدر السابق

ملحق رقم (٤-٧) الاتجاه العام للكمية المصدرة من البصل
لاهم الدول المصدرة خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٢)

رقم	ص هـ = أ	ب س هـ	معامل الارتباط	معامل التحديد	أختبار ج	أختبار ف
(١)	ص هـ = ٢٤٥,٨٢٣ ر ١٧,٦٥٨	ص هـ	١٧ ر	١٥ ر	١٦,١٨٢ ر	٢٦١,٨٦ ر
(٢)	ص هـ = ١٢٤,٥٠٩ ر ٨,٤٢٤	ص هـ	٧٧ ر	٥٩ ر	٤٠,١١ ر	١٦,١٥٤ ر
(٣)	ص هـ = ٦٥,٧٣٦ ر ٦,١٨٦	ص هـ	٤٥ ر	٢٠ ر	١٦,٨٠ ر	٢,٨٢٣ ر
(٤)	ص هـ = ٥٦,١٧٤ ر ٥,١٨٠	ص هـ	٥٠ ر	٢٥ ر	١٩,٣٢ ر	٣,٧٣٢ ر
(٥)	ص هـ = ١٥,١٧٥ ر ٨,٣٢	ص هـ	- ٦٥ ر	٤٢ ر	٢,٨٥٣ ر	٨,١٤١ ر
(٦)	ص هـ = ٥١,٧٣١ ر ٤,٠٤٥	ص هـ	٧٠ ر	٥٠ ر	٣,٣٢٢ ر	١١,٠٣٦ ر
(٧)	ص هـ = ١٩,١٤٢ ر ٣,٢١٧	ص هـ	٨٢ ر	٦٨ ر	٤,٨٨٥ ر	٢٣,٨٦٣ ر
(٨)	ص هـ = ٢٢,٥٨١ ر ٤,١٥	ص هـ	٠٨ ر	٠٠ ر	٢,١٨ ر	٠,٨١ ر

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (٤-٦) بالملحق

ص هـ = القيمة التقديرية للكمية المصدرة من البصل بالالف طن في السنة هـ

ص هـ = متغير الزمن حيث هـ = ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ وكانت نقطة الاصل سنة ١٩٧٠

اهم الدول المصدرة للبصل في العالم:

(١) هولندا	(٢) أسبانيا
(٣) الهند	(٤) الولايات المتحدة الأمريكية
(٥) تركيا	(٦) إيطاليا
(٧) المكسيك	(٨) شيلي

جدول رقم (٤ - ٨)
تطور الكمية المصدرة من الفول السوداني لاهم الدول المصدرة
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢)

(الكمية بالطن)

السنوات	الهند	السودان	الارجنتين	البرازيل	السنغال	اجمالي مصدرات العالم
١٩٧٠	٢٥٨٣٠	٥٢٢٩٠	—	٥٣٤٧٣	—	٩٢٧٦٨٦
١٩٧١	٢٨٤٨٢	١٠٦٩٢٠	—	٣٥٦٦١	—	٨٠٠٧٩٦
١٩٧٢	٢٥٣٢٠	٩٦٦١٨	—	٥٥٩٢٣	—	٨١٣٨٢٠
١٩٧٣	٣٠٦٠٤	١٣٠١٩٧	—	٥٤٢٨٥	—	٨٧٣٣٤٥
١٩٧٤	٨٨٢١٣	١٢٤٥٥٧	—	٤٥٠٦٠	—	٧٨٥٧٣٠
١٩٧٥	٦٩٩٦٤	٢٠٢٩٤٠	—	٤٠٠٠٠	—	٨١٥٠٨٦
١٩٧٦	١٠٨٨٠٠٠	٤٤٢٨١	٥٠٢٥١	٨٧٩٦٤	٣٦٩٥٩٢	١٧٨٥٥٣٣
١٩٧٧	٧٩٦١٣٩	٦٨٦٣٨	١٧٧٩٥٢	٤٧٥٣٠	٣٥٢٢٤٥	١٥٦٨٧٩٤
١٩٧٨	٣٧٠١٤٧	١٢٢٧٠٠	١٢٣٠٠٠	٥٢٧٤٥	١٣١٠٠٠	٩٠٣١٧٠
١٩٧٩	٦١٩٣٤٩	١١٩٠٠٠	١٩٨٢٤٠	٨٦١٢١	٢٥٠١٧٤	١٣٧٣٤٥٠
١٩٨٠	٤٥٨٧٢٦	١٦٣٩٣٢	٨٧٠٥٧	١٠١٤٧٦	٩٨٨٦٨٠	١٠٢٦٠٢٨
١٩٨١	٣٤٢٧٠٧	٧٤٥٦٤	٣٨١٢١	٤٦٤٢١	٢٦١٠٣	٦٥٨٤٥٣
١٩٨٢	٢٥٨٤٩١	٨٩٠٠٠	٣٨٢٠٠	٤١٤٥٤	١٨٧٠٠٠	٧٠٣٩٥٥

نفس المصدر السابق .

ملحق رقم (٤ - ٩)
الاتجاه العام للكمية المصدرة من الفول السوداني لاهم
الدول المصدرة
خلال الفترة (١٩٢٠ - ١٩٨٢)

اختبار ف	اختبار ت	معامل الانحدار	معامل الارتباط	ص هـ = ا + ب س هـ	حالة رقم
٣٤٣١	١٨٥٢	٠٢٣	٠٤٨	ص هـ = ٢٤٨٨٢ + ٤٦٦٢٠ س هـ	(١)
٠٠٦٢	٠٢٥٠	٠٠٠	٠٠٧	ص هـ = ١٠٧٣٥٦ + ٠٨٥٧ س هـ	(٢)
١٠٢٢	٠٠١٠	٠٠٨	٠٢٩	ص هـ = ٤٦٦٩٠ + ١٥٥٠ س هـ	(٣)

المصدر :

جمعت وحسبت من الجدول رقم (٤ - ٨) بالملحق .

ص هـ = القيمة التقديرية للكمية المصدرة من الفول السوداني في السنة هـ بالالف طن .

س هـ = متغير الزمن ، حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، وكانت نقطة الاصل ١٩٢٠ .

اهم الدول المصدرة للفول السوداني في العالم :

- (١) الهند
- (٢) السودان
- (٣) البرازيل

جدول رقم (٤ - ١٠)
تطور الكمية المصدرة من الكتان لاهم الدول المصدرة
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢)

(الكمية بالطن)

السنوات	فرنسا	بلجيكا	الصين	اجمالي صادرات العالم
١٩٧٠	٨٩٩١٦	٩٢٤٩٩	٩٤٩٠	٣٢٦٣٢٨
١٩٧١	٦٧٥٩٩	٧٥٨٩٦	١٣١٢٥	٢٧٣٨٨٢
١٩٧٢	٩٥٤٨٠	٧٨٥١٦	١٤٩٠٠	٣٠٨١٧٥
١٩٧٣	١٠٦٦٣٣	٧٧٤٨٤	١٧٦٣٤	٢٩٩٩٨٨
١٩٧٤	١٠١٣٠٢	٨٤٦٣٨	١٧٤٢٧	٣٠٠٨٧٦
١٩٧٥	٨٨٩٣٠	٧٢٩٣٩	٢٣٤٣٠	٢٦٠٧٧٢
١٩٧٦	٧٩٧٧٠	٧٦٧٠١	٣٠٢١٦	٢٨٨٥٨٣
١٩٧٧	٧٦٨٧٤	٦٦٥٨٧	٢٠٢٦٠	٢٥٠٦٧٢
١٩٧٨	٩٧٨٣٤	٥٧٣١٢	١٩١٤٧	٢٦٣٥٧٦
١٩٧٩	١٠٢٧٦٧	٥٨٧٠٣	١٨١٨٠	٢٦٣١٣٧
١٩٨٠	١٠٥٦٥٥	٥٥٧٦٤	١٩٠٠٤	٢٤٤٢٣٢
١٩٨١	١٠٦٥٢٢	٥٧٣٩١	١٦٢٥٣	٢٢٣٢٢٠
١٩٨٢	٨٨٧٧١	٦١٣٥٢	٢٤٠٠٩	٢٢٩٥٨٢

نفس المصدر السابق

ملحق رقم (٤ - ١١)
الاتجاه العام للكمية المصدرة من الكتان لاهم الدول المصدرة
خلال الفترة (١٩٢٠ - ١٩٨٢)

حالة رقم	ص هـ = أ + ب س هـ	معامل الارتباط	معامل التصحيح	اختبار ت	اختبار ف
(١)	ص هـ = ٨٥٣١٧ + ٠٨٧ راس هـ	٠٣٤	٠١١	١٢٠٤ ر	١٤٤٩ ر
(٢)	ص هـ = ٨٩٢٠٣ - ٢٦٧٩ راس هـ	٠٨٤	٠٧٨	٦٢٨٣ ر	٣٩٤٧٧ ر
(٣)	ص هـ = ١٤٠٤١ + ٠٦٦٥ راس هـ	٠٤٩	٠٢٤	١٩٠٢ ر	٣٦٢٠ ر

المصدر :

جمعت وحسبت من الجدول رقم (٤ - ١٠) بالملحق .

ص هـ = القيمة التقديرية للكمية المصدرة من الكتان بالالف طن في السنة هـ

س = متغير الزمن ، حيث هـ = ١٦٠٠٠ ، ١٣٠٠٠ وكانت نقطة الاصل سنة ١٩٢٠ .

اهم الدول المصدرة للكتان :

- (١) فرنسا
- (٢) بلجيكا
- (٣) الصين

جدول رقم (٤ - ١٢)
تطور الكمية المصدرة من البطاطس لاهم الدول المصدرة
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢)

(الكمية باطن)

المنوات	هولندا	فرنسا	ايطاليا	كندا	قبرص	لبنان	الصين	الولايات المتحدة	مصر	اجمالي صادرات العالم
١٩٧٠	٩٣٩١١٥	٣٧٧٨٥٢	٢٥٥٢٤٧	١٨٠٣١٦	١٦٠٦٠٨	٣٢٦٨٦	-	١٤٠٩٥٣	٩٠٢٨٣	٣٧٨٢٨١٥
١٩٧١	٦٨٨٧٩٤	٤١٤٧٥٣	٢٣٣٦٣٠	١٢٣١٨٧	١٥٠٧٨٤	٣٦٨٣٥	٤٦٩٨٦	١٣٠٨١٤	٦١٤٣٢	٣٢٠٣٩٨٩
١٩٧٢	١١٨٤٥٤٢	٦٣١٧٩٨	٢٤٧٣١٩	١٢٥١٦١	١٥٠١٩٨	٤٢٥٧٩	٤٥٢٩٦	١٧٤٠٧٧	٧٦٦٨٩	٥١٢٥٩٠٥
١٩٧٣	١٢٤١٨٨٢	٢٨٠٣٢٧	١٦٢٥٤٥	١٠٢٨٢١	١٣٦٣٣٥	٣٥٥٥٠	٥٠٢٨١	٢٠٩٥١٤	١٠٧٩٢١	٣٩١١١٧٥
١٩٧٤	١١٣٤٧٩٩	٢٧٦١٣٥	٢١٣١٦١	١٢٥٦٠٥	١٣٢٥٦٥	٢٣٥١٩	٤٣٣٥٨	٢٢٩٩٥٤	٩٩٨٣٨	٣٨٧٠٧٨٣
١٩٧٥	١١٦٩٦٤٢	٣٧٤١٢٩	٢٥٤٠٦٠	١٥٠٣٧٩	٩١٩٤٢	٢٣٥٠٠	٤٣٦٠٠	٢١٠٩٢٩	٤٨٨٩٤	٣٩٢٦٧٣١
١٩٧٦	١١٩٢٦١٩	١٠٤٨٧٨	٣٤٥٩٨٨	٢٣٦٩٣٦	١٥٧٨٨٢	٣٥٠٠	٥٢١٦٨	٦٢٠٤٩٤	١٥٧٧٣٣	٤٣٧٧٩٤٩
١٩٧٧	١١٢٧٩٣٩	٣١١٠٨٧	٢٩٧٤٢٧	١٨٥٣٧٠	٢٠٤٠٠٢	٣٥٠٠٠	٥١٠٠٠	٣١٧٥٠٢	١٦٦١٠٠	٤٦٩٥١٨٢
١٩٧٨	١٠٤٤٩٧٣	٦٠٨٠١٩	٣٤٣٥٢١	١٤٠٤٣٣	١٣٢٢٨٩	٣٧٠٠٠	٦٠٥٩٣	١٤١٠٧١	٩٧٨٣٠	٤٠١١٤٨٠
١٩٧٩	١٣٨٠٩٣٠	٤٣٤٠٨٠	٤٠٤١٢٣	١٦٢٧١٠	١٤٦٤١٠	٣٥٠٠٠	٦٧٠٠٠	١٢٦٥٩٠	١١٣٠٧٢	٤٥١٣٣٢٩
١٩٨٠	١٥٥٩٤٥٤	٧٥٩٣٤٢	٣٧٣١١٦	٢٥٣٥٣٤	١٧١٥٥٣	١٢٥٠٠٠	٧٧٤٨٢	٩٠٧٢٤	١٤٣٨٨٧	٤٩٣١٢١١
١٩٨١	١٧٠٣٢٤٤	٧٢١١٨٢	٣٧٦٢١٨	٢٦٦٩٢٢	١٥٨٠٦٤	٨٠٠٠٠	٧٩٩٨٠	١٢٢٨٠٢	٩٦٣٢٨	٤٩٣٧٥٢٦
١٩٨٢	١٩٤٢٠٥٥	٤٩٦٤١٨	٢٨٨٦٧٦	٣٥٧٤٦٣	١٤٩٤٢٢	٦٠٠٠٠	٧١٦٠٠	١٠٢٦٣٤	٩٥٠٠٠	٥٠٧٥١٣٢

نفس المصدر السابق .

جسـدول رقم (٤ - ١٣)
الاتجاه العام للكمية المصدرة من البطاطس لاهم الدول المصدرة
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢)

حالة رقم	ص = ا + ب هـ	معامل الارتباط	معامل التحديد	اختبار ت	اختبار ف
(١)	ص = ٧٦٢٨٧١ + ٧٠٢٤٩ر هـ	٠.٨٣	٠.٦٩	٥ر٠٠٢	٢٥ر٠٢٧
(٢)	ص = ٣٠١٣١٩ + ٢٠٦٩٠ر هـ	٠.٤٢	٠.١٧	١ر٥٤١	٢٣٣٧٦
(٣)	ص = ١٩٧٨٦٦ + ١٣٤٣٦ر هـ	٠.٧٢	٠.٥٢	٣ر٤٦١	١١ر٩٨٤
(٤)	ص = ٨٧٧٨١ + ١٣٩٥٢ر هـ	٠.٧٣	٠.٥٤	٣ر٦١٦	١٣ر٠٧٧
(٥)	ص = ١٤١٨٣٣ + ١ر٠٧٩ هـ	٠.١٦	٠.٠٢	٠ر٥٥٤	٠ر٣٠٧
(٦)	ص = ٢٣٦٣٢٥ + ٤٩٣٥ر هـ	٠.١٣	٠.٠١	٠ر٤٥٨ -	٠ر٢١٠
(٧)	ص = ١٥٨١٥٨ + ٤ر٠٠ هـ	٠.٥٢	٠.٢٧	٢ر٠٥١	٤ر٢٠٨
(٨)	ص = ٣٥٢٤٩ + ٣ر٠٢٤ هـ	٠.٧٧	٠.٧٥	٦ر١٩٦	٣٨ر٣٩١
(٩)	ص = ٩٢٧٣٢ - ٥ر٠١٢ هـ	٠.٨٥ -	٠.٧٢	٥ر٣٦٠ -	٢٨ر٧٣٢
(١٠)	ص = ٨٧٠٥ + ٠.٨٢٨ر هـ	٠.٦١	٠.٣٧	٢ر٥٧٥	٦ر١٤٤

المصدر :

جميعت وحسبت من جدول رقم (٤ - ١٢) بالملحق
ص = القيمة التقديرية للكمية المصدرة من البطاطس بالالف طن في السنة هو

ص = متغير الزمن حيث هـ = ١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥ + ٦ + ٧ + ٨ + ٩ + ١٠ وكانت نقطة الاصل سنة ١٩٧٠

اهم الدول المصدرة للبطاطس في العالم :

١ - هولندا	٢ - فرنسا
٣ - إيطاليا	٤ - كندا
٥ - قبرص	٦ - الولايات المتحدة الامريكية
٧ - لبنان	٨ - الصين
٩ - المغرب	١٠ - جنوب افريقيا

جدول رقم (٤ - ١٤)
تطور الكمية الصادرة من البرتغال لاهم الدول المصدرة
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢)

(الكمية بالطن)

السنوات	اسبانيا	المغرب	اسرائيل	الولايات المتحدة	افريقيا الجنوبية	كوسا	مصر	اجمالى صادرات العالم
١٩٧٠	١٤٤١٢١٧	٥٩٩٨٦٥	٥٨٧٨١٩	٢٦٥٧٤٧	١٩٩٩٨٢	٢٧٠٣٧	١٠٣٦١٩	٤٢٧١٥٤٥
١٩٧١	١١٩٤٨٥٥	٥٢٥٢٩٠	٦١٩٨٨٨	٢٥٦٥٨٥	٢١٣٤١٥	٢٥٣٢٤	١٣٨٧٤٧	٤١٣٢٩٥١
١٩٧٢	١٤٠٠٢٤٢	٥٨٣٧٦٠	٦٠٥٦١٥	٣٠٢٤٤٩	٢٠٥٦٨٥	٣٤٧٦٨	٨٢٩٦١	٤٤٩٦٩١٦
١٩٧٣	١٦٤٦٠٠	٦٩٦٧٤٠	٥٣٤٢٠٦	٢٩١٤٦١	٢٢٣٣١٩	٣٠٠٠٠	٢٤٦٩٥٩	٤٨٧٢١٤٤
١٩٧٤	١٥٣٩٦٧٩	٥٤٢٥٦٣	٥٧٨٠٧٢	٣٢٧٣٢٨	٢٧٣١١٩	٣٠٠٠٠	١٦٢٤٩٤	٤٦٨١٥٢٢
١٩٧٥	١٥١١٩١٩	٤٤٥٢٨١	٦٥٦١٢٠	٤٨٠٨٩٦	٣٠٣٦١٥	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٤٩٣٨٧٥٩
١٩٧٦	١٥٢٦٠٨٩	٥٢٠٥٦٦	٦٥٢٥٨٠	٤٦١٢٢١	٣٠٤٠٣٠	٦١٠٠٠	١٦٩٦٧٠	٥٢١٠١٨٤
١٩٧٧	١٤٦٤٩٧٢	٥٤٨٨٢٩	٦٣٩١٠٠	٤١٠٢٣٠	٣٠٠٥٤٩	٦٠٩٢٧	١٧٠٦٠٣	٥٣٩٠٠٤٩
١٩٧٨	١٤٢١٩٤٩	٦٦١٦٦٥	٦٢٠٨٩٨	٣٥٥٩٧٢	٣٧١٥٢٦	١١٣٦٠٠	١٣٣٠٥٠	٥٢٠٠٠٨٦
١٩٧٩	١٥٥١٦٢٥	٥٣٩٠٠٠	٦٢٧٦٢٣	٣١٨٣٠٢	٣٢٩٨٣٠	١٢٠٠٠٠	٨٣٥٠٤	٥٠٩٥٧٤٥
١٩٨٠	١٣٣٥٧١٩	٧٧٠٠٩١	٥٢١٢٥٥	٤٨١٥٢٧	٣٤٤٩٨٣	١٣٧٧٨٨	١٠٩٥١٣	٥١٣١٢٤٦
١٩٨١	١٣٥٤٠٠٦	٦٣٠١٩٩	٦٠٤١٦٤	٤٤٢٩٠٥	٣٣١١٨٠	١٦٠٤٧٩	١١٤٠٣٠	٤٩٧٥٢٦٨
١٩٨٢	١٣٩٤٩٨٦	٦٩٣٠٠٠	٥٣٩١٠٤	٣٥٢٩٣٥	٣٥٥٧٥٤	١٤٨٠٠٠	١١٣٧٠٠	٥١٠٨٧٣٧

نفس المصدر السابق .

ملحق رقم (٤ - ١٥)
الاتجاه العام للكمية المصدرة من البرتقال لاهم الدول المصدرة
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢)

حالة رقم	ص = أ + ب س هـ	معامل الارتباط	معامل الانحدار	اختبار ت	اختبار ف
(١)	ص = ١٤٥٤٦٦ - ١٦٧٧ س هـ	- ٠.٠٥	٠.٠٠	- ٠.١٨٧	٠.٣٥
(٢)	ص = ٣٥١٤ + ٩٣٢٥ س هـ	٠.٤٠	٠.١٦	١٤٦٢	٢١٣٨
(٣)	ص = ٦١٢٧ - ١٩٧٥ س هـ	- ٠.١٧	٠.٠٢	- ٠.٥٧٩	٠.٣٣٦
(٤)	ص = ٢٧٩١ + ١٢٢٩٧ س هـ	٠.٥٨	٠.٣٤	٢٤٢٢	٥٨٦٦
(٥)	ص = ١٤٢٥٢ + ١٨٩٢٣٢ س هـ	٠.٩٢	٠.٨٤	٧٨٥٢	٦١٦٦١
(٦)	ص = ١٢٥٣٧ + ١٢٤٥٨ س هـ	٠.٩٣	٠.٨٦	٨٥١٤	٧٢٤٩١
(٧)	ص = ٤٩٩٢ + ١١١٧٢٧ س هـ	٠.٣٠	٠.٠٩	١٠٧٩	١١٦٤
(٨)	ص = ١٧٠١١١ - ٢١٢٤ س هـ	- ٠.١٧	٠.٠٢	- ٠.٥٧	٠.٣٣
(٩)	ص = ١٠٦٦٦٧ + ٢٣٥٩ س هـ	٠.٦٢	٠.٣٨	٢٦٢٩	٦٩١٥
(١٠)	ص = ١١٩٢١٨ - ٤٥٦٣ س هـ	- ٠.٤٧	٠.٢٢	- ١٧٨٧	٣١٩٦

المصدر :

جمعت وحسبت من الجدول رقم (٤ - ١٤) بالملحق .
ص = القيمة التقديرية للكمية المصدرة من البرتقال بالالف طن في السنة هـ .
س = متغير الزمن ، حيث هـ = ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ وكانت نقطة الاصل سنة ١٩٧٠ .
اهم الدول المصدرة للبرتقال في العالم :

(١) اسبانيا	(٢) المغرب
(٣) اسرائيل	(٤) الولايات المتحدة الامريكية
(٥) جنوب افريقيا	(٦) كوستا
(٧) اليونان	(٨) ايطاليا

المراجع العربية :-

كتب ومذكرات

- ١ — احمد محمد عبد الله :
"دراسة تحليلية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة
بنجاح أو فشل السياسة التمويلية الزراعية فى ج . م . ع" رسالة
ماجستير — كلية الزراعة — جامعة الازهر — القاهرة ١٩٨٣ .
- ٢ — بركات الفراهيسين محمد صالح : دكتور :
"الفاقد من الانتاج الزراعى فى مرحلتى البيع بالجملة
والتجزئة" معهد التخطيط القومى — ورقة بحثية رقم ٢٦
يونيو ١٩٨٤ .
- ٣ — جرجس خليل بك : دكتور :
"الاطيان والضرائب فى القطر المصرى — المطبعة الاميرية
الكبرى ١٩٠٤ .
- ٤ — جمال حمدان :
من خريطة الزراعة المصرية — دار الشروق القاهرة ١٩٨٤ .
- ٥ — جمال محمد صيام : عبد الهادى محمد حمزة : دكتور :
"انظمة ومشكلات تسويق الزراعة التصديرية" وزارة الزراعة —
ندوة الصادرات الزراعية ١٩٨١ .
- ٦ — جلال سيد ندى :
الارقام القياسية لصادرات جمهورية مصر العربية (١٩٧٥ —
١٩٨٣ / ٨٢) — وزارة التخطيط — ١٩٨٤ .
- ٧ — حامد ربيع :
سلاح الغذاء ومستقبل التعامل الدولى فى شئون عربية —
وحدة المجلات بجامعة الدول العربية العدد ٣٩ / ١٩٨٤ .

- ٨ — حسين محمد صالح دكتور :
"امكانيات تنمية الصادرات الزراعية المصرية" معهد التخطيط
القومى — ورقة بحثية رقم ٢٩ يناير ١٩٨٥ .
- ٩ — حمدى عبده الصوالحى :
دراسة اقتصادية تحليلية فى انتاج وتسويق بعض النباتات
الطبية والعطرية فى مصر — رسالة ماجستير غير منشورة — كلية
الزراعية — جامعة الازهر ١٩٧٧ .
- ١٠ — رشاد السعدنى دكتور :
"دراسة الاهمية الاقتصادية للسوق الاوربية المشتركة كمنطقة
مستوردة للبساطس المصرية — مشروع تطوير النظم الزراعية —
القاهرة ١٩٨٤ .
- ١١ — رمزى زكى دكتور :
التضخم فى مصر — الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٩ .
- ١٢ — سعد طه علام ، حسين محمد صالح دكتور :
"دراسة تحليلية لاسعار بعض المحاصيل الزراعية — معهد
التخطيط القومى — مذكرة خارجية رقم ١٠٨٤ .
- ١٣ — سعد نصار دكتور :
"الدولة والتسعير الزراعى فى مصر المؤتمر العلمى السنوى
الثامن للاقتصاديين المصريين ١٩٨٣ .
- ١٤ — شيخون عز الدين محمد :
"دراسة اقتصادية تحليلية لامكانيات التوسع فى انتاج وتسويق
منتجات الزروع العطرية فى ج م ع — رسالة ماجستير غير
منشورة — كلية الزراعة جامعة الازهر ١٩٨٠ .

- ١٥ — عبد القادر دياب :
"منوال الاستغلال الزراعى — مذكرة خارجية رقم ١٢٤٩ —
معهد التخطيط القومى — القاهرة ١٩٧٠ .
- ١٦ — عبد الهادى النجار :
"الفائض الاقتصادى الفعلى ودور الضريبة فى تعبئة الفائض
الاقتصادى — رسالة دكتوراه — كلية الحقوق — جامعة
الاسكندرية ١٩٧٤ .
- ١٧ — فؤاد مصطفى محمود :
"التصدير والاستيراد علميا وعمليا ١٩٧٨ .
- ١٨ — مصطفى الجبلى : دكتور :
"احتمالات التنمية الزراعية المصرية حتى سنة ٢٠٠٠ —
الانتاج والاستهلاك من المواد الغذائية — لجنـة
التخطيط لعام ٢٠٠٠ — مذكرة رقم ٤٠ .
- ١٩ — محمد حمدى سالم ، وحيد مجاهد : دكتور :
"بعض الاعتبارات المحيطة بصادرات مصر من حاصلات
الخضر الطازجة — مؤتمر تنمية الصادرات ١٩٨٣ .
- ٢٠ — محمد دويدار : دكتور :
"الاقتصاد المصرى بين التخلف والتنمية — الاسكندرية
١٩٧٨ .
- ٢١ — محمد عبد العظيم عبد الخالق :
"تنمية الصادرات الزراعية واهميتها للاقتصاد القومى" بحث
دبلوم معهد التخطيط القومى ١٩٨٣ .
- ٢٢ — نسرین عبد العزيز سعيد ، سلوى محمد خليل :
"دراسة اقتصادية لمشاكل تصدير النباتات الطبية فى
مركز البحوث الزراعية — مؤتمر تنمية الصادرات — ١٩٨٣ .

- ٢٣ — وسيدة مصطفى عفيفى ، عفاف عبد العزيز :
” العمالة الزراعية كأحد العوامل المؤثرة فى تنمية الحاصلات
التصديرية — مركز البحوث الزراعية — مؤتمر تنمية الصادرات
١٩٨١ •
- ٢٤ — يوسف والى وآخرون :
” استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات — المؤتمر العلمى
السنوى السلبى للاقتصاديين المصريين ١٩٨٢ •

وزارات وهيئات

- ١ — البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى •
- ٢ — البنك المركزى المصرى — المجلة الاقتصادية — اعداد مختلفة •
- ٣ — الجهاز المركزى للمعبئة العامة والاحصاء — نشرة التجارة الخارجية — اعداد
مختلفة •
- ٤ — الجهاز المركزى للمعبئة العامة والاحصاء — الكتاب للاحصائى السنوى اعداد
مختلفة •
- ٥ — المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية — تطور تجارة مصر الخارجية
ومستقبلها ١٩٨١ •
- ٦ — القرارات والقوانين الخاصة بانشاء وتشكيل واختصاصات الجهات العاملة فى
مجال التجارة الخارجية خلال الفترة ١٩٧١ — ١٩٧٥ •
- ٧ — جهاز تخطيط الاسعار سلسلة التقارير السلمية — اعداد مختلفة •
- ٨ — مركز تنمية الصادرات المصرية — المؤتمر القومى للتصدير ١٩٨٥ •

- ٩ — معهد التخطيط القومى — ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية —
والنقد الاجنبى — ١٩٨٤ •
- ١٠ — معهد التخطيط القومى تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى —
١٩٨٠ •
- ١١ — معهد التخطيط القومى التنمية الزراعية — ماضيها وحاضرها — ١٩٨٠ •
- ١٢ — معهد التخطيط القومى — تطور معدلات لاستهلاك من السلع الغذائية —
واثرها على السياسة الزراعية — مذكرة خارجية ١٤٠١ •
- ١٣ — معهد التخطيط القومى — مستقبل التنمية الزراعية فى مصر — ١٩٨٢ •
- ١٤ — وزارة التخطيط — تقارير المتابعة للخطة السنوية •
- ١٥ — وزارة التخطيط الاطار التفصيلى للخطة الخمسية ٨٢/٨٣ — ١٩٨٢/٨٦ •
- ١٦ — وزارة التموين — مشكلة الغذاء فى مصر والسياسات الخاصة بمواجهتها —
القاهرة — ١٩٨٣ •
- ١٧ — وزارة الزراعة — مؤتمر تنمية الصادرات الزراعية — ١٩٨١ •
- ١٨ — وزارة الزراعة — معهد بحوث الاقتصاد الزراعى — ادارة الاحصاء •
- ١٩ — وزارة المالية — الموازنة العامة للدولة — سنوات مختلفة •
- ٢٠ — وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية — الهيئة العامة للرقابة على الصادرات
والواردات القرارات الوزارية على نوعية السلع الزراعية والغذائية المصدرة للخارج
١٩٨٤ •
- ٢١ — وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية — مشاكل تصدير الحاصلات البستانيّة —
ومعوقات نموها — الامانة العامة لقطاع التجارة الخارجية — ١٩٨٢ •
- ٢٢ — وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية — قطاع التجارة الخارجية — تقارير غير
منشورة •
- ٢٣ — هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية — تقارير غير منشورة •

المراجع الاجنبية :

1. Abdel-Fadil, M., Intersectoral terms of trade and transfer of Resources from Agriculture to Non-Agricultural Activities the case of Egypt, World. Employment Programme Research, International Labour Office, Geneva 1976.
2. E.E.C Annual Trade Statistics.
3. F.A.O. Trade Yearbook.
4. The F.A.O. Rice Report 1974/1975, Economic and Social Policy Department, F.A.O., Rome. Italy.
5. The Financial Times.
6. International Cotton Advisory Committee "Cotton World Statistics" all Numbers from 1970. Washington. U.S.A.
7. Monthly Bulletin of Agricultural Economics and statistics.
8. Moustafa M.S., Environmental Ahributes to the food needs Gap in Egypt, A paper presented at the 10th International Conference on Statistics, Scientific Computations and Social Statisti-Cairo, May 1985.
9. U.N. Statistical yearbook
10. World Bank, A.R. Egypt, Issues of Trade Strategy and Investment Planning, Rep. No. 4136 EGP January 1983.
11. World Commodity Outlook, 1976, E.I.U.

قضايا التخطيط والتنمية في مصر

سلسلة من القضايا صدر منها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمي للعماله في القطاع العام في جمهورية مصر العربية ديسمبر (١٩٧٧)

(٢)

Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories April 1978

(٣) الدراسات التفصيليه لمقومات التنمية الاقليميه بمنطقة جنوب مصر • (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر • (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنيه لأفاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية —————
حتى عام ١٩٨٥ • (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية في البلاد العربية • (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته
(١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٥) • (اكتوبر ١٩٧٨)

Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy. June 1979 (٨)

(٩) دراسة تحليليه لتفسير التضخم في مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦) • (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادى والعشرين • (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخمسيه باستخدام نماذج البرمجه الرياضيه في جمهورية مصر
العربية • (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليليه للنظام الضريبي في مصر (١٩٧٠/٧١ - ١٩٧٨) • (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجاره الخارجيه والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها • (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثه اجزاء) • (يوليو ١٩٨٠)

A Study on Development of Egyptian National Fleet June 1980. (١٥)

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى في مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩ • (ابريل ١٩٨١)

- (١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية •
(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية
(التطبيق على صناعة القزل والنسيج في مصر) •
(يوليو ١٩٨١)
(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقد الاجنبى
(ديسمبر ١٩٨١)
(٢٠) الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء)
(أبريل ١٩٨٢)
(٢١) التنمية الزراعية في مصر (جزئين) •
(سبتمبر ١٩٨٢)
(٢٢) مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها
(أكتوبر ١٩٨٣)
(٢٣) دور القطاع الخاص في التنمية •
(نوفمبر ١٩٨٣)
(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية
(وآثارها على السياسات الزراعية في مصر •
(مارس ١٩٨٥)
(٢٥) البحيرات الشالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى
(أكتوبر ١٩٨٥)
(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر
والهنسند ويوغسلافيا •
(أكتوبر ١٩٨٥)